



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية الدعوة وأصول الدين

الجمعية العلمية السعودية

لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب

مَجلّة

الدِّرَاسَاتِ العَقَدِيَّة

مجلّةٌ عِلْميّةٌ محكَّمَة مُتخَصِّصَة

العدد ١٤ - السَّنة السابعة - محرم ١٤٣٦هـ

ردمك × ٦١٦-١٦٥٨-٥١٦

رقم الإيداع ٧٦١٧/ ١٤٣٠


بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات:

تكون المراسلات باسم مدير التحرير

(ص.ب ١٠٠٤٠) المدينة المنورة.

جوال ٠٥٥٨٣٠٣٨٤٠

هاتف ٠١٤٨٤٧١١٥٥

فاكس ٠١٤٨٤٧٣٠٧٦

البريد الالكتروني

aqeedaamm@gmail.com

قواعد النشر في مجلة الدراسات العقدية

تلتزم المجلة في نشر المواد العلمية بالقواعد الآتية:

١ ـ أن لا تكون منشورة ولا مقدمة للنشر في جهة أخرى.

٢ ـ أن تكون خاصة بالمجلة.

٣ـ أن تكون أصيلة من حيث الجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.

٤ ـ أن تراعى فيها قواعد البحث العلمي الأصيل ومنهجيته.

٥ ـ أن تكون في مجال تخصص الجمعية.

٦ـ أن لا تكون أجزاء من بحوث مستفيضة قد تمّ نشرها للباحث، ولا أجزاء من رسالته العلمية في (الدكتوراه) أو (الماجستير).

٧ ـ أن تكون مطبوعة على قرص حاسب آلي.

٨ ـ أن لا يزيد عدد صفحاتها عن مائة صفحة للإصدار الواحد، ولا يقل عن عشر صفحات، ولهيئة تحرير المجلة الاستثناء عند الضرورة.

٩ ـ أن تصدّر بنبذة مختصرة ـ لا تزيد عن نصف صفحة ـ للتعريف بها.

١٠ـ أن يُرافقها نبذة مختصرة عن صاحبها تبيّن عمله وعنوانه وأهم أعماله العلمية.

١١ـ أن يُقدّم صاحبها خمس نسخ منها.

١٢- تقدم المادة العلمية مطبوعة وفق المواصفات الفنية التالية:

أ- البرنامج الوورد *xp* أو ما يماثله.

ب- نوع الحرف: *Lotus Linotype*

جـ- نوع حرف الآيات القرآنية على النحو التالي: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]

د- مقاس الصفحة الكلي: ١٢سم × ٢٠سم = (إعداد الصفحة: ٥أعلى، ٤.٧٥ أسفل، ٤.٥ أيسر وأيمن)

هـ- حرف المتن: ١٦ غير مسود

و- حرف الحواشي السفلى: ١٢غير مسود

ز- رأس الصفحة: ١٢أسود

ح- العنوان الرئيسي: ١٨ أسود

ط- العنوان الجانبي: ١٦ أسود.

١٣- أن يقدم البحث في صورته النهائية في ثلاث نسخ، منها نسختان قرصان مستقلان، ونسخة على ورق.

١٤- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث إلى أصحابها، نشرت أم لم تنشر.

١٥- يعطى الباحث ثلاث نسخ من العدد المنشور فيه بحثه +١٥مستلة منه.

مجلّة الدّرَاسَاتِ العَقَدِيّة

المواد المنشورة

في المجلة

تعبر عن آراء أصحابها

محتويات العدد



تبيان الصِّفَات بالآيات البيِّنَات

تأليف

السيِّد أبي طاهر بن محمود مَدَني السَّواكني الأزهري

(١٣٢٧ - ١٤٠٢هـ)

تحقيق ودراسة

د. محمد عبد الله مختار

أكاديمي سوداني، أستاذ مساعد بكلية جبرة العلمية بالخرطوم

ملخص البحث

هذا الكتاب اشتمل على موضوعٍ عظيمٍ جليل، وهو بيان الصفات الثابتة لله تعالى في الكتاب والسنة.

كما اشتمل على بيان معتقد أهل السنة والجماعة القائمِ على إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسولُه ﷺ من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل.

كما تطرق لبيان عَور منهج الأشاعرة وتناقضِهم البيِّن في باب صفات الله تعالى؛ حيث أثبتوا بعض الصفات – وهي صفات المعاني السبع–، ونفوا البعض الآخر – وهي الصفات الفعلية؛ كالاستواء، والصفات الذاتية الخبرية المحضة؛ كالوجه واليدين.

وهذا الكتاب في الأصل هو تجريد لكتاب منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث جرَّده المؤلف من بعض الاصطلاحات الكلاميَّة التي استعملها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في ردِّه على الأشاعرة.

وقد قمت بتحقيقه على نسخةٍ خطيَّةٍ بخط المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد عملت عليها تعليقات في المواضع التي تحتاج إلى ذلك.

كما قدمت للكتاب بمقدمة بيَّنت فيها أهميَّة الكتاب وقيمته العلميَّة مع ترجمة مختصرة للمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

Abstract

This book covers an immensely important subject, namely the divine attributes that are mentioned in the Quran and Sunnah. It also explains that the belief of Ahl al-Sunnah wa al-Jamaa'ah is to affirm the divine names and attributes that Allah and His Messenger r have affirmed without denying (ta'ateel) any of them, distorting (tahreef) their meanings, designating modality (takyeef) to them, or likening them (tamtheel) to those of His creation.

This book also seeks to clarify the errors and contradictions of the Ash'arite methodology as it relates to Allah's attributes. The Ash'arite affirm some divine attributes, such as the seven eternal attributes, but negate others, such as the attributes pertinent to Allah's actions (e.g. istiwaa) and essence (e.g. His Face and Hands).

It should be noted that this book is an abridged version of the book Manhaj wa Dirasaat li Ayaat al-Asmaa Wa al-Sifaat by Sheikh Muhammad al-Amin al-Shanqiti. The author removed the philosophical terms used by al-Shanqiti in refutation of the Ash'arites.

My critical editing of the book is based on a manuscript, which I annotated where necessary, bearing the handwriting of the author. I also wrote a preface to the book clarifying its importance and its academic value, in addition to a brief biography of the author.

.

مقدمة التحقيق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

وبعد: هذا المؤلَّف الجليل لعلَمٍ من أعلام الدعوة السَّلفية كان عارفاً بأصول أهل السُّنَّة والجماعة، عاملاً بها، داعياً إليها، فكان منهجه تدريس كتب السُّنة؛ كصحيح البخاري، ولذا استفاد جلساؤه من طلبة العلم، فحملوا لواء الدَّعوة إلى السُّنة من بعده، وأخصُّ منهم الشيخ سيِّد أحمد الحاج عثمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي سلك مسلكه في التدريس والتعليم بعيداً عن الانتماءات مما وجد قبولاً عند طلابه، فتدافع إليه الطلاب من سائر الطوائف والجماعات، فنالوا من علمه الغزير، جزاه الله عنا وعن الإسلام خير الجزاء.

وهذا المؤلَّف هو تقرير لمعتقد أهل السنة في باب الأسماء والصِّفات سلك فيه طريقة السَّلف، وهي الاعتماد على النُّصوص مع الإشارة إلى طوائف التعطيل والتأويل، وبيان فساد طريقتهم في هذا الباب.

فلما قرأته ألفيتُه نافعــًا يستحق النشر لينتفع به الطلاب، فعمدت إلى تحقيقه.

والله تعالى المسؤول بمنِّه وكرمه أن يوفقنا لخير القول والعمل، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

سبب اختيار الكتاب:

الذي دفعني إلى اختيار هذا الكتاب وتحقيقه أن مؤلفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قرَّر فيه معتقد السلف، في باب الأسماء والصِّفات، والذي ضلّت فيه أكثر الفرق المخالفة لأهل السنة، كما أنه وجد من طلابه مَنْ هو على معتقد الأشاعرة ويستبعد أن يكون الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على غير هذه الطريقة. فلعلّ في إخراج هذا الكتاب ونشره حجةً عليهم، ودعوةً لهم لسلوك منهج الحق، لأن للشيخ مكانةً في قلوبهم.

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدِّمة وقسمين:

المقدِّمة: وفيها خطبة الحاجة، وسبب اختيار الكتاب، وخطة البحث، وعملي فيه.

القسم الأول: الدِّراسة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة المؤلِّف.

المطلب الثاني: التّعريف بالكتاب ونسخه ومنهج المؤلف فيه.

القسم الثاني: التّحقيق، ويشتمل على النصِّ المحقَّق.

عملي في البحث:

١/ قمت بنسخ نسخة الكتاب الفريدة على جهاز الحاسوب، ثم قابلت المنسوخ عليها عِدَّة مرَّات لتدارك السَّقط والأخطاء.

٢/ خرّجت الآيات بعد وضعها على طريقة الرَّسم العثماني.

٣/ علّقت على المواضع التي تحتاج إلى تعليق، وقد يطول التعليق أحيانـًا، وقد يقصر حسب الحاجة.

٤/ عرّفت بالطوائف والفرق التي ذكرها المؤلِّف؛ مع الإشارة إلى شيء من عقائدها، لا سيما في باب الأسماء والصِّفات.

٥/ ترجمت للمؤلِّف ترجمةً موجزة لشحِّ المصادر، حيث إنه معاصر، ولم أجد من تناول ترجمته ترجمةً وافية، إلا ما أخذته من طلابه المتوافرين عندنا في السودان.

٦/ عدّلت الأخطاء الواردة في المخطوط في المتن مع الإشارة إلى الخطأ في الحاشية.

٦/ ذيلت البحث بفهارس للمصادر والمراجع، والموضوعات.

المطلب الأول: ترجمة المؤلِّف[١]

اسمه ونسبه:

هو السيِّد أبو طاهر محمود مدني السَّواكني الأزهري، من نسل الشريف محمد الحسيني. والسَّواكني نسبة إلى مدينة سواكن ميناء السُّودان المشهور على البحر الأحمر.

ميلاده ونشأته:

ولد المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمدينة سنكات[٢] بشرق السُّودان سنة ١٣٢٧هـ، ونشأ نشأةً صالحة في بيت علم وأدب، حيث كان والده محمود وجدُّه مِنْ حَمَلَة القرآن، فحفظ على أيديهما. ثم دَرَسَ الفقه الشَّافعي على يد والده وخاله السيِّد باقراب[٣]، وكان مفتي الشَّافعية في مِصْرِه. وكان المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول أمره يمتهن الزّراعة في دَلْتَا طوكر[٤] بالسودان، وكان يُعلِّم القرآن

(١) هذه الترجمة أكثرها مأخوذ من الترجمة التي أعدها: الشيخ أبو علي المجذوب أبو علي: والي البحر الأحمر -سابقًا- والرئيس الحالي لمجلس شورى المؤتمر الوطني بدولة السودان؛ حيث يعتبر من أشهر طلابه. وأيضًا: الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن حامد آل نابت؛ وهو ممن اعتنى بتراث شيخه، (حفظ الله الجميع، وبارك في جهودهم).

(٢) سنكات اسم مدينة تقع بشرق السودان على جبال البحر الأحمر، تبعد حوالي أربعين كيلاً عن سواكن ميناء السودان المشهور.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) طوكر مدينة ساحلية تقع في ولاية البحر الأحمر بالسودان، وهي مدينة زراعية خصبة الأراضي تُروى بخور بركة؛ ولذا قيل لها دَلْتا.

بمسجد السيِّد مدني حسين[١] بطوكر، ويكتب المصاحف، وكان جيِّد الخط، واشتهر بذلك.

رحلته في طلب العلم:

ذهب إلى مصر ودخل الأزهر الشريف، وذلك في العام ١٣٤١هـ، وكان مبرِّزاً بين أقرانه، حتى نال الشَّهادة العالمية للأزهر متفوِّقـاً على أقرانه. وقد دَرَسَ بالأزهر سبعة أعوام. ثم بعد ذلك رحل إلى مدينة القدس، وتولى التَّدريس ببيت المقدس لمدَّة ثلاث سنوات، وكان من آثاره: إنشاء المدرسة السَّواكنية في صحن المسجد الأقصى، والتي ختم فيها البخاري خمس مرات. ثم لما ضيَّق المستعمر اليهودي على المسلمين بعد الاحتلال رجع إلى وطنه السُّودان، وذلك في عام ١٩٤٨م، وبدأ في تدريس شتّى الفنون بمسجد السيِّد مدني حسين إبراهيم بمدينة طوكر، ثم انتقل منها إلى مدينة بورتسودان، وبدأ دروسه الشَّهيرة في الجامع الكبير منذ العام ١٣٦٨هـ إلى أن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

شيوخه:

أخذ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلم عن شيوخ كثر، حُفِظَ منهم:

١) والده محمود مدني السَّواكني.

٢) جدُّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣) الشيخ محمد حبيب مأيابا الشَّنقيطي المالكي، صاحب زاد المسلم

(١) لم أقف له على ترجمة.

فيما اتفق عليه البخاري ومسلم[١].

٤) الشيخ منتصر الكتاني، صاحب كتاب الرِّسالة المستطرفة في كتب السنَّة المشرَّفة.

٥) الشيخ المُحدِّث محمد الخضر بن مأيابا الشَّنقيطي المالكي، صاحب كوثر المعاني الدَّراري في كشف خبايا صحيح البخاري[٢].

تلاميذه:

للمؤِّلف تلاميذ متوافرون عندنا بالسودان لا يزال الكثير منهم على قيد الحياة، ولهم مشاركات في نشر العلم، ومن هؤلاء:

١- الشيخ أبو علي مجذوب أبو علي، والي البحر الأحمر سابقًا، والرّئيس الحالي لمجلس شُّورى المؤتمر الوطني القومي بدولة السُّودان.

٢- الشيخ سيد أحمد الحاج عثمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو من أميز طلابه والذين سلكوا طريقته في التَّدريس والتَّعليم، وقد درس عليه الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المدرس بالحرم النبويِّ الشريف.

٣- الشيخ إدريس علي سراج المدرس بكرسي الإمام مالك بالجامع الكبير -بورتسودان- وخطيب وإمام مسجد العزمية.

٤- الشيخ أحمد أوهاج المدرس بكرسي الإمام مالك بالجامع الكبير -بورتسودان-.

---

(١) توفي سنة (١٣٦٣) هـ. انظر ترجمته في الإعلام، للزركلي ٦/ ٤٥.

(٢) توفي سنة (١٣٥٤) هـ. انظر ترجمته في المصدر السابق ٦/ ١١٣.

٥- الشيخ مصطفى أحمد ناجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ خطيب وإمام المركز العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بالسجانة -السودان-.

٦- الشيخ وقيع الله محمد أحمد، رئيس جماعة أنصار السنَّة المحمَّدية بولاية البحر الأحمر[1]، وأحد المقرئين الأثبات.

٧- الشيخ الماحي أبو محمد الشَّاذلي، الفقيه المقرئ.

٨- الشيخ مصطفى أبو محمد الشَّاذلي، الفقيه النحوي.

٩- الشيخ محمد حميدة الأحمدي، مدرس العلوم الشَّرعية بالجامع الكبير بمدينة بورتسودان.

١٠- الشيخ الفقيه محمد أحمد المدني، وهو من أقرباء المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١١- الشيخ عبد الرحمن حامد آل نابت، وله عناية خاصة بجمع علم الشيخ، وقد أهداني هذه النسخة كي أعمل على تحقيقها -(فجزاه الله خير الجزاء)-.

كما قرأ على المؤلِّف جمعٌ من أهل العلم من خارج القطر السوداني واستجازهم في بعض مروياته:

١٢- منهم: الشيخ العلامة المُحدِّث حمَّاد بن محمد الأنصاري المدني، وقد أجازه المؤلِّف في صحيح البخاري بالسند المتَّصل إلى صاحب الصَّحيح.

١٣- كما قرأ عليه -أيضاً- المحدِّث الفقيه الشيخ إسماعيل الأنصاري، صاحب الكتب المفيدة والتعليقات السَّديدة.

(١) ولاية البحر الأحمر، ولاية سودانية تقع في أقصى شرق السودان وعاصمتها بورتسودان.

١٤- وقرأ عليه- أيضـًا- الشيخ سيِّد سابق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، العالم المشهور، صاحب فقه السنَّة.

ثناء العلماء عليه:

أثنى على المؤلِّف كلٌّ من درس على يديه، وذلك لما كان يتمتع به من: العلم، وقوة الحفظ، والصَّبر على الدَّعوة.

ومن هؤلاء الشيخ حمَّاد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال عنه: «لقد تأثرت بالشيخ طاهر السواكني في علم الحديث، فقد نصحني بتعلّمه، واقتناء كتبه، والسير على منهج أهله»(١) انتهى.

ومنهم: تلميذه أبو علي مجذوب أبو علي -حفظه الله تعالى- فقد أفاد: أن ما تميَّز به الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه كان ضانـًا بوقته باذلاً جميعه في: العلم والتعليم والتصنيف حتى لا يكاد يرى إلا مشتغلاً بالقراءة، أو الكتابة، أو التدريس. كما أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان متورعـًا من الفتيا؛ وإذا جاءه المستفتي؛ أحاله إلى غيره -ممن تصدى لذلك-.

مؤلَّفاته:

للمؤِّلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤلَّفات عديدة تتَّسم بالتَّحقيق والتَّدقيق، بعضها نشر في حياته، وكثير منها مخطوط عثر عليه بعد وفاته، ومن هذه المؤلَّفات:

أولاً: المطبوع من مؤلَّفاته:

١) «الدين المتين من كلام سيِّد المرسلين».

---

(١) المجموع في ترجمة العلامة المحدث حماد بن محمد الأنصاري ١/ ١٠.

٢) «البدر المنير في أحاديث البشير النذير».

٣) «السِّراج الوهَّاج المقتبس من التّاج».

٤) «معالم الهداية إلى قوانين الرِّواية».

٥) «الجواهر اللمَّاعة في قواعد البلاغة».

٦) «صحيح السَّواكني وشرحه فتح الغني».

٧) «نوادر الأدب من كلام العرب».

٨) «التَّاج المرصع بالجوهر المكنون».

٩) «جواهر السُّنن وشرحه لطائف المنن».

١٠) «الصِّراط المستقيم الهادي إلى ربِّ العالمين».

١١) «جامعة الفوائد في الضوابط والفوائد».

١٢) «سحائب الرحمة للأنام باجتناب الكبائر والآثام».

ثانيـًا: المخطوط من مؤلَّفاته:

١- «عقيدة أهل السنة والجماعة المنقذة من الزيغ والضلالة» -وهذا المخطوط يعمل على تحقيقه تلميذه الشيخ عبد الرحمن بن حامد آل نابت-.

٢- «الآيات البيِّنات في اجتناب البدع والضلالات».

٣- «تبيان الصِّفات بالآيات البيِّنات». وهو الكتاب الذي قمت بتحقيقه.

٤- «النُّور السَّاطع في بيان فضل العلم النافع».

٥- «ثواب المتّقين من كلام ربِّ العالمين».

٦- «شواهد الأدب من كلام العرب».

٧- «إرشاد السَّالك لشرح ألفيَّة ابن مالك» -وقد سُجِّل رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان الإسلاميّة-.

٨- «رسالة نافعة في حكم الاحتفال بالمولد» -وفي ضمنها: رسالة الشيخ عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكم الاحتفال بالمولد.

٩- «سبيل الوصول إلى علم الأصول».

١٠- «إعلاء دين الإسلام بشرح الإلمام»، لابن دقيق العيد، وهو مخطوط كبير يقع في ١٥٠٠ صفحة، وقد سجلت فيه رسالتان، رسالة ماجستير، وأخرى دكتوراه بجامعة أم درمان الإسلامية.

١١- «الدر المختار بشرح منتقى الأخبار» -ووجد مخروماً، ويقع في ١١٠٠ صفحة-.

١٢- «فتاوى في التصوف وحكم الموالد».

عقيدة المؤلِّف:

المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يسير على معتقد أهل السنة والجماعة، وممّا يدلُّ على ذلك: مؤلَّفاته الماتعة، والتي ألَّفها في توضيح عقيدة أهل السنة، ومنها: هذه الرِّسالة -التي أقوم بتحقيقها-، فهي في توضيح معتقد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات، والّذي زلَّت فيها أقدام أكثر الفرق المخالفة لأهل السنة. وكذلك كتابه: «عقيدة أهل السنة المنقذة من الزيغ والضَّلالة»؛ وهو في تفصيل مجمل اعتقاد أهل السنة في جميع أبواب العقيدة. وقد سلك فيه طريقة المتقدِّمين: كالإمام الطَّحاوي، وغيره -ممن

ألَّف في مجمل اعتقاد أهل السنة-.

وممّا يدلُّ على صفاء عقيدته أنه كان على اتصال مستمرّ بجماعة أنصار السنة المحمَّدية بالسُّودان، وهي جماعة دعوية تدعو إلى التّوحيد ومحاربة البدع، وقد كان المؤلِّف يحضر سنوياً إلى المركز العام لهذه الجماعة بالخرطوم ويلقي الدروس النافعة في تصحيح المعتقد.

هجرته إلى مدينة بورتسودان:

لِمَا تميَّز به منهج الشيخ من: حُسن المعتقد، ومحاربة التَّقليد، والدّعوة إلى الأخذ بالسنة، ونبذ التعصب، فقد وجد: تعنّتاً وعداوةً من المشايخ المقلِّدين الّذين يرفضون التفسير، وتدريس كتب السنة. فقد كان مِنْ حال هؤلاء أنهم ألَّبوا عليه المستعمر البريطاني حتى رَحَلَ من موطنه مدينة — طوكر- إلى مدينة بورتسودان، وكان ذلك فتحاً على الناس؛ حيث إنَّ هذه المدينة كانت: معبراً، وطريقاً إلى السّفر -للحجِّ والعمرة-، ويؤمُّها عدد كبير من طلبة العلم، فكان خيراً على الناس -فَرُبَّ ضارّةٍ نافعة- فالتف حوله عدد كبير من طلبة العلم -من سائر مناطق السُّودان-.

وكان يؤمُّه: العلماء، والمشايخ -وهم في طريقهم إلى الحجاز-؛ كما حصل من لقاء الشيخ المُحدِّث حمَّاد الأنصاري، والشيخ إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، وغيرهما من أهل العلم به.

وفاته:

توفي الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ سنة ١٤٠٢هـ، وقد خَلَّف مكتبة ضخمة، أوصى عليها

آل باعبود ببورتسودان[١].

وقد دفن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمقابر فاروق المشهورة بالخرطوم.

ألا رحمه الله رحمةً واسعة، وأجزل له الأجر والثواب بقدر ما قدّم من خير ونفع للناس.

(١) وقد آلت هذه المكتبة إلى جامعة البحر الأحمر في جناح خاص يحمل اسم الشيخ، وهي مفتوحة للزائرين للمطالعة. كما سُجِّلت مخطوطاته بدار الوثائق بالخرطوم.
وآل باعبود أسرة عريقة من أصلٍ حضرمي، يعملون بالتجارة، وهم مَنْ آوى الشيخ وهيأ له الجوَّ العلمي والدَّعوي، وهم مشهورون بالأعمال الخيرية والمنافسة عليها.

المطلب الثاني: التّعريف بالكتاب ونسخه ومنهج المؤلف فيه، والمقارنة بينه وبين كتاب «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات»:

الكتاب -فيما يبدو- هو اختصار لكتاب الشيخ العلاّمة: محمّد الأمين الشَّنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصِّفات»؛ حيث التّطابق في أغلب: العبارات، والأدلة، والنصوص، وطريقة الترتيب، إلا أنّ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختصر من كلام الشيخ محمد الأمين الشَّنقيطي: ما يكون من كلام المتكلمين ولا علاقة له بمذهب السلف.

ولعلّ مقصد الشيخ أبي طاهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تقريب مادة الكتاب والانتفاع بأصله؛ حتى لا يستثقله القارئ -خصوصاً قرّاء هذا الزّمان-؛ حيث يغلب عليهم الاقتصار على المختصرات -دون المطوّلات-؛ لكثرة الشَّواغل، وعموم الصَّوارف.

ولا شكَّ: أنَّه جهد مقدَّر من الشيخ فيه: توضيحٌ، وبيان لمعتقد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات؛ الذي ضلَّت فيه أكثر الطوائف المنتسبة للإسلام، وعظم الاختلاف فيه، بسبب ما أحدثه المتكلِّمون من الكلام في: الجوهر والعَرَض، وشبهة المجاز.

واختصار المؤلفات أحد أغراض التأليف، وقد دَرَجَ عليه العلماء؛ كصنيع الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ واختصاره لكتاب «الاستغاثة» لشيخ الإسلام: وسمَّاه «تلخيص الاستغاثة». وهذا النوع من التأليف يحتاج إلى باعٍ في العلم؛ حتى لا يحيل المعنى -إذ هو أشبه بالرواية بالمعنى-، ونحسب أنّ أبا طاهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهل هذا الشَّأن؛ (نفع الله بعلمه).

وأما نُسَخ الكتاب: فللكتاب نسخة واحدة –وفريدة-: وهي نسخة بخط جيِّد واضح. كتبها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك في العام ١٣٩١هـ كما جاء في نهايتها، وهي تقع في ١٢ ورقة.

وكان المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أعدَّها للطبع -كما جاء في صفحة العنوان-؛ إلا أنها لم تطبع.

نسبة الكتاب إلى المؤلف:

صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف ثابتة، وذلك لأمور:

الأول: أنه قد عثر على هذه النسخة –مع كتب الشيخ المحفوظة-: لدى أسرة آل باعبود بمدينة جدة- بالمملكة العربيَّة السُّعودية-؛ مما يؤكد صحة نسبتها إليه.

الثاني: أنه جاء في صفحة العنوان نسبة الكتاب إليه.

الثالث: أن هذا هو خط المؤلف المشهور بالمقارنة مع كتبه الأخرى وبمراجعة بعض تلاميذه؛ كتلميذه أبي على المجذوب –حفظه الله-.

منهج المؤلِّف في الكتاب:

المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب سلك مسلكين:

الأول: التّدليل على إثبات الصِّفات بطريق القرآن المتّفق على حجِّيته، وهذا منهج قد ينتفع به المخالف، لأنَّ كثيراً ممن ضلَّ في هذا الباب: يعتقد أن السُّنة الآحادية لا تعتبر: دليلاً، أو طريقاً لإثبات العقائد.

الثاني: أنه ذكر في البدء صفات المعاني السَّبع -التي تثبتها الأشاعرة-؛ وهي: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام، وبيَّن

أنَّ المخلوق يوصف بها، ومع ذلك فالأشاعرة يثبتونها ليُبطل دعوى: أنّ إثبات الصفات يقتضي التشبيه. ثم أورد بعد ذلك الصِّفات التي تنفيها الأشاعرة؛ وهي: الصِّفات الفعليّة، ثم ذكر بعدها: الصِّفات التي اختلف فيها المتكلِّمون؛ وهي: الرَّأفة، والرَّحمة، والمغفرة. هل هي من صفات الأفعال؟، أم هي من صفات المعاني؟. وكلُّ ذلك: حتى يدلّل على مدى اضّطرابهم في هذا الباب؛ إذ جميع الصِّفات من بابٍ واحد، وكلُّها مشتركة في الاسم العام -بين الخالق والمخلوق- إلاَّ ما كان خالصاً منها لله؛ كإسم: الله، والرَّحمن، والتَّفريق بينها: بإثبات البعض، ونفي الآخر تناقض، لأنه تفريق بين المتماثلات، وهو أصل من أصول الضّلال.

المقارنة بين كتاب «تبيان الصفات بالآيات البيِّنات» وكتاب «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات»:

ذكرت فيما تقدم أن كتاب « **تبيان الصفات بالآيات البيِّنات**» مختصر من كتاب الشيخ العلامة «**منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات**»؛ ولا بد من عقد مقارنة بين الأصل والمختصر لتظهر هذه الدعوى:

فالشيخ أبو طاهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «**تبيان الصفات بالآيات البيِّنات**» حافظ على أصل كلام المؤلف لكتاب «**منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات**»؛ وهو العلامة محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا أنه حذف بعض الأمور والتي لا علاقة لها بمنهج السلف في باب الأسماء والصفات، وإنما هي ذكر لبعض الفرق المخالفة في هذا الباب؛ كالمعتزلة، أو هي من باب ذكر مناهج المتكلمين في باب الصفات؛ وذلك على النحو التالي:

١) حذف تقسيم المتكلمين للصفات؛ حيث ذكر الشيخ محمد الأمين

الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المتكلمين يقسمون الصفات إلى ستة أقسام: صفة نفسية، وصفة سلبية، وصفة معنى، وصفة معنوية، وصفة فعلية، وصفة جامعة، وصفة إضافية...إلخ»[١].

٢ـ حذف تعليق الشيخ على صفات المعاني السبع التي تثبتها الأشعرية حيث بيَّن أن المعتزلة ينفونها ويثبتون أحكامها فيقولون: هو –تعالى– حي، قادر، مريد، عليم، سميع، بصير، متكلم بذاته، لا بقدرة قائمة بذاته، ولا إرادة قائمة بذاته، هكذا فراراً منهم من تعدد القديم.

ومذهبهم الباطل لا يخفى بطلانه وتناقضه على أدنى عاقل، لأن من المعلوم: أن الوصف الذي منه الاشتقاق إذا عدم فالاشتقاق منه مستحيل؛ فإذا عدم السواد عن جرم –مثلاً– استحال أن تقول: هو أسود، إذ لا يمكن أن يكون أسود ولم يقم به سواد، وكذلك إذا لم يقم العلم والقدرة بذات استحال أن تقول: هي عالمة، قادرة، لاستحالة اتصافها بذلك، ولم يقم بها علم، ولا قدرة، قال في «مراقي السعود»:

«وعند فقد الوصف لا يشتق ... وأعوز المعتزلي الحق»[٢]

٣) حذف تعليق الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الصفات المعنوية وهو قوله: «وَعَدُّ المتكلمين لها صفات زائدة على صفات المعاني مبني على ما يسمونه الحال المعنوية زاعمين: أنها أمر ثبوتي ليس بموجود، ولا معدوم. والتحقيق الذي لا شك فيه: أن هذا الذي يسمونه الحال

(١) أضواء البيان ٢/ ١٩.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٢.

المعنوية لا أصل له، وإنما هو مطلق تخييلات يتخيلونها؛ لأن العقل الصحيح حاكم حكماً لا يتطرقه شك: بأنه لا واسطة بين النقيضين البتة، فالعقلاء كافة مطبقون على أن النقيضين لا يجتمعان، ولا يرتفعان، ولا واسطة بينهما البتة؛ فكل ما هو غير موجود فإنه معدوم قطعاً؛ وكل ما هو غير معدوم فإنه موجود قطعاً، وهذا مما لا شك فيه كما ترى»[١].

٤) حذف كلام الشيخ: «بأن الصفة النفسية عندهم فهي واحدة، وقد علمت ما في إطلاقها على الله –يعني من الجراءة والشناعة–»[٢].

٥) حذف ما ذكره الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة الرسالة، وهو الأمر الثالث بعد قوله: «وينبغي الناظر في هذه المسألة التأمل في أمور..» والأمر الثالث هو في بيان تحقيق المقام في الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من آيات الصفات؛ كالاستواء، واليد وأنه ليس هو التشبيه كما فهمه المتكلمون فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أولاً أنه غلط خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين؛ فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد –مثلاً– في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث. وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعاً، لأن اعتقاد ظاهره كفر، لأن من شبه الخالق بالمخلوق فهو كافر، ولا يخفى على أدنى عاقل: أن حقيقة معنى هذا القول أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم

(١) المصدر نفسه ٢/ ٢٣.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٤. وما بين الفاصلتين هو من المحذوف عند كلام المؤلف عن تقسيم الصفات عند المتكلمين انظر: أضواء البيان ٢/ ١٩.

الكفر بالله، والقول فيه بما لا يليق به جل وعلا، والنَّبي ﷺ الذي قيل له: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] لم يبيِّن حرفًا واحداً من ذلك؛ مع إجماع من يعتد به من العلماء على أنه ﷺ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، وأحرى في العقائد، ولا سيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين، حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا: أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق، والنَّبي ﷺ كتم أن ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال، يجب صرف اللفظ عنه، وكل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة؛ ﴿ سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٦].

ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال، ومن أعظم الافتراء على الله جلَّ وعلا ورسوله ﷺ.

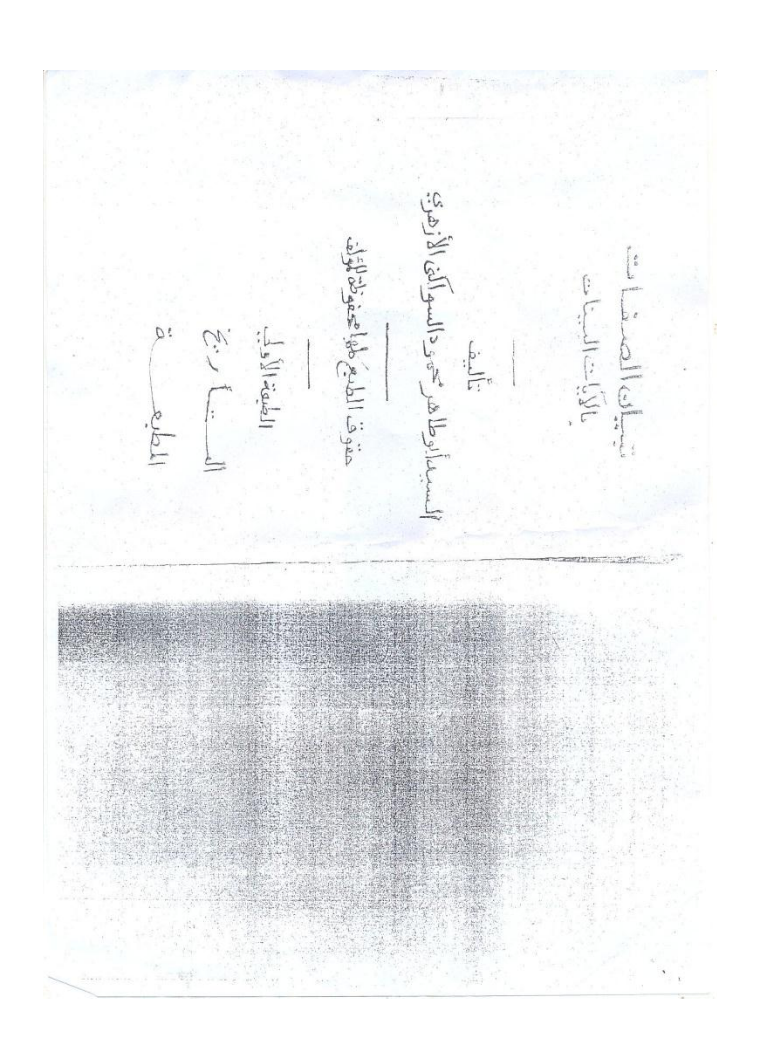
والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل: أن كل وصف وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ فظاهره المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث، فبمجرد إضافة الصفة إليه -جل وعلا- يتبادر إلى الفهم أنه لا مناسبة بين تلك الصفة الموصوف بها الخالق، وبين شيء من صفات المخلوقين، وهل ينكر عاقل: أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟! لا، والله لا ينكر ذلك إلا مكابر!!.

والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله لأنه كفر وتشبيه إنما جرَّ إليه ذلك تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق، فأداه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله -جل وعلا-، وعدم

الإيمان بها؛ مع أنه -جل وعلا- هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهًا أولاً، ومعطلاً ثانيًا، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء، ولو كان قلبه عارفًا بالله كما ينبغي، معظِّمًا لله كما ينبغي، طاهراً من أقذار التشبيه: لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أن وصف الله -جل وعلا- بالغٌ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون قلبه مستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن والسنة الصحيحة، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»(١).

(١) أضواء البيان ٢/ ٣٠ ـ ٣٢.

نماذج من المخطوطة


تبيان الصفات
بالآيات البينات

تأليف
السيد أبو الطاهر محمود السوركتي الأزهري

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعثه الله رحمة للعالمين وحجة على المعاندين الذي أكمل الدين وختم به الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد فهذا كتاب في بيان ما عليه أهل السنه والدين أرجوا الله أن ينفعني به وجميع المسلمين

وسميته

تبيان الصفات بالآيات البينات

أساله التوفيق لما فيه رضاه لأنه لا يرد سؤال من دعاه ولا يخيب من رجاه والله الموفق للسداد والهادي إلى سبيل الرشاد

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

أما بعد فقد قال الله تعالى وهو أصدق القائلين (إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام) لم يفصل هنا ذلك ولكنه فصله في سورة «فصلت» بقوله (قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فقضاهن سبع سموات في يومين وأوحى في كل سماء أمرها) وقال تعالى (ثم استوى على العرش يغشي الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين) هذه الآية الكريمة وأمثالها من آيات الصفات كقوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) ونحو ذلك أشكلت على كثير من الناس اشكالا ضل بسببه خلق لا يحصى

الصفحة الأولى

قال في وصف الحادث بالاستواء على بعض المخلوق
(والذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام
ما تركبون لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة [illegible]
إذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا
وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون) (فإذا استويت
أنت ومن معك في الفلك فقل الحمد لله الذي نجانا من
القوم الظالمين) (واستوت على الجودي وقيل بعدا
للقوم الظالمين) ونحو ذلك من الآيات

تنبيه

قد علم مما تقدم أن للخالق جل وعلا استواء لائقا
بكماله وجلاله وللمخلوق أيضا استواء مناسب
لحاله وبين استواء الخالق والمخلوق من المنافاة
ما بين ذات الخالق والمخلوق على نحو (ليس كمثله
شيء وهو السميع البصير)

خاتمة

ينبغي للناظر في هذه المسألة التأمل في أمرين
الأمر الأول أن جميع الصفات من باب واحد لأن
الموصوف بها واحد ولا يجوز في حقه مشابهة الحوادث
في شيء من صفاتهم فمن أثبت مثلا أنه سميع بصير
وسمعه وبصره مخالفان لأسماع الحوادث وأبصارهم
لزمه مثل ذلك في جميع الصفات كالاستواء واليد
ونحو ذلك من صفاته جل وعلا ولا يمكن الفرق بين
ذلك بحال الأمر الثاني أن الذات والصفات من باب
واحد أيضا فكما أنه جل وعلا له ذات مخالفة لجميع
ذوات الخلق فله تعالى صفات مخالفة لجميع
صفات الخلق

النهاية

فلو قال متنطع بينوا لنا كيفية الاتصاف بصفة الاستواء
واليد ونحو ذلك لنعقلها قلنا أعرفت كيفية الذات
المقدسة المتصفة بتلك الصفات. فلا بد أن يقول لا
فنقول معرفة كيفية الاتصاف بالصفات موقوفة
على معرفة كيفية الذات فسبحان من لا يستطيع غيره
أن يحصي الثناء عليه هو كما أثنى على نفسه (يعلم ما بين
أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما) (قل هو الله أحد
الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد)

تم بتوفيقه تعالى في ٢٥ شعبان سنة ١٣٩١هـ
أسأله تعالى أن ينفعني به وجميع المسلمين

الصفحة الأخيرة

القسم الثاني: التحقيق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدِّ الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمّداً عبده ورسوله(١) الذي بعثه الله رحمةً للعالمين، وحجّة على المعاندين، الّذي أكمل به الدِّين، وختم به الأنبياء والمرسلين، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أما بعد فهذا كتاب في بيان ما عليه أهل السنة والدِّين؛ أرجو الله أن ينفعني به وجميع المسلمين.

وسميَّته: «**تبيان الصِّفات بالآيات البيِّنات**»(٢).

أسأله التّوفيق لما فيه رضاه، لأنه لا يَرُدُّ سؤال مَنْ دعاه ولا يخيِّب مَنْ رجاه، والله الموفِّق للسَّداد والهادي إلى سبيل الرَّشاد.

المؤلِّف

---

(١) هذا جزء من خطبة الحاجة المأثورة عن النبي ﷺ، والتي تشرع بين يدي خطب الجمع، والدروس، والمحاضرات، وعقود النكاح، ونحو ذلك، وقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه ٢/ ٥٩٣ رقم (٨٦٨)، وأبو يعلى في المسند ١٣/ ١٦٨ رقم (٧٢٢١)، وابن حبان في صحيحه ١٤/ ٥٢٨ رقم (٦٥٦٨).

(٢) سلك الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسلكـًا فريداً في إثبات الصفات حيث دلّل عليها من القرآن المتفق على ثبوته، ولم يذكر أدلة السنة ليس لأنه لا يرى حجيتها، ولكن لأنَّ أكثر من ضلَّ في هذا الباب لا يرى الاحتجاج بالسنة على هذا الباب؛ لزعمهم أنها أحاديث آحاد لا تفيد العلم، فمن باب إقامة الحجة عليهم اقتصر على أدلة القرآن، وهذا منهج قد ينتفع به المخالف، لأن المقصود اعتقاد الحق والإيمان به بغض النظر عن الطريق إليه.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسَّلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد قال الله تعالى، وهو أصدق القائلين: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: ٥٤] لم يفصل هنا ذلك، ولكنه فصله في سورة فصلت بقوله: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا ۚ﴾ [فصلت: الآيات: ٩ ـ ١٢].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

هذه الآية الكريمة[(١)] وأمثالها من آيات الصفات كقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ﴾ [الفتح: ١٠] ونحو ذلك أشكلت على كثير من الناس إشكالاً ضلَّ بسببه خلق لا يحصى / [(٢)] كثرة؛ فصار قوم إلى التعطيل[(٣)]، وقوم إلى

---

(١) إشارة إلى آية الأعراف؛ لذكر الاستواء على العرش فيها، الذي هو من أفراد الصفات الفعلية الثابتة لله تعالى.

(٢) نهاية الورقة (٢) من المخطوطة.

(٣) التعطيل في اللغة مأخوذ من العُطْل الذي هو الخلو والفراغ والترك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ
=

التشبيه[١]، وتعالى علوّاً كبيراً عن ذلك كلّه، والله -جلّ وعلا- أوضح هذا

=

مُّعَطَّلَةٍ﴾ أي: تركها أهلُها وأهملوا وردَها. والتعطيل في الاصطلاح معناه تخلية الله من صفاته؛ أي نفي صفاته سبحانه وإنكار قيامها بذاته جلَّ شأنه. وقد وقع في تعطيل الصفات طوائف من الناس بين مستكثر ومقلٍّ؛ فالمعتزلة والجهمية نفوْا جميع الصفات، والأشاعرة والماتريدية أثبتوا بعضها ونفوا البعض الآخر، ويقال للجميع معطلة لاشتراكهم في أصل التعطيل وسببه وهو أن إثبات الصفات يقتضي التشبيه، والحق مع أهل السنة الذين جمعوا بين الإثبات والتنزيه؛ فأثبتوا الصفات ونفوا مشابهتها لصفات المخلوقين، فجمعوا بين نصوص التنزيه ونصوص الإثبات. انظر: لسان العرب مادة (عطل): ١١/ ٤٥٣، بدائع الفوائد، لابن القيم ١/ ١٦٩، ونواقض توحيد الأسماء والصفات، للدكتور ناصر القفاري ص: ٣٧.

(١) التشبيه في اللغة أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لونـًا ووصفًا، يقال: هذا شِبْه وشَبَه وشَبيه. معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٤٣.

والتشبيه في الاصطلاح هو إثبات شبيه لله في ذاته أو صفاته، وهو على نوعين: النوع الأول: تشبيه المخلوق بالخالق؛ وهو إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الصفات، أو الأفعال، أو الحقوق. فالأول: [الصفات] كحال غلاة الصوفية مع من يسمونهم الأولياء حيث يجعلون لهم من الصفات ما لا تنبغي إلا لله؛ كادعاء أنهم يعلمون الغيب. والثاني: كفعل من أشرك في الربوبية كالمانوية والثانوية الذين يقولون بخالقيْن لهذا الكون؛ هما إله الخير وإله الشر، فإله الخير هو النور، وإله الشر هو الظلمة تعالى الله وتقدَّس أن يكون له شريكٌ في الخلق أو الملك. والثالث: كاعتقاد المشركين بأصنامهم حيث عبدوها مع الله تعالى.

والنوع الثاني: تشبيه الخالق بالمخلوق، كاعتقاد بعض الفرق المشبهة ممن وصفوا الله سبحانه تعالى بصفات المخلوقين؛ فقالوا له يد كأيدينا، وعلم كعلمنا، وقدرة كقدرتنا، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. والتشبيه بنوعيه؛ كفر لأنه تكذيب لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ **يقول** نُعيم بن حماد شيخ البخاري: «من شبَّه الله بخلقه فقد كفر» [شرح

=

غاية الإيضاح، ولم يترك فيه أيَّ لبس ولا إشكال.

وحاصل تحرير ذلك أنَّه -جلّ وعلا- بيّن أن الحق في آيات الصفات متركب من أمرين[(١)]:

أحدهما: تنزيه الله -جلَّ وعلا- عن مشابهة الحوادث[(٢)] في صفاتهم

=

أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٣/ ٥٣٢ (٩٣٧)]، وقال إسحاق بن راهويه: «من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم» [شرح الطحاوية، لابن أبي العز ١/ ٧٠ ـ ٧١].

(١) المؤلف يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، لأن هذه الآية تبيّن المنهج الحق الواجب سلوكه في باب الصفات، وهو الإثبات مع ترك التشبيه، لأن ذلك حقيقة التنزيه، فالنفي العاري عن الإثبات لا يكون تنزيهاً لأنه تعطيل، والإثبات مع التمثيل لا يكون تنزيهاً -أيضاً-، فالتنزيه إذن في الجمع بين الإثبات ونفي المماثلة كما في هذه الآية، فإنها نفت المماثلة وأثبتت لله الصفات؛ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ تنزيه؛ وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثبات.

(٢) تنزيه الله عن مشابهة الحوادث لفظ مجمل يطلق ويُراد به نفي الصفات الذي هو التعطيل، ويطلق ويراد به التنزيه مع الإثبات، لأن الحوادث تطلق على المخلوق لأنه حادث، وتطلق على صفات الأفعال؛ كالرضا والغضب والنزول والمجيء لأنها تتجدد، وهو لفظ لم يرِد في الكتاب ولا في السنة فينبغي ترك إطلاقه في باب الصفات نفياً أو إثباتاً ولكن يُستفصل عن مراد قائله، فإن أراد به حقاً بدلالة الكتاب أو السنة قُبل منه هذا المعنى وتُوقف في اللفظ لأنه لم يرِد، وإن أراد معنى باطلاً بدلالة الكتاب أو السنة على بطلانه رُد عليه هذا المعنى الباطل كما أنكر عليه اللفظ لأنه مُبتدَع، والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا يريد معنى حقاً وهو منع التشبيه. وانظر لما تقدم تقريره بشأن الألفاظ المجملة: التدمرية، لشيخ الإسلام ص: ٦، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز ١/ ٧٠ ـ ٧١.

سبحانه وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

والثاني: الإيمان بكل ما وصف الله به نفسه في كتابه أو وصفه به رسولُه ﷺ، لأنه لا يصف اللهَ أعلم بالله من الله ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ولا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله ﷺ الذي قال فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: الآيتان ٣، ٤]، فمن نفى عن الله وصفًا أثبته لنفسه في كتابه العزيز، أو أثبته له رسوله ﷺ زاعمًا أن ذلك الوصف يلزمه ما لا يليق بالله -جلَّ وعلا- فقد جعل نفسه[1] أعلم من الله ورسوله بما يليق بالله -جلّ وعلا[2]؛ سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومن اعتقد أن وصف الله يشابه صفات الخلق فهو مشبِّهٌ ملحدٌ ضالّ[3].

---

(١) في الأصل: (لنفسه)، والمثبت هو الصواب.

(٢) لأن لازم الحق لا يكون إلا حقـاً؛ فلازم كلام الله إن صح أن يكون لازمـاً لا يكون إلا حقّـاً؛ إذ أن الله تعالى عالمٌ بما يكون لازمـاً من كلامه، فلو كانت نصوص الصفات تستلزم معنىً فاسداً لبيَّنه تعالى، ولكن لا تستلزم معنى فاسداً؛ فالقول بأنها تستلزم التشبيه قدح في علم الله تعالى بما يكون لازمـاً من كلامه، وافتراءٌ عليه تعالى، أو وصفٌ لله تعالى ولكتابه بالتلبيس والتعمية، وهو باطل بلا ريب. انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لابن عثيمين ص: ١٣ ـ ١٤.

(٣) تقدم أنه كافر انظر: ص: ٤٠ في الحاشية.

والملحد من الإلحاد، وهو في اللغة الميل والعدول عن الشيء، وفي الاصطلاح الميل والعدول عن الحق إلى غيره. والإلحاد في الأسماء والصفات معناه الميل بها عما يجب فيها، وهو أنواع:

الأول: إنكار شيء منها أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم. وإنما كان ذلك إلحاداً لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من =

ومن أثبت لله ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ مع تنزيهه -جل وعلا- عن مشابهة الخلق فهو مؤمن، جامع بين الإيمان بصفات الكمال والجلال، والتنزيه عن مشابهة الخلق، سالم من ورطة التشبيه والتعطيل[1].

والآية التي أوضح الله بها هذا هي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فنفى عن نفسه -جلّ وعلا- مماثلة الحوادث[2] بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. وأثبت لنفسه صفات الكمال والجلال بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

=

الأحكام والصفات اللائقة بالله، فإنكار شيء من ذلك ميل عما يجب فيها.

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين كما فعل أهل التشبيه، وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدل عليه النصوص بل هي دالة على بطلانه فجعلها دالة عليه ميل بها عما يجب فيها.

الثالث: أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه كتسمية النصارى له (الأب) وتسمية الفلاسفة له (العلة الفاعلة)، وذلك لأن أسماء الله تعالى توقيفية فتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ميل عما يجب فيها كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة ينزه الله تعالى عنها.

الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز واشتقاق اللات من الإله على أحد القولين فسموا بها أصنامهم، وذلك لأن أسماء الله تعالى مختصة به، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله ميل بها عما يجب فيها.

والإلحاد بجميع أنواعه محرم لأن الله هدد الملحدين بقوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف ١٨٠]، ومنه ما يكون شركاً أو كفراً حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية. انظر: مدارج السالكين ١/ ٢٩ ـ٣٠، والقواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لابن عثيمين ص: ١٦ ـ ١٧.

(١) التشبيه والتعطيل تقدم معناهما في ص: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) يريد المخلوقات، كما تقدم.

ﱡﭐ ﭞ ﱠ؛ فصرّح في هذه الآية الكريمة بنفي[١] المماثلة مع الاتصاف بصفات الكمال والجلال. والظاهر أنَّ السرّ في تعبيره بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ دون أن يقول –مثلاً– (وهو العلي العظيم) أنَّ السَّمع والبصر يتصف بهما جميع الحيوانات[٢]، فبيَّن أن الله متصف بهما، ولكن وصفه بهما على أساس نفي المماثلة بين وصفه تعالى وبين صفات خلقه، ولذا جاء بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ بعد قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾؛ ففي هذه الآية الكريمة إيضاح للحق في آيات الصفات لا لبس معه، ولا شبهة البتة، وبالله التوفيق/ [٣].

اعلم أن آيات الصفات جاء في القرآن وصف الخالق والمخلوق بها، ولكن وصف الخالق منافٍ لوصف المخلوق كمنافاة ذات الخالق لذات المخلوق، فمن ذلك صفة الوجود، منهم من جعل الوجود عين الذات[٤]

---

(١) في الأصل: (نفي)، والمثبت هو الصواب.

(٢) فكأنه يقول فإذا كان هناك ثمَّ توهم في المماثلة فليكن توهمٌ للماثلة في اتصاف هذه المخلوقات في صفة السمع والبصر، لأنهما من أكثر الصفات اشتراكًا بين المخلوقات، فالنملة –مثلاً– لها سمع وبصر يليقان بذاتها، والإنسان له سمع وبصر يليقان بذاته، ولكن فرق بين نسبة هاتين الصفتين إلى النملة وإلى الإنسان، فإذا وقع هذا الاختلاف بين مخلوق وآخر فمن باب أولى أن يقع بين الخالق والمخلوق؛ فكل صفة تناسب الموصوف بها، فسمع المخلوق يناسب ذاته، وسمع الله يناسب ذاته، وما بين الصفتين من القدر المشترك هو المعنى العام الذي يجمعهما في أصل اللغة، أما عند الإضافة فكل صفة تناسب الموصوف بها. انظر: اللآلي البهية في شرح العقيدة الطحاوية، للشيخ صالح آل الشيخ ١/ ١٦٩، ١٧٩.

(٣) نهاية الورقة (٣) من المخطوطة.

(٤) القول إن الوجود عين الذات، هو من كلام الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما حكاه عنه الألوسي في روح المعاني ١٧/ ٢٠٦ وهو خطأ؛ لأن الصفة قائمة بالذات، وليست هي الذات.

=

فلم يعده صفةً كأبي الحسن الأشعري[(١)]، وعلى كل حال فلا يخفى أن الخالق موجود والمخلوق موجود، ووجود الخالق ينافي وجود المخلوق[(٢)]، وأيضاً: الصفات السَّبع المعروفة بصفات المعاني وهي:

=

يقول أبو البقاء الكفوي: «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري: قد يكون الاسم عين المسمى نحو: (الله) فإنه علم للذات من غير اعتبار معنى فيه، وقد يكون غيره نحو: الخالق والرازق مما يدل على نسبته إلى غيره، ولا شك أنه غيره، وقد يكون لا هو ولا غيره؛ كالعليم والقديم مما يدل على صفة حقيقية قائمة بذاته انتهى. لكن إطلاق الاسم بمعنى الصفة على ما مدلوله مجرد للذات بلا معنى زائد محل نظر» [كتاب الكليات ص: ٨٦]، وانظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٣٧، ومقدمة ابن خلدون ص: ٤٦٤.

قلت: وهذه المسألة تتفرع عن مسألة الاسم والمسمى، وقد اختلف الناس فيها إلى ثلاثة مذاهب: من يقول الاسم هو المسمَّى، ومن يقول: هو غيره، ومن يقول: الاسم للمسمَّى، وهو أعدلها، لأنه اللفظ الذي وردت به النصوص، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ولكل قائل من هذه الطوائف مقاصد صحيحة ذكرها ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٦/ ١٨٧ ـ ١٨٩. .

(١) هو: علي بن إسماعيل بن أبي البشر، المتكلم، البصري، وهو الذي تنتسب إليه الأشاعرة في طوره الثاني بعد رجوعه من مذهب الاعتزال وميله إلى مذهب ابن كلاب، وقد مرّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بثلاثة أطوار: الأول كان معتزلياً ثم رجع عن الاعتزال إلى مذهب ابن كلاب، وهذا طوره الثاني، ثم رجع عن مذهب ابن كلاب ووافق أهل السنة في مجمل اعتقادهم، وهذه المرحلة الأخيرة التي مات عليها رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث ألّف كتاب الإبانة مبيِّناً فيه سلوكه لمذهب السلف. توفي سنة ٣٢٤هـ، وقيل: ٣٣٠هـ، وقيل بعد ذلك. انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي ٢/ ٢٠٨ـ ٢٠٩، والملل والنحل، للشهرستاني (جـ١/ ٨١ ـ ٩١).

(٢) وجود الخالق ينافي وجود المخلوقين، وذلك من عدة أوجه:

الوجه الأول: من حيث الزمن؛ فوجود الخالق أزلي لا يحد بزمن؛ إذ ليس لأوليته ابتداء، =

القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام، بيان ذلك:

القدرة

قال الله تعالى في وصف نفسه بالقدرة: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وقال في وصف الحادث بها: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [المائدة: ٣٤] فأثبت لنفسه قدرة حقيقية لائقة بكماله وجلاله، وأثبت لبعض الحوادث قدرةً مناسبة لحالهم من الضعف والافتقار، والحدوث والفناء، وبَيْنَ قدرته وقدرة مخلوقه من المنافاة ما بين ذاته وذات مخلوقه(١).

=

بخلاف وجود المخلوق فهو حادث له بداية.

الوجه الثاني: من حيث المباينة؛ فوجود الخالق مباين لوجود المخلوق، للتميّز والانفصال بين ذات الخالق والمخلوق خلافاً لمن يقول: بأن وجود الخالق عين وجود المخلوق؛ كأصحاب عقيدة الاتحاد ووحدة الوجود؛ كابن عربي الطائي ومن ضاهاه من غلاة الصوفية.

الوجه الثالث: من حيث الحدوث وعدمه: فوجود الخالق ذاتي، ووجود المخلوق حادث من غيره.

الوجه الرابع: من حيث الكمال فوجود الخالق لا يفنى ولا يبيد، ووجود المخلوق يفنى ويبيد.

(١) هذا هو وجه التغاير بين صفات الله تعالى وصفات مخلوقاته، لأن الصفات تبع للذات؛ فصفات الكامل في ذاته كاملة، وهو الله تعالى، وصفات الناقص في ذاته ناقصة، وهو المخلوق، فالاشتراك بينهما في مجرد التسمية والمعنى العام، أما المعنى المختص والكيف
=

الإرادة

وقال في وصف نفسه بالإرادة(١): ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ونحو ذلك من الآيات.

وقال في وصف المخلوق بها: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧]، ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣]، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الصف: ٨]، ونحو ذلك من الآيات.

فله -جلّ وعلا- إرادة حقيقية لائقة بكماله وجلاله، وللمخلوق إرادة أيضاً مناسبة لحاله، وبين إرادة الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق.

=

فلا اشتراك فيه البتة. فالاشتراك يكون في مسمى الاسم المطلق وفي معناه، وهو أمر ذهني لا حقيقة له في الواقع، فإذا أضيف الوصف تخصَّص، فكان كاملاً في حق الله ناقصاً في حق المخلوق. انظر: التدمرية مع شرحها التحفة المهدية ١/ ٥١.

(١) الإرادة من الصفات الفعلية، وهي على نوعين: إرادة كونية قدرية، وهي المتعلِّقة بربوبية الله وخلقه، وهي لازمة الوقوع فيما يحبه الله أو يبغضه، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وهي المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. والنوع الثاني: الإرادة الدينية الشرعية: وهي المتعلّقة بإلهية الله وشرعه، ولا تكون إلا فيما يحبه الله، وقد تقع وقد لا تقع، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وهي المذكورة في قول المسلمين: فلان يفعل ما لا يريده الله. أي من المعاصي والذنوب. انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ص: ١١٦ - ١١٧.

العلم

وقال في وصف نفسه بالعلم: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ [الأعراف: ٧]. وقال في وصف الحادث به: ﴿قَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾ [يوسف: ٦٨]، ونحو ذلك من الآيات.

فله -جلَّ وعلا- علم حقيقي، لائق بكماله وجلاله، وللمخلوق علم مناسب لحاله/ (١)، وبين علم الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق.

الحياة

وقال في وصف نفسه بالحياة: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥]، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، ونحو ذلك من الآيات.

وقال في وصف المخلوق بها: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَيُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩].

فله -جلَّ وعلا- حياة حقيقية تليق بكماله وجلاله، وللمخلوق أيضاً حياة مناسبة لحاله، وبين حياة الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق.

---

(١) نهاية الورقة (٤) من المخطوطة.

السمع والبصر

وقال في وصف نفسه بالسمع والبصر: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، ونحو ذلك من الآيات. وقال في وصف الحادث بهما: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[الإنسان: ٢]، ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ۖ لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [مريم: ٣٨]، ونحو ذلك من الآيات. فله -جلَّ وعلا- سمع وبصر حقيقيان يليقان بكماله وجلاله، وللمخلوق سمع وبصر مناسبان لحاله، وبين سمع الخالق وبصره وسمع المخلوق وبصره من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق(١).

الكلام

وقال في وصف نفسه بالكلام(٢): ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:

---

(١) السمع والبصر من الصفات الذاتية، لأنهما لا ينفكان عن ذات الله تعالى، فوجودهما أزلي. وسمع الله لا كسمع المخلوقين، لأنه سمع كامل يتعلّق بكل المسموعات فلا يخفى على الله تعالى شيء منها، فيسمع السر وأخفى، وأما سمع المخلوق فهو سمع ناقص محدود، فلا يسمع إلا ما كان في حد سمعه، وهو أيضاً يعتريه الثقل والزوال. وبصر الله كذلك يتعلّق بجميع المُبصَرات، فلا يغيب عن بصره مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، ولا أدنى من ذلك، وأما بصر المخلوق فهو محدود، فلا يُبصر إلا ما يصل إليه حدُّ بصره، وأيضاً: يعتريه النقص والكَلُّ ثم الزوال.

(٢) كلام الله تعالى كلام حقيقي بصوتٍ يُسمع وبحرفٍ يُكتب، وهو لا يماثل كلام المخلوقين. وكلام الله من صفاته فليس بمخلوق، لأن الله بصفاته ليس بمخلوق. وهو من الصفات الفعلية الذاتية؛ فباعتبار أصله فهو ذاتي، وباعتبار آحاده فهو فعلي، لأنه يتجدد بحسب =

١٦٤]، ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ونحو ذلك من الآيات. وقال في وصف المخلوق بـه: ﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلۡيَوۡمَ لَدَيۡنَا مَكِينٌ أَمِينٞ﴾ [يوسف: ٥٤]، ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَتُكَلِّمُنَآ أَيۡدِيهِمۡ وَتَشۡهَدُ أَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥]، ﴿قَالُواْ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم: ٢٩]، ونحو ذلك من الآيات.

فله -جلَّ وعلا- كلام حقيقي يليق بكماله وجلاله، وللمخلوق كلام

=

المشيئة، وقد ضلَّ في هذه الصفة طوائف من المبتدعة؛ منهم المعتزلة حيث نفوا هذه الصفة عن الله، وقالوا المراد بالكلام هنا أمر مخلوق، وإضافته إلى الله من إضافة المخلوق إلى خالقه، وهو من أبطل الباطل، لأن الإضافة على نوعين: إضافة عين إلى ذات الله تعالى فهذه تحتمل إضافة الخلق إليه كقولنا: بيت الله، ناقة الله. والنوع الثاني إضافة معنى إلى ذاته تعالى وهذه لا تحتمل إلا إضافة الصفة إلى الموصوف؛ كقولنا: علم الله، قدرة الله، كلام الله. وممن ضلّ في هذه الصفة أيضـًا: الأشاعرة حيث زعموا أن كلام الله معنى قائم بذاته، وأنه لا يتجدد بل هو كلام نفسي، أي معاني يلقيها الله تعالى في نفس جبريل ثم جبريل عليه السلام يعبِّر عنها بلفظه، ولذا يقولون القرآن عبارة عن كلام الله، ولا يقولون هو كلامه حقيقة، وهذا أيضـًا باطل تكذبه لغة العرب وحديث النبي ﷺ؛ أما لغة العرب فلأن الكلام في لغة العرب هو اللفظ المركب المفيد بالوضع العربي، هكذا أطبق النحاة على تعريفه، وأما أحاديث السنة فإن السنة قد فرَّقت بين الكلام النفسي والكلام باللفظ فجعلت الكلام باللفظ كلامـًا، وأما حديث النفس فليس بكلام والدليل قوله ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به نفسها ما لم تعمل أو تتكلم» أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: إذا قال لامرأته وهو مكره: هذه أختي ٥/ ٢٠٢٠، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر ١/ ١١٦، وانظر: شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ص: ١٧٩ ـ ١٩٩.

أيضـاً مناسب لحاله، وبين كلام الخالق والمخلـوق مـن المنافـاة/ [١] مـا بـين ذات الخالق والمخلوق.

الصفات المعنوية

اعلم أن الصفات المعنوية عند المتكلمـين[٢] هـي[٣] الأوصـاف المشـتقة من صفات المعاني السبع المذكورة[٤]، وهي كونه تعـالى قـادراً مريـداً عالمـاً

(١) نهاية الورقة (٥) من المخطوطة.

(٢) المتكلمون: نسبة إلى علم الكلام، وهو العلم الذي يبحث في الكلام في العقائد الدينية عـن طريق الأدلة العقلية وجعلها أصلاً للأدلة النقلية. انظر: المواقف، للإيجي ص: ١/ ٣١، والمقدمة، لابن خلدون: ص: ٤٥٨.
وعلم الكلام علم مذموم قد ذمّه السلف، وذلك لما يفضي إليه من الباطل كنفـي الصـفات عن الله تعالى، وإنكار كثير من الغيبيات بحجة أن العقـل لا يـدلّ عليهـا. يقـول ابـن القـيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال شيخنا: والكلام الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمـه وذم أصـحابه وهـو هذه الطرق الباطلة التي بنوا عليها نفي الصفات، والعلو، والاستواء على العرش، وجعلوا بها القرآن مخلوقـاً، ونفوا بها رؤية الله في الدار الآخرة، وتكلمـه بـالقرآن، وتكليمـه لعبـاده، ونزوله كل ليلـة إلـى سـماء الـدنيا، ومجيئـه يـوم القيامـة لفصـل القضـاء بـين العبـاد. فـإنهم سلكوا فيه طرقـاً غيـر مستقيمة، واسـتدلوا بقضـايا متضـمنة للكـذب؛ فلـزمهم بهـا مسـائل خالفوا بها نصوص الكتاب والسنة وصريح المعقول جاهلين كـاذبين ظـالمين في كثيـر مـن مسـائلهم ورسـائلهم وأحكـامهم ودلالاتهـم؛ وكـلام السـلف والأئمـة في ذلـك مشـهور» [الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٤/ ١٢٦٦ ـ ١٢٦٧].

(٣) في الأصل: (فهي)، والصواب ما أثبت.

(٤) والصفات المعنوية نسبة إلى صفات المعـاني السبع، وقيـل لهـا صـفات معـاني لأن العقـل يدل عليها عند المتكلمين. والصفة المعنويـة عنـد المتكلمـين هـي: مـا تـدل علـى معنـى زائـد =

حياً سميعاً بصيراً متكلِّماً، وقد بيَّنا في اتصاف الخالق والمخلوق بالمعاني المذكورة منافاة صفة الخالق للمخلوق، وبه تعلم مثله في الاتصاف بالمعنوية المذكورة(١) لو فرضنا أنها صفات زائدة على صفات المعاني(٢)؛ مع أن التحقيق أنها عبارة عن كيفية الاتصاف بها(٣).

الصِّفات السَّلبية(٤)

اعلم أن الصفات السَّلبية عند المتكلمين خمس وهي: القدم والبقاء

=

على الذات. انظر: الكليات ص: ٥٤٧، متن السنوسية ص: ٢ ـ ٣.

(١) وهي كونه تعالى قادراً مريداً...إلخ.

(٢) انظر: المواقف للإيجي ١/ ٤٠٣.

(٣) المراد بذلك أثرها وما تدل عليه من المعاني، لأن السمع يدل على اتصاف الخالق بهذه الصفة على الوجه الذي يليق به تعالى من غير مشابهة لسمع المخلوق، وكذلك البصر يدل على اتصاف الخالق بهذه الصفة على الوجه اللائق، وكذلك يقال في بقية صفات المعاني.

(٤) يقول الكفوي في الكليات ص: ٥٤٧: «الصفة السَّلبية هي التي توصف بها الذات من غير قيام معنى به؛ مثل: الأول، والآخر، والقابض، والباسط» أي: تدل على عدمٍ محض. انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، للشنقيطي ص: ١٧.

والصفة السَّلبية عند أهل السنة هي الصفة المنفية عن الله تعالى، وتدل على إثبات كمال ضد المنفي بها، كنفي الظلم عن الله فهو ليس نفياً محضاً وإنما يدل على اتصافه بكمال الضد، وهو العدل، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدحٍ ولا كمال، ولذلك فالنفي في باب الصفات ليس مجرداً. انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٣٥، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ص: ١٠٨.

والوحدانية والمخالفة للخلق والغنى المطلق المعروف عندهم بالقيام بالنفس. وضابط الصفة السَّلبية عندهم؛ هي التي لا تدل بدلالة المطابقة[١] على معنى وجودي أصلاً، وإنما تدل على سلب ما لا يليق بالله عن الله. مثال ذلك عند المتكلمين: القدم فإنه لا يدل على شيء زائد على ما دلّ عليه الوجود إلا سلب العدم السابق[٢]، وهكذا في باقي السَّلبيات[٣].

(١) دلالة المطابقة هي دلالة الشيء على كامل معناه، كدلالة اسم الله الحي على ذات الله تعالى وعلى صفة الحياة. انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص: ١١.

(٢) إلا أنه أخص من الأزل عند المتكلمين، لأن الأزل عبارة عما لا أول له سواء كان وجودياً أو عدمياً، والقدم عندهم عبارة عما لا أول له بشرط أن يكون وجودياً كذات الله. انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، للشنقيطي ص: ١٧.

(٣) يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند هذا الموضع في تفريقهم بين صفات المعاني والصفات السَّلبية: «فإن قيل القدرة -مثلاً- تدل على سلب العجز، والعلم يدل على سلب الجهل، والحياة تدل على سلب الموت، فلِمَ لا يسمون هذه المعاني سلبية أيضاً؟!.

فالجواب: أن القدرة -مثلاً- تدل بالمطابقة على معنى وجودي قائم بالذات، وهو الصفة التي يتأتّى بها إيجاد الممكنات وإعدامها على وفق الإرادة، وإنما سلبت العجز بواسطة مقدمة عقلية وهي: أن العقل يحكم بأن قيام المعنى الوجودي بالذات يلزمه نفي ضده عنها لاستحالة اجتماع الضدين عقلاً، وهكذا في باقي المعاني». انتهى [أضواء البيان ٢/ ٢٣].

قلت: وطريقة الأشاعرة في إثبات الصفات السَّلبية طريقة مخالفة لطريقة السلف، وذلك من وجهين:

الأول: أنهم جعلوا الصفات الثابتة صفات سلبية أي: منفية.

الثاني: أنهم لم يُثبتوا ما دلّت عليه من الكمال اللائق إلا الوجود فقط، وهذا فيه تعطيل ما دلّت عليه من الكمال الزائد عن الوجود، وهو المقصود بالصفة، وليس المقصود بالصفة الوجود فقط، لأن الصفة فرع عن الوجود وهي زائدة عليه.

فإذا عرفت ذلك =فاعلم=[١] أن القدم والبقاء اللذيْن يصف المتكلمون بهما اللهَ تعالى زاعمين أنه وصف بهما نفسه[٢] في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

جاء في القرآن الكريم وصف الحادث بهما أيضاً؛ قال في وصف الحادث بالقدم: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وقال: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَـٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، وقال: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٦].

وقال في وصف الحادث بالبقاء: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]، وقال: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]. وكذلك وصف الحادث بالأولية والآخرية المذكورتين في الآية، قال: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ [المرسلات: ١٦-١٧].

---

(١) كلمة (فاعلم) ليست في الأصل والسياق يقتضي إثباتها هنا.

(٢) القِدَم لم يرد في النصوص أن الله وصف به نفسه، لأنه لا يدل على خصوص مدحٍ يليق بالله تعالى، بل يدل على مطلق التقدم على الغير ولا يدل على التقدم المطلق، كما أنه يدل على معنىً لا يليق بالله تعالى إذ القديم في لغة العرب المتقدم على غيره في الوجود، فإذا حدث الآخر قيل للأول قديماً قال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، ولذا فهو لا يمنع المشاركة في التقدم المطلق، فكان الأولى عدم إطلاقه في حق الله تعالى، وبعض أهل العلم يرخص في جواز الإخبار به عن الله تعالى، ولكن الأسلم عدم إطلاقه لا اسماً ولا وصفاً ولا خبراً لما تضمن من هذا المحذور، والله تعالى أعلم. راجع شرح ابن أبي العز على الطحاوية ص: ١١٣-١١٥.

وأما البقاء فقد دلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

الوحدانية(١)

اعلم أن الله وصف نفسه بأنه واحد قال: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]. وقال في وصف الحادث بذلك: ﴿يُسْقَىٰ(٢) بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾(٣) [الرعد: ٤].

المخالفة للخلق(٤)

هذه الصفة انفرد الله بها عن خلقه، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ

(١) الوحدانية معناها التفرُّد في الذات والأفعال والصفات مع اعتقاد أنه المستحق للعبادة وحده، وهي تتضمن توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات. والوحدانية المطلقة التي تنفي المشاركة أصرح دليل عليها قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وأما هذه الآية ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ فهي تنهى عن الشرك في العبادة ولا تدل على أنّ الإله واحد، لأن ذلك يخالف الواقع؛ لوجود آلهة معبودة مع الله تعالى قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾ [الفرقان: ٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨].

(٢) في الأصل: (تُسقى) بالتاء، وهي قراءة سبعية قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو. ومن قرأ بالتاء ذهب إلى تأنيث الزرع والنخيل، ومن قرأ بالياء؛ كحفص المدني، ذهب إلى جواز التذكير والتأنيث للزرع والنخيل. انظر: زاد المسير، لابن الجوزي ٤/ ٣٠٣.

(٣) أي: الزرع.

(٤) المخالفة للخلق هنا عامة في الصفات والأفعال والذات وفي استحقاقه العبادة وحده، وهي بمعنى تنزيهه تعالى عن المثيل والشبيه والنظير والشريك.
وكان الأولى التعبير بنفي التمثيل، لأنه الوارد في النصوص كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ ولأن لفظ المخالفة للخلق مجمل يستعمله أهل البدع في نفي الصفات؛ والتعبير بالألفاظ الشرعية هو سبيل أهل الحق كما قرر ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مجموع الفتاوى ١٦/ ٤٣٢.

ﭐلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، وقال: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾ [الإخلاص: ٤] / [(١)].

الغنى المطلق

وهو معروف عند المتكلمين بالقيام بالنفس[(٢)].

وقال في وصف نفسه بالغنى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥] ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓا۟ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾ [إبراهيم:٨].

وقال في وصف الحادث بالغني ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [النساء: ٦]، ﴿إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [النور: ٣٢].

فهو -جلّ وعلا- موصوف بتلك الصفات حقيقة على الوجه اللائق بكماله وجلاله، والحادث موصوف بها أيضاً على الوجه المناسب لحدوثه وفنائه وعجزه وافتقاره[(٣)]، وبين صفات الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق[(٤)].

---

(١) نهاية الورقة (٦) من المخطوطة.

(٢) ومعناه عند المتكلمين النفي المطلق والذي يعنون به الاستغناء عن المخصص والمحل.
انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، للشنقيطي ص: ١٧.

(٣) المقصود أن غنى المخلوقات حادث ليس ذاتياً من نفسها، وغنى الخالق ذاتي منه تعالى.

(٤) أي: ما بين ذات الخالق والمخلوق.

صفات الأفعال[(١)]

ومعلوم أن ما وصف الله به نفسه من الأفعال فهو ثابت له حقيقة على الوجه اللائق بكماله وجلاله، وما وصف به المخلوق منها فهو ثابت له أيضًا على الوجه المناسب لحاله، وبين وصف الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق، فمن ذلك وصفه -جلَّ وعلا- نفسه بأنه يرزق خلقه قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦].

وقال في وصف الحادث بذلك: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]. وقال: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة:٢٣٣].

قال في وصف نفسه بالعمل:

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ [يس: ٧١].

وقال في وصف الحادث به: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[(٢)] [السجدة: ١٧].

---

(١) الصفات الفعلية هي الصفات المتعلقة بمشيئة الله تعالى، وهي تقع إذا أراد، وهذه الصفات تحدث وتتجدد بحسب المشيئة والإرادة، وهذه الصفات يثبت أهل السنة لله تعالى ما ثبت منها بدلالة الكتاب أو السنة، وذهب المعطلة بجميع درجاتهم في التعطيل إلى نفيها بحجة أنها حوادث، والحوادث لا تقوم بالله.

(٢) ولكن فرق بين العملين فعمل الله تعالى يكون بإرادته ومشيئته المستقلة، ولذا لا يُسأل عمَّا يَفْعَل. وأما عمل المخلوق فهو واقع بمشيئة العبد التابعة لمشيئة الله وإرادته، ولذا يجازى =

قال في وصف نفسه بتعليم خلقه:

﴿الرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١-٤].

وقال في وصف الحادث به: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة:٢].

وجمع المثالين(١) في قوله تعالى: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤] /(٢).

قال في وصف نفسه بأنه ينبئ(٣):

﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم:٣].

اعلم أن الله سبحانه وتعالى وصف نفسه في هذه الآية بأنه ينبئ ووصف

=

عليه ويُحاسب إذا خالف مقتضى الإرادة. وقد ضلَّ في هذا الباب طوائف من المبتدعة كالمعتزلة حيث نفوا خلق أفعال العباد السيئة مستشكلين كيف يخلقها الله وهو لا يحبها؛ فسووْا بين الإرادة والمحبة، وقد ردّ عليهم أهل السنة بأنه فرق بين الإرادة والمحبة؛ فالإرادة أعمُّ من المحبة، لأنك قد تريد الشيء وأنت لا تحبه، كالمريض يريد الدواء الكريه الطعم وهو لا يحبه، فإذا انفكت جهة الإرادة والمحبة في حق المخلوق، فمن باب أولى أن تنفك في حق الله تعالى. انظر تحقيق هذه المسألة في كتاب شفاء العليل، لابن القيم ص: ١٠٩-١٤٩، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية ٨/ ٤٧٧-٤٧٨.

(١) أي: وصف الخالق والمخلوق بالتعليم.

(٢) نهاية الورقة (٧) من المخطوطة.

(٣) الإنباء بمعنى الإخبار والإعلام، وهو الخبر ذو الفائدة العظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن، ولا يقال للخبر في الأصل نبأ حتى يتضمَّن هذه الأشياء الثلاثة. انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب ص: ٤٨١.

المخلوق بذلك، وجمع المثالين فيها.

قال في وصف نفسه بالإيتاء:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة:٢٥٨]. وقال: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة:٢٦٩]. وقال: ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود:٣] وقال: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد:٢١]. وقال في وصف الحادث بذلك: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٢٠]، ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء:٢]، ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء:٤]، وأمثال هذا كثيرة جداً في القرآن العظيم[1].

الصفات الجامعة

اعلم أن وصف الخالق والمخلوق بالصفات الجامعة في القرآن كثير جداً، وذلك كالعِظَم، والكِبَر، والعلو، والملك، والتكبر، والجبروت، ونحو ذلك، ومعلوم أنَّ ما وصف بها الخالق منها نفسه منافٍ لما وصف به

(١) ومعلوم أن ما وُصِفَ به الله من هذه الأفعال فهو ثابت له حقيقة على الوجه اللائق بكماله وجلاله، وما وصف به المخلوق منها فهو ثابت له أيضاً على الوجه المناسب لحاله، وبين وصف الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق، والاشتراك إنما هو في مجرد الاسم العام، وهو أمر ذهني لا تحقق له في الأعيان، فإذا أضيف هذا الاسم إلى معيَّن تخصَّص فيكون معناه بحسبه، فلا يقع تماثل لأجل هذا المسمَّى العام. انظر: التدمرية مع شرحها التحفة المهدية ص: ٧٨، وأضواء البيان ٢/ ٢٥.

المخلوق كمنافاة ذات الخالق لذات المخلوق[١].

قال في وصف نفسه بالعلو والعِظَم والكِبَر:

﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء:٣٤]، ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩].

وقال في وصف الحادث بالعِظَم: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ[٢] ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء:٦٣]، ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء:٤٠]، ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل:٢٣]، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة:١٢٩]، إلى غير ذلك من الآيات[٣].

وقال في وصف الحادث بالكِبَر: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [هود:١١]. وقال: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٣١]، وقال: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال:٧٣]، وقال: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ﴾ [البقرة:١٤٣]، وقال: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ﴾ [البقرة:٤٥].

وقال في وصف الحادث بالعلو: ﴿وَرَفَعْنَـٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم:٥٧]، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم:٥٠] /[٤]، إلى غير ذلك من الآيات.

---

(١) المراد بالصفات الجامعة عند المتكلمين الصفات الجامعة للصفات الوجودية والسَّلبية. انظر: حاشية الدسوقي ٢/ ١٢٧، الفروق، لابن الشاط ٣/ ٩٧.

(٢) الطود: الجبل الكبير. انظر: تفسير ابن كثير ٣/ ٣٣٧.

(٣) أي: الدالة على اشتراك المخلوق والخالق في هذه الصفة، ولكن فرق بين الوصفين، فعظمة المخلوق تخصه وتليق بضعفه، وعظمة الخالق تليق بذاته وكماله.

(٤) نهاية الورقة (٨) من المخطوطة.

و(١) قال في وصف نفسه بالمَلِك:

﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ﴾ [الجمعة:١]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر:٢٣]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر:٥٤-٥٥].

وقال في وصف الحادث بذلك: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف:٤٣]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾ [يوسف:٥٠]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩]، ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ﴾ [البقرة:٢٤٧]، ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران:٢٦]، إلى غير ذلك من الآيات(٢).

وقال في وصف نفسه بالعزَّة:

﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:٢٠٩]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الجمعة:١]، ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ﴾ [ص:٩].

وقال في وصف الحادث بالعزة: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠

---

(١) الواو: ليست في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٢) ولكن فرق بين وَصْفِ الله تعالى بهذه الصفة وهي المَلِك، ووَصْف المخلوق بها، فالله تعالى هو مَلِك الملوك، وملكه مستمر لا ينقطع، ولذا يقول عند فناء الملوك يوم القيامة: (أنا الملِك أين ملوك الدنيا؟)، وقال أيضاً: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ الفاتحة: ٤ فلا مَلِكَ معه يومئذٍ تعالى وتقدّس.

رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[يوسف:٥١]، ﴿فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي(١) فِي ٱلۡخِطَابِ ﴾[ص:٢٣].

وقال في وصف نفسه -جلّ وعلا- بأنه جبار متكبر:

﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾[الحشر:٢٣].

وقال في وصف الحادث بهما: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ﴾ [غافر:٣٥]، ﴿أَلَيۡسَ فِي جَهَنَّمَ مَثۡوٗى لِّلۡمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [غافر:٦٠]، ﴿وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ ﴾[الشعراء:١٣٠]، إلى غير ذلك من الآيات.

وقال في وصف نفسه بالقوة:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴾[الذاريات:٥٨]، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾[الحج:٤٠].

وقال في وصف الحادث بها: ﴿وَقَالُواْ مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةًۖ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ﴾ [فصلت:١٥]، ﴿وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ وَلَا تَتَوَلَّوۡاْ مُجۡرِمِينَ ﴾ [هود:٥٢]، ﴿إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ﴾ [القصص:٢٦]، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡقَدِيرُ ﴾[الروم:٥٤]، إلى غير ذلك من الآيات/ (٢).

---

(١) أي: غلبني وقهرني في الخصومة. انظر: أضواء البيان، للشنقيطي ٦/ ٣٣٠.

(٢) الصفات الجامعة كثيرة في القرآن، ومعلوم أنه -جل وعلا- متصف بهذه الصفات المذكورة حقيقة على الوجه اللائق بكماله وجلاله، وأنّ ما وُصِفَ به المخلوق منها =

الصفات التي اختلف فيها المتكلمون[(١)]

هل هي من صفات المعاني[(٢)]، أو من الأفعال[(٣)]؟ وإن كان الحق الذي لا يخفى على من أنار الله بصيرته أنها صفات معانٍ أثبتها الله -جل وعلا-

=

مخالف لما وُصِف به الخالق كمخالفة ذات الخالق -جل وعلا- لذوات الحوادث، ولا إشكال في شيء من ذلك. [أضواء البيان ٢/ ٢٧].

وقوله: «الآيات» نهاية الورقة (٩) من المخطوطة.

(١) المتكلمون: تقدّم التعريف بهم في ص:٥١.

(٢) صفات المعاني تقدّم التعريف بها عند المتكلمين وهي التي تدل على معنى لائق بذات الله كالصفات السبع التي تثبتها الأشاعرة وهي: الحياة، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والعلم.

(٣) الصفات الفعلية عند المتكلمين هي: ما يجوز أن يوصف الله بضدها؛ كالرضا، والرحمة، والسخط، والغضب، ونحوها أي: هي ليست نصاً في الفعل؛ فالواجب تأويلها، لأنّ إثباتها يوهم التشبيه، وهذا بخلاف الصفات الذاتية كالقدرة والعزة والعظمة، فهي ما يوصف الله بها ولا يوصف بضدِّها. انظر: التعريفات للجرجاني ص: ٤٥٨.

وأما الصفات الفعلية عند أهل السنة فهي الصفات التي تحدث وتتجدد لله تعالى بحسب المشيئة، وهي صفات كمال تثبت على الوجه اللائق لله تعالى؛ كصفة الضحك، والرضا، والسخط، والنزول، والاستواء. وهذه الصفات تنفيها الأشاعرة والمعتزلة بحجة أنها لو قامت به لكان محلاً للحوادث، والحوادث إنْ أوجبت له كمالاً فقد عُدِمَه قَبْلَه؛ وهو نقصٌ، وإنْ لم توجب له كمالاً لم يجز وصفه بها.

والجواب: أن هذه الصفات توجب كمالاً لله تعالى لم يكن معطَّلاً عنه في الأزل، لأن الله تعالى قادر على الفعل متى شاء، وقدرته على الفعل صفة ذات لا تنفك عن ذاته تعالى. انظر: مجموع الفتاوى ٦/ ٦٩، ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ٩٨.

لنفسه(١)؛ كالرأفة والرحمة(٢)، وهو متصف بها حقيقة على الوجه اللائق بكماله وجلاله، وأن ما وُصِفَ المخلوق منها مخالف لما وُصِفَ به الخالق؛ كمخالفة ذات الخالق لذوات الحوادث.

قال في وصف نفسه بالرأفة والرحمة:

﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل:٧].

وقال في وصف نبينا ﷺ بهما: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨].

وقال في وصف نفسه بالحلم:

﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [الحج:٥٩].

وقال في وصف الحادث به: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]، ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤].

---

(١) الواقع أن المتكلمين؛ كالأشاعرة لا يثبتون هذه الصفات، وإنما يرجعونها لصفة يثبتونها وهي: الإرادة، فيقولون في تفسير الرحمة: إرادة الإحسان، وفي تفسير الرأفة إرادة الإحسان أيضاً، لأن هذه الصفات يرجّحون أنها من صفات الأفعال التي لا يجوز أن يوصف الله بها حذراً من حلول الحوداث بذات الله تعالى. انظر: الفروق، لابن الشاط ٣/ ٩١-٩٢.

(٢) حكى الخلاف في هذه الصفات- هل هي من الصفات الفعلية التي لا يجوز أن تنسب إلى الله، أو هي من الصفات المعنوية فيجوز أن يوصف الله بها- عن المتكلمين صاحب كتاب الكليات: ص: ٤٦٨.

وقال في وصف نفسه بالمغفرة:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٧٣﴾ [البقرة:١٧٣]، ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ٩﴾ [الأنفال:٩]، ونحو ذلك من الآيات.

وقال في وصف الحادث بها: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ٤٣﴾ [الشورى،الآية:٤٣]، ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ١٤﴾ [الجاثية:١٤]، ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ٢٦٣﴾ [البقرة:٢٦٣]، ونحو ذلك من الآيات.

و(١) قال في وصف نفسه بالرضا ووصف الحادث به أيضا:

﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ﴾ [المائدة: ١١٩].

وقال في وصف نفسه بالمحبة ووصف الحادث بها(٢):

﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة:٥٤]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١].

قال في وصف نفسه بأنه يغضب إذا انتهكت حرماته:

﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٦٠]، ﴿وَمَن

(١) الواو: ليست في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٢) وقد غلت الجهمية في نفي صفة المحبة حتى قالت: إن العبد لا يُحِبُّ الله، وهذا من أعظم المكابرة للحس والواقع، فإن محبة العبد لربه لا ينكرها إلا جاحد مكابر.

يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٩٣] /(١).

وقال في وصف الحادث بالغضب: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾ [الأعراف:١٥٠]، وأمثال هذا كثير جداً.

قال في وصف نفسه بالاستواء على العرش(٢):

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: الآية ٥].

اعلم أن الله –سبحانه وتعالى- تمدح في سبع آيات من كتابه العزيز باستوائه على العرش، ولم يذكر صفة الاستواء إلا مقرونة بغيرها من صفات الكمال والجلال القاضية بعظمته وجلاله وأنه الرب وحده المستحق لأن

---

(١) نهاية الورقة (١٠) من المخطوطة.

(٢) المراد بالعرش هنا هو عرش الرحمن –جل جلاله-، وهو أعظم المخلوقات وسقفها، والله تعالى استوى عليه؛ بمعنى علا وارتفع عليه من غير حاجة إليه، واستواء الله على عرشه من صفات الأفعال، وهو علو خاص دلت عليه الأدلة الشرعية التي أوردها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذه الصفة مع ظهور أدلتها إلا أن المعطلة قد أطبقت على نفيها عن الله تعالى بحجة التحيُّز وإثبات الجهة والمكان لله تعالى، فاستخدموا هذه الألفاظ المجملة لنفي هذه الصفة، وأهل السنة يثبتونها على الوجه اللائق بالله تعالى وينزهون الله عن مشابهة المخلوقين فيها على طريقتهم في إثبات الصفات، ومرجعهم في ذلك بعد النصوص ما ذكره أئمة السلف كالإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سُئِل عن هذه الآية ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وما ذكره مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو قاعدة تجري في جميع الصفات، فيثبت معناها الذي تدل عليه اللغة من غير تكييف ولا تمثيل.

يعبد وحده.

مواضع الآيات بحسب ترتيب المصحف الكريم:

الأعراف

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ [الآية: ٥٤].

يونس

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾.

الرعد

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾﴾.

طه

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴿٦﴾﴾.

الفرقان

﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾.

السجدة

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾﴾.

الحديد

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾/ (1).

وقال في وصف الحادث بالاستواء على بعض المخلوقات: ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الزخرف، الآيات: ١٢ ـ ١٤]، ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٨﴾﴾ [المؤمنون: ٢٨]، ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [هود: ٤٤]، ونحو ذلك من الآيات.

تنبيه

قد علم مما تقدم أن للخالق -جلَّ وعلا- استواءً لائقـًا بكماله وجلاله، وللمخلوق -أيضـًا- استواء مناسب لحاله، وبين استواء الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق على نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (2) [الشورى: ١١].

(١) نهاية الورقة (١١) من المخطوطة.

(٢) المقصود أن خصائص صفات استواء المخلوق من الحاجة والافتقار إلى ما يستوي إليه بحيث لو غرقت السفينة لسقط المستوِي عليها، ولو عثرت الدابة لخرَّ المستوي عليها، هذه الخصائص لا تلزم في استواء الله على عرشه للتباين بين ذات الله وذات المخلوق وكيفية صفات الله وصفات المخلوق. انظر: التدمرية لشيخ الإسلام مع شرحها ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

خاتمة

ينبغي للناظر في هذه المسألة[١] التأمل في أمرين:

الأمر الأول: أن جميع الصفات من باب واحد، لأن الموصوف بها واحد، ولا يجوز في حقه مشابهة الحوادث في شيء من صفاتهم، فمن أثبت -مثلاً- أنه سميع بصير، وسمعه وبصره مخالفان لأسماع الحوادث وأبصارهم، لزمه مثل ذلك في جميع الصفات؛ كالاستواء، واليد، ونحو ذلك من صفاته -جلَّ وعلا-، ولا يمكن الفرق بين ذلك بحال[٢].

الأمر الثاني: أن الذات والصفات من بابٍ واحدٍ أيضًا، فكما أنه -جلَّ وعلا- له ذات مخالفة لجميع ذوات الخلق فله تعالى صفات مخالفة لجميع صفات الخلق[٣].

النهاية

فلو قال متنطع بيِّنوا لنا كيفية الاتصاف بصفة الاستواء واليد ونحو ذلك

---

(١) أي: مسألة الصفات، والطريق الذي هو المنجاة نحو هذه الآيات.

(٢) هذه القاعدة يذكرها أهل العلم في الرد على الأشاعرة الذين أثبتوا بعض الصفات ونفوْا البعض الآخر، وهو أن: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر. انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٧-١٨.

(٣) هذه القاعدة ذكرها أهل العلم في الرد على المعتزلة والجهمية الذين ينكرون جميع الصفات، ويقولون بأن إثباتها يستلزم التشبيه بالمخلوق، فيقال لهم: القول في الصفات كالقول في الذات؛ فكما أنكم تثبتون ذاتًا لله لا تماثل ذوات المخلوقين، فأثبتوا له صفاتٍ لا تماثل صفات المخلوقين، وإلا تناقضتم. انظر: التدمرية مع شرحها التحفة المهدية ١/ ٨٨-٨٩.

لنعقلها؟ قلنا: أعرفت كيفية الذات المقدسة المتصفة بتلك الصفات؟ فلا بد أن يقول: لا. فنقول: معرفة كيفية الاتصاف بالصفات متوقفة على معرفة كيفية الذات، فسبحان من لا يستطيع غيره أن يحصي الثناء عليه هو كما أثنى على نفسه: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: الآية ١١٠]، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ① ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ② لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ③ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص] / [(١)].

---

(١) إلى هنا نهاية المخطوطة، وقد كُتِبَ بعده عبارة: (تم بتوفيقه تعالى في ٢٥ شعبان سنة ١٣٩١هـ، أسأله تعالى أن ينفعني به وجميع المسلمين).

فهرس المصادر والمراجع

۞ القرآن الكريم.

۞ أضواء البيان في تفسير آيات الأحكام، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ.

۞ الأعلام، تأليف: خير الدين الزركلي، نشر دار العلم للملايين، الطبعة السابعة (١٩٨٤م).

۞ اللآلي البهية في شرح العقيدة الواسطية، تأليف: معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تحقيق: عادل بن محمد مرسي رفاعي، نشر دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٠هـ.

۞ بدائع الفوائد، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرعي، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي، نشر مكتبة مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ.

۞ التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، تأليف: الأستاذ فالح بن مهدي آل مهدي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

۞ التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

۞ تفسير ابن جرير الطبري، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، نشر دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

۞ تفسير ابن كثير، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠١هـ.

۞ حاشية الدسوقي، تأليف: محمد عرفة الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، نشر دار الفكر، بيروت.

۞ درء تعارض العقل والنقل، تأليف: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

۞ الذخيرة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م.

۞ زاد المسير، تأليف عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٤هـ.

۞ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تأليف: هبة الله بن الحسن بن منصور أبي القاسم اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، نشر دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.

۞ شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: ابن أبي العز الحنفي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة.

۞ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيِّم الجوزية، تحقيق: محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، نشر دار الفكر، ١٣٩٨هـ.

۞ صحيح ابن حبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.

۞ صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د، مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير، بيروت عام ١٤٠٧هـ.

۞ صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

۞ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، نشر دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٨هـ.

۞ العبر في خبر من غبر، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهضبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، نشر مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية، عام ١٩٨٤م.

۞ الفروق، تأليف: أبي القاسم بن عبد الله بن النشاط، تحقيق: خليل المنصور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

۞ القواعد المثلى في شرح صفات الله وأسمائه الحسنى، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، نشر مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٥هـ.

۞ كتاب الكليّات، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ.

۞ لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، نشر دار صادر، بيروت، ط: الأولى.

۞ متن السنوسية، تأليف: أبي عبد الله السنوسي، بدون بيانات نشر.

۞ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، نشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

۞ المجموع في ترجمة العلامة المحدِّث حماد بن محمد الأنصاري، وسيرته، وأقواله، ورحلاته، تأليف عبد الأول بن حماد بن محمد الأنصاري، بدون معلومات طبع.

۞ مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تأليف: ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية عام ١٣٩٣.

۞ مسند أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ.

۞ المفردات، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصبهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، نشر دار المعرفة، بيروت، لبنان.

۞ معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر وكالة المطبوعات بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية،

الرياض.

۞ مقدمة تاريخ ابن خلدون، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، نشر دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م.

۞ الملل والنحل، تأليف: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

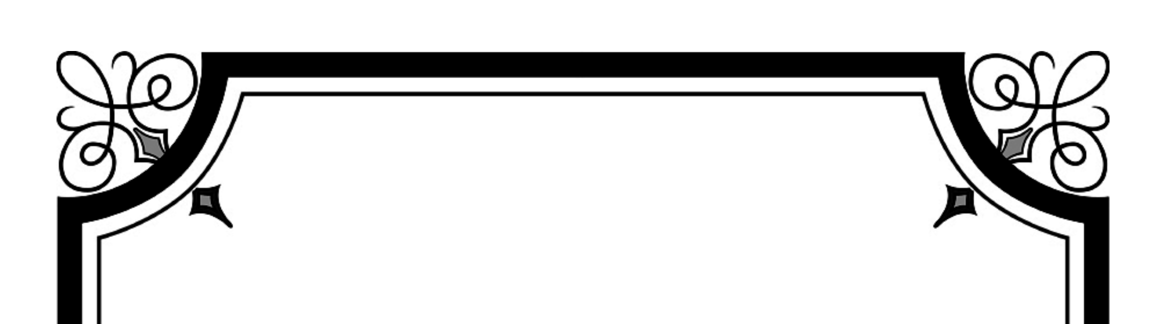
۞ منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، عام ١٣٨٥هـ.

۞ المواقف، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، نشر دار الجيل للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ.

۞ نواقض توحيد الأسماء والصِّفات، تأليف: د. ناصر القفاري، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع .... الصفحة



أحكام دار البرزخ

دراسة عقدية فِي ضَوْءِ نُصُوصِ الكِتَاب والسُّنَّة

د. عصام السيد محمود

أكاديمي مصري، أستاذ مساعد بكلية الشريعة وأصول الدين
بجامعة نجران



ملخص البحث

الحمدُ للهِ والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا بحث يتناول الأحكام المتعلقة بدار البرزخ من الناحية الاعتقادية وهي الدار التي يسكنها الإنسان من موته بخروجِ رُوْحِهِ مِنْ جَسَدِهِ إلى نفخةِ الصُّوْرِ الثانية.

ولأن دار البرزخ غيبٌ عنا لم نره، ولم يرجع إلينا أحد ممن عاينه فيخبرنا بما وقع له فيه؛ فقد اقتصر البحث في تأصيل قضاياه على ما ثبت بدليلٍ صحيح من كتاب الله - عز وجل - ومِنْ سُنَّةِ نبيه ﷺ؛ متجافيًا عما اشتملت عليه كثيرٌ من المؤلفات في هذا الباب من روايات مردودة واهية أو رُؤى منامية وإِنْ ثَبَتَ صحةُ نِسبتها إلى أصحابها.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١) وجوب الإيمان بدار البرزخ وما يكون فيها مما أخبرت به النصوص من الكتاب والسنة، وتبدأ بخروج الروح من الجسد، ويظل في دار البرزخ معذبًا أو منعمًا حتى يأذن الله - عز وجل - بقيام الساعة وخروج الناس من قبورهم للحساب بين يديه بعد نفخة الصور الثانية.

٢) وجوب الإيمان بما أخبرت به النصوص من عذاب القبر ونعيمه، ولا يُتأول ذلك على خلاف ظاهره، وأنه يكون لهذه الأمة ولغيرها من الأمم.

٣) يختلف مستقر الأرواح بعد مفارقة الجسد في الدنيا على مراتب متعددة أعلاها أرواح الأنبياء، ثم الشهداء، ثم المؤمنون، ويدخل معهم أطفال المسلمين وأطفال المشركين.

٤) مستقر أرواح عصاة المؤمنين في النار، وقد يخفف عنهم العذاب، وقد ينتهي بفضل الله وبرحمته، أما مستقر أرواح الكافرين ففي النار، وهم معذبون في قبورهم كما ثبت بالأحاديث الصحيحة.

٥) الأصل في الموتى أنهم لا يسمعون سماعًا مطلقًا لكن الله يسمعهم إن أراد ذلك، كسماع الميت قرع نعال أصحابه، وكسماع المشركين في قليب بدر، ويقتصر في ذلك على ما وردت به الأدلة.

٦) لا يوجد لمن رأى أن الموتى يسمعون مطلقًا دليل صحيح يحتج به على هذه المسألة، فهذا باب لم يصح فيه شيء.

Abstract

All praises are due to Allah. May salat and salam be upon the Messenger of Allah.

To proceed:

This research deals with creedal rulings pertinent to the Barzakh, which is the abode in which each human resides from the time his soul leaves his body at death until the second blowing of the horn.

Due to the fact that life in the Barzakh is from the matters of the unseen, and that no one who has observed it has returned to life and informed us about what happened to him there, this research has made its sole source of affirming issues pertaining to the Barzakh sound proofs from the Book of Allah and the Sunnah of His Prophet r. It has avoided accounts of dreams, even if the dream is authentically attributed to the one who claimed to have it, and weak narrations that are found in many books written on this topic.

The research resulted in several conclusions, the most important being:

1- The obligation of believing in the existence of the Barzakh, as well as anything that the texts of the Quran and Sunnah affirm will take place in it. Life in the Barzakh begins when the soul leaves the body, and one will remain there in a state of punishment or bliss until the Hour is established by Allah's permission. After the second blowing of the horn, people will exit their graves for the reckoning before Allah.

2- The obligation of believing that everyone - this nation as well as previous nations - will face punishment or bliss in the grave, as affirmed by the texts. This is not be interpreted in a way contrary to its apparent meaning.

3- Souls rest in various places after their departure from the body in this worldly life. The highest level of souls is that of prophets, followed by martyrs, then the believers, and included with them are the children of both Muslims and idolaters.

4- The souls of disobedient believers are in the Fire. Their punishment may be lightened, and will eventually come to an end by the Grace and Mercy of Allah. The souls of the disbelievers are also in the Fire, and they are punished in their graves as has been established in several authentic hadith.

5- In general, the deceased do not hear anything. However, Allah allows them to hear what He wills. For example, a dead person hears the footsteps of his companions [as they depart from his burial], and the disbelievers who died in the well at Badr were able to hear. This ability, however, is restricted to what has been supported by textual evidence.

6- There is no authentic evidence supporting the view of those who claim that the dead hear without exception.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي خَلَقَ فَسَوَّى وَقَدَّرَ فَهَدَى، خَلَقَ الموتَ والحياةَ ليبلُوَنا أَيُّنَا أحسنُ عَملا. وصَلَّى اللهُ على نَبِيِّنَا محمدٍ مَنْ أَرْسَلَهُ رَبُّهُ هاديًا وبشيرًا وداعيًا إليه بإِذْنِه وسِرَاجًا مُنيرًا، وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا مَزِيدًا.

أما بعد...

فقد خلق الله عَزَّوَجَلَّ الإنسان، وحَمَّلَهُ أمانةَ التكليف، وجعل له أطوارًا متعددة، ودورًا لها أحكامٌ متباينة، وجعلَ لَهُ مِنْ هذه الدورِ دارَ تكليفٍ وابتلاء، وأعطاهُ فيها من الحُرِّيَّةِ والاختيارِ ما يتمكَّنُ به مِن الفِعْلِ والتَّرْك؛ ليترتبَ على هذا الاختيارِ الثوابُ والعقاب، فيترتبُ على ما يفعلُهُ الإنسانُ في هذه الدارِ حالتُهُ ومنزلته في الدُّوْرِ التي تتبعها، وفي المراحلِ التي ينتقلُ إليها عندما يرحلُ منها.

وقد جعلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الدُّوْرَ التي للإنسان ثلاثة: دار الدنيا ودار البَرْزَخ ودار الآخرة، أمَّا **الدارُ الأولى** فهي الدار التي يعيش فيها الإنسان من مولده إلى وفاته، **ودار البرزخ** هي الدار التي يسكنها من موته بخروجِ رُوْحِهِ مِنْ جَسَدِهِ إلى نفخةِ الصُّوْرِ الثانية، **ودار الآخرة** تبدأ بنفخة الصُّوْرِ الثانية إلى دخولِ أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم.

وقد أردتُ في هذا البحث الحديثَ عن الأحكام المتعلقة بدار البرزخ من الناحية الاعتقادية؛ من خروجِ الروح من الجسد وصعودها إلى السماء، ثم نزولها إلى الأرض واتصالها بالجسد لسؤال القبر، ثم انتقالها للجنة أو للنار مع تعلقها بالجسد، يتنعم بنعيمها ويتعذب بعذابها، إلى نفخة الصور الثانية

حيث تتصل الروح بالجسد تمام الاتصال، فيقوم الإنسان للحساب كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

أسباب اختيار الموضوع:

والذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع:

أولا: لأنه يتعلق بركن من أركان الإيمان، فلا يتم الإيمان باليوم الآخِر إلا بالإيمان بالبرزخ وما يحدث فيه.

ثانيًا: أهميته حيث يتعلق بأمرٍ اعتقادي اختلفت فيه الأقوال، بالرغم من أنه غيبيّ لا مجال للرأي فيه، مما يجعلنا في حاجةٍ إلى دراسته انطلاقًا من نصوص الكتاب وما صَحَّ من سنة النبي ﷺ.

ثالثًا: أنَّ كثيرًا من المؤلفات التي تعرضت للحديث عن هذه الدار كـ«الرُّوْحِ» لابن القَيِّم، و«التذكرة» للقُرْطُبِيّ، و«أهول القُبور» لابن رَجَب، وكُتُب ابن أبي الدُّنْيَا - على الرغم مما اشتملت عليه من فوائد جمة - قد كَثُرَت فيها الأحاديث الضعيفة، والقَصَص الواهية، والمَنَامَات التي يتعارض بعضُهَا مع الأحاديث الصحيحة مما يُوقِعُ القارئَ في حَيْرَةٍ، ولا يستطيع أن يصلَ إلى تصوُّرٍ صحيح مقبول عن هذه الدار.

رابعًا: ما ارتبط بهذا الموضوع من اعتقادات باطلة كان لها أثرٌ كبير في انتشار البدع في كثير من بلدان المسلمين.

خامسًا: الرغبة في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في القضايا المتعلقة بدار البرزخ، وبيان تمسكهم بالنصوص الشرعية الصحيحة الموافقة

لصريح المعقول.

خطة البحث:

تقوم خطة البحث على تقسيمه إلى عشرة مباحث:

المبحث الأول: تعريف «البرزخ» وعلاقته بالإيمان باليوم الآخر.

المبحث الثاني: الإيمان بالموت وسكراته.

المبحث الثالث: في إثبات سؤال المَلَكَيْن وأنَّ القبرَ أولُ منازل الآخرة.

المبحث الرابع: الأدلة على ثُبُوت عذاب القَبْر.

المبحث الخامس: الأدلة على ثُبُوت نَعِيم القَبْر.

المبحث السادس: عذاب القبر ونَعيمه على الرُّوْحِ والجَسَدِ.

المبحث السابع: محلّ أرواح الموتَى في البرزخ.

المبحث الثامن: نهاية دار البرزخ.

المبحث التاسع: في سماع الأموات ويشتمل على مطلبين:

الأول: الأدلة على عدم سماع الأموات.

الثاني: الأدلة على سماع الأموات ومناقشة ابن القيم فيما ذكره في كتاب الروح في هذه المسألة.

وفي **الخاتمة** ذكرتُ أهم نتائج البحث.

- وقد اقتصرتُ فيه على ما ثبت في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وما صحَّ مِنْ سُنَّةِ نبيه ﷺ؛ إذ دار البرزخ غيبٌ عنا لم نره، ولم يرجع إلينا أحد ممن عاينه

فيخبرنا بما وقع له فيه؛ ومن ثَمَّ فالسبيل الوحيد للتعرف على هذه الدار والحديث عن أحكامها ما ثبت من الوحي الإلهي المعصوم المتمثل في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وما صَحَّ مِنْ سُنَّةِ نبيه ﷺ. ولا عِبْرَةَ بما اشتملت عليه كثيرٌ من المؤلفات في هذا الباب من روايات مردودة واهية أو رُؤى منامية وإِنْ ثَبَتَ صحةُ نِسبتها إلى أصحابها.

أسألُ الله عَزَّوَجَلَّ أن يجنبني فيه الزللَ، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، ورَحِمَ اللهُ رجلا وجد فيه خللا فأصلحه ونصح فيه كاتبه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول

تعريف «البَرْزَخ» وعَلاقته بالإيمان باليوم الآخِر

المطلب الأول: تعريف البرزخ

«**البَرْزَخُ**» لغة: الحاجزُ بين الشيئين، والجَمْعُ: البَرازخ.

قَالَ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٠]: «البَرْزَخُ مِنْ يَوْمِ يَمُوتُ إِلى يَوْمِ يُبْعَثُ»(١).

قال الجَوْهَرِيّ: «البَرْزَخُ: ما بين الدنيا والآخرة، من وقت الموت إلى البعث، فمَن مات فقد دخل البَرْزَخَ. وَيُقَال: (فلَان فِي البَرْزَخ) إِذا مَاتَ كَأَنَّهُ بَين الدُّنْيَا وَالْآخِرَة».

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠] يَعْنِي: حَاجِزًا مِنْ قُدْرَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ وَقِيلَ: أَي حَاجِزٌ خَفِيٌّ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾ [الفرقان: ٥٣] أَي: حَاجِزًا. وَ«الْبَرْزَخُ» وَ«الْحَاجِزُ» و«المُهْلَة» مُتَقَارِبَاتٌ فِي الْمَعْنَى(٢).

أما تعريف «**دار البرزخ**» في الشرع: فهي الدار التي ينتقل إليها الناسُ بعد خروجهم من هذه الدنيا بمفارقة أرواحهم لأجسادهم إلى أن يجمعهم الله يوم القيامة فيجازِي كُلَّ عاملٍ جزاءَ عمله مفصلا، هذا مع إنهم في دار البرزخ بأعمالهم مُدانون مكافأون؛ فمكرمون بإحسانهم، وبإساءتهم مهانون، قال

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٤٢).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٧/ ٢٧٠)، لسان العرب (٣/ ٨)، تاج العروس (٧/ ٢٣٤).

الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٠][1].

وسُمِّيَت دار البرزخ بهذا الاسم لأنها تحجز بين الميت وبين الرجوع إلى الدنيا، أو تحجزُ بين الدنيا والآخرة فهي مرحلة بينهما[2].

قال السعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ أي: من أمامهم وبين أيديهم برزخ، وهو الحاجز بين الشيئين، فهو هنا: الحاجز بين الدنيا والآخرة، وفي هذا البرزخ، يتنعم المطيعون، ويعذب العاصون، من موتهم إلى يوم يبعثون، أي: فليعدوا له عدته، وليأخذوا له أهبته[3].

(١) انظر: أهوال القبور لابن رجب (ص ١٥، ١٦).

(٢) أهوال القبور لابن رجب (ص ١٦).

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن السعدي (١/ ٥٥٩).

المطلب الثاني: علاقة الإيمان بالبرزخ بالإيمان باليوم الآخر

الإيمان باليوم الآخر أحد أركان الإيمان الذي لا يصح الإيمان إلا به. كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فالحصولُ على البرّ لا يتحقق إلا بتحقيق أركان الإيمان ومنها الإيمان باليوم الآخر، وسمي «**اليوم الآخِر**» بهذا الاسم لتأخره عن الدنيا.

ويدخل في الإيمان به الإيمان بما يكون في البرزخ؛ فيدخل في الإيمان به الإيمان بالموت، وبما أخبر النبي ﷺ مما يكون بعده من فتنة القبر ونعيمه أو عذابه، هذا الذي يكون في دار البرزخ، ويكون أمارة على ما يكون عليه حال الإنسان في الدار الآخرة، فمَنْ مات وانتقل إلى دار البرزخ قامت قيامته الصغرى، وحوسب على عمله إلى أن تقوم القيامة الكبرى فيحاسب حسابًا مفصلا ويُجَازَى جزاء تامًّا، فلا يمكن أن يتم إيمان العبد باليوم الآخر دون أن يؤمن بأول منازل الآخرة، وهو ما يكون في القبر من حساب وما يترتب عليه من نعيم أو عذاب.

وكثيرًا ما يقرن القرآن الكريم بين الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ وبين الإيمان باليوم الآخر وما يدخل فيه من الإيمان بالبرزخ في مواضع متعددة في كتابه لما له من عظيم الأثر في صلاح القلوب والأعمال وصلاح أمر الدنيا والآخرة؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ

مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والسببُ في ذلك أنَّ الإنسان كلما ازداد إيمانًا بالله ويقينًا باليوم الآخر استعد له بما يحبه الله عَزَّوَجَلَّ من الأقوال والأفعال، فحرص على الأعمال الصالحة التي تقرّبه من ربه، وتنجيه من خزي هذا اليوم، وابتعد عن الذنوب والمعاصي التي تؤدي به إلى الهلاك في الدنيا والخسران في الآخرة.

المبحث الثاني

الإيمان بالموت وسكراته

الموت حقٌّ، قَضَاهُ الله على كل مخلوق في السماوات والأرض من الإنس والجن والملائكة وغيرهم من المخلوقات، وجعل لكلٍ أجلا محتومًا، وحدًّا مرسومًا، لا يتقدمه ولا يتأخر عنه. واستأثر تبارك وتعالى بعلمه عن جميع خلقه قال تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الزمر: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [السجدة: ١١].

وأخبر سبحانه بفناء كل مخلوق فقال تعالى: ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال سبحانه: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧]، وغير ذلك من الآيات والأحاديث، وهو أمر مشاهدٌ لا يجهله أحد.

وما يعلم متى ينتهي الأجل ولا أين ينتهي إلا عالم الغيب والشهادة سبحانه وتعالى كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان: ٣٤].

فإذا جاء الوقت المعلوم وانقضى الأجل المحتوم الذي لا يتقدم لحظة ولا يتأخر مثلها كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤] نزلت ملائكة من السماء معهم كَفَن من أكفان

الجنة وحَنُوط من حنوطها، أو مسوح من مسوح النار على حسب حال العبد وما كان يعمله في الدنيا، ثم يجيء ملك الموت فينزع روحه؛ فإن كان مؤمنًا أخذها برعاية وصيانة ولِين ورِفْق حتى يضعها في كفن الجنة وحنوطها، فيخرج منها كَأَطْيَبِ نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، وإن كان كافرا انتزعها بشدة ومهانة فيضعها في المسوح وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَنْتَنِ رِيحِ جِيفَةٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، فإذا خرجت الروح من الجسد صعد بها الملائكة إلى السماء، أما المؤمن فتفتح له أبواب السماء وأما الكافر فتغلق دونه.

وقد جاء ما يحدُث للعبد عند موته مفصلا من حديث الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ قَالَ:

«خَرَجْنَا مَعَ النبي ﷺ فِى جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَنَّ عَلَى رُءُوسِنَا الطَّيْرَ وَفِى يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ بِهِ فِى الأَرْضِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا -، ثُمَّ قَالَ:

«إِنَّ الْعبد الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِى انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ مَلاَئِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَجْلِسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِىءُ مَلَكُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ اخْرُجِي إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ. قَالَ: فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِيّ السِّقَاءِ فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِى يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَأْخُذُوهَا فَيَجْعَلُوهَا فِى ذَلِكَ الْكَفَنِ وَفِى ذَلِكَ الْحَنُوطِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَطْيَبِ نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ. قَالَ: فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلاَ يَمُرُّونَ

- يَعْنِي: بِهَا - عَلَى مَلأٍ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ إِلاَّ قَالُوا: مَا هَذَا الرُّوحُ الطَّيِّبُ! فَيَقُولُونَ: فُلاَنُ ابْنُ فُلاَنٍ - بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بِهَا فِي الدُّنْيَا - ، حَتَّى يَنْتَهُوا بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا، حَتَّى يُنْتَهَى بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي عِلِّيِّينَ وَأَعِيدُوهُ إِلَى الأَرْضِ فَإِنِّي مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ، وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ، وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى.

قَالَ: فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولاَنَ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ. فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الإِسْلاَمُ. فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ. فَيَقُولاَنِ لَهُ: وَمَا عِلْمُكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ، فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ. فَيُنَادِي مُنَادٍ فِي السَّمَاءِ أَنْ: صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ. قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا، وَيُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ. قَالَ: وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالْخَيْرِ. فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ. فَيَقُولُ رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي.

قَالَ: وَإِنَّ الْعبد الكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَلاَئِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ مَعَهُمُ الْمُسُوحُ فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ اخْرُجِي إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللهِ وَغَضَبٍ، قَالَ: فَتُفَرَّقُ فِي جَسَدِهِ، فَيَنْتَزِعُهَا كَمَا يُنْتَزَعُ السَّفُّودُ مِنَ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ

طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَجْعَلُوهَا فِي تِلْكَ الْمُسُوحِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَنْتَنِ رِيحِ جِيفَةٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلاَ يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى مَلأٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِلاَّ قَالُوا: مَا هَذَا الرُّوحُ الْخَبِيثُ؟ فَيَقُولُونَ: فُلاَنُ ابْنُ فُلاَنٍ بِأَقْبَحِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانَ يُسَمَّى بِهَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّى يُنْتَهَى بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُسْتَفْتَحُ لَهُ فَلاَ يُفْتَحُ لَهُ». ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، «فَيَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينٍ، فِي الأَرْضِ السُّفْلَى، فَتُطْرَحُ رُوحُهُ طَرْحًا». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، «فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لاَ أَدْرِي. فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لاَ أَدْرِي. فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لاَ أَدْرِي. فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ كَذَبَ، فَافْرِشُوا لَهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ. فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلاَعُهُ، وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ، قَبِيحُ الثِّيَابِ، مُنْتِنُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُوءُكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ. فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالشَّرِّ! فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْخَبِيثُ. فَيَقُولُ: رَبِّ لاَ تُقِمِ السَّاعَةَ»(١).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٠/ ٤٩٩) (ح ١٨٥٣٤)، وأبو داود، باب المسألة في القبر وعذاب القبر (ص ٨٦٠) (٤٧٥٣)، والحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان (١/ ٩٣، ٩٥). قال الحاكم عقبه (١/ ٩٦): «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ... وفي هذا الحديث فوائد كثيرة لأهل السنة وقمع للمبتدعة، ولم يخرجاه بطوله، وله شواهد على شرطهما يستدل بها على صحته». وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب =

وثبت في السُّنَّةِ أنَّ الرُّوْحَ إذا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ، وحضرت ذلك الملائكة تُؤَمِّنُ على ما يُقَالُ عند الميت كما أخرج مسلم من حديث أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ:

« دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ». فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». ثُمَّ قَالَ: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ»[(١)].

قال القرطبي في «التَّذْكِرَة»: «قال علماؤنا: قوله ﷺ: «إذا حضرتم المريض أو الميت فقولوا خيرًا» أمر ندب وتعليم بما يُقَالُ عند الميت والمريض، وإخبار بتأمين الملائكة على دعاء من هناك؛ ولهذا استحب العلماء أن يحضر الميتَ الصالحون وأهل الخير حال موته ليذكّروه، ويدعوا له ولمن يخلفه ويقولوا خيرًا، فيجتمع دعاؤهم وتأمين الملائكة فينتفع الميت ومَنْ يُصاب به ومَن يخلفه»[(٢)].

ومما ثبت في السُّنَّةِ أيضا أَنَّ العبدَ يبشرُ عندَ موته برضوان الله وكرامته أو بعذاب الله وعقوبته؛ ففي الصحيحَيْن من حديث عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ

=

(٣/ ٣٩٧) (٣٥٥٨) وغيره.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يُقال عند المريض والميت وإغماض الميت (٦/ ٢٢٢، ٢٢٣).

(٢) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي ص١٨٣.

لِقَاءَهُ». قَالَتْ عَائِشَةُ -أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ-: إِنَّا لَنَكْرَهُ المَوْتَ! قَالَ: «لَيْسَ ذَاكِ، وَلَكِنَّ المُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ المَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ وَأَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الكَافِرَ إِذَا حُضِرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللهِ وَعُقُوبَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ وَكَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ»[1].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، بَاب: مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ (٨/ ١٠٦)، وأخرجه مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، بَاب مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ (١٧/ ٩).

المبحث الثالث
في إثبات سؤال المَلَكَيْنِ وأنَّ القبر أول منازل الآخرة

إذا ماتَ ابنُ آدمَ وخرجت روحُهُ مِن جسدِهِ ووضعَ فِي قبرِهِ فإنَّه عندئذٍ يكونُ في أولِ منزلٍ مِن منازلِ الآخرة[(١)].

(١) من الخطأ البيِّن ما يقع فيه بعض المسلمين عندما يموت إنسان ويدفن يقال: ذهب إلى مثواه الأخير، فهذا خطأ لفظي، فليس القبر هو المثوى الأخير، وإنما يكون المثوى الأخير يوم القيامة إما في الجنة وإما في النار، أما القبر فهو برزخ بين الدنيا والآخرة، أول منازل الآخرة وليس آخرها. قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معجم المناهي اللفظية ص(٤٩٢)في التعليق على قول مثواه الأخير: «انتشرت هذه العبارة في زماننا على ألسنة المذيعين وبأقلام الصحفيين، وهي من جهالاتهم الكثيرة، المبنية على ضعف رعاية سلامة الاعتقاد . يقولونها حينما يموت شخص، ثم يدفن، فيقولون: « ثم دفن في مثواه الأخير » ونحوها ومعلوم أن « القبر » مرحلة بين الدنيا والآخرة، فبعده البعث ثم الحشر، ثم العرض في يوم القيامة ثم إلى جنة أو نار: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ ﴾[الشورى: ٧] ولذا فلو أطلقها إنسان معتقداً ما ترمي إليه من المعنى الإلحادي الكفري المذكور؛ لكان كافراً مرتداً فيجب إنكار إطلاقها، وعدم استعمالها».

وسئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما حكم قوله «دفن في مثواه الأخير»؟ .فأجاب قائلا: «قول القائل (دفن في مثواه الأخير) حرام ولا يجوز لأنك إذا قلت في مثواه الأخير فمقتضاه أن القبر آخر شيء له، وهذا يتضمن إنكار البعث ومن المعلوم لعامة المسلمين أن القبر ليس آخر شيء، إلا عند الذين لا يؤمنون باليوم الآخر، فالقبر آخر شيء عندهم، أما المسلم فليس آخر شيء عنده القبر قد سمع أعرابي رجلا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ﴾[التكاثر: ١ - ٢] وقال: «والله ما الزائر بمقيم» لأن الذي يزور يمشي فلابد من بعث وهذا صحيح: لهذا يجب تجنب هذه العبارة ولا يقال عن القبر أنه المثوى =

أَخرجَ الترمذيُّ وابنُ ماجةَ والحاكمُ عَنْ هَانِئٍ مَوْلَى عُثْمَانَ، قَالَ:

«كانَ عُثْمَانُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْقَبْرِ بَكَى حَتَّى تُبَلَّ لِحْيَتُهُ، فَقِيلَ لَهُ، تَذْكُرُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ فَلا تَبْكِي، وَتَبْكِي مِنْ هَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْقَبْرَ أَوَّلُ مَنَازِلِ الآخِرَةِ، فَإِنْ نَجَا مِنْهُ، فَمَا بَعْدَهُ أَيْسَرُ، وَإِنْ لَمْ يَنْجُ مِنْهُ، فَمَا بَعْدَهُ أَشَدُّ مِنْهُ».

قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مَنْظَرًا قَطُّ إِلا وَالْقَبْرُ أَفْظَعُ مِنْهُ»(١).

فإذا وُضِعَ الإنسانُ في قبره تُرَدُّ إليه روحُه، فيأتيه ملكان يقال لأحدهما المُنْكَر وللآخر النَّكِيْر، يسألانه عن عقيدته، عما كان يؤمن به في الدنيا ويعمل له، عن ربه وعن دينه وعن نبيِّه، فإن أجابهم بخيرٍ نجا من فتنتهم، وإن لم يجبهم فإنهم يضربونه ضربًا شديدًا مؤلما.

أخرج الترمذيّ في «سننه» وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

«إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ - أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ - أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ يُقَالُ لأَحَدِهِمَا الْمُنْكَرُ وَالآخَرُ النَّكِيرُ، فَيَقُولاَنِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِى هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عبد اللهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

=

الأخير، لأن المثوى الأخير إما الجنة وإما النار يوم القيامة». المناهي اللفظية ص ٥٦.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ (ص ٥٢٢) (رقم ٢٣٠٨)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر القبر والبلى (ص ٤٦٠) (رقم ٤٢٦٧) وحسنه الألباني، كما أخرجه الحاكم في مستدركه (١/ ٣٧١).

فَيَقُولاَنِ قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا.

ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِى قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِى سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ.

فَيَقُولُ: أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي فَأُخْبِرُهُمْ.

فَيَقُولاَنِ: نَمْ كَنَوْمَةِ الْعَرُوسِ الَّذِى لاَ يُوقِظُهُ إِلاَّ أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ. حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لاَ أَدْرِى.فَيَقُولاَنِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ. فَيُقَالُ لِلأَرْضِ: الْتَئِمِي عَلَيْهِ. فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ. فَتَخْتَلِفُ فِيهَا أَضْلاَعُهُ، فَلاَ يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ»[(١)].

وأخرج البخاري في «صحيحه» عَنِ الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِى الْقَبْرِ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[إبراهيم: ٢٧]»[(٢)].

وأخرج البخاريُ في «صحيحه» عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ

(١) أخرجه الترمذي في سننه (ح ١٠٧١) (ص ٢٥٣) كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، وابن أبي عاصم في السنة بتحقيق الألباني (ح٨٦٤) (١/ ٤١٦، ٤١٧)، وقال الألباني عقبه: «إسناده حسن».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾ (٦/ ٨٠) (ح ٤٦٩٩).

رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِى قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولاَنِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِى الرَّجُلِ - لِمُحَمَّدٍ ﷺ -؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عبد اللهِ وَرَسُولُهُ. فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا ».

قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ فِى قَبْرِهِ. ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ:

«وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِى هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لاَ أَدْرِى، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ.

فَيُقَالُ: لاَ دَرَيْتَ، وَلاَ تَلَيْتَ. وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ»[(١)].

فَدَلَت هذه الأحاديثُ عَلى أنَّ سؤالَ القَبرِ عامٌ للمُؤمنِ والفَاسِقِ والكافِرِ والمنافقِ، وأنه عامٌ لجميعِ الأممِ، وليس خاصًا بِهَذِهِ الأمُةِ. فإن كانَ مِن أهلِ الصَّلاحِ والاستقامةِ جاءَهُ ملائكةٌ بيضُ الوجوه، وإن كان من أهل الفساد والشقاوة أتاه ملائكة سود الوجوه، وهذه فتنة القبر، أي سؤاله وامتحانه الذي أمرنا النبي ﷺ بالاستعاذة منها.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، (٢/ ٩٨) (ح ١٣٧٤).

المبحث الرابع
الأدلة على ثبوت عذاب القبر

أوحى اللهُ سبحانَه وتعالى إلى رسوله وَحْيًا، وأوجب على عباده الإيمانَ به والعملَ بما فيه. وقد دلَّت آياتُ القرآنِ الكريمِ على ما صرحت به أحاديث السنة النبوية من ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان أهلا لذلك، ولا يُتكلمُ في كيفيتِهِ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذه الدار، وللآخرة أحكام تخصها لا تُقاسُ بأحكام الدنيا.

قال القرطبي في التذكرة: «الإيمان بعذاب القبر وفتنته واجبٌ، والتصديق به لازم حسب ما أخبر به الصادق، وأن الله تعالى يُحيي العبد المكلف في قبره برَدِّ الحياة إليه، ويجعل له من العقل في مثل الوصف الذي عاش عليه؛ ليعقل ما يُسأل عنه، وما يُجيب به، و يفهم ما أتاه من ربه، وما أُعدّ له في قبره من كرامة أو هوان، وبهذا نطقت الأخبار عن النبي المختار - صلى الله عليه وعلى آله آناء الليل وأطراف النهار -، وهذا مذهب أهل السنة والذي عليه الجماعة من أهل الملة، ولم تفهم الصحابة الذين نزل القرآن بلسانهم ولغتهم من نبيهم -عليه السلام- غير ما ذكرنا، وكذلك التابعون بعدهم إلى هَلُمَّ جَرًّا»[١].

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية: «وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلا، وسؤال

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي (ص٣٦٩).

الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك، والإيمان به، ولا نتكلم في كيفيته؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذه الدار، والشرع لا يأتي بما يحيله المعقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول، فإن عود الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادة غير الإعادة المألوفة في الدنيا»[١].

الأدلة من القرآن على ثبوت عذاب القبر:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ الحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]

فهذا خطاب لهم عند الموت، وقد أَخبرت الملائكةُ أنهم حينئذ يُجْزَوْنَ عذاب الهُوْنِ، ولو كان هذا العذاب في الآخرة بعد انقضاء الدنيا لَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ لهم ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾، فدل على أنَّه عذابٌ يكون في البرزخ بعد الموت، وهو عذاب القبر.

٢- ومِنهَا قَولُهُ تَعَالَى عَن مُؤمِنِ آلِ فِرعُونَ: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥ - ٤٦] فأثبتَ لآلِ فرعونَ العَرْضَ على النَّارِ بالغُدُوِّ والعشيّ قبلَ يومِ القيامةِ، وَهُوَ عَذَابُ القَبرِ.

قال القرطبي: «الجمهور على أن هذا العرض في البرزخ، احتج بعض أهل العلم في تثبيت عذاب القبر بقوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٦٠٩).

وَعَشِيًّا ﴾»[١].

وقال الحافظ ابن كثير: «وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور»[٢].

٣- وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَن قَومِ نُوحٍ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴾ [نوح: ٢٥].

فأثبت لهم دخولا للنَّارِ بعدَ الغَرَقِ مباشرةً، فدلَ ذلكَ على أنَّ هناكَ عذاب يكونُ بعدَ الموتِ قبلَ يومِ القيامةِ، وهو عذابُ القبرِ.

ودلت الآيتان الأخيرتان على ما ثبت بالسنة من أن عذاب القبر ليس خاصًّا بهذه الأمة وإنما هو شامل لجميع الأمم، وهو ما ثبت بالسنة ففي الصحيحين من حديث أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَسَمِعَ صَوْتًا فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا»[٣].

٤- قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [النحل: ٢٨ - ٢٩]

(١) تفسير القرطبي (١٥/ ٣١٣، ٣١٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ١٤٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة باب التعوّذ من عذاب القبر (٢/ ٩٩) (ح ١٣٧٥)، وأخرجه مسلم كتاب صِفَة القيامة والجَنَّة والنَّار، بَابُ عَرْضِ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَالتَّعَوُّذِ مِنْهُ)١٧/ ٢٠٠).

قال ابن كثير: «وهم يدخلون جهنم من يوم مماتهم بأرواحهم ويأتي أجسادَهم في قبورها من حرها وسَمومها، فإذا كان يوم القيامة سُلِكَتْ أرواحُهُم في أجسادهم وخُلِّدَت في نار جهنم»(١).

الأدلةُ من السنَّة:

فقد تواترت الأحاديثُ عَنِ النبي ﷺ في التصريحِ بإثباتِ عذابِ القبرِ، واستعاذتِهِ مِنهُ، وأمرِ أمتِهِ بذلك، ومن هذه الأحاديث:

١- ما أخرج البخاري في صحيحه عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النبي ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلاَةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ»(٢).

٢- وأخرج مسلم وأحمد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»(٣).

فاستعاذته ﷺ من عذابِ القبرِ دليلٌ على وجودِهِ، وَأَنَّ بَعضَ المسلمينَ

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٥٦٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلاَمِ (١/ ١٦٦) (ح٨٣٢)، ومسلم كتاب الصلاة، باب التعوذ من عذاب القبر وعذاب جهنم (٥/ ٨٧).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، (٤/ ١٧٨) (ح ٢٣٤٢)، مسلم في صحيحه كتاب الصلاة، باب التعوُّذ من عذاب القبر وعذاب جهنم (٥/ ٨٨- ٨٩).

يتعرضُ له في قبره.

٣- وأخرج البخاري في صحيحه عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَقَالَ: «نَعَمْ، عَذَابُ الْقَبْرِ». قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدُ صَلَّى صَلاَةً إِلاَّ تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»(١).

٤- أخرج البخاري في صحيحه قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

مَرَّ النبي ﷺعَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ»، ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ». قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ عُودًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بِاثْنَتَيْنِ، ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرٍ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا»(٢).

فدلَ هذا الحديثُ أنَّ بعضَ المسلمينَ قد يُعاقبُ بعذابِ القبرِ، فقد جعلَ النَبيُّ ﷺ عذابهما بسببِ ارتكابهما كبيرتين من الكبائر، أمَّا أحدهما فكان لا يستتر من بوله، أي: لا يجعل بينه وبين بوله سُترة ولا يتحفظ منه، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة بين الناس، ولو كانا غير مسلمَيْن لذكر النبي ﷺ ذلك ولَماَ كان لتخصيص هذه المعاصي بالذكر معنى إذ معهم الكفر الذي هو أعظم الذنوب، فضلا عن ذلك فإن النبي ﷺ قد شَفَعَ لهما في تخفيف العذاب بعض الوقت، ومن المعلوم أنَّ الشفاعةَ لا تُقْبَلُ فيمن مات كافرا، وقد نهى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب مَا جَاءَ فِى عَذَابِ الْقَبْرِ (٢/ ٩٨) (ح ١٣٧٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب عذاب القبر من الغيبة والبول (٢/ ٩٩) (ح ١٣٧٨).

النبي ﷺ عن الاستغفار لمن مات كافرا، ولم تُقْبَلْ شفاعته ﷺ في أُمِّهِ.

٥- أخرج البخاري في صحيحه عَنِ الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النبي ﷺ قَالَ:

«إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧] ». وَزَادَ في رواية: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ[(١)].

٦- أخرج البخاري في صحيحه عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ قَالَ:

كَانَ النبي ﷺ إِذَا صَلَّى صَلاَةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا»؟ قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا، فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللهُ، فَسَأَلَنَا يَوْمًا، فَقَالَ: « هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا»؟

قُلْنَا: لاَ.

قَالَ: « لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي فَأَخَذَا بِيَدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلُّوبٌ مِنْ حَدِيدٍ يُدْخِلُ ذَلِكَ الْكَلُّوبَ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الآخَرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَئِمُ شِدْقُهُ هَذَا، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ.

قُلْتُ: مَا هَذَا!

قَالاَ: انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا، حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب مَا جَاءَ فِى عَذَابِ الْقَبْرِ (٢/ ٩٨) (ح١٣٦٩).

رَأْسِهِ بِفِهْرٍ أَوْ صَخْرَةٍ، فَيَشْدَخُ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِذَا ضَرَبَهُ تَدَهْدَهَ الْحَجَرُ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلاَ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَئِمَ رَأْسُهُ، وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَضَرَبَهُ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟

قَالاَ: انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا إِلَى ثَقْبٍ مِثْلِ التَّنُّورِ، أَعْلاَهُ ضَيِّقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ، يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا، فَإِذَا خَمَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ.

فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا!

قَالاَ: انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا: حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهَرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى وَسَطِ النَّهَرِ ورَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِى النَّهَرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ.

فَقُلْتُ: مَا هَذَا!

قَالاَ: انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِبْيَانٌ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ، وَأَدْخَلاَنِي دَارًا لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُيُوخٌ وَشَبَابٌ، وَنِسَاءٌ وَصِبْيَانٌ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا، فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ، فَأَدْخَلاَنِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، فِيهَا شُيُوخٌ وَشَبَابٌ.

قُلْتُ: طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ، فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ.

قَالاَ: نَعَمْ، أَمَّا الَّذِى رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذْبَةِ، فَتُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ

وَالَّذِي رَأَيْتَهُ يُشْدَخُ رَأْسُهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللهُ الْقُرْآنَ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثَّقْبِ فَهُمُ الزُّنَاةُ.

وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهَرِ آكِلُو الرِّبَا.

وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ السَّلاَمُ -، وَالصِّبْيَانُ حَوْلَهُ فَأَوْلاَدُ النَّاسِ.

وَالَّذِى يُوقِدُ النَّارَ مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ.

وَالدَّارُ الأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارُ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ.

فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ، قَالاَ: ذَاكَ مَنْزِلُكَ.

قُلْتُ: دَعَانِي أَدْخُلْ مَنْزِلِي.

قَالاَ: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمُرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ، فَلَوِ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ»(١).

فقد ذكر النبي ﷺ في هذا الحديث النبوي الشريف صورا من عذاب القبر تتنوع حسب ذنوب أصحابها، وهي من جنس أفعالهم - أعاذنا الله من ذلك -.

ولا يعترض على ذلك بأنها رؤيا منام؛ فقد قصها النبي ﷺ على

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز (٢/ ١٠٠) (ح ١٣٨٦).

أصحابه دون أن يعبرها لهم تعبيرا يخالف ظاهرها، ولو كانت على خلاف ظاهرها لذكر لهم النبي ﷺ ذلك.

هذا الحديث يدل على إثبات عذاب القبر، كما يدل على أن بعض المسلمين يعذبون به؛ لأنه ذكر في الرجل الذي يُشدخ رأسه أنه «عَلَّمَهُ اللهُ الْقُرْآنَ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ»، فهذا دليل على أنه مسلم، كما يدل الحديث على تنوع وتفاوت عذاب القير.

مسألة: في الرد على مَنْ أنكر عذاب القبر

تَعَرَّضَ بعضُ المتكلمين قديمًا(١) وحديثًا لإنكار عذاب القبر ونعيمه، متعللين بأنهم لا يَرَوْنَ شيئا من ذلك الذي أخبرت به النصوصُ مما يكون في القبر، ولا سبيل للعلم به على الحقيقة ومشاهدته، وعَمُوا - أو تَعَامَوا - أن الإنسان إذا فارقت رُوحُهُ جسدَه خرج من هذه الدار الدنيا إلى دار أخرى لها أحكامها التي تختلف عن أحكام الدنيا، ولا يمكن أن تُقَاسَ عليها، وليس

(١) المنسوب إلى المعتزلة والمشهور عنهم أنهم ينكرون عذاب القبر، لكن القاضي عبد الجبار - وهو من أئمة المعتزلة - أنكر نسبة ذلك إليهم فقال: إن الأمة مُجمعة على الاعتراف به، وبيَّنَ القاضي ذلك بقوله: «إنه لا خلاف فيه بين الأمة إلا شيء يحكى عن ضرار بن عمرو - وكان من أصحاب المعتزلة ثم التحق بالمجبرة - ولهذا ترى ابن الراوندي يشنّع علينا ويقول: إن المعتزلة ينكرون عذاب القبر، ولا يقرُّون به». وذكر ابن المرتضى عن أبي علي أنه سُئل عن عذاب القبر فقال: سألتُ الشحام فقال: ما منا أحد أنكره، وإنما يُحكى ذلك عن ضرار. انظر: عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص٧٣٠)، المختصر في أصول الدين (ضمن رسائل العدل والتوحيد) ت د. محمد عمارة، ضمن مجموعة رسائل (١/ ٢٧٧)، ابن المرتضى: طبقات المعتزلة (ص٧٢).

هذا بمستبعد في قدرة الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون، ولا سبيل إلى معرفته إلا بالخبر الصادق وهو الوحي الإلهي المعصوم، ولو سُلِّطَ هذا الاعتراض على النصوص لأبطلها.

فضلا عن ذلك فإنَّ الإنسان يموت بين أظهرنا وتفارق رُوْحُهُ جسدَهُ فيصبح جثةً هامدةً لا حِرَاكَ فيها وسَمْعُهُ وبصره وأعضاؤه كما هي لم تتغير، ولم يشاهد أحدٌ ممن يحضره خروجَ شيء منه، وعلى الرغم من ذلك يقرّ الجميع أنه قد مات، فمن أنكر عذاب القبر بدعوى عدم مشاهدته فلينكر مفارقة الروح للجسد وما يترتب عليها من أحكام.

وقد تعرض القرطبي في «التذكرة» وغيره من العلماء لعرض شبهة هؤلاء والرد عليها، وقد أجاد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الرُّوْح» في عرض شبهتهم، ثم رَدَّ عليها ردًّا مفصلا فقال ما ملخصه:

«قَالُوا: فإنا نكشف الْقَبْر فَلَا نجد فِيهِ مَلَائِكَة عُميا صمًّا يضربُونَ الْمَوْتَى بمطارق من حَدِيد، وَلَا نجد هُنَاكَ حيات، وَلَا ثعابين، وَلَا نيرانا تأجج، وَلَو كشفنا حَالَةً من الْأَحْوَال لوجدناه لم يتَغَيَّر، وَلَو وَضعنَا على عَيْنَيْهِ الزئبق وعَلى صَدره الْخَرْدَل لوجدناه على حَاله. وَكَيف يفسح مد بَصَره أَو يضيّق عَلَيْهِ وَنحن نجده بِحَالِهِ، ونجد مساحته على حد مَا حفرناها لم يزدْ وَلم ينقص، وَكَيف يسع ذَلِك اللَّحْد الضّيّق لَهُ وللملائكة وللصورة الَّتِي تؤنسه أَو توحشه.

قَالَ إخْوَانهمْ من أهل الْبدع والضلال: وكل حَدِيث يُخَالف مُقْتَضى الْعُقُول والحسّ يقطع بتخطئة قَائِله.

قَالُوا: وَنحن نرى المصلوب على خَشَبَة مُدَّة طَوِيلَة لَا يُسْأَل، وَلَا يُجيب،

وَلَا يَتَحَرَّك، وَلَا يتوقد جِسْمه نَارا، وَمن افترسته السبَاع ونهشته الطُّيُور وَتفَرَّقَتْ أجزاؤه فِي أَجْوَاف السبَاع وحواصل الطُّيُور وبطون الْحيتَان ومدارج الرِّيَاح كَيفَ تسْأَل أجزاؤه مَعَ تفرقها؟! وَكَيف يتَصَوَّر مَسْأَلَة الْملكَيْنِ لمن هَذَا وَصفه؟! وَكَيف يصير الْقَبْر على هَذَا رَوْضَة من رياض الْجنَّة أَو حُفْرَة من حفر النَّار؟! وَكَيف يضيّق عَلَيْهِ حَتَّى تلتئم أضلاعه؟!»[(١)].

ثم أجاب ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: وَنحن نذْكر أمورا يُعْلَمُ بهَا الْجَواب:

الْأَمر الأول: أَن يعلم أَن الرُّسُل صلوَات الله وَسَلَامه عَلَيْهِم لم يخبروا بِمَا تحيله الْعُقُول وتقطع باستحالته بل إخبارهم قِسْمَانِ:

أَحدهمَا: مَا تشهد بِهِ الْعُقُول وَالْفطر.

الثَّانِي: مَالا تُدْرِكهُ الْعُقُول بمجردها كالغيوب الَّتِي أخبروا بهَا عَن تفاصيل البرزخ وَالْيَوْم الآخر وتفاصيل الثَّوَاب وَالْعِقَاب، وَلَا يكون خبرهم محالا فِي الْعُقُول أصلا، وكل خبر يُظنّ أَن الْعقل يحيله فَلَا يَخْلُو من أحد أَمريْن: أما يكون الْخَبَر كذبا عَلَيْهِم، أَو يكون ذَلِك الْعقل فَاسِدا، وَهُوَ شُبْهَة خيالية يظنّ صَاحبهَا أَنَّهَا مَعْقُول صَرِيح؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ: ٦][(٢)].

- **الْأَمر الثاني**: أَن الله سُبْحَانَهُ جعل الدّور ثَلَاثًا دَار الدُّنْيَا وَدَار البرزخ وَدَار الْقَرار، وَجعل لكل دَار أحكاما تخْتَص بهَا، وَركب هَذَا الإنسان من بدنٍ وَنَفس، وَجعل أَحْكَام دَار الدُّنْيَا على الْأَبْدَان، والأرواحَ تبعا لَهَا، وَلِهَذَا

---

(١) الروح (ص ٣٠٧)، وانظر أيضا: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٣٧٢، ٣٧٣).

(٢) الروح (ص ٣٠٩).

جعل أَحْكَامه الشَّرْعِيَّة مرتبَة على مَا يظْهر من حركات اللِّسَان والجوارح وإنْ أضمرت النُّفُوس خِلَافه، وَجعل أَحْكَام البرزخ على الْأَرْوَاح والأبدان تبعا لَهَا، فَكَمَا تبِعت الْأَرْوَاح الْأَبدَان فِي أَحْكَام الدُّنْيَا فتألمت بألمها والتذت براحتها وَكَانَت هي الَّتِي باشرت أَسبَاب النَّعيم وَالْعَذَاب تبِعت الْأَبدَان الْأَرْوَاح فِي نعيمها وعذابها والأرواح حِينَئِذٍ هي الَّتِي تباشر الْعَذَاب وَالنَّعِيم، فالأبدان هُنَا ظَاهِرَة والأرواح خفية، والأبدان كالقبور لَهَا، والأرواح هُنَاكَ ظَاهِرَة والأبدان خفية فِي قبورها تجرى أَحْكَام البرزخ على الْأَرْوَاح فتسري إِلَى أبدانها نعيما أَو عذَابا، كَمَا تجري أَحْكَام الدُّنْيَا على الْأَبدَان فتسري إِلَى أرواحها نعيما أَو عذَابا؛ فأَحِطْ بِهَذَا الْموضع علما، واعرفه كَمَا يَنبغي؛ يزِيل عَنْك كل اشكال يُورَدُ عَلَيْك من دَاخل وخارج.

وَقد أرانا الله سُبْحَانَهُ بِلُطْفِهِ وَرَحمته وهدايته من ذَلِك أنموذجا فِي الدُّنْيَا من حَال النَّائِم فَإِن مَا ينعم بِهِ أَو يعذب فِي نَومه يجري على رُوْحِهِ أصلا وَالْبدن تبعٌ لَهُ، وَقد يقوى حَتَّى يُؤثر فِي الْبدن تأثيرا مشاهدا، فَيرى النَّائِم فِي نَومه أَنه ضُرِبَ فَيُصْبِح وَأثر الضَّرْب فِي جِسْمه، وَيرى أَنه قد أكل أَو شرب فيستيقظ وَهُوَ يجد أثر الطَّعَام وَالشرَاب فِي فِيهِ، وَيذْهب عَنهُ الْجُوع والظمأ. وأعجب من ذَلِك أَنَّك ترى النَّائِم يقوم فِي نَومه وَيضْرب ويبطش ويدافع كَأَنَّهُ يقظان وَهُوَ نَائِم لَا شُعُور لَهُ بشيء من ذَلِك، وَذَلِكَ أَنَّ الحُكْمَ لما جرى على الرّوح استعانت بِالْبدنِ من خَارجه، وَلَو دخلت فِيهِ لاستيقظ وأحسَّ، فَإِذا كَانَت الرّوح تتألم وتتنعم ويصل ذَلِك إِلَى بدنهَا بطرِيق الاستتباع فَهَكَذَا فِي البرزخ، بل أعظم، فَإِنَّ تجرد الرّوح هُنَالك أكمل وَأقوى، وهى مُتَعَلقَة ببدنها لم تَنْقَطِع عَنهُ كل الِانْقِطَاع، فَإِذا كَانَ يَوْم حشر الأجساد وَقيام النَّاس

من قُبُورهم صَار الحكم وَالنَّعِيم وَالْعَذَاب على الْأَرْوَاح والأجساد ظَاهرا باديا أصلا.

وَمَتى أَعْطَيْت هَذَا الْموضع حَقه تبين لَك أَن مَا أخبر بِهِ الرَّسُول من عَذَاب الْقَبْر ونعيمه وضِيقِهِ وسَعَتِهِ وضَمِّهِ وَكَونه حُفْرَة من حفر النَّار أَو رَوْضَة من رياض الْجنَّة مُطَابق لِلْعَقْل، وَأَنه حَقٌّ لَا مِرْيَةَ فِيهِ، وَإِن مَنْ أشكل عَلَيْهِ ذَلِك فَمن سوء فهمه وَقلة علمه أُتي كَمَا قيل:

وَكم من عائب قولا صَحِيحا وآفته من الْفَهم السقيم

وأعجب من ذَلِك أَنَّك تَجِد النائمين فِي فرَاش وَاحِد وَهَذَا روحه فِي النَّعيم وَيَسْتَيْقِظ وَأثر النَّعيم على بدنه، وَهَذَا روحه فِي الْعَذَاب، وَيَسْتَيْقِظ وَأثر الْعَذَاب على بدنه، وَلَيْسَ عِنْد أَحدهمَا خبر عِنْ الآخر، فَأمر البرزخ أعجب من ذَلِك[(١)].

الْأَمر الثالث: أَن الله سُبْحَانَهُ جعل أَمر الْآخِرَة وَمَا كَانَ مُتَّصِلا بهَا غيبا وحَجَبَهَا عَن إِدْرَاك الْمُكَلّفين فِي هَذِه الدَّار، وَذَلِكَ من كَمَال حكمته وليتميز الْمُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ من غيرهم، فَأول ذَلِك أَن الْمَلَائِكَة تنزل على المحتضر، وتجلس قَرِيبا مِنْهُ، ويشاهدهم عيَانًا، وَيَتَحَدَّثُونَ عِنْده، وَمَعَهُمْ الأكفان والحنوط إِمَّا من الْجنَّة وَإِمَّا من النَّار، ويؤَمِّنُوْنَ على دُعَاء الْحَاضِرين بِالْخَيرِ وَالشَّر ولا يشعر الحاضرون بشيء من ذلك[(٢)].

الْأَمر الْرابع: أَن النَّار الَّتِي فِي الْقَبْر والخُضْرَة لَيست من نَار الدُّنْيَا وَلَا من

---

(١) السابق (ص ٣١١، ٣١٢).

(٢) السابق (ص ٣١٣).

زروع الدُّنْيَا فيشاهده من شَاهد نَار الدُّنْيَا وخضرها، وَإِنَّمَا هي من نَار الْآخِرَة وخضرها، وهي أَشد من نَار الدُّنْيَا فَلَا يحس بِهِ أهل الدُّنْيَا[١].

الْأَمر الخامس: أَن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُحْدِثُ فِي هَذِه الدَّار مَا هُوَ أعجب من ذَلِك فَهَذَا جِبْرِيل كَانَ ينزل على النَّبِي ﷺ ويتمثل لَهُ رجلا فيكلمه بِكَلَام يسمعهُ وَمن إلى جَانب النبي لَا يرَاهُ وَلَا يسمعهُ، وَهَؤُلَاء الْجِنّ يتحدثون ويتكلمون بالأصوات المرتفعة بَيْننَا وَنحن لَا نسمعهم، وَقد كَانَت الْمَلَائِكَة تضرب الْكفَّار بالسياط وتضرب رقابهم وتصيح بهم والمسلمون مَعَهم لَا يرونهم وَلَا يسمعُونَ كَلَامهم، وَالله سُبْحَانَهُ قد حجب بني آدم عَن كثير مِمَّا يُحدثه فِي الأَرْض وَهُوَ بَينهم، وَقد كَانَ جِبْرِيل يقرئ النَّبِي ويدارسه الْقُرْآن والحاضرون لَا يسمعونه، وَكَيف يستنكر من يعرف الله سُبْحَانَهُ ويقرّ بقدرته أَن يحدث حوادث يصرف عَنْهَا أبصار بعض خلقه حِكْمَة مِنْهُ وَرَحْمَة بهم؛ لأَنهم لَا يُطِيقُونَ رؤيتها وسماعها وَالْعَبْد أَضْعَف بصرا وسمعا من أَن يثبت لمشاهدة عَذَاب الْقَبْر[٢].

الْأَمر السادس: أَنه غير مُمْتَنع أَن **ترد** الرّوح إِلَى المصلوب والغريق والمحرق وَنحن لَا نشعر بهَا؛ لِأَن ذَلِك الرَّد نوع آخر غير الْمَعْهُود، فَهَذَا الْمغمَى عَلَيْهِ والمسكوت والمبهوت أَحيَاء وأرواحهم مَعَهم، وَلَا تشعر بحياتهم، وَمن تَفَرَّقت أجزاؤه لَا يمْتَنع على من هُوَ على كل شَيْء قدير أَن يَجْعَل للروح اتِّصَالاً بِتِلْكَ الْأَجْزَاء على تبَاعد مَا بَينهَا وقربه، وَيكون فِي

(١) الروح (ص ٣١٦)

(٢) الروح (ص ٣٢٦)

تِلْكَ الْأَجْزَاء شُعُور بِنَوْع من الْأَلَم واللذة، وَإِذا كَانَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد جعل فِي الجمادات شعورا وإدراكا تسبّح رَبهَا بِهِ وَتسقط الْحِجَارَة من خَشيته وتسجد لَهُ الْجبَال وَالشَّجر وتسبحه الْحَصَى والمياه والنبات قَالَ تَعَالَى ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وَلَو كَانَ التَّسْبِيح هُوَ مُجَرّد دلالتها على صانعها لم يقل ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ فَإِن كل عَاقل يفقه دلالتها على صانعها[(١)].

وقال القرطبي في «التذكرة» في تقرير عذاب القبر والرد على مَنٍ أنكره: «إنا نؤمن بما ذكرناه، ولله أن يفعل ما يشاء من عقاب ونعيم، ويصرف أبصارنا عن جميع ذلك، بل يغيّبه عنا، فلا يبعد في قدرة الله تعالى فِعْل ذلك كله، إذ هو قادر على كل ممكن جائز، فإنَّا نحن لو شئنا لأزلنا الزئبق عن عينيه ثم نضجعه، ونردّ الزئبق مكانه، وكذلك يمكننا أن نعمق القبر ونوسّعه حتى يقوم فيه قيامًا فضلا عن القعود، وكذلك يمكننا أن نعمّق القبر مائتي ذراع فضلا عن سبعين ذراعا، والرب سبحانه أبسط منا قدرة وأقوى منا قدرة، وأسرع فعلا، وأحصى منا حسابًا إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون، ولا رب لمن يدعي الإسلام إلا من هذه صفته، فإذا كشفنا عن ذلك رد الله سبحانه الأمر على ما كان، نعم بل لو كان الميت بيننا موضوعا فلا يمتنع أن يأتيه الملكان يسألانه من غير أن يسمع الحاضرون جوابه، ومثال ذلك: نائمان بيننا أحدهما يُنَعَّم والآخر يعذب، ولا يشعر أحد بذلك ممن حولهما من المنتبهين، ثم إذا استيقظا أخبر كُلُّ واحدٍ منهما عما كان فيه.

---

(١) الروح (ص ٣٢٩)

وبالجملة فأحوال المقابر وأهلها على خلاف عادات أهل الدنيا في حياتهم، فليس تُقاس أحوال الآخرة على أحوال الدنيا، وهذا مما لا خلاف فيه، ولولا أخبر الصادق بذلك لم نعلم شيئا مما هنالك»[١].

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٣٧٢، ٣٧٣).

المبحث الخامس

الأدلة على ثبوت نعيم القبر

إذا ثبت عذابُ القبرِ وجبَ القولُ بنعيم القبر وثوابه أيضًا، لأنَّ العذاب حق الله تعالى على العبد، والثواب فضل وجزاء للعبد من الله تعالى، فإسقاط العقاب أحسن من إسقاط الثواب، فلمّا لم يسقط العقاب في البرزخ بل حققه في القبر، كان ذلك في الثواب أولى.

وقد ثبت نعيم القبر في كثير من الآيات منها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَيَسۡتَبۡشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم مِّنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿١٧٠﴾ يَسۡتَبۡشِرُونَ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٧١﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧١] فأثبت لهم نعيمًا وفضلا وحياة عند ربهم قبل يوم القيامة، وهو ما صرحت به أحاديثُ النبي ﷺ.

وأخرج مسلم وغيره عن مَسْرُوق قَالَ: «سَأَلْنَا عبد الله عَنْ هَذِهِ الْآيَة ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] فَقَالَ: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّ أَرْوَاحهمْ فِي جَوْف طَيْر خُضْر، لَهَا قَنَادِيل مُعَلَّقَة بِالْعَرْشِ، تَسْرَح فِي الْجَنَّة حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْك الْقَنَادِيل»(١).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يُرزقون، (١٤/ ٣١)، والترمذي كتاب التفسير باب «ومن سورة آل عمران» (ص ٦٣٧- ٦٣٨)، (ح ٣٠١١)، وابن ماجه، كتاب الجهاد باب فضل الشهادة =

ولا يقتصر نعيم الجنة على الشهداء، وإنما يتنعم المؤمنون أيضًا في البرزخ بنعيم الجنة.

قال الله عَزَّوَجَلَّ ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٣٢]، فأثبت لهم دخولا للجنة بعد الوفاة فيكون دليلا على نعيم القبر.

وأخرج مالك في «الموطأ» وأحمد في «مسنده» وابن ماجة عن كعب بن مالك قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُسْلِمِ طَيْرٌ تَعْلُقُ فِى شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١).

وقد سبق حديث البَرَاء بن عَازِب الطويل فيما يحدث للمؤمن بعد سؤال الملكين، وفيه أن النبي ﷺ قال: «... فَيُنَادِى مُنَادٍ فِي السَّمَاءِ أَنْ صَدَقَ عَبْدِي فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ». قَالَ: «فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا وَيُفْسَحُ لَهُ فِى قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ»، قَالَ: «وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِى كُنْتَ تُوعَدُ. فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالْخَيْرِ؟ فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ... »(٢).

=

في سبيل الله (ص٣٠٦) (ح ٢٨٠١). وبنحوه أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس، كتاب الجهاد باب فضل الشهادة (ص٤٤٣) (ح ٢٥٢٠).

(١) أخرجه مالك في الموطأ، باب جامع الجنائز (ص ٣٩٢) (ح ٩٩٢)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر القبر والبلى (ص ٤٦٠) (٤٢٧١).

(٢) سبق تخريجه.

المبحث السادس

عذاب القبر ونعيمه على الروح والجسد

«الإنسان» اسم للروح والجسد جميعًا، ولا ينصرف الإطلاقُ إلى أحدهما إلا بدليلٍ منفصل، ومن ثمَّ فالأصلُ أنَّ نعيمَ القبرِ وعذابَهِ يكونُ للروحِ والجسدِ جميعًا، فتنعمُ الروحُ أو تعذبُ متصلةً بالجسدِ، فيكونُ النعيم والعذاب عليهما جميعًا، كما أنَّه قد تنعم الروح أو تُعذب أحيانًا منفصلة عن الجسد، فيكون النعيمُ أو العذابُ للروح منفردةً عن الجسدِ. وعلى هذا دَلَّت نصوصُ الكتابِ والسنةِ المطهرة.

فمن الأدلة على أنَّ العذابَ للروحِ والجسدِ جميعًا حديثُ أنس بن مالك الذي أخرجه البخاري في صحيحه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِى قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولاَنِ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِى الرَّجُلِ - لِمُحَمَّدٍ ﷺ - فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عبد اللهِ وَرَسُولُهُ. فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا».

قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ فِى قَبْرِهِ.

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِى هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لاَ أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ! فَيُقَالُ: لاَ دَرَيْتَ، وَلاَ تَلَيْتَ. وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (٢/ ٩٨) (ح ١٣٧٤).

وقد ورد في بعض النصوص ما يفيد أنَّ النعيم أو العذاب قد يقع على الروح منفردة عن الجسد كما ثبت في الحديث الذي أخرجه أبو داود عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

«لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأُحُدٍ جَعَلَ اللهُ أَرْوَاحَهُمْ فِى جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِى ظِلِّ الْعَرْشِ فَلَمَّا وَجَدُوا طِيبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرَبِهِمْ وَمَقِيلِهِمْ، قَالُوا: مَنْ يُبَلِّغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَّا أَحْيَاءٌ فِى الْجَنَّةِ نُرْزَقُ لِئَلاَّ يَزْهَدُوا فِى الْجِهَادِ وَلاَ يَنْكُلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ؟ فَقَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: أَنَا أُبَلِّغُهُمْ عَنْكُمْ. قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾[آل عمران: ١٦٩]»(١).

وأخرج مسلم وغيره عن مَسْرُوق قَالَ:

«سَأَلْنَا عبد الله عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] فَقَالَ: أَمَّا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ: إِنَّ أَرْوَاحهمْ فِي جَوْف طَيْر خُضْر ، لَهَا قَنَادِيل مُعَلَّقَة بِالْعَرْشِ، تَسْرَح فِي الْجَنَّة حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تَلِك الْقَنَادِيل»(٢).

(١) أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس كتاب الجهاد، باب فضل الشهادة (ص٤٤٣) (ح ٢٥٢٠)، والترمذي كتاب التفسير، باب ومن سورة آل عمران (٣٠١١) ببعضه، وقال التِّرْمِذِيّ عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون (١٤/ ٣١)، والترمذي كتاب التفسير باب «ومن سورة آل عمران» (ص ٦٣٧-٦٣٨)، (ح ٣٠١١)، وابن ماجه، كتاب الجهاد باب فضل الشهادة في سبيل الله (ص٣٠٦) (ح ٢٨٠١) وبنحوه أبو داود من حديث ابن عباس، كتاب الجهاد باب فضل =

وأخرج مالك في «الموطأ» وأحمد في «مسنده» وابن ماجة عن كعب بن مالك قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُسْلِمِ طَيْرٌ تَعْلُقُ فِى شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١).

فدَلَّت هذه الأحاديث أن أروح المؤمنين تكون في الجنة وهي تتفاوت بتفاوت درجاتها، وهذا لا يمنع أن يكونَ لها تعلقٌ بالبدنِ فهي وإن فارقت البدنَ فلا تفارقُهُ مفارقةً كليةً، وإنَّما لها تعلقٌ به من وجه، ومفارقةٌ من وجهٍ آخر، وهي تعودُ إليه متى شاءَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

قال ابن القيم: «فلتعلم أَن مَذْهَب سلف الْأمة وأئمتها أَن الْمَيِّت إِذا مَاتَ يكون فِي نعيم أَو عَذَاب، وَأَن ذَلِك يحصل لروحه وبدنه، وَأَن الرّوح تبقى بعد مُفَارقَة الْبدن مُنَعَّمَة أَو معذبة، وَأَنَّهَا تتصل بِالْبدنِ أَحْيَانًا، وَيحصل لَهُ مَعهَا النَّعيم أَو الْعَذَاب، ثمَّ إِذا كَانَ يَوْم الْقِيَامَة الْكُبْرَى أُعِيدَت الْأَرْوَاح إِلَى الأجساد، وَقَامُوا من قُبُورهم لرب الْعَالمين»(٢).

قال ابن كثير في «التفسير» عند معرِض حديثه عن المشركين: «وهم يدخلون جهنم من يوم مماتهم بأرواحهم، ويأتي أجسادَهم في قبورهم من حَرِّهَا وسَمُوْمِهَا، فإذا كان يوم القيامة سُلِكَتْ أرواحُهُم في أجسادهم وخُلِّدَت في نار جهنم كما قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم

=

الشهادة (ص٤٤٣) (ح ٢٥٢٠).

(١) أخرجه مالك في الموطأ، باب جامع الجنائز (ص٣٩٢) (ح ٩٩٢)، ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر القبر والبِلَى (ص ٤٦٠) (٤٢٧١).

(٢) الروح لابن القيم (ص ٢٨٣).

مِّنْ عَذَابِهَا ﴾ [فاطر: ٣٦]، وكما قال تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦]»[(١)].

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٥٦٧).

المبحث السابع

محل أرواح الموتى في البرزخ

اختلف العلماء في محل أرواح الموتى على أقوال متعددة، وكما هو منهجنا في هذا البحث فإننا نعرض للراجح من أقوال العلماء الذي تؤيده الأدلة من كتاب الله وما صح من سنة رسول الله ﷺ(١).

والحديثُ على مُسْتَقَرِّ أرواح الموتى يشتمل على عدة مراتب هي:

الأول: أرواح الأنبياء.

الثاني: أرواح الشهداء.

الثالث: أرواح المؤمنين سوى الشهداء، ويشتمل على قسمين:

الأول: أرواح أهل التكليف.

الثاني: أرواح غير أهل التكليف كأرواح أطفال المؤمنين.

الرابع: أرواح عصاة الموحدين.

الخامس: أرواح الكفار.

أولا: أرواح الأنبياء:

أما الأنبياء عليهم السلام فأرواحهم عند الله في أعلى عليين، وقد ثبت أَنَّ آخرَ كلمة تَكَلَّمَ بها رسول الله ﷺ عند موته: «اللهم الرفيق الأعلى»، وكررها

(١) وقد تعرَّضَ ابنُ رجب في كتابه «أهوال القبور» في الباب التاسع (ص ١٦٠ وما بعدها)، وابن القيم في كتابه «الروح» في المسألة الخامسة عشرة (ص ٣٧٤ وما بعدها) لهذه المسألة، وقد استفدتُ منهما في كتابة هذا المبحث، وبخاصة الكتاب الأول منهما.

حتى قُبِضَ. ففي الصحيحَيْن من حديث أم المؤمنين عَائِشَةَ قَالَتْ:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ صَحِيحٌ: «إِنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنَّةِ، ثُمَّ يُخَيَّرَ»، فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ - وَرَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي - غُشِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَأَشْخَصَ بَصَرَهُ إِلَى سَقْفِ البَيْتِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الأَعْلَى».

فَقُلْتُ: إِذًا لاَ يَخْتَارُنَا، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَدِيثُ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُنَا وَهُوَ صَحِيحٌ.

قَالَتْ: فَكَانَتْ آخِرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الأَعْلَى»[١].

قال النووي في «شرح مسلم»: «الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى الْأَنْبِيَاءُ السَّاكِنُونَ أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَلَفْظَةُ (رَفِيقٍ) تُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ؛ قَالَ اللهُ تعالى ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]. وَقِيلَ: هُوَ اللهُ تَعَالَى، يُقَالُ: «اللهُ رَفِيقٌ بِعِبَادِهِ» مِنَ الرِّفْقِ وَالرَّأْفَةِ، فَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ»[٢].

ثانيا: أرواح الشهداء:

أكثر العلماء على أنهم في الجنة، وهو الصحيح الذي دلت عليه كثير من الأحاديث الصحيحة، ونذكر منها:

- ما أخرج مسلم وغيره عن مَسْرُوق قَالَ:

«سَأَلْنَا عبد الله عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ (٦/ ١٥)(ح ٤٤٦٣)، مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، بَابٌ فِي فَضْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا (١٥/ ٢٠٨).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٢٠٨).

﴿أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] فَقَالَ: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّ أَرْوَاحهمْ فِي جَوْف طَيْر خُضْر، لَهَا قَنَادِيل مُعَلَّقَة بِالْعَرْشِ، تَسْرَح فِي الْجَنَّة حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تَلِك الْقَنَادِيل»[(١)].

- وأخرج أبو داود عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

«لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأُحُدٍ جَعَلَ اللهُ أَرْوَاحَهُمْ فِى جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِى ظِلِّ الْعَرْشِ فَلَمَّا وَجَدُوا طِيبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرَبِهِمْ وَمَقِيلِهِمْ قَالُوا: مَنْ يُبَلِّغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَّا أَحْيَاءٌ فِى الْجَنَّةِ نُرْزَقُ لِئَلاَّ يَزْهَدُوا فِى الْجِهَادِ وَلاَ يَنْكُلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ فَقَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: أَنَا أُبَلِّغُهُمْ عَنْكُمْ. قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢا ...﴾ [آل عمران: ١٦٩] »[(٢)].

- ويشهد لهذه النصوص أيضا ما في الصحيحين عن جَابِرَ بن عبد اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فَأَيْنَ أَنَا؟ قَالَ: «فِي الجَنَّةِ»، فَأَلْقَى تَمَرَاتٍ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ»[(٣)].

- وفي «صحيح مسلم» عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ أن النبي ﷺ قال لأصحابه يوم بدر: «قُومُوا إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ»[(٤)].

---

(١) تقدم تخريجه في المبحث الخامس.

(٢) تقدم تخريجه في المبحث الخامس.

(٣) أخرجه البخاري كتاب المغازي، بَابُ غَزْوَةِ أُحُدٍ (٥/ ٩٥)، مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة باب ثبوت الجنة للشهيد (١٣/ ٤٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب ثبوت الجنة للشهيد (١٣/ ٤٥).

- وأخرج البخاري عن أَنَس رَضِيَٱللَّهُعَنهُ قال: أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُنْ فِي الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُ الأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «وَيْحَكِ، أَوَهَبِلْتِ، أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ! إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الفِرْدَوْسِ»(١).

فهذه الأحاديث واضحة الدلالة على أن أرواح الشهداء في الجنة.

ثالثا: محل أرواح المؤمنين سوى الشهداء:

ويشمل قسمين:

الأول: غير أهل التكليف كأطفال المؤمنين:

أكثر العلماء أنهم في الجنة، وهو الصحيح الذي تؤيده الأدلة الصحيحة ومنها:

الأول: ما ثبت في «صحيح مسلم» لَمَّا تُوُفِّيَ إِبْرَاهِيمُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ابْنِي، وَإِنَّهُ مَاتَ فِي الثَّدْيِ، وَإِنَّ لَهُ لَظِئْرَيْنِ تُكَمِّلَانِ رَضَاعَهُ فِي الْجَنَّةِ»(٢).

الثاني: ما أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِيمَا أَعْلَمُ شَكَّ مُوسَى - قَالَ: «ذَرَارِيُّ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ، يَكْفُلُهُمْ إِبْرَاهِيمُ»(٣).

الثالث: ما أخرج أحمد والنسائي والحاكم عَنْ مُعَاوِيَةَ بن قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي، بَابُ فَضْلِ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا (٧/ ٣٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفضائل بَابُ رَحْمَتِهِ ﷺ بالصِّبْيَانَ (١٥/ ٧٦).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١٤/ ٧١)، وابن حبان في صحيحه كما في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (ح٧٤٠٣) (١٠/ ٤٢٩)، وصححه الألباني.

أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهُ ابْنٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيّ ﷺ: «أَتُحِبُّهُ؟»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَحَبَّكَ اللهُ كَمَا أُحِبُّهُ، فَفَقَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا فَعَلَ ابْنُ فُلَانٍ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِيهِ: «أَمَا تُحِبُّ أَنْ لَا تَأْتِيَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ إِلَّا وَجَدْتَهُ يَنْتَظِرُكَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَهُ خَاصَّةً أَمْ لِكُلِّنَا؟ قَالَ: «بَلْ لِكُلِّكُمْ»[(١)].

قال النووي في «شرح مسلم»: «أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُكَلَّفًا، وَتَوَقَّفَ فِيهِ بَعْضُ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا، وَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ لَعَلَّهُ نَهَاهَا عَنِ الْمُسَارَعَةِ إِلَى الْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ كَمَا أَنْكَرَ عَلَى سَعْدِ بن أَبِي وَقَّاصٍ فِي قَوْلِهِ: أَعْطِهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا...» الْحَدِيثَ[(٢)]، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَطْفَالَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ، فَلَمَّا عَلِمَ قَالَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «ما من النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ»[(٣)]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَاللهُ أَعْلَمُ»[(٤)].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ط. الرسالة (٢٤/ ٣٦١)، والنسائي في السنن الصغرى (٤/ ٢٢)، وصححه الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ١٦٢) (١١١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإيمان على الحقيقة وكان على الاستسلام (١/ ١٤) (٢٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع (٢/ ١٨٠ - ١٨٢).

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المسلمين (٢/ ١٠٠) (ح ١٣٨١).

(٤) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٠٨).

وحديث عائشة الذي أشار إليه النووي وأجاب عنه هو ما أخرجه مسلم عنها أنها قالت:

تُوُفِّي صَبِيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَتْ: طُوبَى لَهُ عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ وَلَمْ يُدْرِكْهُ. قَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ! إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلاً خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلاً خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ»(١).

أما أولاد المشركين فالصحيح أنهم في الجنة أيضًا لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقد ماتوا قبل بلوغ التكليف فلم يقع منهم ما يستوجب العذاب.

وفي حديث سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ وقد سبق عن النبي ﷺ: «... وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَالصِّبْيَانُ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ... »، فقوله «أولاد الناس» يشمل أولاد المسلمين والمشركين(٢).

قال النووي في «شرح مسلم»: «وَأَمَّا أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ فَفِيهِمْ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: قال الْأَكْثَرُونَ هُمْ فِي النَّارِ تَبَعًا لِآبَائِهِمْ، وَتَوَقَّفَتْ طَائِفَةٌ فِيهِمْ، وَالثَّالِثُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ - أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِأَشْيَاءَ مِنْهَا حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ﷺ حِينَ رَآهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجَنَّةِ وَحَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: «وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا

(١) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة (١٦/ ٢١٢).

(٢) سبق تخريجه.

كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ [الإسراء: ١٥]، وَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَى الْمَوْلُودِ التَّكْلِيفِ وَلا يَلْزَمُهُ قَوْلُ الرَّسُولِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرحه لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»[٢]: «وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ مُتَهَيِّئًا لِلْإِسْلَامِ، فَمَنْ كَانَ أَبَوَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا اسْتَمَرَّ عَلَى الْإِسْلَامِ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ وَالدُّنْيَا، وَإِنْ كَانَ أَبَوَاهُ كَافِرَيْنِ جَرَى عَلَيْهِ حُكْمُهُمَا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، وَهَذَا مَعْنَى (يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ)، أَيْ: يَحْكُمُ لَهُ بِحُكْمِهِمَا فِي الدُّنْيَا، فَإِنْ بَلَغَ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ حُكْمُ الْكُفْرِ وَدِينِهِمَا، فَإِنْ كَانَتْ سَبَقَتْ لَهُ سَعَادَةٌ أَسْلَمَ، وَإِلَّا مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ. وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ بُلُوغِهِ فَهَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَمِ النَّارِ أَمْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؟ فَفِيهِ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ السَّابِقَةُ قَرِيبًا، الْأَصَحُّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»[٣].

أما ما أخرجه مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»[٤] فأجاب النووي بقوله: «إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُمْ فِي النَّارِ، وَحَقِيقَةُ لَفْظِهِ «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»

(١) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في عدة مواضع منها كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه (٣/ ٢٦٠) (رقم ١٣٥٩)، كتاب التفسير (٨/ ٣٧٢) رقم (٤٧٧٥)، ومسلم في صحيحه كتاب القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (١٦/ ٢٠٧)، وأحمد في مسنده (١٢/ ١٠٤) (ح ٧١٨١).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٠٨).

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة (١٦/ ٢١٤).

لَوْ بَلَغُوا، وَلَمْ يَبْلُغُوا إِذِ التَّكْلِيفُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْبُلُوغِ»[١].

الثاني: أهل التكليف من المؤمنين سوى الشُّهَدَاء:

فأرواحهم تكون في الجنة أيضا لكنها في منزلةٍ دون منزلة الأنبياء والشهداء؛ فقد أخرج مالك في «الموطأ» وأحمد في «مسنده» وابن ماجة عن كعب بن مالك قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُسْلِمِ طَيْرٌ تَعْلُقُ فِى شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٢].

رابعا: أرواح عُصَاة المؤمنين:

فَهُم تحت مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُم في قبورهم وإِنْ شَاءَ عَفَا عنهم بفضله سبحانه وتعالى، وقد تعذب فترة ثم يخفف عنها العذاب أو ينقطع.

وقد ثبت في الأحاديث أنها تكون معذبة في قبورها كما ثبت في حديث الرجلين اللذين أخبر النبي ﷺ أنهما يعذبان وما يعذبان في كبير، أخرج البخاري في «صحيحه» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضى الله عنهما -: مَرَّ النبي ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ»، ثُمَّ قَالَ: «بَلَى أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»[٣].

وقد ثبت في الحديث عن سَمُرَة بن جُنْدُب أَنَّ النبي رأى في منامه طرفًا من عذاب القبر لأناس يعذبون في قبورهم ويتفاوت العذاب بحسب ذنب

(١) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٠٨).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، باب جامع الجنائز (ص ٣٩٢) (ح ٩٩٢)، ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر القبر والبلى (ص ٤٦٠) (٤٢٧١).

(٣) تقدم تخريجه في (المبحث الرابع).

صاحبه، وقد سبق الكلام عليه عند حديثنا عن الأدلة على إثبات عذاب القبر[١].

خامسا: أرواح الكافرين: ثبت في الأحاديث أنها تكون معذبة في قبورها، وأنها تُعرض على نار جهنم، ففي الصحيحَيْن من حديث أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَسَمِعَ صَوْتًا فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا»[٢].

وقال الله عَزَّ وَجَلَّ في حق آل فرعون: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦]، فأثبتَ لآلِ فرعونَ العَرْضَ على النَّارِ بالغدوّ والعشيّ قبلَ يومِ القيامةِ، وَهُوَ الذي يكون في البرزخ دون يوم القيامة.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة باب التعوّذ من عذاب القبر (٢/ ٩٩) (ح ١٣٧٥)، وأخرجه مسلم كتاب صفة القيامة والجنة والنار، بَابُ عَرْضِ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَالتَّعَوُّذِ مِنْهُ)١٧/ ٢٠٠).

المبحث الثامن
نهاية دار البرزخ

إذا مات الإنسان ظل في دار البرزخ معذبًا أو منعمًا حتى يأذن الله عَزَّوَجَلَّ بقيام الساعة، وخروج الناس من قبورهم للحساب بين يديه، ويتم ذلك بنفختين في الصُّوْر إحداهما إيذان بانقضاء أجل الدنيا، والأخرى إيذان بانقضاء أجل البرزخ وبداية الآخرة؛ قال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

والصُّوْر قَرْن يُنفخ فيه(١) كما ثبت ذلك من حديث عبد اللهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا الصُّورُ؟ قَالَ: «قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ»(٢).

(١) اشتهر بينَ الناسِ - بل العلماءِ أيضا - أنَّ إسرافيلَ هو النافخُ في الصورِ يومَ القيامةِ، غيرَ أنَّ كلَ الأحاديثِ الصحيحةِ في ذكرِ المَلكِ الموكل بالنفخِ في الصورِ لم تسمه، والأحاديثُ التي ذُكِرَ فيها اسمُ المَلك وأنَّه إسرافيلُ لم يصحْ سندُهَا، فهي من بابِ المردودِ من الأحاديثِ، فالصحيح الوقوف عند ما ورد في النصوص من عدم تسمية النافخ في الصور، إذ التسمية أمر توقيفي يحتاج إلى نصّ صحيح، وهو غير موجود، ويقتصر على وصفه بأنه النافخ في الصُّوْر، أو صاحب الصُّوْر، أو صاحب القَرْن كما ورد في الأحاديث، منها حديث أبي سعيد الخُدْرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعا: إسرافيل صاحب الصور، وجبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره. أخرجه أبو داود في السنن (٣٩٩٩)، وأحمد في المسند (١٧ / ١٢٣) (١١٠٦٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٧٩)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦٤). وفيه عطية العوفي وهو ضعيف (تقريب التهذيب رقم ٤٦٤٩).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب القيامة، باب ما جاء في شأن الصور (ص ٥٤٧) (ح ٢٤٣٠)، وصححه الألباني في الصحيحة (ح ١٠٨٠).

وقد ورد ذكرُ الصُّوْرِ والنفخِ فيه في آياتِ القرآنِ الكريمِ ونصوصِ السنةِ الصحيحةِ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴿١٤﴾ فَيَوۡمَئِذٖ وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ [الحاقة: ١٣ - ١٥].

وأخرج الحاكم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: إنَّ طرف صَاحِبِ الصُّور مُنْذُ وُكِلَ بِهِ مُسْتَعِدٌّ يَنْظُرُ نَحْوَ العَرْشِ مَخَافَةَ أَنْ يُؤْمَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَ إِلَيْهِ طَرْفُهُ كَأَنَّ عَيْنَيْهِ كَوْكَبَانِ دُرِّيَّانِ (١).

عدد النفخات في الصور:

أما عن عدد النفخات في الصور، فقال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

فذكر الله عَزَّوَجَلَّ في هذه الآية الكريمة نفختين في الصور: الأولى للصعق، والثانية للبعث.

يؤيده ما أخرج مسلم في صحيحه في حديث أشراط الساعة الطويل من حديث عُروة بن مسعود الثقفي، وفيه قال رسول الله ﷺ: «ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَلَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لِيتًا وَرَفَعَ لِيتًا».

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الأهوال (٤/ ٥٥٩)، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/ ٦٥) (ح ١٠٧٨).

قَالَ: «وَأَوَّلُ مَنْ يَسْمَعُهُ رَجُلٌ يَلُوطُ حَوْضَ إِبِلِهِ»[(١)]، قَالَ: «فَيَصْعَقُ[(٢)]، وَيَصْعَقُ النَّاسُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ - أَوْ قَالَ: يُنْزِلُ اللهُ - مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ أَوْ الظِّلُّ، فَتَنْبُتُ مِنْهُ أَجْسَادُ النَّاسِ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ. ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَلُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ»، قَالَ: «ثُمَّ يُقَالُ: أَخْرِجُوا بَعْثَ النَّارِ، فَيُقَالُ: مِنْ كَمْ. فَيُقَالُ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ»، قَالَ: «فَذَاكَ يَوْمَ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا، وَذَلِكَ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ»[(٣)].

فدلت الآية الكريمة وهذا الحديث الصحيح أن للصور نفختين:

الأولى: نفخة الصعق: وفيها هلاك كل شيء ويكون أولها فزع وآخرها صعق كما دل عليه حديث عروة بن مسعود السابق، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الزمر: ٦٨].

الثانية: نفخة البعث والنشور قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ

(١) (أصغى ليتا ورفع ليتا) الليت - بكسر اللام وآخره مثناة من فوق - هي: صفحة العنق، وهي جانبه. و(أصغى): أَمَالَ.

قوله: «وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله» أي: يطينه ويصلحه. انظر شرح مسلم للنووي (١٨/ ٧٦).

(٢) وهذا الحديث الشريف نص صريح في أنَّ نفخةَ الفزع ونفخة الصعق نفخة واحدة، فقد ذكر أن هذا الرجل هو أول من يسمع النفخة فيفزع ويندم ثم يُصعق، ولم يذكر ﷺ نفخةً قبل هذه النفخة، وهو ما يدل عليه ظاهر القرآن، والله أعلم بما سيكون من ذلك.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذِكْر الدجال (١٨/ ٧٦).

فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: ٦٨].

وقال بعض العلماء: إنَّ هناك نفخة ثالثة وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧]، ففسروا الفزع بغير الصعق، وجعلوا نفخة الفزع زائدة على نفخة الصعق، ومتقدمة عليها، إلا أن ظاهر حديث عُروة بن مَسعود الثَّقَفِيّ السابق يدل على أن نفخة الفزع هي نفسها نفخة الصعق الأولى وأن أولَها يكون فزعًا، وآخرها يكون صعقًا.

وقد ورد ذكر النفختين أيضًا فيما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ». قَالَ: أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ. قَالَ: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ. قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَبَيْتُ.

قَالَ: «ثُمَّ يُنْزِلُ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً، فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الْبَقْلُ لَيْسَ مِنَ الإِنْسَانِ شَيْءٌ إِلاَّ يَبْلَى إِلاَّ عَظْمًا وَاحِدًا وَهْوَ عَجْبُ الذَّنَبِ، وَمِنْهُ يُرَكَّبُ الْخَلْقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «رأيت في كلام ابن العربي أنها ثلاث: نفخة الفزع كما في النمل. ونفخة الصعق كما في الزمر ونفخة البعث وهي المذكورة في الزمر أيضا. قال القرطبي: والصحيح أنهما نفختان فقط لثبوت الاستثناء

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير باب ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴾ (٦/ ١٦٥) (ح ٤٩٣٥)، مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ما بين النفختين (١٨/ ٩١).

بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ من الآيتين [١]. ولا يلزم من مغايرة الصعق للفزع أن لا يحصلا معا من النفخة الأولى ثم وجدت مستند ابن العربي في حديث الصور الطويل فقال فيه: (ثم ينفخ في الصور ثلاث نفخات نفخة الفزع ونفخة الصعق ونفخة القيام لرب العالمين) أخرجه الطبري هكذا مختصرا وقد ذكرت أن سنده ضعيف ومضطرب»[٢].

وقال القرطبي في التذكرة: «واختلف في عدد النفخات: فقيل ثلاث: نفخة الفزع لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ ونفخة الصعق و نفخة البعث، لقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾.

وقيل: هما نفختان. ونفخة الفزع هي نفخة الصعق، لأن الأمرين لازمان لهما، أي فزعوا فزعا ماتوا منه. والسنة الثابتة على ما تقدم من حديث أبي هريرة وحديث عبد الله بن عمر وغيرهما يدل على أنهما نفختان لا ثلاث وهو الصحيح إن شاء الله تعالى»[٣].

وقال أبو القاسم إسماعيل الأصفهاني في ذكر عقيدة أهل السنة: «وإن الصور حق وهو قرن ينفخ فيه إسرافيل عليه السلام، وهما نفختان نفخة

(١) انظر تفسير القرطبي (١٣/ ٢٤٠). والتذكرة للقرطبي (ص ٤٩١).

(٢) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٦/ ٤٤٦). ونسب ابن حجر لابن حزم أنه قال: إن النفخات أربع لكني لم أقف عليها من قول ابن حزم، انظر الفتح (٦/ ٤٤٦).

(٣) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٤٩١).

الصعق ونفخة البعث »[١].

وتعد نفخة الفزع والصعق إيذانًا بانتهاء الدنيا وانقضاء أجلها المحتوم، ثم تكون نفخةُ القيامِ من القبورِ إيذانًا بقيامِ القيامةِ الكبرى.

فالقيامةُ قيامتان: قيامةٌ صغرى: وهي التي تكون لكل إنسان في خاصة نفسه، من خروج روحه وفراق أهله وانقطاع سعيه في الدنيا.

والقيامة الكبرى وهي التي تعم الناس جميعًا، وتبدأ من نفخة البعث وتنتهي باستقرار أهل الجنَّة وأهل النَّار في منازِلهِمَا [٢].

---

(١) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة (١/ ٢٣٤).

(٢) انظر التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٥٤٨).

المبحث التاسع
في سماع الأموات

اختلف العلماء في الأموات هل يسمعون من يخاطبهم من الأحياء أم لا؟ وهذه المسألة - أعني سماع الأموات - ينبني عليها أمر في غاية الخطورة، وهو الاستغاثة بالأموات ممن يُظنّ بهم الصلاح؛ إذ يعتقد المتقربون إليهم والسائلون لهم أو بهم عند قبورهم أنهم يسمعون كالأحياء، ولهم قدرة على إجابة الدعاء وقضاء حاجة من توسل إليهم وسألهم أو سأل بهم.

ولا نَدَّعِي التلازم بين القول بسماع الأموات والوقوع في الشرك، إلا أن الاعتقاد بسماع الأموات هو سبب من أسباب الوقوع في هذا النوع من الشرك.

وقد بلغ جهل كثير من المسلمين أنهم يطلبون من الأموات ممن يظنون فيهم الولاية والصلاح ما لا يملكه النبي ﷺ في حياته، فضلا عن مماته، فضلا عمن دونه ﷺ من شفاء المريض ورد الغائب وقضاء الحاجات، وما علموا أنَّ النبي ﷺ لا يقدر على هذه الحاجات لا في حياته ولا في مماته؛ إذ التوسل في حياته ﷺ إنما يكون بدعائه، أما الاستعانة والاستغاثة به ﷺ فهي مقتصرة على ما يقدر عليه في حياته دون ما لا يقدر عليه.

وتفصيل القول في التوسل الجائز منه والممنوع، وكذلك حكم الاستعاذة والاستعانة والاستغاثة بغير الله عَزَّوَجَلَّ ليس هذا موضعه، وإنما **المقصود بيان أنَّ الاعتقاد بسماع الأموات كان ذريعةً للشرك بالله عَزَّوَجَلَّ.**

ومما ينبغي أن نشير إليه أنَّ مسألة سماع الأموات من عدمه كغيرها من

المسائل المتعلقة بدار البرزخ غيب عنا لم نره، ولم يرجع إلينا أحد ممن عاينه فيخبرنا به، ومن ثم فهو من الأمور التي لا يعلمها إلا الله، ويقتصر في العلم بها والحديث عنها بما ثبت في القرآن الكريم أو صح من سنة النبي ﷺ.

ومن تأمل أدلة الكتاب والسنة الآتي ذكرُهَا يجد أنها تدل على عدم سماع الأموات، وليس فيها ما يدل على سماعهم سماعًا مطلقا، وغاية ما في الأدلة التي استدل بها من قال بسماع الأموات أنها تثبت لهم نوع سماع في الجملة كسمع الميت قرع نعال أصحابه، أو كمخاطبة النبي للمشركين في قليب بدر بعد بدر بثلاث، وهذا ما نقول به، وهو أن الأصل في الأموات أنهم لا يسمعون لكن هذا لا ينفي أن يكون لهم نوع سماع في حالات خاصة، وإذا أراد الله إسماعهم، أما السماع مطلقا فهذا مما لا دليل عليه بل الأدلة على خلافه.

المطلب الأول: الأدلة على عدم سماع الأموات:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠].

ووجه الاستدلال بالآية أن الله عَزَّوَجَلَّ شبه الكفار الأحياء بالموتى في عدم السماع، فلما كان الأموات لا يسمعون حقيقة شبه الله تعالى بهم الكفار الأحياء في عدم السماع كما شبههم الله عَزَّوَجَلَّ في الآية الأخرى بالصم الذين لا يسمعون أيضا فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾، والمعنى كما يقول ابن جرير: «فَإِنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تُفْهِمَ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَدْ خَتَمَ اللهُ عَلَى أَسْمَاعِهِمْ، فَسَلَبَهُمْ فَهْمَ مَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ مِنْ مَوَاعِظِ تَنْزِيلِهِ، كَمَا لَا تَقْدِرُ أَنْ تُفْهِمَ الْمَوْتَى الَّذِينَ قَدْ سَلَبَهُمُ اللهُ أَسْمَاعَهُمْ، بِأَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ أَسْمَاعًا. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾ [النمل: ٨٠] يَقُولُ: وَكَمَا لَا تَقْدِرُ أَنْ تُسْمِعَ الصُّمَّ الَّذِينَ قَدْ سُلِبُوا السَّمْعَ الدُّعَاءَ، إِذَا هُمْ وَلَّوْا عَنْكَ مُدْبِرِينَ، كَذَلِكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تُوَفِّقَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَدْ سَلَبَهُمُ اللهُ فَهْمَ آيَاتِ كِتَابِهِ، لِسَمَاعِ ذَلِكَ وَفَهْمِهِ»(١).

الدليل الثاني: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۚ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ﴾ [فاطر: ١٣ - ١٤].

فأخبر الله عَزَّوَجَلَّ أن الذين يدعون من دون الله عَزَّوَجَلَّ من الأموات من الأولياء والصالحين الذين صوروا لهم التماثيل وعبدوهم من دون الله ظنا أنهم يشفعون لهم وينفعونهم في جلب النفع ودفع الضر لا يسمعون دعاءهم

(١) تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٨/ ٥٢٤).

في الدنيا، ولا ينفعونهم في الآخرة، بل يتبرؤون إلى الله من شركهم.

وقد يقول قائل إن المراد بالآية الأصنام التي يعبدها المشركون وليس الأشخاص، لكن خاتمة الآية تدل على أنها تشمل الأصنام وغيرها من المخلوقين الذين عُبدوا من دون الله من الإنس والملائكة وغيرهم، بل هي على المخلوقين أدلّ؛ لأنه جاء في خاتمتها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، فليست الأصنام مكلفة ولا لها ذات تأتي يوم القيامة لتتبرأ ممن عبدها من دون الله، وإنما الذي يأتي هم أولئك الذين عبدوا من دون الله عَزَّوَجَلَّ من البشر، أو أصحاب هذه الأصنام التي صوروها على صورهم.

الدليل الثالث: حديث قَلِيْب بَدْر ففي الصحيحين عن أَنَس بن مَالِكٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ أَمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ رَجُلاً مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ، فَقُذِفُوا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ خَبِيثٍ مُخْبِثٍ، وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالعَرْصَةِ ثَلاَثَ لَيَالٍ، فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرٍ اليَوْمَ الثَّالِثَ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَشُدَّ عَلَيْهَا رَحْلُهَا، ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَالُوا: مَا نُرَى يَنْطَلِقُ إِلَّا لِبَعْضِ حَاجَتِهِ، حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرَّكِيِّ، فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ: «يَا فُلاَنُ ابْنَ فُلاَنٍ، وَيَا فُلاَنُ ابْنَ فُلاَنٍ، أَيَسُرُّكُمْ أَنَّكُمْ أَطَعْتُمُ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟»

قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا تُكَلِّمُ مِنْ أَجْسَادٍ لاَ أَرْوَاحَ لَهَا؟!

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ».

قَالَ قَتَادَةُ: «أَحْيَاهُمُ اللهُ حَتَّى أَسْمَعَهُمْ قَوْلَهُ تَوْبِيخًا وَتَصْغِيرًا، وَنَقِيمَةً وَحَسْرَةً وَنَدَمًا»(١).

وأخرج البخاري عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَلِيبِ بَدْرٍ فَقَالَ: «هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا»؟

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمُ الآنَ يَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ».

فَذُكِرَ لِعَائِشَةَ، فَقَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُمُ الآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الحَقُّ»، ثُمَّ قَرَأَتْ ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠] حَتَّى قَرَأَتْ الآيَة(٢).

ووجه الاستدلال في الحديث أن النبي ﷺ قيد خطابه لهم بقوله: الآن فإن مفهومه أنهم لا يسمعون في غير هذا الوقت. وقد أنكرت أم المؤمنين هذا القول من ابن عمر لما استقر عندها أن الموتى لا يسمعون، واستدلت بنص الآية الكريمة على ذلك فظنت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن ابن عمر وَهِمَ فاستبدل كلمة بأخرى.

قَالَ ابْن التِّين: «لَا مُعَارَضَة بَين حَدِيث ابْن عمر وَالْآيَة ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠] لِأَن الْمَوْتَى لَا يسمعُونَ بِلَا شكّ، لَكِن إِذا أَرَادَ الله تَعَالَى إسماع مَا لَيْسَ من شَأْنه السماع لم يمْتَنع؛ كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ ...﴾ [الأحزاب: ٧٢] الْآيَة، وَقَوله تَعَالَى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى كُفَّارِ قُرَيْشٍ (٥/ ٧٦) (ح ٣٩٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل (٥/ ٧٧) (ح ٣٩٨٠).

قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١][(١)].

وقال القرطبي في التفسير: «قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: فَيُشْبِهُ أَنَّ قِصَّةَ بَدْرٍ خَرْقُ عَادَةٍ لِمُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَنْ رَدَّ اللهُ إِلَيْهِمْ إِدْرَاكًا سَمِعُوا بِهِ مَقَالَهُ، وَلَوْلَا أَخْبَارَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِسَمَاعِهِمْ لَحَمَلْنَا نِدَاءَهُ إِيَّاهُمْ عَلَى مَعْنَى التَّوْبِيخِ لِمَنْ بَقِيَ مِنَ الْكَفَرَةِ، وَعَلَى مَعْنَى شِفَاءِ صُدُورِ الْمُؤْمِنِينَ»[(٢)].

وقد أقر النبي ﷺ عمر وغيره من الصحابة على ما كان مستقرا في نفوسهم واعتقادهم أن الموتى لا يسمعون، فقالوا: ما تكلم من أجساد لا أرواح فيها، فلم ينكر عليهم سؤالهم، ولا بين لهم خلاف اعتقادهم أن الموتى يسمعون، وإنما بين لهم أنهم «يسمعون الآن» إشارة إلى أن هذه حالة خاصة بالنبي ﷺ، وقد وافقت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة في عدم سماع الأموات، وهو ما ذكره قتادة الراوي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله: «أحياهم الله حتى أسمعهم»[(٣)].

الدليل الرابع: عَنْ عبد اللهِ بن مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلَامَ»[(٤)].

ووجه الاستدلال به أنه صريح في أن النبي ﷺ لا يسمع سلام المسلِّمِيْن

(١) الآيات البينات في عدم سماع الأموات (ص٧١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (١٣/ ٢٣٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الدعوات، باب ما جاء أن لله ملائكة سياحين في الأرض (ح ٣٦٠٠) (ص ٨١٧) وصححه الألباني، والنسائي في السنن، كتاب الصلاة، بَابُ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (٣/ ٤٣) (ح ١٢٨٢).

عليه إذ لو كان يسمعه بنفسه لما كان بحاجة إلى من يبلغه إليه. وإذا كان الأمر كذلك فبالأولى أنه ﷺ لا يسمع غير السلام من الكلام، فلأن لا يسمع السلام غيره من الموتى أولى وأحرى. ثم إن الحديث مطلق يشمل مَنْ سَلَّمَ عليه عند قبره وغيره، ولا دليل صريح بالتفريق بينه وبين مَنْ صلَّى عليه بعيدا عنه[١].

(١) انظر مقدمة الشيخ الألباني لكتاب الآيات البينات في عدم سماع الأموات (ص ٨٥).

المطلب الثاني: الأدلة على سماع الأموات، ومناقشة ابن القَيِّم فيما ذكره في كتاب «الرُّوح»

ذهب ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة الأولى من مسائل كتابه «الروح» إلى القول بسماع الأموات، جمع فيه أدلة القائلين بالسماع مؤيدًا لها، ولما كان كتاب «الروح» مرجعًا أصيلا يرجع إليه كثيرٌ من الباحثين في هذه المسألة فقد أردت مناقشة أدلة القائلين بالسماع من خلال مناقشتي لما ذكره ابن القيم.

والناظر فيما ذكره ابن القيم في هذه المسألة يجد أنَّ الأدلة التي ذكرها والتي يستدل بها القائلون بالسماع ليس فيها ما يدل على أن الميت يسمع سماعًا مطلقًا عامًّا كما كان شأنه في حياته. ويمكن تقسيم ما استدل به إلى ثلاثة أنواع:

الأول: أدلة عامة يثبت بها سماع في الجملة في حالات معينة.

والثاني: ما ورد فيه التصريح بالسماع مطلقًا.

والثالث: رؤى منامية يخبر فيها أصحابها عن الموتى أنهم يسمعون ويستأنسون بزيارة الأحياء.

أما القسم الأول: وهي أدلة عامة يثبت بها سماع في الجملة في حالات معينة:

الأول: حديث قَلِيْب بَدْر[1]، وقد سبق بيان أنه خاصّ بأهل القَلِيْب من جهةٍ، وأنه دليل على أن الأصل في الموتى أنهم لا يسمعون من جهةٍ أخرى،

(١) انظر: أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور (ص ١٣٢).

وأَنَّ سماعهم كان خَرْقًا للعادة.

الثاني: قول ابن القيم: **ثَبت عَنهُ ﷺ أَن الْمَيِّت يسمع قرع نعال المشيعين لَهُ إِذا انصرفوا عَنهُ**، يشير إلى قوله ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِى قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ...»[(١)].

وهذا خاص بوقت وضعه في قبره، ومجيء الملكين إليه لسؤاله، فلا عموم فيه.

الثالث: الاستدلال بأمر النبي ﷺ بزيارة القبور والسلام على أهلها:

يقول ابن القيم: «وَقد شرع النَّبِي لأمته إِذا سلمُوا على أهل الْقُبُور أَن يسلمُوا عَلَيْهِم سَلام من يخاطبونه فَيَقُول: السَّلَام عَلَيْكُم دَار قوم مُؤمنين، وَهَذَا خطاب لمن يَسمع وَيعْقل، وَلَوْلَا ذَلِك لَكَانَ هَذَا الْخطاب بِمَنْزِلَة خطاب الْمَعْدُوم والجماد».

وقال أيضا: «ويكفي في هذا تسمية المُسَلِّم عليهم زائرا، ولولا أنهم يشعرون به لما صح تسميته زائرا؛ فإن المزور إن لم يعلم بزيارة من زاره لم يصح أن يقال: زاره، هذا هو المعقول من الزيارة عند جميع الأمم، وكذلك السلام عليهم أيضا؛ فإن السلام على مَن لا يشعر ولا يعلم بالمسلم محال، وقد عَلَّمَ النبي ﷺ أمته إذا زاروا القبور أن يقولوا: سلام عليكم أهل الديار، وهذا السلام والخطاب والنداء لموجود يسمع ويخاطب ويعقل ويرد وإن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (٢/ ٩٨) (ح ١٣٧٤). وانظر في الاحتجاج بها على السماع: أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور (ص ١٣٤).

لم يسمع المسلم الرد[١].

وهذا الكلام مردود من وجهين:

الأول: ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يزور البيت في الحج، وأنه كان وهو في الطواف يزور قُبَاء راكبا وماشيا، ومن المعلوم تسمية طواف الإفاضة بطواف الزيارة، فهل من أحد يقول بأن البيت وقُبَاء يشعر كل منهما بزيارة الزائر، أو أنه يعلم بزيارته!

الثاني: مخاطبة الصحابة للنبي ﷺ في تشهد الصلاة بقولهم «السلام عليك أيها النبي» وهم خلفه قريبا منه، وبعيدا عنه، في مسجده وفي غير مسجده، أفيقال: إنه كان يسمعهم ويشعر بهم حين يخاطبونه به وإلا فالسلام عليه محال.

أما وجه الجواب عن مخاطبة الموتى بالسلام وهم لا يسمعونه فقد ذكر الألوسي في «الآيات البيِّنَات» أن «ذَلِك أَمر تعبدي، وبأنا نسلّم سرا فِي آخر صَلَاتنَا إِذا كُنَّا مقتدين، وننوي بسلامنا الْحفظَة وَالْإِمَام وَسَائِر المقتدين، مَعَ أَن هَؤُلَاءِ الْقَوْم لَا يسمعونه لعدم الْجَهْر بِهِ، فَكَذَا مَا نَحن فِيهِ. على أَن السَّلَام هُوَ الرَّحْمَة للموتى وننزلهم منزلَة المخاطبين السامعين وَذَلِكَ شَائِع فِي الْعَرَبيَّة كَمَا لَا يخفى على العارفين فَهَذِهِ الْعَرَب تسلم على الديار وتخاطبها على بعد المزار»[٢].

أما مخاطبة الجماد وما لا يعقل فإن ورد بالشرع جوازه فلا شيء فيه،

---

(١) الروح لابن القيم (ص ١٧٩).

(٢) الآيات البينات في عدم سماع الأموات (ص ١٣٢ - ١٣٣).

ومن ذلك مخاطبة النبي ﷺ للهلال حين يراه بقوله: «ربنا وربك الله»(١).

القسم الثاني: **ما ورد فيه التصريح بالسماع مطلقا، وهي أحاديث مردودة لم تصح نسبة شيء منها للنبي ﷺ.**

الحديث الأول: قال ابن القيم: «قَالَ ابْن عبد البر: ثَبت عَن النَّبِي أَنه قَالَ: «مَا من مُسلم يمر على قبر أَخِيه كَانَ يعرفهُ فِي الدُّنْيَا فيسلم عَلَيْهِ إِلَّا رد الله عَلَيْهِ روحه حَتَّى يرد عَلَيْهِ السَّلَام»، فَهَذَا نَص فِي أَنه بِعَيْنِه، وَيرد! عَلَيْهِ السَّلَام»(٢).

هذا الحديث ذكره ابن القيم في كتابه «الروح» معلقًا عن ابن عبد البر، ولم يذكر له سندًا، على الرغم من أن عادته فيما جاء به من الأحاديث أن يرويه بسنده، فلو كان له سند عنده لذكره، وبالبحث في كتب ابن عبد البر في «التمهيد» و«الاستذكار» وغيرهما لم أجد فيها أثرا لهذا الحديث بهذا اللفظ، فهو مردود لعدم وجود سند له نستطيع به أن نحكم عليه.

لكن ورد بألفاظ قريبة، منها حديث عبد الرحمن بن زيد بن أَسْلَم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعا و موقوفا قال: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ رَجُلٍ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَرَفَهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ»؛ قال الألباني في «السلسلة الضعيفة»: أخرجه أبو بكر الشافعي في «مجلسان» (٦/ ١)، وابن جُمَيْع في «معجمه» (٣٥١)، وأبو العباس الأصم في «الثاني من حديثه» (ق ١٤٣/ ٢ ورقم ٤٣- منسوختي)، ومن طريقه الخطيب في

(١) السابق (ص ١٣٢).

(٢) الروح (ص ١٦٧).

«التاريخ» (٦/ ١٣٧)، وتمام في «الفوائد» (٢/ ١٩/ ١)، وعنه ابن عساكر (٣/ ٢٠٩/ ٢ و٨/ ٥١٧/ ١)، والديلمي (٤/ ١١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٩٠) عن عبد الرحمن بن زيد بن أَسْلَم، عن أبيه، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة مرفوعًا.

ثم قال: «هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ عبد الرحمن بن زيد متروك، وساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه. وقد توبع عليه، لكن في الطريق مَن لا يحتجّ به فقال ابن أبي الدنيا في كتاب «القبور»: حدثنا محمد بن قدامة الجوهري حدثنا معن بن عيسى القزاز أخبرنا هشام بن سعد حدثنا زيد بن أسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إذا مَرَّ الرجلُ بقبرِ أخيه يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام وعرفه، وإذا مر بقبر لا يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام»».

قال الألباني: «ومع كونه موقوفًا على أبي هريرة فإنه منقطع وضعيف: أما الانقطاع؛ فلأن زيد بن أسلم لم يسمع منه كما قال ابن معين. وأما الضعف فهو من الجوهري هذا؛ قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو داود: ضعيف لم أكتب عنه شيئا قط.

قلت - أي الألباني -: وللحديث شاهد من حديث ابن عباس صححه البعض، فوجب تحرير القول فيه بعد أن يسر الله لي الوقوف على إسناده في مخطوطة المحمودية في المدينة النبوية، فقال الحافظ ابن عبد البر في «شرح الموطأ» (١/ ١٤٧/ ١): أخبرنا أبو عبد الله عبيد بن محمد - قراءة مني عليه سنة تسعين وثلاثمائة في ربيع الأول - قال: أَمْلَت علينا فاطمة بنت الريان المخزومي المستملي - في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين

وثلاثمائة – قالت: أخبرنا الربيع بن سليمان المؤذن – صاحب الشافعي –: أخبرنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد غريب؛ الربيع بن سليمان فمَنْ فوقه ثقات معروفون من رجال «التهذيب»، وأما مَنْ دونه فلم أعرفهما، لا شيخ ابن عبد البر، ولا المملية فاطمة بنت الريان، وظني أنها تفردت – بل شذت – بروايتها الحديث عن الربيع بن سليمان بهذا الإسناد الصحيح له عن ابن عباس؛ فإن المحفوظ عنه إنما هو الإسناد الأول.

كذلك رواه الحافظ الثقة أبو العباس الأصم السابق الذكر، قال: حدثنا الربيع بن سليمان حدثنا بشر بن بكر، عن عبد الرحمن بن زيد.. بإسناده المتقدم عن أبي هريرة. وكذلك هو عند تمام من طريقين أخريين عن الربيع به.

ومن هذا التحقيق يتبين أن قول عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه» (٨٠/ ١): «إسناده صحيح» هو قول غير صحيح، وإِنْ تَبِعَهُ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ٤١٩ – حلبي)، وأقره المُنَاوِيّ! وأما الحافظ ابن رجب الحنبلي فقد رده في «أهوال القبور» (ق ٨٣/ ٢) بقوله: «يُشير إلى أن رواته كلهم ثقات، وهو كذلك؛ إلا أنه غريب، بل منكر... »، ثم ساق حديث أبي هريرة مرفوعًا في شهداء أحد: «أشهد أنكم أحياء عند الله، فزوروهم وسلموا عليهم، فو الذي نفسي بيده! لا يسلم عليهم أحد إلا ردوا عليه إلى يوم القيامة»، وأعله بالاضطراب والإرسال»[١].

---

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (٩/ ٤٧٣) وما بعدها.

قلت: فإذا تبين هذا التخريج الوافي والتتبع الدقيق لطرق الحديث تبين بطلان قول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الروح» تعليقا عليه: «فهذا نص في أنه يعرفه بعينه ويرد عليه السلام».

نعم هذا نص فيما ذكر، لكنه ضعيف جدا فأنى يحتج به ؟

- **الحديث الثاني**: قال ابن القيم: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ عبد الله بن مُحَمَّدِ بن عُبَيْدِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا فِي «كِتَابِ الْقُبُورِ»: «بَابٌ فِي مَعْرِفَةِ الْمَوْتَى بِزِيَارَةِ الْأَحْيَاءِ»: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَوْنٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بن يَمَانٍ، عَنْ عبد الله بن سَمْعَانَ، عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَزُورُ قَبْرَ أَخِيهِ وَيَجْلِسُ عِنْدَهُ إِلَّا اسْتَأْنَسَ بِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ، حَتَّى يَقُومَ»[(١)].

قلت: هذا حديث ضعيف جدًا فيه:

١- محمد بن عون الذي سمع منه ابن أبي الدنيا الحديث، وهو أبو عبد الله الخراساني قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: قال ابن معين وأبو داود: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال مرة: «متروك الحديث»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث ليس بقويّ»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»[(٢)].

٢- يحيى بن يَمَان، قال ابن حجر في «التقريب»: «يحيى بن يَمَان العجلي الكوفي صدوق عابد يخطئ كثيرا، وقد تغير»[(٣)].

(١) الروح (ص١٦٩، ١٧٠).
(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٤).
(٣) تقريب التهذيب (١/ ٥٩٨).

٣- عبد الله بن سَمْعَان، وهو عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي المدني، قال ابن حجر في «التقريب»: «متروك، اتهمه أبو داود وغيره بالكذب»[١].

وقال الذهبي في «الكاشف»: «عبد الله بن زياد بن سمعان المدني الفقيه أحد المتروكين، كذَّبه مالك»[٢].

قال الحافظ ابن رجب في «أهوال القبور »: «رواه عبد الله بن سمعان، وهو متروك»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: «عبد الله بن سمعان: ذكره شيخي العراقي في تخريج الإحياء في حديث عائشة، وقال: وفي سنده عبد الله بن سمعان لا أعرف حاله. قلت: يجوز لاحتمال أن يكون هو المخرّج له في بعض الكتب، وهو عبد الله بن زياد بن سمعان، يُنسب إلى جده كثيرًا، وهو أحد الضعفاء»[٤].

٤- الانقطاع بين زيد بن أسلم وأم المؤمنين عائشة: قال الذهبي في «السِّيَر»: وحدث عنها - أي أم المؤمنين عائشة - زيد بن أسلم وسالم بن أبي الجعد ولم يسمعا منها[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٣٠٤).

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٥٥٣).

(٣) أهوال القبور ص (١٤٣).

(٤) لسان الميزان (٣/ ٢٩٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٢/ ١٣٦).

فتبين من حال رجال هذا الحديث أنه ضعيف جدا لا يصح الاحتجاج به، فضلا عن معارضته حديث أم المؤمنين عائشة الذي تأولت فيه حديث ابن عمر، وأنكرت سماع الموتى وتكليم النبي لهم يوم بدر، وسيأتي.

الحديث الثالث: قال ابن القيم: قال ابن أبي الدنيا: حَدثنَا مُحَمَّد بن قدامَة الجوهري حَدثنَا معن بن عِيسَى الْقَزاز أخبرنَا هِشَام بن سعد حَدثنَا زيد بن أسلم عَن أَبى هُرَيْرَة رضى الله تَعَالَى عَنهُ قَالَ: «إِذا مر الرجل بِقَبْر أَخِيه يعرفهُ فَسلم عَلَيْهِ رد عَلَيْهِ السَّلَام وعرفه وَإِذا مر بِقَبْر لَا يعرفهُ فَسلم عَلَيْهِ رد عَلَيْهِ السَّلَام»(١).

وقد سبق الحديث عنه عند الكلام على الحديث الأول، وبينا أنه مع كونه مرفوعًا فهو ضعيف منقطع: أما الانقطاع فزيد بن أسلم لم يسمع من أبي هريرة، وأما الضعف فلأجل الجوهري.

الحديث الرابع: وقد استدل به القائلون بالسماع، ولم يذكره ابن القيم، وهو ما أخرجه الحاكم من حديث الْعَطَّافُ بن خَالِدٍ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنِي عبد الأَعْلَى بن عبد اللهِ بن أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَارَ قُبُورَ الشُّهَدَاءِ بِأُحُدٍ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ عَبْدَكَ وَنَبِيَّكَ يَشْهَدُ أَنَّ هَؤُلَاءِ شُهَدَاءُ، وَأَنَّهُ مَنْ زَارَهُمْ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ رَدُّوا عَلَيْهِ».

قَالَ الْعَطَّافُ: وَحَدَّثَتْنِي خَالَتِي أَنَّهَا زَارَتْ قُبُورَ الشُّهَدَاءِ، قَالَتْ: وَلَيْسَ مَعِي إِلَّا غُلَامَانِ يَحْفَظَانِ عَلَيَّ الدَّابَّةَ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ فَسَمِعْتُ رَدَّ السَّلَامِ، قَالُوا: وَاللهِ إِنَّا نَعْرِفُكُمْ كَمَا يَعْرِفُ بَعْضُنَا بَعْضًا، قَالَتْ: فَاقْشَعْرَرْتُ،

---

(١) الروح (ص ١٧٠).

فَقُلْتُ: يَا غُلَامُ ادْنُ بَغْلَتِي فَرَكِبْتُ[(١)].

قال الحاكم: «وهَذَا إِسْنَادٌ مَدَنِيٌّ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، وردَّه الذهبي فقال: مرسل، وهو الحق، والعطاف راويه عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فَرْوَة صدوق يهم؛ كما في «التقريب»[(٢)].

وقال ابن رجب في «الأهوال»: «روي مرسلا، وبالجملة فهذا إسناد مضطرب»[(٣)].

الحديث الخامس: لم يذكره ابن القيم، واستدل به القائلون بالسماع، وهو ما أخرج الْعقيلِيّ عَن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو رزين: يَا رَسُول الله إِن طريقي على الْمَوْتَى فَهَل من كَلَام أَتكَلّم بِهِ إِذا مَرَرْت عَلَيْهِم؟

قَالَ: «قُلْ: السَّلَام عَلَيْكُم يَا أهل الْقُبُور من الْمُسلمين وَالْمُؤمنِينَ، أَنْتُم لنا سلف، وَنحن لكم تبع، وَإِنَّا إِن شَاءَ الله بكم لاحقون».

قَالَ أَبُو رزين: يَا رَسُول الله يسمعُونَ؟ قَالَ: «يسمعُونَ، وَلَكِن لَا يستطيعون أَن يجيبوا».

قَالَ: «يَا أَبَا رزين أَلا ترْضى أَن يرد عَلَيْك بعددهم من الْمَلَائِكَة»[(٤)].

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣١)، والبيهقي في دلائل النبوة (٣ / ٣٠٧)، عن عبد الله بن أبي فروة مرسلا. وهو إسناد ضعيف للإرسال، ولجهالة عبد الله بن أبي فروة. (انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠ / ١٩٦ – ١٩٧)، تعجيل المنفعة لابن حجر (ص ٢٣٣)، (٥٧٦).

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١١/ ٣٦٩).

(٣) انظر: أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور (ص ١٤٢).

(٤) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٩)، من طريق محمد بن الأشعث عن أبي سلمة عن =

قال ابن رجب في «الأهوال»: «أخرجه العقيلي وقال: لا يعرف هذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، ومحمد بن الأشعث مجهول في النسب والرواية، وحديثه غير محفوظ»[(١)].

قال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة»: «أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٦٩) وعبد الغني المقدسي في «السنن» (ق ٩٢: ٢) عن النجم بن بشير بن عبد الملك بن عثمان القرشي حدثنا محمد بن الأشعث عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال:

«قال أبو رزين: يا رسول الله: إن طريقي على المقابر فهل من كلام أتكلم به إذا مررت عليهم؟ قال... » فذكره. وقال العقيلي والزيادة له: «محمد بن الأشعث مجهول في النسب والرواية، وحديثه هذا غير محفوظ، ولا يُعرف إلا بهذا الإسناد. وأما: «السلام عليكم يا أهل القبور ... » إلى قوله: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» فيُروى بغير هذا الإسناد من طريق صالح، وسائر الحديث غير محفوظ».

والنجم بن بشير أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١) ولم

=

أبي هريرة، به. وأعله العقيلي بمحمد بن الأشعث فقال: «محمد بن الأشعث مجهول في النسب والرواية، وحديثه غير محفوظ»، وأقره ابن رجب في «أهوال القبور» ص (١٤١)، والذهبي في الميزان (٦/ ٧٤)، وابن حجر في اللسان (٥/ ٨٤). وحكم الألباني على الحديث بالنكارة في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/ ٢٨٤) (ح ١١٤٧).

(١) أهوال القبور لابن رجب (ص ١٤١) وانظر أيضًا، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور للسيوطي (ص ٣٠١).

يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

قلت: فهو بهذه الزيادة منكر، لتفرد هذا المجهول بها، وأما بدونها فهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث عائشة وبُرَيْدَة(١).

القسم الثالث مما استدل به ابن القيم على إثبات سماع الأموات عدد كبير من المنامات يعضد بها ما ذكره من الأحاديث، وقد تبين لنا فيما مضى ضعف هذه الأحاديث التي فيها التصريح بمطلق السماع، فهذا باب لم يصح فيه شيء، فإذا كان الأصل الذي اعتمد عليه مردودًا فما عضده به من الفرع مردود أيضًا.

فبعد ذكر ابن القيم للأحاديث التي استدل بها على مُطلق السماع ذكر عددا كبيرًا من المنامات، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَهَذِه المرائي وَإِن لم تصح بمجردها لإثبات مثل ذَلِك فهي على كثرتها، وَأَنَّهَا لَا يحصيها إِلَّا الله قد تواطأت على هَذَا الْمَعْنى، وَقد قَالَ النَّبِي: «أرى رؤياكم قد تواطأت على أَنَّهَا فِي الْعشْر الْأَوَاخِر»، يَعْنِي: لَيْلَة الْقدر، فَإِذا تواطأت رُؤْيا الْمُؤمنِينَ على شَيْء كَانَ كتواطؤ روايتهم لَهُ، وكتواطؤ رَأْيهمْ على استحسانه واستقباحه، وَمَا رَآهُ الْمُسلمُونَ حسنًا فَهُوَ عِنْد الله حسن، وَمَا رَأَوْهُ قبيحًا فَهُوَ عِنْد الله قَبِيح. على أَنا لم نثبت هَذَا بِمُجَرَّد الرُّؤْيَا بل بِمَا ذَكرْنَاهُ من الْحجَج وَغَيرهَا.

قلت: أما الحجج فهي ضعيفة، وأما الرؤى فلا يمكن أن تكون مستندًا لحكم شرعي وإن توطأت، لأنَّ العبرة بإقرار النبي ﷺ وتشريعه لأمته.

ولا يجوز لمن بعده أن يعتد بالرؤيا وإن تواطأت، فإن إثبات هذا التواطؤ

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/ ٢٨٤) (ح ١١٤٧).

بعيد، وصِدْق المخبر وأمانته وديانته أمر غير متحقق، وربما يكون للشيطان مدخل فيما يرى النائم، فيأتي لأشخاص متعددين يلبس عليهم في قضية بعينها، فضلا عن ذلك فإنَّ إقرار الشارع بعد وفاة النبي ﷺ ممتنع.

قال الشاطبي في «الاعتصام»: «الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكمُ بها شرعًا على حال إلا أن تعرض على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية، فإن سوغتها عُمِلَ بمقتضاها، وإلا وجب تركها والإعراض عنها، وإنما فائدتها البشارة أو النذارة خاصة، وأما استفادة الأحكام فلا»[1].

أما استدلاله بقول النبي ﷺ: «أرى رؤياكم قد تواطأت على أَنَّهَا فِي الْعشْر الْأَوَاخِر يَعْنِي لَيْلَةَ الْقدر» فلم تكن الرؤيا وحدها هي مستند النبي ﷺ في تعيين ليلة القدر، لأن النبي ﷺ يستند إلى الوحي، وإنما استأنس ﷺ بهذه الرؤيا، ولو أخطأ ﷺ في هذا التعيين لوجهه الوحي إلى الصواب كما حدث ذلك في غير ما واقعة كان النبي يجتهد برأيه ثم يقوم بالوحي، فالحجة في إقراره للرؤيا وتأكيده لمحتواها وأنى ذلك بعد وفاته ﷺ.

ولا يمكن قياس غيره عليه في ذلك لأنه مؤيد بالوحي، يدل على ذلك أيضًا أن النبي ﷺ ربما استأنس برؤيا أصحابه إذا تواطأت، وربما استأنس برؤيا بعضهم وإن لم تتواطأ كما استأنس برؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الأذان، وأخذ بالأذان فيها مع أن تلك الرؤيا لم يتواطأ عليها جماعة من الصحابة، إذًا فالمعتمد ليس في الرؤيا إذا تواطأت، وإنما المعتمد إقرار النبي ﷺ.

(١) الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٣٢).

أما قول ابن القيم: «على أَنا لم نثبت هَذَا بِمُجَرَّد الرُّؤْيَا بل بِمَا ذَكَرْنَاهُ من الْحجَج وَغَيرهَا» فما ذكره من الحُجَج المصرّحة بمطلق السماع والتي أيدها بهذه الرؤى ضعيفة واهية لم يصحّ منها شيء، وما صحَّ منها كحديث سماع الميت قرع النعال وكحديث مخاطبة النبي ﷺ لموتى المشركين في القَلِيْب لا يدلان على مطلق السماع، وإنما سماع خاص في حالات معينة فيقتصر عليها، ولا يُستدل بها على التعميم إذ لم نجد للقائلين به دليلا صحيحا يؤيده.

نتائج البحث

١) وجوب الإيمان بدار البرزخ وما يكون فيها مما أخبرت به النصوص من الكتاب والسنة، وتبدأ بخروج الروح من الجسد، ويظل في دار البرزخ معذبًا أو منعمًا حتى يأذن الله عَزَّوَجَلَّ بقيام الساعة وخروج الناس من قبورهم للحساب بين يديه بعد نفخة الصور الثانية.

٢) وجوب الإيمان بما أخبرت به النصوص من عذاب القبر ونعيمه، ولا يُتأول ذلك على خلاف ظاهره، وأنه يكون لهذه الأمة ولغيرها من الأمم.

٣) يختلف مستقر الأرواح بعد مفارقة الجسد في الدنيا على مراتب متعددة أعلاها أرواح الأنبياء، ثم الشهداء، ثم المؤمنون، ويدخل معهم أطفال المسلمين وأطفال المشركين.

٤) مستقر أرواح عصاة المؤمنين في النار، وقد يخفف عنهم العذاب، وقد ينتهي بفضل الله وبرحمته، أما مستقر أرواح الكافرين ففي النار، وهم معذبون في قبورهم كما ثبت بالأحاديث الصحيحة.

٥) الأصل في الموتى أنهم لا يسمعون سماعا مطلقا لكن الله يسمعهم إن أراد ذلك، كسمع الميت قرع نعال أصحابه، وكسماع المشركين في قليب بدر، ويقتصر في ذلك على ما وردت به الأدلة.

٦) لا يوجد لمن رأى أن الموتى يسمعون مطلقا دليل صحيح يحتج به على هذه المسألة، فهذا باب لم يصح فيه شيء.

قائمة المراجع

١- الآيات البينات في عدم سماع الأموات، نعمان محمود الألوسي، حققه وقدم له وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثالثة.

٢- أحكام الجنائز وبدعها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م.

٣- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سَليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين،: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥- أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي، خرج أحاديثه وعلق عليه: خالد عبداللطيف السبع، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦- تاج العَروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.

٨- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م

٩- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١١- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٢- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م

١٣- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة،الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن = تفسير الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

١٥- الحجة في بيان المحجة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، تحقيق محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة أو سنة الطبع.

١٦- الروح، محمد بن أبي بكر بن أيوب، شمس الدين ابن قيم

الجوزية، تعليق: إبراهيم رمضان، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٦م.

١٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض.

١٨- سنن أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليها: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية.

١٩- سنن البيهقي، السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٠- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليها: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

٢١- سنن ابن ماجة، أبو عبد الله بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجة، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليها: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

٢٢- سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢٣- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة،

١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٤- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٥- شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٢٦- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجُعْفِيّ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٧- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٢٨- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م.

٢٩- طبقات المعتزلة، ابن المرتضى ت. سوسنة - ديفيلد فيلزر، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٠- الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوَّامَة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، و مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣١- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة

الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٣٢- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٣- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ومؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ -١٩٧١م

٣٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٣٥- معجم المناهي اللفظية، بكر أبو زيد، دار العاصمة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٣٦- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

٣٧- المختصر في أصول الدين، ضمن رسائل العدل والتوحيد، ت. د. محمد عمارة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٣٨- معاني القرآن، أبو يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

فهرست الموضوعات

الموضوع .... الصفحة



أفعال العباد
بين السلف والمتكلمين

د. صالح بن درباش بن موسى الزهراني

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك في قسم العقيدة بجامعة أم القرى

ملخص البحث

يتحدث هذا البحث عن مسألة من أهم وأدق مسائل القدر ، وهي مسألة أفعال العباد ، وعلاقتها بالقدرة الإلهية، وهي مسألة دقيقة وعويصة تعددت فيها الأقوال والنظريات بين إفراط وتفريط ، وكثر الحديث عنها وتعمق مع ورود النهي عن الخوض في القدر ، فكان لابد من البدء بتمهيد يبين أهمية المسألة ، وحكم البحث في القدر.

ثم بعد ذلك تم عرض المذاهب والنظريات في هذه المسألة حسب ظهورها التأريخي ، بدءًا بنظرية العدل ، ثم نظرية الجبر ، ثم نظرية الكسب ، وفق طريقة تبدأ بعرض النظرية وبيان مفهومها كما يراه أصحابها مع ذكر أبرز استدلالاتهم عليها ، ثم نقدها نقداً علمياً.

ثم كانت نهاية البحث بعرض مذهب السلف ملخصاً مركزاً ، وقد تم تأخيره إلى آخر البحث ليكون تصور الموضوع كاملاً ، ومن باب: «لا يعرف الإسلام من لا يعرف الجاهلية»، ثم ختم البحث بخاتمة فيها خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها.

Abstract

The present study researches one of the most important and precise issues pertinent to belief in the divine decree, namely human actions and their relationship to divine ability. This is a delicate, intricate issue with numerous opinions and theories on all sides of the spectrum. There have been extensive discussions about this issue despite the prohibition of delving into matters related to divine decree. Hence, it was necessary to commence with an introduction explaining the importance of this issue and the ruling of researching matters pertinent to belief in the divine decree.

Following the introduction, the various theories and views concerning this matter were discussed in chronological order, beginning with the adl (justice) theory, followed by the jabr (compulsion) theory, and then the kasb (acquisition) theory. Each theory was explained in its proponents' words, and the most prominent evidences in support of their theory were mentioned. Each theory was then academically critiqued.

The study ends with a succinct, summarized presentation of the Salaf's creed regarding this issue. Their creed was mentioned after the opposing views with the hope of giving the reader a complete understanding of the topic, and in accordance with the axiom "he who does not know jahiliyya does not know Islam".

The conclusion provides a brief summary of the study's most significant findings.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد فإن الإيمان بالله تعالى أساس السعادة في الدنيا والفلاح في الآخرة، قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[النحل: ٩٧].

وهذا الإيمان يقوم على أصول علمية وأسس إيمانية، لا بد من الإتيان بها جميعًا، وهي ستة أصول: «الإيمان بالله ملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر».

ومن أهم أصوله وأركانه، الإيمان بالقدر وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وقد تضافرت نصوص الشرع في الحديث عن هذا الركن وعن أهميته.

والقدر سر الله في خلقه بمعنى: أن التفاوت الذي بين البشر؛ هداية وإيمانًا وصحة ومرضًا وغنى وفقراً... كل ذلك سر الله في خلقه، لم يطلع عليه أحد من خلقه.

ومن دقائق القدر وغوامضه مسألة أفعال العباد وارتباطها بقدرة الله، هل يمكن فهم العلاقة بينهما أم لا يمكن، وإذا لم يمكن فهمها فهل يمكن تقريبها للفهم على الأقل ؟ أم تبقى سراً إلهيًا لا يجوز الخوض فيه ؟!

لقد خاض الناس فيها، ووقعوا فيما نهى الله ورسوله عنه من الخوض في القدر، وذهبوا مذاهب شتى في فهم هذه المسألة على وجه الخصوص، وتكلف كل فريق في الاستدلال لها، وتعسف في رد النصوص التي لا تتفق

مع ما ذهب إليه، فكان لزاماً على أهل الحق بيان ما لديهم من حق ورد الباطل على أصحابه، ووضع الأمور في نصابها الصحيح مسترشدين بهدي الكتاب والسنة وفق طريقة السلف الصالح في التعاطي مع مثل هذه القضايا.

ولقد جاء هذا البحث ليحقق هذه الغاية بإذن الله، ولا يدعي أنه أتى بما لم يسبق إليه، بل قد كتب فيه الأوائل والمحدثون كثيراً، فهو من معينهم يستقي، ومن بحرهم يغترف، فقد تنوعت كتاباتهم فيه ما بين الإجادة فما دونها، ولكل وجهة هو موليها، وكتب آخرون فتبنوا بعض مذاهب أهل الباطل ظناً منهم أنها الحق !

وتجلية للحق وإيضاحاً، وإبرازاً لجهود علماء الأمة في ذلك جاء هذا البحث منتظماً في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وفهارس، وقد التزم كاتبه المعايير العلمية المتعارف عليها لدى الباحثين، آملاً أن يكون قد وفق فيما قصد، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم

د. صالح بن درباش بن موسى الزهراني

التمهيد

مسألة أفعال العباد وصلتها بقدرة الله
وحكم البحث في القدر عموماً

من أصول الإيمان وأركانه الإيمان بقضاء الله وقدره، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وقد دل على ذلك نصوص شرعية كثيرة، وانعقد عليها الإجماع.

ومن أدق مسائل القدر وأغمضها مسألة أفعال العباد وعلاقتها بمشيئة الله وقدرته، هل هي داخلة تحت عموم مشيئة الله وقدرته أم غير داخلة ؟ وإذا كانت داخلة تحت مشيئة الله وقدرته فهل العباد مجبورون عليها ولا قدرة لهم عليها ؟ أم أن لهم قدرة عليها ؟ وإذا كان لهم قدرة عليها فما علاقة ذلك بقدرة الله ؟ وبمعنى آخر: كيف نوفّق بين كون أفعال العباد داخلة تحت عموم قدرة الله ومشيئته وبين كون العباد قادرين عليها ؟

أم أن أفعال العباد مستثناة من عموم مشيئة الله وقدرته ؟ بمعنى أنه: لا علاقة لأفعال العباد بخلق الله ومشيئته!

والجواب على هذه التساؤلات من أصعب الأمور وأشقها إلا على من وفقه الله لسلوك الطريق القويم، وإعمال جميع النصوص الواردة في ذلك، مع التسليم لله في قدره؛ إذ القدر سر الله في خلقه، والوقوف عند هذا الحد دون إقحام العقل فيما هو خارج عن نطاق قدرته.

ولقد حاول كثير من الناس الإجابة عن تلك التساؤلات فذهبوا مذاهب شتى، فمنهم من غلّب النظر إلى عدل الله تعالى وامتناع الظلم منه، وأنه

يستحيل عليه أن يقدّر على عبده شيئًا بمعنى: جبره عليه ثم يحاسبه عليه يوم القيامة؛ لأن ذلك من الظلم الذي ينزه الله عنه، فقالوا -رعاية لذلك-: إن أفعال العباد غير مخلوقة لله، بل العباد هم الذين يوجدون أفعالهم بمحض اختيارهم وقدرتهم، ومن ثَمَّ يحاسبون عليها، وسمّى هؤلاء أنفسهم: أصحاب **العدل أو العدلية**، واشتهروا عند غيرهم **بالقدرية**.

وهناك من غلّب النظر إلى وحدانية الله تعالى وأنه لا شريك له في فعله، فنفى -رعاية لهذا- أن يكون لغيره فعل أصلاً، بل كل ما في الكون فهو فعل الله تعالى، والعباد مجبورون على أعمالهم ليس لهم فيها اختيار ولا قدرة عليها، ويعرف هؤلاء **بالجبرية**.

ولفظ القدرية لقب يطلق على كلتا الطائفتين، لكن غلب هذا الاسم على النفاة؛ لأنهم الأسبق ظهوراً، فإذ أطلق لا يكاد ينصرف إلا إليهم [(١)]، وأما إذا استخدم للدلالة على المثبتين الغلاة فيقيد بعبارة: «القدرية أو الجبرية»[(٢)].

وعند النظر في النصوص الشرعية للوهلة الأولى نجد فيها ما قد يؤيد كلتا الطائفتين المتقابلتين، فهناك نصوص تدل على نسبة أفعال العباد إلى الله، إما على سبيل العموم، دون تحديد فعل معيّن، كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الرعد: ١٦]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾[الأنعام: ١٠١] وهذا العموم يشمل الذات

(١) انظر على سبيل المثال كتاب **الشريعة** للآجري: (٨٠١-٩٧٥) فقد استخدمه علماً على النفاة وبوب وساق النصوص في الرد على هذه الطائفة.

(٢) كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من المواضع في كتبه. انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ٣٥٣، ١٦/ ٤٩٩، ١٧/ ٢٠٤، منهاج السنة ٣/ ٢٢٨، ٥/ ٢١٣، ٢٥٠، ٦/ ٢٢١ جامع المسائل ٣/ ٩٠ وغيرها.

الإنسانية وصفاتها وأفعالها.

وإما على سبيل الخصوص أي: نسبة أعمال مخصوصة إليه، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[الصافات: ٩٦]، وقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[الأنفال: ١٧]. فنصت هذه الأدلة على نسبة أفعال العباد إلى الله.

وهناك نصوص تدل على نسبة أفعال العباد إليهم، إما على سبيل العموم، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾[آل عمران: ٩٨]، وقوله: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[المائدة: ٦٢].

فقد دلت هذه النصوص على نسبة الأفعال إلى العبد دون تحديد فعل معين.

وإما على سبيل الخصوص، كقوله:﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[المائدة: ٥٥] وقوله: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[المائدة: ٥٤] وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] وأمثالها من النصوص الدالة على نسبة أفعال معينة إلى العباد.

فأخذت كل طائفة من الطائفتين السابقتين من هذه الأدلة بطرف، فأخذت بعض الحق وردت بعضه –والأدلة الشرعية كلها حق- لكن أحداً منهم لم يوفّق للأخذ بالحق كله، وقبول جميع الأدلة كما أخذها سلف الأمة وقبلوها !

ثم بعد فترة من الزمن جاءت طائفة أخرى، فرامت الجمع بين الأمرين والتوسط في المسألة بين الرأيين، لكن بطريقة غير طريقة السلف وفهمهم، فخرجت بتلفيق غير مقبول، وتفسير مردود، فأثبتت للعبد قدرة على الفعل لكنها غير مؤثرة فيه وإن بدا أنها كذلك ! بمعنى أن الفاعل الحقيقي هو الله،

والعبد لا تأثير لقدرته في فعله، وإنما ينسب إليه الفعل على سبيل الكسب، فالله فاعل حقيقة والعبد كاسب بمعنى أنه محل لفعل الله، والفعل ينسب إليه كسباً لا إيجاداً، وقدرته غير مؤثرة وإنما مقارنة لقدرة الله!

وتعرف هذه النظرية بنظرية **الكسب** التي قال بها **الأشاعرة** وغيرهم [١].

وقد كثر النزاع بين الطوائف واتسع الكلام فيها غاية الاتساع حتى غدت هذه المسألة «**أكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة**»[٢]. ولم يكن الحق متمحضاً فيها لطرف على طرف، بسبب النظرة التجزيئية للنصوص أو التعضية على حد قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[الحجر: ٩١]، فكل أخذ بجزء من النصوص الشرعية وتعسف في رد ما خالفه ولو كان مثل الشمس في الوضوح.

يقول الرازي: «إن الجبرية تمسكوا بآيات كثيرة قوية الدلالة على الجبر، والقدرية أيضاً تمسكوا بآيات كثيرة قوية الدلالة على القدر، فترى كل واحد من هذين الخصمين إذا حاول الجواب عن دلائل خصمه فإنه يحتاج إلى تأويلات مستكرهة ووجوه متعسفة»[٣].

والذي يبدو أن أساس مشكلة هذه الطوائف أتت من محاولة تكييف (أي: حكاية كيفية) العلاقة بين القدرة الإلهية والقدرة البشرية، فوقعوا في هذه المآزق والانحرافات، وكان الواجب في هذا المقام التفويض لله تعالى والتسليم له،

(١) كالإباضية والنجارية كما سيأتي في المبحث الخاص بذلك.

(٢) كما يقول شارح الطحاوية؛ ابن أبي العز الحنفي (٣٤٠ ط: ٣ ت:التركي).

(٣) القضاء والقدر للرازي ص(١١٤) (وأصله جزء من كتابه: المطالب العالية).

دون الدخول في محاولة تكييف العلاقة بين القدرة الإلهية والقدرة البشرية، وبين الإرادة الإلهية والإرادة البشرية، وهذا ما تميزت به طريقة السلف عن بقية الطرق، إذ أخذت بجميع النصوص الواردة في الباب، ووفّقت بينها توفيقاً سليماً دون تعسف لها ولا اطّراح، مع التفويض والتسليم لله تعالى، ودون محاولة تكييف العلاقة بين القدرتين والإرادتين؛ الإلهية والبشرية، وابتعدت عن الخوض في القدر امتثالاً للنهي الوارد في ذلك.

فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما تفقّأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: « بهذا أمرتم ؟ أو لهذا خلقتم ؟ تضربون القرآن بعضه ببعض؟ بهذا هلكت الأمم من قبلكم » فقال عبد الله بن عمرو: «ما غبطت نفسي بمجلس تخلفت فيه عن رسول الله ﷺ ما غبطت نفسي بذلك المجلس وتخلفي عنه»[١].

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: « لا يدخل الجنة عاق، ولا مدمن خمر، ولا مكذب بقدر»[٢].

---

(١) رواه ابن ماجه في مقدمة سننه باب في القدر (١/ ٣٣ح٨٥ عبد الباقي) وقال الألباني: حسن صحيح (المشكاة ٩٨، ٩٩) وفي ظلال الجنة (٤٠٦) وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٧٨، ١٨١، ١٨٥، ١٩٥، ح/ ٦٦٦٨، ٦٨٤٥) وحسن إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند. قال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه: «قوله: ما غبطت نفسي، مِنْ غَبَطَ كَضَرَبَ وَسَمِعَ إِذَا تَمَنَّى مَا لَهُ، وَالْمُرَاد: مَا اِسْتَحْسَنْت فِعْل نَفْسِي».

(٢) أخرجه الطيالسي في مسند (١/ ١٥٤ ح/ ١١٣١) ورواه أحمد عن أبي الدرداء ح/ ٢٨١٢٩ (ط: المكنز) وورد هذا الوعيد في المكذب بالقدر في عدد من الأحاديث، حسّن بعضها =

وعن ثوبان عن النبي ﷺ قال: « إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، **وإذا ذكر القدر فأمسكوا** »(١).

وجاء رجل إلى علي رضي الله عنه فقال: «يا أبا الحسن،ما تقول في **القدر** ؟ فقال: طريق مظلم فلا تسلكه.فقال: يا أبا الحسن، ما تقول في **القدر** ؟ فقال: بحر عظيم فلا تلجه، فقال: يا أبا الحسن، ما تقول في **القدر** ؟ فقال: سر الله فلا تَكَلَّفْهُ»(٢).

ولما قيل لابن عباس: إن رجلاً قدم علينا يكذّب بالقدر! قال: دلوني عليه -وهو يومئذ قد عَمِيَ- قالوا: وما تصنع به يا أبا عباس ؟ قال: والذي نفسي بيده؛ لئن استمكنت منه لأعضنّ أنفه حتى أقطعه، ولئن وقعت رقبته في يدي لأدقنها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كأني بنساء بني فهر يطفن

=

الألباني كما في ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم ص ١٤٠ وما بعدها.

(١) رواه الطبراني في الكبير (٢/ ٩٣ ح/ ١٤٢٧، ت: حمدي السلفي) ورواه أيضاً من رواية ابن مسعود، وصححه الألباني في الصحيحة (ح/ ٣٤) وصحيح الجامع (١/ ٢٠٩)

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٤/ ٦٢٩) وأبو المظفر السمعاني في الانتصار لأهل الحديث (ص١٩) وابن بطة في الإبانة (٢/ ٣١٤،١٤١) والآجري في الشريعة (٢/ ٨٤٤) وضعف المحقق إسناده

وانظر: تاريخ دمشق (٥١/ ١٨٢) وجاء في نهج البلاغة (٤٥٢- بشرح محمد عبده): (وسئل [أي: علي] عن القدر فقال: طريق مظلم فلا تسلكوه وبحر عميق فلا تلجوه وسر الله فلا تكلفوه) ويروى مرفوعاً بلفظ « لا تكلموا بشيء من القدر فإنه سر الله فلا تفشوا سر الله» انظر: شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي (٤/ ٦٢٩) والكَلَف: الوُلُوع بالشيء مع شُغْل قَلبٍ ومَشَقَّة،؟ وفي الحديث: (اكلفوا من العمل ما تطيقون) انظر: النهاية لابن الأثير ٤/ ٣٥٢.

بالخزرج تصطفق ألياتهن مشركات، هذا أول شرك هذه الأمة، والذي نفسي بيده لينتهين بهم سوء رأيهم حتى يخرجوا الله من أن يكون قدّر خيراً كما أخرجوه من أن يكون قدّر شراً !»[١].

وقال وهب بن منبه: «نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفَّهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم به»[٢].

قال الطحاوي: «فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سراً كتيماً، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً»[٣].

فينبغي للمؤمن أن يترك التعمق في القدر والمجادلة فيه، وذلك لأن «القدر سر الله في خلقه[٤] لم يطّلع على ذلك ملَكٌ مقرب ولا نبي مرسل،

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (١/ ٣٣٠، ح/ ٣٠٥٥) واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٤/ ٦٢٥) وضعفه الأرناؤوط في تخريج شرح الطحاوية (ص:٣٢٢). ومما يؤكد ضعفه قول ابن تيمية:«والقدرية متفقون على أن العبد هو المحدِث للمعصية كما هو المحدِث للطاعة، والله عندهم ما أحدث لا هذا ولا هذا، بل أمر بهذا ونهي عن هذا... ومن توهم عنهم، أو من نقل عنهم أن الطاعة من الله، والمعصية من العبد، فهو جاهل بمذهبهم فإن هذا لم يقله أحد من علماء القدرية، ولا يمكن أن يقوله، فإن أصل قولهم أن فعل العبد للطاعة كفعله للمعصية، كلاهما فعله بقدرة تحصل له، من غير أن يخصه الله بإرادة خلقها فيه، ولا قوة جعلها فيه تختص بأحدهما» رسالةأقوم ما قيل (ضمن الفتاوى ٨/ ١١٦).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٦٧).

(٣) الطحاوية مع الشرح (١٠٦٨ ط: فوزي، أو٣٠٩ ط:٥).

(٤) معنى سر الله في خلقه:كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيى، وأضل وهدى. =

والتعمق في ذلك ذريعة الخذلان وسلم الحرمان ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك؛ نظراً؛ وفكراً؛ ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[الأنبياء: ٢٣]، فمن سأل: لِمَ فعل ؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين»[1].

ومع هذا النهي الوارد عن التعمق في القدر كيف يحق لنا إذن البحث فيه بهذه الصورة ؟!

والجواب[2]:

- أن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان فكيف يتم إيمان من لم يعرف هذا الركن ؟!

- أن الكتاب والسنة مليئة بنصوص القدر وتفاصيله، ونحن مأمورون بتدبر القرآن واتباع سنة النبي ﷺ فهل يعقل أن مسائل القدر مستثناة من ذلك ؟!

- أن السلف تكلموا في هذا الباب بدءاً بالصحابة والتابعين وأتباعهم، ثم من تلاهم من الأئمة، ولو لم يكن ذلك جائزاً عندهم لما فعلوه.

- أن أئمة السنة صنفوا في القدر المصنفات العديدة وبوبوا له في كتب

=

(انظر؛ شرح الطحاوية ص: ٣٢٠ ت: التركي)

(١) متن الطحاوية (ص: ٣٢٠ مع الشرح،ت: التركي).

(٢) انظر: القضاء والقدر د. عبد الرحمن المحمود ص ١٨، والإيمان بالقضاء والقدر د. محمد الحمد ص ١٩.

الحديث أبواباً مستقلة، ثم جاء من بعدهم من الشراح فشرحوها، فدل ذلك على أن تعلم مسائل القدر مباح بل مطلوب[١].

- أن المقصود بنصوص النهي عن الخوض في القدر إنما هو الخوض فيها بالباطل، كضرب بعضها ببعض، والأخذ ببعضها ورد بعضها الآخر، ومحاولة الاعتماد في فهمها على العقل وحده، وهذا شيء لا يجوز، وفي النصوص الناهية عن الخوض في القدر ما يبين أن المعنى هو الخوض فيها بالباطل ففي قوله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا» ليس المقصود الإمساك عن ذكر فضائلهم ومحاسنهم، وإنما الإمساك عما شجر بينهم، وكذلك يقال في القدر.

---

(١) ينظر الكتب التي تحدثت عن تاريخ تدوين العقيدة مثل، كتاب تاريخ تدوين العقيدة السلفية، لعبد السلام البرجس، وكتاب منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة لناصر الحنيني وغيرها.

المبحث الأول

نظرية العدل

نظرية العدل هي النظرية التي تنسب أفعال العباد إليهم، وأنهم مستقلون بإيجادها وإحداثها دون تدخل من القدرة الإلهية، وأصحاب هذه النظرية هم القدرية الأوائل، ثم المعتزلة ومن تابعهم على ذلك من الشيعة والزيدية وبعض المنتمين للتيار العقلاني الإسلامي المعاصر(١).

المطلب الأول: عرض النظرية

العدل في **اللغة**(٢): مصدر عَدَل يعدِل عَدْلاً وعِدْلاً، وهو في الأصل للمساواة والمماثلة، فإن كان في المعنويات فتحت عينه (عَدْل)، وإن كانت في المحسوسات كسرت (عِدْل).

وقد جاء في القرآن على وجوه منها(٣):

١) الفداء، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾[الأنعام: ٧٠]،

---

(١) سيأتي توثيق أقوالهم بعد قليل، وأما أصحاب الاتجاه العقلاني فهم غير داخلين في خطة البحث، ولمعرفة بعض أقوالهم يمكن الرجوع إلى كتاب: قاضي القضاة عبد الجبار الهمذاني لعبد الكريم عثمان، ومقدمته لتحقيق شرح الأصول الخمسة (٣٥-٣٦) ومقدمة عدنان زرزور لتحقيق متشابه القرآن (٤) وبعض كتابات محمد عبده ومحمد عمارة، ومقدمة محمود قاسم لكتاب مناهج الأدلة لابن رشد (١٠٦) فإنه يميل إليهم ! وانظر كتاب: القضاء والقدر د. عبدالرحمن بن صالح (١٥٢).

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢/ ١٢٣) ومقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٢٤٦) ومفردات القرآن للراغب (٥٥١).

(٣) انظر: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لابن الجوزي ص: (٤٤٠).

أي وإن تفدِ كلَّ فداء، قيل للفداء: عَدْلٌ لأنه مثلٌ للشيء[١] روى ابن جرير بسنده عن رجل من بني أمية..، قال: قيل يا رسول الله ما العدل ؟ قال: العدل: الفدية»[٢] .

وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾[البقرة: ١٢٣].قال الطبري: «وإنما قيل للفدية من الشيء والبدل منه: عدل؛ لمعادلته إياه وهو من غير جنسه؛ ومصيره له مثلاً من وجه الجزاء، لا من وجه المشابهة في الصورة والخلقة»[٣].

٢) الشرك، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾[الأنعام: ١] أي: يشركون، روي ذلك عن مجاهد وقتادة.[٤]

٣) الإنصاف[٥]، وهو نقيض الجور، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[النحل: ٩٠][٦].

فالعدل الإنصاف، والإحسان التفضل، كما روي ذلك عن علي بن

---

(١) غريب القرآن لابن قتيبة (٤٨)

(٢) جامع البيان (١/ ٦٣٩).

(٣) جامع البيان (١/ ٦٣٩).

(٤) قال في الدر المنثور (٦/ ١٤): (وأخرج ابن أبي شيبة، وعَبد بن حُمَيد، وَابن جَرِير، وَابن المنذر، وَابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن مجاهد... فذكره) وانظر: تفسير مجاهد (٩٣).

(٥) انظر: تفسير ابن جرير (١٤/ ٣٣٤).

(٦) وورد عن ابن عباس أنه كلمة التوحيد انظر تفسير ابن أبي حاتم (١٣٤٩٤) وابن جرير ١٤/ ٣٣٥. قال في الدر المنثور: «وأخرج ابن جرير، وَابن المنذر، وَابن أبي حاتم والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس...».

أبي طالب[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾[النساء: ٣]

وأما معناه في **اصطلاح القائلين به** فيعبر عنه عبد الجبار الهمداني بقوله: «ونحن إذا وصفنا القديم تعالى بأنه عدل حكيم؛ فالمراد به أنه لا يفعل القبيح، أو لا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأن أفعاله كلها حسنة»[٢].

هذا التعريف يشير إلى جملة من القضايا تدخل في مفهوم العدل عند المعتزلة [٣]، والذي يهمنا منها قضية خلق العباد لأفعالهم الاختيارية، وقد صرح المعتزلة باستقلال العباد بإيجاد أفعالهم، يقول القاضي عبد الجبار: «فصلٌ: في خلق الأفعال، والغرض به الكلام في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأن العباد محدثون لها»[٤].

بل حكى اتفاقهم على هذا المعنى فقال: «اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد؛ من تصرفهم وقيامهم وقعودهم، حادثة من جهتهم، وأن الله -جل وعز- أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال:

(١) انظر: الدر المنثور (٩/ ١٠٤).

(٢) شرح الأصول الخمسة (٣٠١) وانظر منه: (١٣٢).

(٣) مما يدخل في مفهوم العدل عندهم: ١- العباد خالقون لأفعالهم. ٢- الله تعالى لا يفعل القبيح. ٣- الله تعالى يفعل لغرض. ٤- الله تعالى يجب عليه اللطف. ٥- الله تعالى يجب عليه عوض الآلام.انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي (أصل العدل كاملاً) (ص ٢٩٩-٦٠٨).

(٤) شرح الأصول الخمسة (٢٥٣)

إن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين»[(١)].

ومع اتفاقهم على ذلك في المعنى إلا أنهم اختلفوا في التعبير اللفظي عنه، يقول الأشعري: «واختلفت المعتزلة هل يقال: إن الإنسان يخلق فعله أم لا؟ على ثلاث مقالات:

فزعم بعضهم: أن معنى فاعل وخالق واحد، وأنّا لا نطلق ذلك في الإنسان لأنا مُنعنا منه.

وقال بعضهم: [الخلق] هو الفعل لا بآلة ولا بجارحة، وهذا يستحيل منه [من الإنسان].

وقال بعضهم: معنى خالق: أنه وقع منه الفعل مقدّراً، فكل من وقع فعله مقدّراً فهو خالق له، قديماً كان أو محدثاً»[(٢)].

وكان أوائل المعتزلة يتورعون عن التعبير في هذه المسألة بالخلق، وإنما يعبرون بالحدوث والإيجاد ونحوه، ولا يتجاسرون على إطلاق اسم الخالق على العباد، حتى نشأ أبو علي الجبائي فرأى أن لا فرق بين الخالق والموجِد، فزعم أن كل ما دبَّ ودرج خالق لفعله الاختياري.[(٣)]

ولا يهمنا الوقوف عند هذا الاختلاف اللفظي بينهم إذا عرفنا اتفاقهم

---

(١) المغني (٨/ ٣).

(٢) مقالات الإسلاميين (ص: ٢٢٨ت: ريتر) وما بين المعكوفات زيادة مني للإيضاح.

(٣) انظر: تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (٥٣٩، ٥٩٤-٥٩٥)، ومنهاج السنة لابن تيمية (٣/ ٢٩٤).

على المعنى الذي يريدونه، ألا وهو: **إخراج أفعال العباد الاختيارية عن قدرة الله ومشيئته وخلقه؛ لأنه** -بزعمهم- **لو خلقها فيهم، ثم عذبّهم عليها؛ لكان موصوفًا بنقيض العدل، وهو الظلم والجور !** وأن هذا المعنى من جملة ما يعنيه العدل عندهم(١).

وقد ظهرت نواة هذه البدعة أواخر عهد الصحابة على يد القدرية الأوائل كمعبد الجهني بالبصرة(٢)، ثم غيلان الدمشقي(٣)، حيث أنكرا

---

(١) انظر: شرح الأصول (٣٤٣-٣٥٣) وانظر مقدمة إبراهيم مدكور للجزء الثامن من كتاب المغني للقاضي عبد الجبار، ومقدمة محمود قاسم لكتاب: الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد.

(٢) هذا هو **المشهور**، ويكاد يتفق كل من ترجم لمعبد على ذلك، ويؤيده ما ورد في صحيح مسلم عن يحيى بن يعمر: «أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني». **وقيل**: إن أول ما ظهر على يد رجل مجوسي من أهل البصرة اسمه (سيسويه أو سنسويه) أو نصراني اسمه (سوسن) وأن معبداً أخذ عن أحدهما. انظر: الإبانة لابن بطة (٤/ ٢٩٧-٢٩٩) والفهرست لابن النديم (مج١ ج٢ ص ٥٥٧) **وقيل**: أول ما ظهر بالحجاز لما احترقت الكعبة أيام حصار ابن الزبير، فقال أناس: احترقت بقدر الله وقال آخرون:لم يقدر الله ذلك. انظر: الإيمان لابن تيمية (٣٦٨)، **وقيل** غير ذلك، لكن المشهور الأول. وللزيادة انظر: القضاء والقدر د. عبد الرحمن المحمود (١١٧-١٢٠).

(٣) غيلان بن مسلم الدمشقي القدري، أبو مروان، كاتب تنسب إليه فرقة **(الغيلانية)** من القدرية. وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه،لم يسبقه سوى معبد الجهني على المشهور. وله رسائل، قال ابن النديم: إنها في نحو ألفي ورقة. واتهم بأنه كان في صباه من أتباع الحارث بن سعيد، المعروف بالكذاب. وقيل: تاب عن القول بالقدر، على يد عمر بن عبد العزيز، فلما مات عمر جاهر بمذهبه، فطلبه هشام بن عبد الملك، وأحضر الأوزاعي لمناظرته، فأفتى الأوزاعي بقتله، فصلب على باب كيسان بدمشق بعد ١٠٥هـ =

القدر، وزعما أن الأمر أنف.

وقد أنكر الصحابة هذه البدعة على معبد أول ما ظهرت، وأغلظوا له القول في ذلك، وكفّروا القائل بهذه المقالة[١].

ثم مع مرور الزمن، وبتأثير عوامل مختلفة ورث المعتزلة هذه البدعة، وخفَّفوا من غلوائها، واستقرّ أمرهم على الإقرار بمرتبة العلم السابق، والثواب والعقاب، وإنكار عموم المشيئة والخلق بعد أن كانت القدرية الأوائل تنكر ذلك[٢]، وأطلق على نظريتهم في أفعال العباد: (نظرية العدل)، وأطلق على أصحابها: (العدلية).

والمعتزلة يفتخرون بهذه التسمية كما هو ظاهر في كتبهم، ويزعمون أنهم قد راعوا جانب العدل الإلهي[٣].

=

انظر: فهرست ابن النديم (الفن الثاني من المقالة الثالثة) وعيون الأخبار لابن قتيبة (٢/ ٣٤٥، ٣٤٦) وطبقات المعتزلة لابن المرتضى (٢٥-٢٧) والملل والنحل للشهرستاني، وميزان الاعتدال للذهبي (٠٣/ ٣٣٨) ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده (٢/ ٣٥) والأعلام للزركلي (٥/ ١٢٤) .

(١) كما في موقف ابن عمر لما سئل عنهم فقال(والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر) أخرجه مسلم (١/ ٣٦)، وانظر الشريعة للآجري (٢/ ٦٩٨) فقد نبه على موقفهم القوي منهم. كما ساق من (٨٣٧-٩٧٥) كثيراً من النصوص المروية عن الصحابة والتابعين توضح موقفهم الصارم من هذه البدعة.

(٢) انظر: الإيمان لابن تيمية (٣٦٨).

(٣) انظر مثلاً: مقدمة الكشاف للزمخشري (ص:٣)، وقد سمّى القاضي عبد الجبار أكبر =

وإليك بعض نصوصهم في إيضاح هذه المسألة:

١) يقول القاسم الرسي (ت:٢٤٦هـ)[(١)] : «على العبد أن يعلم... أن الله جل ثناؤه، عالم بما العباد عاملون، وإلى ما هم صائرون»[(٢)] ويقول: « ولا نقول كما قال القدريون المفترون: إن الله جل ثناؤه قدّر المعاصي على العباد ليعملوا بها وأدخلهم فيها وأرادها منهم وقلّبهم فيها...»[(٣)]

٢) يقول الخياط (ت:٢٩٠هـ)[(٤)]: « نقول [أي: المعتزلة]: إن الله تعالى جلّ ذكره لم يزل عالماً بكل ما يكون من أفعاله وأفعال خلقه، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء » ثم يستمر في الرد على مخالفيهم مبيناً أن المعتزلة لم ينكروا العلم الأزلي وأن الله لم يزل عالماً بمن يؤمن ومن يكفر

=

كتبه: المغني في أبواب التوحيد **والعدل**، وانظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى في وصفه لأصحابه **بالعدلية** وأصحاب **العدل** (٢، ١٢٠، ١٣٢، ١٣٨). والتسمية محتملة للمدح -كما يقولون- ومحتملة للقدح، فهم أهل العدل أي: الشرك في الربوبية على حدِّ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾[الأنعام:١]. والله أعلم

(١) هو أبو محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي الرسي نسبة إلى جبل الرس قرب المدينة (ت:٢٤٦هـ)، معتزلي الاعتقاد، وأحد أئمة العلوية الزيدية الثائرين على العباسيين، له عدد من المؤلفات. انظر: رسائل العدل والتوحيد (١/ ٢١) والأعلام للزركلي (٥/ ١٧١).

(٢) كتاب العدل والتوحيد (١/ ١٤٠ ضمن رسائل العدل والتوحيد).

(٣) كتاب العدل والتوحيد (١/ ١٤٥ ضمن رسائل العدل والتوحيد)، ويريد بالقدرية: الجبرية المثبتة للقدر؛ إذ لقب القدرية يشملهم لكنه غلب على النفاة.

(٤) هو: عبد الرحيم بن محمد الخياط المعتزلي، صاحب كتاب الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، من الفرع البغدادي للمعتزلة ت: ٢٩٠هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٣٤٧).

أو يعصي من خلقه[(١)]. وإثبات العلم السابق أهم ما يميزهم عن القدرية الأوائل، كما يفترقون عن الجبرية في مسألة العلم السابق إذ يرون أن علم الله سابق، بينما يرى الجبرية أن علم الله سائق[(٢)].

٣) قال الإمام الهادي الزيدي المعتزلي (ت:٢٩٨هـ) [(٣)]: «ثم يعلم أنه عَزَّوَجَلَّ عدل في جميع أفعاله، ناظر لخلقه، رحيم لا يكلفهم ما لا يطيقون، ولا يسألهم ما لا يجدون ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾[النساء: ٤٠]، **وأنه لم يخلق الكفر ولا الجور ولا الظلم**، ولا يأمر بها، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يظلم العباد، ولا يأمر بالفحشاء، وذلك أنه من فعل شيئاً من ذلك، أو أراده، أو رضي به، فليس بحكيم ولا رحيم، وأن الله لرءوف رحيم، جواد كريم، متفضل، وأنه لم يحل بينهم وبين الإيمان، بل أمرهم بالطاعة ونهاهم عن المعصية، وأبان لهم طريق الطاعة والمعصية، وهداهم النجدين، ومكنهم من العملين...

والله عَزَّوَجَلَّ بريء من أفعال العباد...وقال عَزَّوَجَلَّ في فعله هو ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزمر: ٦٢]، يقول: هو خالق كل شيء يكون، ولم يقل إنه خلق فعلهم، بل

(١) الانتصار (١١٨ط: نيبرج).

(٢) انظر: شرح الأساس الكبير للشرفي (زيدي معتزلي) (٢/ ٤٩-٥٠) ومعنى أي: أن علم الله بأفعال العباد هل هو مجرد السبق والتقدم بلا تأثير، ومعنى سائق أنه مؤثر فيها.

(٣) هو الإمام الهادي إلى الحق، أبو الحسن يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي الحسني العلوي (ت:٢٩٨هـ) مؤسس دولة الزيدية في اليمن سنة ٢٨٤ه، له عدد من الكتب والرسائل، وإليه ينتسب زيدية اليمن فيقال لهم الهادوية. انظر: رسائل العدل (٢/ ١٩) والأعلام للزركلي (٨/ ١٤١).

قال: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾[العنكبوت: ١٧] يقول: تصنعون وتقولون إفكًا...»[١] .

٤) ويقول البلخي (ت:٣١٩هـ)[٢]: «وأجمعوا أن الله لا يحب الفساد، **ولا يخلق أعمال العباد**»[٣].

٥) يقول القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥هـ): «**اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم**، وأن الله جل وعز أقدرهم على ذلك، **ولا فاعل لها ولا محدث سواهم**، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه وأحالوا حدوث فعل من فاعلين»[٤]. ويقول أيضًا: « **أفعال العباد حادثة من قبلهم، وليس من خلقه تعالى**»[٥].

ويقول: «فإن قال[٦]: **أتقولون في أفعال العباد: إن الله جل وعز لم يخلقها؟ قيل له: نعم، بل هي من جهتهم واقعة حادثة**»[٧].

وهذا الاتفاق بين المعتزلة إنما هو في الأفعال المباشرة، أما غير المباشرة وهي المسماة بأفعال التولد، المعروفة عندهم بأنها:«كل فعلٍ يتهيأ وقوعه

(١) كتاب فيه معرفة الله من العدل والتوحيد... (٢/ ٦٥ ضمن رسائل العدل والتوحيد).

(٢) هو عبد الله بن أحمد البلخي المشهور بأبي القاسم الكعبي، أحد أقطاب مدرسة بغداد الاعتزالية، وتلميذ الخياط، من كتبه المقالات. انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص: (٨٨) والأعلام للزركلي (٤/ ٦٥).

(٣) المقالات للبلخي (٦٣ ضمن فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة).

(٤) المغني للقاضي (٨/ ٣).

(٥) المختصر في أصول الدين للقاضي (١/ ٢٣٢ ضمن رسائل العدل).

(٦) أي: المخالف أو المجادل.

(٧) المختصر في أصول الدين (١/ ٢٣٨ ضمن رسائل العدل).

على الخطأ دون القصد إليه والإرادة له فهو متولد، وكلّ فعل لا يتهيأ وقوعه إلا بقصد، ويحتاج كل جزء منه إلى تجديد وعزم، وقصد إليه، وإرادة له، فهو خارج من حد التولد داخل في حد المباشر »[١]، مثل الألم الحادث عند الضرب ومقتل الإنسان بسهم على وجه الخطأ.

فهذه المتولدات قد ذهب المعتزلة إلى التفريق فيها بين ما تولد من فعل الإنسان الحي وبين ما تولد من فعل غير الحي، فأما ما تولد من فعل الحي فهو فعله، وإليه ذهب بشر بن المعتمر والقاضي عبد الجبار وغيرهما، وما كان متولداً من فعل غير الحي فقد اختلفوا فيه، فذهب ثمامة بن الأشرس إلى أنها أفعال لا فاعل لها، وذهب الجاحظ إلى أنها حادثة بالطبع، وذهب النظام ومعمر إلى أنها من فعل الله بإيجاب الخلقة، ولهم تفاصيل أخرى.[٢]

أدلة أصحاب نظرية العدل على مذهبهم:

أبرز من حمل راية هذه النظرية واستدل لها ودافع عنها هم المعتزلة وغيرهم تبع لهم، وغني عن البيان القول بأن منهج المعتزلة في إثبات العقائد قائم على تقديم العقل على النقل، وما مسألة أفعال العباد إلا واحدة من المسائل التي طبقوا عليها هذا المنهج، فقد أقاموا الأدلة العقلية عليها أصالةً، ثم يذكرون بعد ذلك الأدلة النقلية التي تثبت قدرة العباد ومشيئتهم تبعاً للأدلة

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري (ص: ٤٠٩) حاكياً له عن الإسكافي المعتزلي.

(٢) انظر: المحيط بالتكليف للقاضي (٣٩٩-٤٠٠)، وشرح الأصول له (٣٨٧، ٣٨٨)، والمغني له (٩/ ١١، المجلد كله عن التوليد) وانظر: قضية التولد عند القاضي عبد الجبار لمحمد عبد العاطي عباس.

العقلية لا استقلالاً عنها، ثم لبيان أن الشرع قد دل على ما دلت عليه عقولهم، وإلزامًا لخصومهم الذين يحتجون بالسمع في هذا المقام، وقد عمدوا إلى أدلة خصومهم السمعية فأولوها أو ردوها حتى يسلم لهم استدلالهم.

يقول ابن تيمية: «الدلالة السمعية لم يردَّها مَن ردها لضعفٍ فيها، وفي مقدماتها، لكن لاعتقاده أنها تخالف العقل، بل كثيرٌ من الأدلة السمعية، التي يردُّونها تكون أقوى بكثيرٍ من الأدلة السمعية التي يقبلونها، وذلك لأن تلك لم يقبلوها لكون السمع جاء بها، لكن لاعتقادهم أن العقل دلّ عليها، والسمع جعلوه عاضداً للعقل، وحجة على من ينازعهم من المصدقين بالسمع، لم يكن هو عمدتهم ولا أصل علمهم، كما صرح بذلك أئمة هؤلاء المعارضين لكتاب الله -تعالى- وسنة رسوله ﷺ بآرائهم».[1]

وفي مسألة أفعال العباد على الخصوص يقول عبد الجبار: « الاستدلال بالسمع على هذه المسألة متعذر؛ لأنا ما لم نعلم القديم تعالى وأنه عدل حكيم لا يظهر المعجز على الكذابين لا يمكننا الاستدلال بالقرآن، وصحة هذه المسائل كلها مبنية على هذه المسألة ...» الخ[2].

أساس شبهتهم في هذه المسألة:

وشبهة المعتزلة التي لأجلها نفوا تعلق قدرة الله ومشيئته بأفعال العباد - في الأساس- **عقلية**، فبناء على مفهوم العدل - عندهم- فإن من القبح أن يخلق الله أفعال العباد الاختيارية بما فيها من خير وشر ثم يحاسبهم عليها؛

---

(١) درء التعارض (١/ ١٧٥).

(٢) شرح الأصول (٣٥٥).

لأن هذا خلاف العدل وما جاء خلاف العدل فهو قبيح، والله منزه عن فعل القبيح وعن اختياره لذلك لم يخلق أفعال العباد بل منحهم الحرية المطلقة في إيجاد أفعالهم حتى يتحقق الجزاء على تلك الأفعال الصادرة منهم بعدل لا ظلم فيه.

وهذه المسألة – أعني نفي خلق الله لأفعال عباده– منبثقة عن أحد أصولهم الخمسة التي لا يعتبر معتزلياً من لم يجمع القول بها[(١)]، ألا وهو العدل والذي يعدُّ ثاني أصل من أصولهم بل ويعدونه – أحياناً – مع التوحيد أهم أصلين والبقية ترجع إليهما، ويفضلون أن يقال لهم العدلية أو أهل العدل والتوحيد، نسبة إلى العدل أو إليه وإلى التوحيد.[(٢)]

فمسألة أفعال العباد فرع عن مفهوم العدل – عندهم –، لذا كان لزاماً توضيح رأيهم أولاً في مفهوم العدل.

بادئ ذي بدء يقال: «لا خلاف بين المسلمين في كون الله تعالى موصوفاً بالعدل والحكمة ولا قائل بخلاف هذا القول من أهل القبلة »[(٣)] فالله عادل بالاتفاق، لكن الخلاف هو في مفهوم العدل فمعناه عند المعتزلة ومن نحا

---

(١) يقول الخياط: (.. وليس يستحق أحد.. اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة – ثم ذكرها – فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي) الانتصار (ص:١٨٨-١٨٩) وهذا ما استقر عليه المذهب وإلا فإن أوائلهم كواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد لم يقولوا بهذه الأصول كلها ! مع الإجماع على أن واصلاً وعمراً من المعتزلة. انظر: أرباب الكلام لسعود السرحان ص ٢٣-٤٩

(٢) انظر: طبقات المعتزلة (ص:٣).

(٣) شرح الأساس الكبير للشرفي (زيدي معتزلي) (٢/ ١٤٢-١٤٣).

نحوهم في هذه المسألة يختلف عن معناه عند غيرهم، يقول عبد الجبار: « المراد به [العدل] أنه لا يفعل القبيح، أو لا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأن أفعاله كلها حسنة»(١).

ويقول القاسم الرسِّي وهو زيدي معتزلي: « ولو كان هو الفاعل لأعمالهم، الخالق لها لم يخاطبهم ولم يعظهم، ولم يلمهم على ما كان منهم من تقصير، ولم يمدحهم على ما كان فيهم من جميل وحسن».(٢) لأن ذلك يعدّ في نظره خلاف العدل.

فلما كان مفهوم العدل عندهم كذلك كان من القبح - عندهم – أن يخلق الله أفعال العباد الاختيارية بما فيها من خير وشر ثم يحاسبهم عليها، لأن هذا خلاف العدل وما جاء خلاف العدل فهو قبيح، والله منزه عن فعل القبيح وعن اختياره؛ لذلك لم يخلق أفعال العباد، بل منحهم الحرية المطلقة في إيجاد أفعالهم حتى يتحقق الجزاء على تلك الأفعال الصادرة منهم بعدل لا ظلم فيه.

ويمكن تلخيص شبهتهم فيما مر من كلامهم على النحو التالي:

١) أرادوا نفي الظلم عن الله، ومن الظلم أن يحاسب الله المرء على ما لم يُرِد ولم يفعل !

٢) وراموا تفسير التكليف والوعد والوعيد، وأساس التكليف أن يثاب المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته.

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص:٣٠١).

(٢) انظر: كتاب العدل ونفي التشبيه للرسي (ضمن رسائل العدل والتوحيد ١/ ١٤٥).

٣) وحتى يكون لإرسال الرسل معنى، ولا معنى لإرسال الرسل وتوجيه الدعوة لمن هو معلوم مسبقاً أنه لا يستجيب وترجى إجابته.

فهذا أساس مذهبهم وقاعدته في هذه المسألة.

أولا: أدلتهم العقلية:

لهم أدلة عقلية كثيرة وسوف نقتصر منها على ما يؤدي الغرض إن شاء الله[(١)].

١. يقول عبد الجبار بن أحمد: «والذي يدل على ذلك -أي أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم- أن نفصل بين المحسن والمسيء وبين حسن الوجه وقبيحه، فنحمد المحسن على إحسانه ونذم المسيء على إساءته ولا يجوز هذه الطريقة في حسن الوجه وقبيحه ولا في طول القامة وقصرها ... فلولا أن أحدهما متعلق بنا وموجود من جهتنا بخلاف الآخر وإلا لما وجب هذا الفصل»[(٢)].

٢. يقول القاسم الرسي: « فلو كان هو الفاعل لأعمالهم الخالق لها لم يخاطبهم، ولم يعظهم، ولم يلمهم على ما كان منهم من تقصير، ولم يمدحهم على ما كان منهم من جميل وحسن، كما لم يخاطب المرضى فيقول لهم: لِمَ مرضتم ؟ ويخاطب العميان فيقول لهم: لِمَ عميتم ؟»[(٣)]، فالثواب والعقاب

(١) تكفل القاضي عبد الجبار بن أحمد ببيانها في بعض كتبه كالمغني والمحيط وشرح الأصول، وكذا الإمام الهادي الزيدي في كتابه: الرد على المجبرة (٢/ ٥٤ ضمن رسائل العدل والتوحيد).

(٢) شرح الأصول (٣٣٢).

(٣) كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الحميد (١/ ١٤٥، ضمن رسائل العدل والتوحيد ت: محمد عمارة) .

على أمور لا صنع للعبد فيها منافٍ للعدل والحكمة ! فلو كان الله خالقـاً لأفعـال العباد لبطل الثواب والعقاب؛ إذ كيف يعاقبهم الله على أمر خلقه فيهم ؟! والله عدل لا يظلم أبداً، حكيم يضع الأمور في نصابها.

٣. يقول القاضي عبد الجبار: «لو كان تعالى هو الخالق لفعلهم، لوجب أن لا يستحقوا الذم على قبيحه، والمدح على حسنه؛ لأن استحقاق الذم والمدح على فعل الغير لا يصح»(١).

٤. ويقول القاضي أيضاً: «وأحدُ ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد هو أنه في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان الله تعالى خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً »(٢).

٥. لو كانت أفعال العباد مخلوقة لله لانتفت الحكمة من إرسال الرسل لإقامة الحجة على الخلق، وكيف يكون حكيماً من يدعو من لا يستجيب له ولا ترجى إجابته(٣)؟!!

إلى غير ذلك من الأدلة العقلية الكثيرة التي يزعمون أنها تدل على مذهبهم.

ثانيا: الأدلة النقلية:

قدمنا أن الأصل عندهم الاحتجاج بالعقل، وأن الأدلة السمعية لا يحتجون بها إلا إذا كانت موافقة لأدلة العقل ومقررة لها، ولا يحتجون بها

---

(١) المغني (٨/ ١٩٣).

(٢) شرح الأصول للقاضي (٣٤٥) والمختصر في أصول الدين له (١/ ٢٣٨ ضمن سائل العدل) وانظر: تبصرة النسفي (ص:٦٠٠).

(٣) انظر: الانتصار للخياط (١٧٨)، والمختصر في أصول الدين (١/ ٢٣٨ ضمن رسائل العدل).

على أنها مستقلة في الدلالة[1].

وبناءً على ذلك فقد استدلوا - **سمعًا** - بالأدلة التي أضاف الله فيها أفعال العباد إليهم بأنواع الإضافة، على النحو التالي[2]:

١. الآيات الدالة على أن أفعال الله منزهة عن أن تكون مثل أفعال المخلوقين من التفاوت والاختلاف، كقوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[الملك: ٣] وهذا عام، وأفعال العباد فيها التوحيد والتشبيه والتثليث والكفر وغير ذلك، ولا تفاوت أعظم من ذلك، فيجب أن يدل على أنه ليس من خلقه[3].

٢. وقريب من هذا الوجه استدلالهم بقوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[النمل: ٨٨]، ووجه استدلالهم أن الله بين في هذه الآية أن أفعاله كلها متقنة والإتقان يتضمن الإحكام والحسن جميعا ومعلوم أن في أفعال العباد ما يشتمل على التهود والتنصر والتمجس وليس شيء من ذلك متقنًا فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقًا لها[4].

---

(١) انظر: بخصوص موقفهم في هذه المسألة شرح الأصول (٣٤٥-٣٥٥).

(٢) انظر: شرح الأصول (٣٥٥-٣٦٣) ومتشابه القرآن عند الآيات المشار إليها، وذكر الرازي: أن أدلتهم النقلية قد استدلوا بها من عشرة أوجه، ثم سردها. انظر محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (٤٥٩-٤٦٨ت: آتاي) وانظر كتابه: القضاء والقدر (٢٥٤ وما بعدها) فقد توسع جداً في عرض أدلتهم.

(٣) انظر: متشابه القرآن لعبد الجبار (٦٦١) وشرح الأصول (٣٥٥-٣٥٦) وانظر: المحصل للرازي (٤٦١) والقضاء والقدر للمحمود (٢٢٤).

(٤) انظر: شرح الأصول (٣٥٨) ومتشابه القرآن (٥٤٢) وقارن بتبصرة الأدلة (٥٩٨).

٣. الآيات التي تثبت المشيئة للعباد وتعليق أفعالهم عليها كقوله: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[الكهف: ٢٩] وقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾[المدثر: ٣٧، ولو لم تكن أفعالاً لهم لما علّق مشيئتهم عليها[١].

٤. الآيات الدالة على اعتراف الأنبياء بذنوبهم وإضافتها إلى أنفسهم كقوله تعالى عن آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا ﴾[الأعراف: ٢٣] وقوله عن يونس: ﴿ سُبْحَـٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[الأنبياء: ٨٧]... ونحوها مما يدل على أن الأنبياء فاعلون لأفعالهم[٢].

٥. الآيات التي تبين أن العباد هم الذين يؤمنون ويكفرون ويطيعون ويعصون كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾[الإسراء: ٩٤] وقوله: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ ﴾[البقرة: ٢٨]، وغيرها. فكيف يكون الله خالقاً لأفعال العباد مع أن هذه الآيات تنص على أنهم هم الذين يؤمنون ويكفرون ؟! فلو لم تكن هذه أفعالهم حقيقة لما عاتبهم وذمهم على ترك الإيمان وفعل الكفر[٣].

٦. آيات الجزاء على الأعمال كقوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[السجدة: ١٧]، وقوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾[التوبة: ٨٢]، وقوله: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾[الرحمن: ٦٠] ولو لم يكن العباد هم العاملين والخالقين

(١) انظر: المحصل للرازي (٤٦٣-٤٦٤) والقضاء والقدر للمحمود (٢٢٤).

(٢) انظر: محصل الرازي (٤٦٦-٤٦٧) والقضاء والقدر للمحمود (٢٢٥).

(٣) انظر: المحصل للرازي (٤٦١-٤٦٣) وتبصرة الأدلة (٥٩٨) والقضاء والقدر للمحمود (٢٢٤).

لأفعالهم والصانعين لها لكان هذا الكلام كذباً، وكان الجزاء على ما يخلقه فينا ضعيفاً.[(١)]

٧. أن الله رتّب الجزاء على الأعمال ترتيب عوض فقال سبحانه: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الزخرف: ٧٢]، فلولا أن العبد يخلق فعله لكان ترتيب الجزاء على ما يخلقه الله فينا قبيحاً[(٢)].

---

(١) انظر: شرح الأصول (٣٦١) والمحصل للرازي (٤٦٠-٤٦١).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣٦١) وانظر: شرح الطحاوية (٦٤٢ ت: التركي).

المطلب الثاني: نقد النظرية نقلاً وعقلاً

١) أصاب المعتزلة في إثباتهم للعبد قدرة ومشيئة على الحقيقة، كما أصابوا في ردهم على الذين نفوا أن يكون للعبد قدرة ومشيئة أصلاً وهم الجبرية الخالصة، أو له قدرة ومشيئة لكنها غير مؤثرة في الفعل وهم الجبرية المتوسطة (أصحاب نظرية الكسب)، على تفصيل في أقوالهم، لكنهم (أي: المعتزلة) أخطئوا حين جعلوا العبد مستقلاً بقدرته عن الله.

٢) لا يلزم من إثبات خلق اللهِ أفعالَ العباد أن يكونوا مجبورين عليها، بل لهم قدرة مؤثرة في أفعالهم ولهم مشيئة، لكن قدرتهم ومشيئتهم تحت قدرة الله ومشيئته[(١)].

٣) لا يلزم من خلق الله الظلمَ والجورَ ونحو ذلك أن يكون متصفًا بهذه الصفات؛ لأن هذه الصفات هي لمن قامت به دون غيره، وهي خلق الله وليست صفته[(٢)] وفرق بين فعل الله ومفعوله، فأفعال العباد هي مفعول الله وليست نفس فعله.

٤) أن اعتقاد أن العباد خالقون لأفعالهم شرك في الربوبية؛ لأن تمام تحقيق توحيد الربوبية الاعتقاد بأن الله **خالق الذوات والأفعال والصفات**، والمعتزلة زعموا أن العباد يخلقون أفعالهم والله يخلق الذوات والصفات، فلم يحققوا هذا النوع من التوحيد تمام التحقيق[(٣)]، وقد ورد في الحديث

(١) كما سيأتي في شرح مذهب أهل السنة.

(٢) انظر: منهاج السنة (١/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٣) قال ابن عباس: «القدر نظام التوحيد...» وقال - منكراً على قدريّ-: «هذا أول شرك وقع =

«**القدرية مجوس هذه الأمة**»[(١)] ومعناه أن القدرية - ومنهم المعتزلة- بإثباتهم استقلاليةَ العبد في إيجاد أفعاله ، وأنه هو الخالق لها قد جعلوا مع الله شركاءَ كثيرين في ربوبيته، فشابهوا المجوس الذين يعتقدون بوجود إلهين اثنين، فكيف بمن يثبت أكثر من اثنين كما هو حال القدرية ؟!

وهذا المذهب؛ مذهب القدرية القائلين بالعدل «يَرِد على دلالة التمانع بالإبطال ويؤدي إلى تصحيح مذهب الثنوية» كما يقول النسفي[(٢)]، إذ التمانع يدل على الوحدانية، والقول بأن العباد مستقلون بأفعالهم عن قدرة الله يؤدي إلى الشرك ويبطل دلالة التمانع على الوحدانية، ويصحح مذهب القائلين بإلهين اثنين كما هو قول أصناف الثنوية !

٥) المعتزلة فيما ذهبت إليه ظنوا أن من يثبت خلاف مذهبهم فقد قال

=

في الإسلام» أخرجه اللالكائي في شرح أصول السنة (٤/ ٦٢٥) وانظر: تخريج الألباني على شرح الطحاوية (٢٧٨).

(١) أخرجه أبو داود في سننه باب في القدر (٤/ ٢٢٢، ح/ ٤٦٩١)،(١٢/ ٤٥٢ مع عون المعبود)، وابن ماجه في سننه (١/ ٣٥) والحاكم في المستدرك (١/ ٨٥) و اللالكائي (رقم ١١٥٠) وغيرهم، وله شواهد ومتابعات لا تخلو من مقال لكن بمجموعها يتقوى الحديث، وقد صححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لشواهده، انظر تعليقه على السنة لابن أبى عاصم برقم ٣٤٢، وأخرجه الآجري في الشريعة (٢/ ٨٠١ رقم ٣٨١) وحسَّن المحقق إسناده، كما أخرجه أبو داود في السنن بلفظ آخر قريب (٤/ ٢٢٢،ح/ ٤٦٩٢) وضعَّف الألباني هذه الرواية. وقال شارح الطحاوية ص: ٣٥٨: «كل أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة،وإنما يصح الموقوف منها».

(٢) في التبصرة (٦٩٨-٦٩٩)، ونقل ابن القيم في بدائع الفوائد (٤/ ١٣٨٤) عن ابن عقيل مثلَه.

بأن الله تعالى يفعل القبيح، أو يخل بما هو واجب، وذلك بناء على تفسيرهم الخاص للقبح والحسن والوجوب...

وهذا إلزام منهم لخصومهم وإلا فـ« ليس في المسلمين من يقول: إن الله تعالى يفعل قبيحاً أو يخل بواجب، ولكن المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة النافين للقدر يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه فهم مشبهة الأفعال، وأما المثبتون للقدر من أهل السنة والشيعة فمتفقون على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته... وليس ما وجب على أحدنا وجب مثله على الله تعالى، ولا ما حرم على أحدنا حرم مثله على الله تعالى، ولا ما قبح منا قبح من الله، ولا ما حسن من الله تعالى حسن من أحدنا، وليس لأحد أن يوجب على الله تعالى شيئاً ولا يحرم عليه شيئاً»[(١)].

٦) هذا الاعتقاد مخالف لإجماع المسلمين الذين يعتقدون أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن[(٢)].

٧) هذا الاعتقاد يستلزم تعطيل النصوص الدالة على أن الله خالق أفعال العباد ونفي ارتباطها بمشيئة الله، أو تأويلها بتعسف مقيت، وكلا الأمرين باطل،

---

(١) منهاج السنة (١/ ٤٤٨).

(٢) انظر حكاية هذا الإجماع في: الإبانة للأشعري (١٦٣، ٣٩ ت: عيون)، والتوحيد للماتريدي (٢٩١) وتبصرة النسفي (٧٠٤) والتمهيد له (٣٢٤)، وشفاء العليل (١٧١) وشرح الطحاوية (٧٩).

فبطل ما أدى إليهما.

٨) ويلزم من هذا المذهب تنقص الله - تعالى عن ذلك- بتجويز أن يقع في ملكه ما لا يريده ولا يقدر على رده، كالكفر والقبائح جميعـًا، وهذا فيه تعجيز لله، تعالى الله عن ذلك.(١)

٩) ما زعموه من انتفاء الحكمة من إرسال الرسل لو كانت أفعال العباد مخلوقة لله يقال لهم: هذا لازم مذهب الجبرية، وليس لازم مذهب السلف.

١٠) لا يلزم من التفريق بين ما يصدر من الإنسان باختياره كالإحسان

---

(١) انظر: تبصرة النسفي (٦٩٨-٦٩٩) وشرح الطحاوية (١٣٣ ط: التركي).

ومن طريف ما يروى: أن القاضي عبد الجبار المعتزلي دخل على الصاحب بن عباد، وعنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي، فلما رأى الأستاذَ قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء ! فقال الأستاذُ: سبحان من لا يقعُ في ملكه إلا ما يشاء ! فقال القاضي: أيشاء ربُّنا أن يُعصى ؟ فقال الأستاذُ: أيُعصى ربُّنا قهراً ؟! فقال القاضي: أرأيت إن منعني الهدى، وقضى عليّ بالردى أحسن إليّ أم أساء ؟! فقال الأستاذُ: إن منعك ما هو لك فقد أساء، وإن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء، فبُهِت القاضي. انظر: طبقات الشافعية ٤/ ٢٦١-٢٦٢، ويُروى قريب من هذه القصة عن أبي عصام القسطلاني كما في شرح الطحاوية (٣٢٣ ت: التركي)، وذكر الرازي هذه القصة مختصرة في لوامع البينات (١٩٤عند تفسير: الجبار) وفي القضاء والقدر (٢٢٠) حيث اقتصر على الجملتين الأوليين، ثم عقب بقوله: (تأملوا هاتين الكلمتين، فإن كل واحد منهما جمع جميع دلائل مذهبه في هذه الكلمة). وذكرها السكوني في عيون المناظرات (٢٥٥-٢٥٦، م١١٩ ت: سعيد غراب) وذكر كلام الرازي بنحو مما هاهنا دون أن يصرح باسمه. وفي (ص:٢٠٥، م/ ٧٦) قال: (قال غيلان القدري لربيعة بن عبد الرحمن: أترى الله يريد أن يُعصى ؟ قال له ربيعة: أترى الله يُعصى قهراً ؟! فكأنما ألقمه حجراً).

والإساءة، وبين ما لا يد له فيه كخلقته التي خلقه الله عليها من حسن أو قبح.. ونحو ذلك؛ أن الله لم يخلق فعل العبد، وأن العبد خالق لفعله، فليس في نصوص الشرع ما يؤيد ذلك، غاية ما في الأمر أن يدرك الإنسان مسؤوليته عن أفعاله الاختيارية التي أقدره الله عليها ومنحه القدرة والإرادة على فعلها، دون ما ليس له قدرة عليه.

١١) ولا يلزم من إثبات خلق الله لأفعال عباده بطلان الثواب والعقاب، إذ لا تعارض بين الأمرين فالكل حق ثابت بأدلة يقينية، وجهة الإضافة مختلفة بين الأمرين، فأفعال العباد خلق الله والعباد مكلفون ومحاسبون على أفعالهم، وهي عملهم وكسبهم، وبطلان الثواب والعقاب فرع التعارض، ولا تعارض بين الأمرين، وسيأتي مزيد إيضاح لهذا الأمر عند عرض مذهب السلف.

١٢) أما النصوص التي استدلوا بها على مذهبهم فيرد عليهم فيها بمعارضتها بالنصوص التي أضافت أفعال العباد إلى الله عموماً وخصوصاً. هذا من حيث الإجمال.

وأما من حيث التفصيل فإن هذه النصوص التي استدلوا بها لا تدل إلا على الحق قطعاً، فالنصوص المثبتة لمشيئة العباد حق تدل على أن العباد فاعلون لأعمالهم حقيقة لا مجازاً، ولا تعني بتاتاً أنهم مستقلون بإيجادها بعيداً عن قدرة الله ومشيئته، فإن هذا الفهم مما زادوه على النصوص، وهي لا تحتمله، فقد دلت النصوص المقابلة لهذه النصوص على أن أفعال العباد لا تخرج عن قدرة الله ومشيئته، وبهذا تلتئم دلالة النصوص ويظهر الحق جلياً لمن أراد الله له ذلك.

وأما ما استدلوا به من قوله: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[الملك: ٣] وقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[النمل: ٨٨] فقد أُتوا في ذلك من عدم تفريقهم بين ما هو فعل الله وما هو مفعوله، ففعله الذي هو خلقه متقن لا تفاوت فيه ولا اختلاف، وأما مفعولاته ومخلوقاته فهذه يقع فيها الاختلاف والتفاوت، ومن ذلك أفعال عباده فهي ليست فعلاً لله وإنما هي من مفعولاته وخلقه لذا يقع فيها التفاوت والاختلاف ولا يقع في أفعاله سبحانه(١).

وأما الآيات التي فيها اعتراف الأنبياء بذنوبهم فليس فيها سوى أنهم الفاعلون لها ولذا طلب المغفرة من ربهم، وليس فيها أنها غير مخلوقة لله وأنهم مستقلون بإيجادها البتة(٢).

ومثلها النصوص التي فيها أن العباد يؤمنون ويكفرون ويطيعون ويعصون.

وأما نصوص الجزاء على الأعمال فليس فيها سوى أن الأعمال سبب لحصول الجزاء وليست ثمناً لدخول الجنة بدليل حديث « لن يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله »(٣)(٤).

---

(١) انظر: شفاء العليل الباب الثامن عشر بتمامه.

(٢) انظر القضاء والقدر د. المحمود (٢٣٩).

(٣) سيأتي تخريجه عند أدلة الجبرية.

(٤) انظر: شرح الطحاوية (٦٤٢-٦٤٣ ت:التركي) ومفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ١٢٠ ت: علي حسن). وحادي الأرواح له (١٥٥) وفتح الباري لابن حجر (١١/ ٢٩٥) ومجموع الفتاوى له (٨/ ٧٠).

المبحث الثاني

نظرية الجبر[١]

نظرية الجبر هي النظرية المقابلة لنظرية العدل، ظهرت كرد فعل عليها[٢]، وهي نظرية تغلو في إثبات القدر إلى درجة نفي قدرة العباد على أفعالهم، وتجعلها لله وحده، والعباد ظروف ومحال لأقدار الله..

المطلب الأول: عرض النظرية

يطلق الجبر في اللغة على ثلاثة معانٍ:[٣]

الأول: بمعنى الإصلاح، سواء كان حسياً أو معنوياً[٤].

الثاني: بمعنى العزة والامتناع والقوة، ومنه نخلة جبَّارة.

الثالث: بمعنى القهر والإكراه، وأكثر ما يستعمل على أفعل: أجبرته على كذا.

اصطلاحاً عند القائلين به: عرفه الشهرستاني بأنه: «نفي الفعل عن العبد حقيقةً وإضافته إلى الرب تعالى»[٥]، وقال الجرجاني: «الجبر هو إسناد فعل

---

(١) نظراً لعدم وجود مراجع خاصة بالجبرية، فسيكون رجوعنا إلى ما حكي عنهم في كتب المقالات والفرق وسائر كتب العقيدة وعلم الكلام.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٤٦٠).

(٣) انظر: شفاء العليل (٣٦٤-٣٦٥) ومعجم مقاييس اللغة (١/ ٥٠١) والصحاح للجوهري (٢/ ٦٠٨ت: عطار) ولسان العرب (٤/ ١١٣) وغيرها.

(٤) تقول في الحسي: جبرتُ الكسر، وفي المعنوي: جبرتُ الخاطر؛ أي أصلحته، ويستخدمه الفقهاء كثيراً بهذا المعنى كما في سجود السهو ونحوه. انظر: نظرية الجبر في الفقه الإسلامي د. وصفي عاشور أبو زيد.

(٥) الملل والنحل (١/ ٨٥ ت: الوكيل)، وانظر: أبكار الأفكار للآمدي (٥/ ٩١).

العبد الى الله تعالى»[١]، أي أن العبد لا فعل له على الحقيقة بل مجبر.

والجبرية: نوعان:

خالصة: وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، كالجهمية.

متوسطة: وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً، كالنجارية [٢]، والأشاعرة.

وقد ظهرت بدعة الجبرية في فترة مبكرة من التاريخ الإسلامي على يد الجهم بن صفوان (ت:١٢٨هـ) الذي زعم أن التدبير في أفعال العبد كلها لله، وهي كلها اضطرارية، ليس للعبد فيها شيء،كحركات المرتعش، وحركات الأشجار في مهب الريح، وإضافتها إلى الخلق مجاز من باب إضافة الشيء إلى محله لا إلى فاعله.[٣]

قال الأشعري وهو يعدد ما تفرد به جهم: « الذي تفرد به جهم... وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب

---

(١) التعريفات (١٠١ ت: الأبياري)

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٥). والنجارية هم أتباع حسين بن محمد النجار، وأكثر معتزلة الريّ ينتسبون إليه، وافق المعتزلة في نفي الصفات وخلق القرآن، وخالفهم بإثبات خلق الأفعال، وقال بالكسب كقول الأشعري، **ولهذا عدّه ابن تيمية أقرب إلى أهل السنة، ذهب** إلى أن الاستطاعة مع الفعل، (ت:٢٢٠). انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٨٣-٢٨٥، ١٣٦) والفرق بين الفرق للبغدادي (٢٠٧-٢٠٩) والتبصير في الدين للإسفراييني (٦١، ٦٢) ومنهاج السنة (١/ ١٥٤).

(٣) انظر: مقالات الأشعري (٢٧٩) والفرق بين الفرق للبغدادي (١٩٤) والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٧)، وشرح الطحاوية (١١٣٧ ترتيب: فوزي).

إليهم أفعالهم على المجاز، كما يقال تحركت الشجرة ودار الفلك وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه، إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً له بذلك، كما خلق له طولاً كان به طويلاً، ولوناً كان به متلوناً...»[(١)].

وقد استفاضت نسبة هذه البدعة إلى الجهم في سائر كتب المقالات والفرق والعقائد [(٢)]، ولعله أول من قال بهذه البدعة في الإسلام، إذ لا يوجد دليل علمي على أن أحداً سبقه إليها.

ويبدو أن السبب الذي دفع الجهم إلى القول بهذه البدعة ليس هو نظره في النصوص الشرعية فهو ليس من أهل العناية بها، ولعل السبب وراء ذلك أحد الأمور التالية أو كلها:

الأول: مذهبه في الصفات، فقد بالغ في نفي التجسيم والتشبيه بين الله وخلقه حتى وصل إلى التعطيل المحض، ورأى أنه «لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه لأن ذلك يقتضي تشبيهاً، فنفى كونه حياً عالماً، وأثبت كونه: قادراً فاعلاً خالقاً؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق» [(٣)] فنفى قدرة الإنسان وإرادته فراراً من تشبيهه بالله فقال بالجبر

(١) انظر: مقالات الأشعري (٢٧٩)

(٢) انظر: مقالات الأشعري (٥٨٩) والفرق بين الفرق للبغدادي (١٩٤) والفصل لابن حزم (٣/ ٣٣) والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٧٣) واعتقادات فرق المسلمين للرازي (١٠٤) وانظر المحيط لعبد الجبار (٣٦٣) والحور العين لنشوان الحميري (٢٥٦) وفتاوى ابن تيمية (٨/ ٦٤، ١٣/ ٤٧) وشفاء العليل (١٩٨).

(٣) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦).

الخالص، وقد ذهب إلى هذا الرأي الدكتور فاروق الدسوقي.[(١)]

الثاني: وربما يكون السبب هو قوله بوحدة الوجود، وأن الوجود شيء واحد هو الله، ولا وجود على الحقيقة لغيره، فلا فعل إذن لأحد سواه، وهذا رأي الشيخ زاهد الكوثري[(٢)].

الثالث: وربما يكون السبب تأثره ببعض الصابئة الذين كان يناظرهم، والفلاسفة الذين كانوا يذهبون هذا المذهب.[(٣)]

وعلى كل حال فإن نظريته لم تنشأ من النص الشرعي !

وقد أثّرت نظرية الجبر في الفرق التي ظهرت فيما بعد بدرجات متفاوتة، بيد أن أسوأ تأثير لها كان ذلك التأثير الذي حمل الصوفية على اعتقاد أن جميع أفعال العبد كلها طاعات، حتى قال قائلهم:[(٤)]

أصبحت منفعلاً لما يختاره   مني ففعلي كله طاعات

---

(١) انظر كتابه: القضاء والقدر في الإسلام (٢/ ١٤١).

(٢) انظر كتابه: الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار (ملحق بموقف البشر ٢٩٦).

(٣) انظر: مقالات الجهم لياسر قاضي (٢/ ٧٣٧) وفتاوى ابن تيمية (٧/ ٥٨٥).

(٤) هو نجم الدين محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر الشيباني (٦٠٣-٦٧٧هـ) الشاعر؛ صوفي مشهور من القائلين بوحدة الوجود، له ترجمة في العبر لابن العماد (٥/ ٣١٦) والبداية لابن كثير (١٣/ ٣٣١) والوافي بالوفيات (٣/ ١٤٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٥٩) وانظر: محقق شفاء العليل، الحفيان (٤٧)، **وبخصوص الجبر عند الصوفية** ينظر: فتاوى ابن تيمية (٨/ ١٠٠) ومنهاج السنة (٥/ ٢٥٠) ومدارج السالكين (١/ ٢٢٧) وشرح الواسطية للهراس (١/ ٣٧٢) وعقيدة الصوفية د. القصيّر (٥١٧) ووحدة الأديان د.لطف الله (٤٦).

أدلة الجبرية على مذهبهم:

١) لا توجد مصادر للجبرية يمكن من خلالها معرفة أدلتهم التي استدلوا بها على مذهبهم، وكل ما يذكر لهم من أدلة هو ما ذكره غيرهم ممن حكى مذهبهم أو رد عليهم، كمثل ما قام به الإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت:٢٩٨) حفيد القاسم الرسي، ومؤسس دولة الزيود في اليمن فقد ذكر حجج الجبرية في كتابه الرد على المجبرة، لكنه يريد بالجبرية أهل السنة ![١]

وقد حاول أبو الفضائل أحمد بن محمد المختار الرازي (ت:٦٣٠) أن يستقصي حججهم القرآنية في كتابه حجج القرآن.[٢]، ويمكن اعتبار ما ذكره الرازي في المطالب العالية من حجج مطولة على إثبات أن العبد غير مستقل بالفعل والترك حججاً للجبرية، وإن لم يسقها هو على ذلك، وإنما ساقها على أن الله خالق أفعال العباد [٣]، كما ذكر ابن القيم في شفاء العليل كثيراً مما يمكن أن يستدلوا به، وقام بعض الباحثين المعاصرين بذكر أدلتهم اعتماداً على من سبقه[٤]، ومن تلك الأدلة **استدلالهم بالنصوص الدالة على إضافة الأعمال إلى الله وحده، ومنها:**

٢) الآيات التي فيها إثبات عموم خلق الله لكل شيء، كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾[الزمر: ٦٢] وقوله: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾[فاطر: ٣]، ونظائرها.

---

(١) الكتاب مطبوع ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد. (٢/ ٣٣-٦٩ ت: عمارة).

(٢) ص:(١٧-٣٤).

(٣) انظر كتابه: القضاء والقدر (٣٩-٢١٣) وكتابه هذا جزء مفرد من المطالب العالية.

(٤) انظر: القضاء والقدر للمحمود (٢١٧-٢٢٠) وانظر: مذاهب الإسلاميين لبدوي (١/ ٩٨).

٣) الآيات المثبتة للمشيئة لله وحده، وأن لا مشيئة للإنسان إلا تحت مشيئته، كقوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[القصص: ٦٨]، وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[التكوير: ٢٩]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[المدثر: ٣١] وغيرها.

٤) الآيات التي فيها أن الله قد حق منه القول فهو الذي يهدي ويضل، كقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[السجدة: ١٣].

٥) آيات الختم والطبع كقوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾[البقرة: ٧]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾[النحل: ١٠٨].

٦) النصوص التي تنفي الفعل عن العبد وتثبته لله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[الأنفال: ١٧]، فنفى الفعل عن نبيه وأثبته لنفسه، فدل على أن الإنسان لا صنع له بفعله(١).

وقوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[النساء: ٧٨].

٧) كما استدلوا بقوله ﷺ: «لا يدخل أحد منكم الجنة بعمله! قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمّدني الله برحمة منه وفضل»(٢)

---

(١) انظر: شرح الطحاوية ٤٢١ و(٦٤٢ ت: التركي).

(٢) حديث صحيح، رواه أحمد (٢/ ٢٦٢) وابن ماجه (٢/ ١٤٠٥) وصححه الألباني في صحيح الجامع (ح/ ٣٦٢٨، ٤٢٩٧، ٥٢٢٢، ٥٢٢٩ وغيرها) وأصله في البخاري =

فالنبيُّ ﷺ ألغى أثر العبد لاستحقاق الثواب لأنه لا صنع له فيه.

واستدلوا **عقلاً** بعدد من الأدلة من أبرزها:[(١)]

١- أن إثبات فعل للعبد حقيقة يعتبر قدحاً في التوحيد؛ لأن الفاعل في الكون هو الله وحده لا شريك له.[(٢)]

٢- الاستدلال بعلم الله الأزلي المحيط بكل ما يقع من أفعال عباده فيما لا يزال أي في المستقبل، فلا يمكنهم أن يخرجوا في أفعالهم عما سبق به علمه وإلا انقلب جهلاً، فكل إنسان يظن أنه مختار فهو مقيد بعلم الله السابق، مجبور على أن تكون أفعاله وفق ما علمه الله.[(٣)]

٣- قالوا: إذا قدرنا صدور حركة من العبد؛ فإن كانت مقدورة للرب وحده فهذا الجبر الذي نقول به، وإن كانت مقدورة للعبد وحده فهذا يعني إخراج بعض الأشياء عن قدرة الله، فلا يكون على كل شيء قدير، ويكون العبد الضعيف أقدر من خالقه على بعض الأمور ! وإن كانت مقدورة للرب وللعبد لزمت الشركة ووقوع مفعول بين فاعلين... وذلك محال[(٤)].

=

(ح/ ٦٤٦٣) ومسلم (ح/ ٢٨١٦).

(١) انظر: مناظرة بين جبري وسني (ضمن شفاء العليل ٤١١-٤٤١) والمطالب العالية للرازي (٩/ ١٥-٦٨).

(٢) انظر: شفاء العليل (٤١١) وانظر: المختصر في أصول الدين لعبد الجبار (١/ ٢٣٥، ٢٤٠ ضمن رسائل العدل).

(٣) انظر: موقف البشر لمصطفى صبري (٥٥)، والقضاء والقدر للمحمود ص (٢٢٠).

(٤) انظر: شفاء العليل لابن القيم (٤٢٥).

٤- قالوا: إذا لم نقل بالجبر لزم ترجيح الممكن بلا مرجح، وبطلان الترجيح بلا مرجح مقدمة بديهية، وإذا كان الأمر كذلك فالقادر على الضدين يمتنع أن يرجح أحد الطرفين على الآخر إلاّ لمرجح، وذلك المرجح ليس منه وإلا لزم التسلسل، بل هو من الله، فلزم الجبر[١].

---

(١) انظر: القضاء والقدر للرازي (٢١٧).

المطلب الثاني: نقد النظرية نقلاً وعقلاً

١ - إن اعتبار أفعال العباد اضطرارية لا صنع للعبيد فيها يناقض العقل والفطرة؛ فالله فطر عباده على التفريق بين الأفعال الاضطرارية وبين الأفعال الاختيارية، فهم يفرقون بين المرتعش والماشي وبين حركة الساقط من شاهق والصاعد إلى شاهق[(١)].

٢ - إن القول بالجبر ينافي الشرائع كلها لأن الشرائع مبناها على الأمر والنهي، وأمر الآمر لغيره بفعل نفسه لا بفعل المأمور ونهيه عن فعله لا عن فعل المنهي عبث يُنزَّه الله عنه.

فمن لا فعل له كيف يتصور منه أن يوصف بطاعة أو معصية، وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب، وإذا ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب كان ما يفعله الله من النعيم والعقاب في يوم القيامة أحكاماً جارية عليهم بمحض المشيئة والقدرة لا بسبب الطاعة والمعصية.[(٢)]

٣- أن القول بالجبر يلزم منه القول بأنه لا فائدة من بعثة الرسل لإقامة الحجة على العالمين.

٤ - لفظ **الجبر** لفظ مجمل يحتمل حقاً وباطلاً، فإذا أريد به **إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه** كما يجبر الأب المرأة على النكاح، فالله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مجبراً بهذا التفسير، فإنه يخلق للعبد الرضا والاختيار بما يفعله وليس ذلك جبراً بهذا الاعتبار.

---

(١) انظر: شفاء العليل (٢٤٠).

(٢) انظر: شفاء العليل (٤١٣)

وإذا أريد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات، كقول **محمد** بن كعب القرظي: «الجبار الذي جبر العباد على ما أراد»(١)، وكما في الدعاء المأثور عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «جبار القلوب على فطراتها: شقيها وسعيدها»(٢) فالجبر ثابت بهذا التفسير.

فلما كان لفظ الجبر مجملاً محتملاً للحق والباطل نهى الأئمة عن إطلاقه نفياً وإثباتاً(٣).

٥- أن وصف الله عَزَّوَجَلَّ بجبر عباده على أفعالهم تنقُّصٌ لجناب الربوبية؛ لأن الجبر لا يكون إلا من العاجز عن جعل غيره مطيعاً له مختاراً(٤)، ولذلك جاء في الشرع الجبل دون الجبر كما في خبر أشج عبد القيس(٥).

٦- إن نسبة أفعال العباد إلى الله يستلزم تعطيل النصوص الدالة على نسبة أفعال العباد إليهم أو تأويلها تأويلاً فاسداً، وكلا الأمرين باطل، فبطل ما أدي إليهما وهو الجبر.

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٥٧ برقم: ٩٣٥).

(٢) رواه ابن أبي شيبه في المصنف (٦/ ٦٦ برقم:٢٩٥١١) والطبراني في الأوسط (٩/ ٤٣ برقم: ٩٠٨٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٨/ ١٣١-١٣٢).

(٤) انظر: شفاء العليل (٣٨٥ ت: الحفيان).

(٥) قال ﷺ لأشج عبد القيس:(إن فيك خلقين يحبهما الله؛ الحلم والأناة، فقال: أخلقين تخلقت بهما أم جبلت عليهما ؟ قال: بل جبلك الله عليهما، قال: الحمد لله الذي جبلني على ما يحب).رواه مسلم (ح/ ١٧) وأبو داود (ح/ ٥٢٢٥) وصححه الألباني في صحيح ابي داود (ح/ ٥٢٢٥)

٧- إن القول بأن فعل العبد ليس له فيه اختيار يلزم منه أن لا يحمد على فعل محمود ولا يلام على فعل مذموم، لأنه في الحقيقة بغير اختيار منه وإرادة، والنتيجة: أن يكون الله - تعالى عن ذلك علواً كبيراً- ظالماً لمن عصى إذا عذبه وعاقبه على معصيته، وهذا خلاف خبر الله القائل: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾[ق: ٢٩][(١)].

٨- لا يلزم من إثبات فعل للعبد حقيقة القدحُ في التوحيد؛ لأن نسبته إليه ليست على سبيل الاستقلال والانفراد، بل على سبيل السببية، والله خالق الأسباب ومسبباتها، فالجميع تحت قدرة الله ومشيئته.

٩- أما استدلالهم بعلم الله السابق على الجبر فجوابه أن تعلق علم الله أزلاً بأفعال عباده ليس جبراً، وهذا شيء متصور معقول أن سبق العلم ليس جبراً؛ ولذا أثبت المعتزلة - وهم نفاة قدر الله- العلم السابق ولم يروا إثباته مستلزماً للجبر ولا منافياً لقدرة العبد.

١٠- وأما ما زعموه من أنا إذا قدرنا صدور حركة من العبد؛ فإن كانت مقدورة للرب وحده فهذا الجبر الذي نقول به، وإن كانت مقدورة للعبد وحده فهذا يعني إخراج بعض الأشياء عن قدرة الله...

هذا الزعم مبني على عدم التفريق بين فعل الله وفعل العبد، واختلاف جهة الإضافة إلى كل منهما فهناك فرق بين فعل الله ومفعوله، ففعل العبد يضاف إلى الله خلقاً وإيجاداً، ويضاف إلى العبد على جهة السببية وهو كسب له.

٨- وأما ما استدلوا به من نصوص فيمكن الرد عليهم فيها إجمالاً

---

(١) انظر: القضاء والقدر للعثيمين (ضمن فتاواه ٥/ ٢١٨).

بالنصوص الدالة على نسبة أفعال العباد إليهم، وغاية ما تدل عليه تلك الأدلة أن لا شيء يقع في الكون خارجاً عن علم الله وقدرته ومشيئته، وهذا حق، ولا تدل بحال أن العباد مجبرون على ما يقع منهم، وليس لديهم دليل صحيح صريح ينفي أن يكون العباد فاعلين لأفعالهم، بل غاية أدلتهم إثبات أن الله خالق أفعال العباد، وهذا حق لا ينكر، بل إننا نجد في الدليل نفسه ما يرد عليهم، ونوضح ذلك بمثالين مما استدلوا به (آية وحديث):

الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[الأنفال: ١٧] فهذه الآية لا تدل على أن فعل العبد من فعل الله؛ لأن الآية كما أثبتت الرمي لله أثبتته للرسول ﷺ فدل ذلك على أن الرمي المثبت غير الرمي المنفي، وذلك لأن الرمي له ابتداء وانتهاء، فابتداؤه الحذف بأي طريقة من طرقه، وانتهاؤه الإيصال، وكلٌ منها يسمى رمياً، فالمعنى: وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب[1].

الثاني: حديث: «لن يدخل الجنة أحد بعمله»[2] لا يدل على أن العبد لا صنع له في عمله المنسوب إليه، لأن الباء في قوله (بعمله) باء العوض فالنبي ﷺ نفى الدخول بالعمل بطريق العوض، وقد ثبت دخوله بطريق السبب في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الزخرف: ٧٢]. ثم إن الحديث نسب العمل للعبد في قوله: (بعمله) مما يدل على أنه

(١) الفتاوى لابن تيمية (٢/ ٢٣٢) ومدارج السالكين لابن القيم (١٣/ ٤٤١) وشرح الطحاوية (٦٤٢).

(٢) سبق تخريجه في معرض أدلتهم.

فعله حقيقة[١].

وهكذا بقية الأدلة التي استدلوا بها فآيات المشيئة تثبت المشيئة لله وحده، وهذا حق، وهناك آيات تثبت المشيئة للعباد وهذا حق، ومجموعهما حق يثبت للعبد مشيئة لكنها واقعة تحت مشيئة الله[٢].

وكذا يقال في الآيات التي يخبر الله فيها أنه حق منه القول فإنها تدل على سبق علم الله بما العباد عاملون ولا تدل على جبرهم على أفعالهم.

وأما نصوص الختم والطبع فإن معناها أن الله جعل الختم والطبع عقوبة لهم على عدم إيمانهم وليس معناها أن الله منعهم من الإيمان[٣].

وبالعموم فإن مذهب الجبرية باطل بدلالة السمع والعقل والضرورة التي يصير دافعها مكابراً[٤].

---

(١) انظر: شرح الطحاوية (٦٤٢-٦٤٣ ت:التركي) ومفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ١٢٠ ت: علي حسن). وحادي الأرواح له (١٥٥) وفتح الباري لابن حجر (١١/ ٢٩٥) ولمعرفة مزيد من أوجه الجمع بين الآية والحديث يُنظر: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها للدبيخي (٣٧٩) والأحاديث المشكلة في التفسير للقصيّر (٢٣٢). ولابن تيمية رسالة في الجمع بين الآية والحديث في جامع الرسائل (١/ ١٤٣-١٥٢ ت: رشاد سالم) وانظر: مجموع الفتاوى له (٨/ ٧٠).

(٢) انظر شفاء العليل (١٩٩).

(٣) انظر مناقشة هذه الأدلة في شفاء العليل لابن القيم (البابين: ١١، ١٥).

(٤) انظر: تبصرة الأدلة للنسفي (٥٩٦) وشفاء العليل (١٩٤).

المبحث الثالث

نظرية الكسب

هـذه هـي النظريـة الثالثـة التـي حـاول أصـحابها التوفيـق بـين النظـريتين السابقتين (العدل والجبر) فخرجوا بتلفيق غير مفهوم ولا معقول !

المطلب الأول: عرض النظرية:

يطلق الكسب لغةً على: الاقتضاء والطلب والإصابة والجمع [١]، وقد استعمل في القرآن على ثلاثة أوجه: [٢]

١. عقـد القلـب وعزمـه، ومنـه قولـه: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[البقرة: ٢٢٥]، أي: بما عزمتم عليه.

٢. كسـب المـال بالتجـارة، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾[البقرة: ٢٦٧].

٣. السـعي والعمـل، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤]، وقوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾[الأعراف: ٣٩].

وفي اصطلاح القـائلين بـه وهـم الأشـاعرة ومـن نحـا نحـوهم [٣]: لـه عـدة تعريفات، من أشهرها:

---

(١) انظر: لسان العرب (١/ ٧١٦) بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (١/ ١٣١٦)

(٢) انظر: شفاء العليل (ت: الحفيان ص ٣٦٣-٣٦٤) وراجع مفردات ألفاظ القرآن للراغب (٣٣١).

(٣) كالإباضـية. انظـر: المـوجز لأبـي عمـار عبـد الكـافي (٢/ ٢١) ومشـارق الأنـوار للسـالمي (٢/ ١٧٣) والماتريدية كما في تبصرة النسفي (٥٩٦، ٦٥٤) والاستبصار للكوثري بكامله.

- الكسب: « هو المقدور بالقدرة الحادثة »[١].

- وقيل: هو «صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل».

- وقيل: هو « مقدور وقع في محل قدرته»[٢].

- وقيل: هو «تعلق قدرة العبد وإرادته بفعله الاختياري»[٣].

وحاصل هذه التعريفات أن الكسب نظرية ترى أن أفعال العباد مخلوقة لله، ولهم قدرة عليها، إلا أن هذه القدرة غير مؤثرة، ويرى أصحاب هذه النظرية أن فعل الله هو مفعوله والخلق هو المخلوق، وسموا هذه النظرية **(كسبًا)**، وقالوا: إن أفعال العباد **خلق الله وكسب من العباد**، وفرقوا بين الكسب والخلق بأن الكسب ما وقع بآلة، والخلق لا بآلة، وقيل: الكسب أمر لا يستقل به الكاسب، والخلق أمر يستقل به الخالق[٤].

ويقولون: عند تحريك القلم يخلق الله أربعة أعراض، ليس منها عرض سببًا لآخر بل هي متقارنة في الوجود: **الأول** - إرادتي أن أحرك القلم، **الثاني** - قدرتي على تحريك القلم، **الثالث** - نفس الحركة الإنشائية [حركة اليد]، **الرابع** - تحرك القلم. فإذا أراد الإنسان شيئًا فَفَعَله فقد خلقت له الإرادة والقدرة على الفعل، وخُلق له الفعل لأنه لا يفعل بالقدرة المخلوقة فيه، لأنه

---

(١) مقالات الأشعري (٢/ ٢١)، غاية المرام للآمدي (٢٢٣).

(٢) العقائد النسفية (١٤٩) وتبصرة النسفي (٦٥٤).

(٣) خير القلائد في شرح جواهر العقائد للعرياني (أشعري) (ت:١١٦٨)، (١٧٧ طبعة إلكترونية *PDF*).

(٤) انظر: خير القلائد للعرياني (١٧٨) وانظر: تبصرة الأدلة للنسفي (٦٥٤) وشفاء العليل (٣٨٩).

لا أثر لها في الفعل[١].

يقول الآمدي: «إن أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب وإلى الله تعالى بالخلق والاختراع، وإنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصلاً»[٢].

ولخص بعض متأخريهم الكسب بأنه عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة الإنسانية الحادثة والفعل، فالله قد أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته،لا بقدرة العبد وإرادته[٣].

فالعبد -عندهم- له قدرة، لكن لا تأثير لها في أفعاله، والله هو خالق أفعال العبد، وعلاقة العبد بأفعاله عبارة عن كونه محلاً لها، وعن مقارنة قدرته التي لا تأثير لها فيها بقدرة الله المؤثرة !

ومهما يكن من شيء فإن القول بوجود القدرة وعدم تأثيرها، في غاية الصعوبة والإشكال، ولذا ضرب بها المثل في الخفاء فقيل: أخفى من كسب الأشعري[٤].

وقد ظهرت هذه النظرية على يد أبي الحسن الأشعري[٥]، وقد أراد بها التوسط بين الجبرية في غلو الإثبات والعدلية في غلو النفي، ثم أصبحت هذه

---

(١) انظر: دلالة الحائرين لابن ميمون اليهودي (٢٠٣-٢٠٤).

(٢) غاية المرام (٢٠٧).

(٣) انظر: شفاء العليل لابن القيم (٣٦٨) ودراسات في العقائد لعرفان عبد الحميد (٢٦٩-٢٧٠).

(٤) انظر: موقف البشر تحت سلطان القدر لمصطفى صبري (٥١-٥٢).

(٥) ومن نصوصه في ذلك: (والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته) مقالات الإسلاميين (٥٤٢) ولم أجد له غيره والناس إنما يذكرون مذهبه ويسوقون نصوص أصحابه.

النظرية معلماً من معالم المذهب الأشعري.

وعماد الأشعرية في نظريتهم هذه محاولة التوفيق بين دلالة النقل ودلالة العقل والواقع، يقول التفتازاني -موضحاً منزعهم في ذلك-: «ثبت بالبرهان أن الخالق هو الله، وبالضرورة أن لقدرة العبد وإرادته مدخلاً في بعض الأفعال؛ كحركات البطش، دون البعض؛ كحركات الارتعاش، فاحتجنا للخروج من هذا المضيق في القول: إن الله خالق كل شئ، والعبد كاسب»(١).

ومن الجدير بالذكر أن الماتريدية قد قالوا بالكسب أيضاً ! وعبروا عنه في الغالب بالاختيار إشعاراً بقدرة العبد، لكنهم فسروه بغير ما فسره به الأشاعرة، فقالوا: هو التسبب بالعزم في أن يخلق الله الفعل على يدي العبد، وهذا العزم هو من فعل العبد لا من فعل الله، بينما ذهب الأشاعرة إلى أنه من فعل الله لا من فعل العبد، وبهذا اقترب الماتريدية من مذهب المعتزلة، وعرفوا بأصحاب مذهب الإرادة الجزئية(٢).

---

(١) شرح العقائد النسفية (١٤٩) وانظر: موقف البشر لمصطفى صبري (٥٧).

(٢) انظر: تبصرة الأدلة للنسفي (٥٩٦، ٦١٣، ٦٣٨) وفتاوى ابن تيمية (٨/ ٣٨٧) وشفاء العليل (٣٦٧، ٣٨٩ ت: الحفيان) وشرح الطحاوية (١١٥٨ ترتيب: فوزي)، وشرح الفقه الأكبر للقاري (٤٤) والروضة البهية (١٠٦ المسألة السابعة من الخلافات اللفظية) ونظم الفرائد لشيخ زاده (الفريدة ٣٧) وله رسالة في مسألة الكسب سماها: مميزات مذهب الماتريدية عن المذاهب الغيرية، مخطوطة ببرلين (برقم/ ٢٤٨٢) والاستبصار للكوثري كاملاً وموقف البشر لمصطفى صبري (٥٦-٥٧) والعقد الجوهري في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري لخالد النقشبندي البغدادي، والقضاء والقدر للمحمود (٢١٣، ٢٦٢)، والمختار من كنوز السنة لدراز (٢٤٧)، والفرق الإسلامية د. محمود مزروعة (١٧٣-١٧٤).

ومذهب الماتريدية شبيه بمذهب الباقلاني كما سيأتي، وفي ذلك يقول السبكي: «الذي تحرر لنا أن الاختيار والكسب عبارتان عن معيّن واحد، ولكن الأشعري آثر لفظ الكسب على لفظ الاختيار لكونه منطوق القرآن، والقوم آثروا لفظ الاختيار لما فيه من إشعار قدرة للعبد، وللقاضي أبى بكر مذهب يزيد على مذهب الأشعري فلعله رأي القوم» [(١)]، وقد ذكر النسفي في تبصرته ما يشبه قول الباقلاني[(٢)].

---

(١) طبقات الشافعية: ٣/ ٣٨٦.

(٢) ص: (٦٥٥).

المطلب الثاني: نقد النظرية:

أولاً: من حيث **المصطلح**: مصطلح الكسب مصطلح غامض غير مفهوم ولا معقول، حتى ضرب به المثل في الغموض[(١)]:

مما يقال ولا حقيقة عنده معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام[(٢)]

إضافة إلى أن الإنسان لو حاول تصور مدلول الكسب كانت محاولة لما لا يعقل. يقول الشيخ مصطفى صبري: «الفرق بين القول بوجود القدرة وعدم تأثيرها وبين القول بعدم القدرة في غاية الصعوبة والإشكال»[(٣)].

فهو مصطلح لا معنى له ولا طائل تحته[(٤)]، يقول الرازي: «التحقيق يظهر أن الكسب اسم بلا مسمى»[(٥)].

ثانياً: من حيث **مآل النظرية**: تؤول هذه النظرية إلى الجبر، وهذا دليل على سقوطها[(٦)].

وقد اعترف كثير من أصحاب هذه النظرية وغيرهم بهذا المآل.

---

(١) انظر: موقف البشر تحت سلطان القدر لمصطفى صبري (٤٧، ٥٢).

(٢) انظر: شفاء العليل لابن القيم (٢١٠) وانظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ١٥١) والنبوات له (١/ ٥٨١) ومنهاج السنة له (١/ ٤٥٩).

(٣) موقف البشر تحت سلطان القدر (٤٩).

(٤) انظر: شفاء العليل (٣٦٧) والكشف عن مناهج الأدلة (٢٢٤).

(٥) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (٢٨٨).

(٦) وقد سبق بيان فساد مذهب الجبر.

يقول الرازي: «**إن العبد مضطر في صورة مختار**»[(١)].

ويقول: «أفعال العباد بقضاء الله تعالى وقدره **وأن الإنسان مضطر في اختياره، وأنه ليس في الوجود إلا الجبر**» [(٢)]

ويقول الآمدي:«الجبرية تنقسم إلى: جبرية خالصة وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا كسباً كالجهمية، وإلى **جبرية متوسطة** وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولكن تثبت له كسباً **كالأشعرية** والنجارية والضرارية[(٣)] والحفصية[(٤)]»[(٥)].

---

(١) المطالب العالية (٢/ ١٧٢) ولوامع البينات (١٨٢) والتفسير الكبير(٧/ ١٤١ ١٥/ ٥٣، ٢١/ ١٠٢، ٢٤/ ١٥٤).

(٢) المباحث المشرقية (٢/ ٥٤٤).

(٣) الضرارية هم أتباع ضرار بن عمرو، المعاصر لواصل بن عطاء، كان يقول بنفي الصفات كما تقول المعتزلة ويفارقهم في القول بخلق أعمال العباد، ولذا طردته المعتزلة، وجوّز وقوع فعل بين فاعلين: أحدهما خالق وهو الله، والآخر كاسب وهو العبد، وأن الله فاعل لأفعال العباد حقيقة، وهم فاعلون لها حقيقة، وأن الاستطاعة قبل الفعل ومعه، **ولذا عدّه ابن تيمية أقرب إلى أهل السنة**، (ت:١٩٠). انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٨١، ٢٨٢)، الفرق بين الفرق للبغدادي (٢١٣، ٢١٥)، والتبصير في الدين للإسفراييني (٦٢، ٦٣)، والملل والنحل للشهرستاني (٩٠، ٩١) ومنهاج السنة (١/ ١٥٤).

(٤) الحفصية هم أتباع حفص الفرد الذي كان في أيام المأمون، قال بالتعطيل على مذهب المعتزلة، وخالفهم في أفعال العباد فأثبت خلقها، وأن الاستطاعة مع الفعل وقبله وبعده، وتابع ضرار بن عمرو في الجملة.

انظر ترجمته في: الفهرست لابن النديم (٢٢٣) والفرق بين الفرق للبغدادي (٢١٤)، والملل والنحل للشهرستاني (٩٠) وميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٥٦٤) والمنية والأمل لابن المرتضى (١١٢، ١١٣).

(٥) أبكار الأفكار (٥/ ٩١) وانظر: موقف البشر لمصطفى صبري (٢٨، ١٤٦) والأشعري =

ويقول الجرجاني: « **والجبرية**: اثنان: متوسطة تثبت للعبد كسباً في الفعل **كالأشعرية**، وخالصة لا تثبت كالجهمية» [(١)].

ويرى الشيخ مصطفى صبري أن معنى الجبر المتوسط هو الجبر بالواسطة وليس معناه الجبر المعتدل أو الجبر الناقص، بل هو **جبر تام** لكن بواسطة الاضطرار إلى الاختيار، ومعنى ذلك أن أفعال العباد الاختيارية تستند إلى الإرادة المودعة في الإنسان فيصح كونه مختاراً من هذه الجهة، لكن هذه الإرادة ليست من الإنسان بل من الله، والإنسان مضطر فيها، فهو مجبر من هذه الجهة، فهو مختار في أفعاله مضطر في اختياره، فهذا الاضطرار في اختياره جبر تام لكنه ليس جبراً مباشراً بل بواسطة كونه مضطراً في اختياره[(٢)].

وهذا الذي ذكره الشيخ مصطفى في معنى الجبر المتوسط خلاف المشهور في كتب العقائد والفرق من أن معناه الجبر المعتدل أو غير الغالي أو غير التام أو الناقص، فالأشاعرة بإثباتهم قدرة للعبد غير مؤثرة كانوا جبرية لكن جبريتهم غير تامة (متوسطة) لإثباتهم قدرة للعبد.

يقول ابن رشد: «وأما الأشعرية فإنهم راموا أن يأتوا بقول وسط بين القولين فقالوا: إن للإنسان كسباً، وإن المكتسب به والكسب مخلوقان لله تعالى، وهذا لا معنى له، فإنه إذا كان الاكتساب والمكتسب مخلوقان لله

=

لحمودة غرابة (١٦٢).

(١) التعريفات (١٠١).

(٢) انظر: موقف البشر (٥٦، ٥٩، ١٥٥).

سبحانه فالعبد ولا بد مجبور على اكتسابه»(١).

ويقول د. حسن شافعي: «وهكذا يسعى الأشعري نحو الوسط فلا يبلغه، إذ يبقى قريباً من الجبر إلى حد كبير، فما دامت القدرة الإنسانية لا تؤثر في الفعل فما قيمتها..؟»(٢).

وقد يبدو في الظاهر أن بين الجبر والكسب فرقاً، لأن الجبرية ينفون القدرة الحادثة [البشرية] بتاتاً، بينما يثبتها أصحاب نظرية الكسب لكن مع نفي تأثيرها، ولهذا نفى البعض عنهم تهمة الجبر كابن الوزير اليماني وعلي سامي النشار ومحمد الزركان وحسن شافعي(٣)، وربما يصدق هذا النفي على الجبر الخالص لأنهم ينفونه بصريح العبارة، لكن النظر فيما وراء العبارات من المعاني يوضح عدم وجود فرق حقيقي بينهما، وأن الخلاف بينهما لفظي متعلق بالعبارات والألفاظ، لا بالحقائق والمعاني، ولذا سمّى الشيخ مصطفى صبري هذا المآل بالجبر التام، لكنه بواسطة كما يرى، فلا معنىً حينئذ لنفي الجبر عنهم.

ولعل من الأسباب التي جعلت أصحاب هذه النظرية يقولون بها أنهم لم يفرقوا بين فعل الله ومفعوله، ففعل العبد ليس فعلاً لله وإنما هو مخلوق له، وهذا ما لحظه ابن القيم عليهم فقال: «وأصل ضلال القدرية والجبرية من

(١) الكشف عن مناهج الأدلة (٢٢٤-٢٢٥ ت: محمود قاسم، أو: ١٨٧ ت:الجابري)

(٢) الآمدي وآراؤه الكلامية (ص: ٤٧١).

(٣) انظر: ترجيح أساليب القرآن لابن الوزير (١٦٧-١٦٨)، ونشأة الفكر الفلسفي للنشار (١/ ٣٨٥) وفخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية للزركان (٥٣٢) والآمدي وآراؤه الكلامية لحسن شافعي (ص: ٤٧١).

عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله سبحانه وفعل العبد..»[١].

ولأجل عدم معقولية هذه الفكرة فإن الأشاعرة حاولوا تطويرها فيما بعد وتعديلها لكي تكون مقبولة.[٢]

فذهب الباقلاني (ت:٤٠٣هـ) -الذي يعد الأشعري الثاني - إلى إثبات أثرٍ لقدرة العبد في صفة الفعل لا في إيجاده.[٣] بمعنى: أن الله هو الموجد لأصل الفعل، أما كونه طاعة أو معصية فهذا إلى العبد، وبالرغم من كونه أقرب للصواب إلا أنه لم يوف المسألة حقها كما يقول ابن القيم.[٤]

وأما الإسفراييني (ت:٤١٨هـ) فيقال: إنه يرى أن قدرة الله مستقلة بالتأثير، وقدرة العبد غير مستقلة بالتأثير، وإذا انضمت قدرة الله إلى قدرة العبد صارت قدرة العبد مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة، ويحكى عنه أن قدرة العبد تؤثر بمعنى[٥].

أما الجويني (ت: ٤٧٨هـ) فله قولان؛ الأول: يوافق فيه جمهور الأشاعرة في نفي تأثير قدرة العبد كما في الإرشاد[٦].

والثاني سطره في كتابه **النظامية** الذي يعتبر من آخر كتبه، فقد أثبت فيه لقدرة

---

(١) شفاء العليل (٢١٥ ت: الحفيان باب/ ١٣)

(٢) انظر: الآمدي وآراؤه الكلامية لحسن شافعي (٤٧٢) والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٩٨).

(٣) شرح المواقف للجرجاني ٢٣٩ت: المهدي، وانظر: الإنصاف للباقلاني (٤٣-٤٤) والملل للشهرستاني (١/ ٩٧) والقضاء والقدر للرازي (٣٢).

(٤) انظر: شفاء العليل (١٩٤).

(٥) انظر: القضاء والقدر للرازي (٣٣). وقارن بشفاء العليل لابن القيم (٣٦٨).

(٦) انظر: الإرشاد (ص:١٨٧).

العبد أثراً في إيجاد الفعل، مخالفـاً بـذلك سـائر الأشـاعرة، ومقتربـاً مـن مـذهب السلف، وهو توسط حسن لكن بقي عليه أمور كما يقول ابن القيم[١].

وذهب الغزالي (ت:٥٠٥هـ) إلى أن المؤثر هو مجموع القدرتين القديمة والحادثة، دون أن تستقل إحداهما بالتأثير، وجوّز اجتماع مؤثرين على أثر واحد.[٢] وهذا كلام مجمل غير مسلم على إطلاقه وفيه تفصيل يطول ذكره[٣].

وأما الرازي (ت:٦٠٦هـ) فرأى أن للقدرة الحادثة [قدرة العبد] تأثيراً بجانب الدواعي والمؤثرات الخارجية[٤] ويقول: «مجموع القدرة مع الداعي مستلزم للفعل» [٥] لكنه مع ذلك **يرى أن الإنسان مضطر في صورة مختار** [٦].

فهذا الاضطراب في التعبير عن هذه النظرية دليل عدم معقوليتها، وإذا كانت غير معقولة فكيف تكون مقبولة في تفسير مشكلة أفعال العباد ؟!

ومن العجائب أن يعد الشيخ مصطفى صبري هذا الغموض في نظرية الكسب دليلاً على صحة مذهب الأشاعرة وصوابيته؛ لتناسبه مع غموض سر القدر كما قال ! وكل مذهب ينبئ عن سهولة القدر على الفهم فإنه أبعد

---

(١) انظر: العقيدة النظامية ص: (ص:٤٣-٥٦، ت: السقا) والملل للشهرستاني (١/ ٩٨) وانظر استدراكات ابن القيم عليه في شفاء العليل (٣٧٨).

(٢) انظر: الاقتصاد (ص:٥٨-٥٩ ط: دار الكتب العلمية) أو (١٥٦ ط: دار المنهاج).

(٣) انظر: شفاء العليل لابن القيم (١٩٦).

(٤) انظر كتابه: القضاء والقدر (٣٣).

(٥) القضاء والقدر (٢٥٥).

(٦) انظر: التفسير الكبير (٧/ ١٤١، ١٥/ ٥٣، ٢١/ ١٠٢، ٢٤/ ١٥٤).

عن الحقيقة في نظره![1].

ثالثًا: أما ما استدلوا به من أدلة على مذهبهم فهو لا يخرج عن أدلة الجبرية في الغالب، وغاية هذه الأدلة إثبات أن الله خالق أفعال العباد، لكنها لا تدل على أن العباد غير فاعلين لأفعالهم، وهي صالحة في الرد على المعتزلة القائلين بأن العبد يخلق فعله وأن الله غير خالق لأفعال العباد.

رابعًا: لفظ التأثير لفظ مجمل يقول ابن تيمية: «هل قدرة العبد المخلوقة مؤثرة في وجود فعله فإن كانت مؤثرة لزم الشرك؛ وإلا لزم الجبر ؟

والمقام مقام معروف؛ وقف فيه خلق من الفاحصين والباحثين والبصراء والمكاشفين وعامَّتهم فهموا صحيحًا، ولكن قل منهم من عبر فصيحًا.

فنقول: التأثير اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحد بالاختراع، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله لم يقله سني، وإنما هو المعزوّ إلى أهل الضلال.

وإن أريد بالتأثير نوع معاونة؛ إما في صفة من صفات الفعل، أو في وجه من وجوهه، كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات، فهو أيضًا باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل، إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله سبحانه في ذرة أو فيل، وهل هو إلا شرك دون شرك ؟! وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق.

وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة، بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلقِ الله

---

(١) انظر: موقف البشر (٦١).

- سبحانه وتعالى- الفعلَ بهذه القدرة، كما خلق النبات بالماء، وكما خلق الغيث بالسحاب، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق، وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركًا، وإلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركًا»[1].

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٨٩-٣٩٠)، وقارن بـ (١٣٤-١٣٥) وشفاء العليل (٣٩٤) وانظر: بحث شيخنا د. عبد الله القرني المنشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة ع ٥٣ بعنوان: (نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد).

المبحث الرابع

مذهب السلف

بعد أن استعرضنا مذاهب الفرق المخالفة للسلف في مسألة أفعال العباد مع بيان بطلانها نصل الآن إلى بيان المذهب الحق في هذه المسألة؛ مذهب السلف، وقد تعمدنا تأخيره إلى أن ننتهي من عرض المذاهب المخالفة ليكون التصور للمسألة كاملاً، وليتبين لنا حجم المشكلة عند الفرق المخالفة، وليكون مذهب السلف هو الحاكم عليها، ومن باب: لا يعرف الإسلام من لا يعرف الجاهلية، وبضدها تتميز الأشياء، والضد يظهر حسنه الضد، وسنقوم –بحول الله– بعرض مذهب السلف ملخصاً مركزاً.

المطلب الأول: عرض مذهب السلف:

يقول الطحاوي: « وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد»(١).

وقد سبق معنى الكسب عند الأشاعرة ومن نحا نحوهم، أما عند السلف فمعناه «الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضرر» (٢).

ويوضح ابن تيمية مذهب السلف بقوله: «**والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم، وخالق قدرتهم وإرادتهم**»(٣).

---

(١) العقيدة الطحاوية مع الشرح ص (٦٣٩ ت: التركي).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٨/ ٣٨٧).

(٣) العقيدة الواسطية (ضمن الفتاوى ٣/ ١٥٠).

ويقول ابن القيم: «**نقول هي**[أي: أفعال العباد] **أفعالٌ للعباد حقيقةً ومفعولة للرب، فالفعل عندنا غير المفعول**، وهو إجماع من أهل السنة حكاه الحسين بن مسعود البغوي وغيره، **فالعبد فعلها حقيقة، والله خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة وخالق فاعليته.**

وسر المسألة أن العبد فاعل منفعل باعتبارين، بل هو منفعل في فاعليته فربه تعالى هو الذي جعله فاعلاً بقدرته ومشيئته، وأقدره على الفعل، وأحدث له المشيئة التي يفعل بها»[(١)].

(١) شفاء العليل (٣٩٠-٣٩١).

المطلب الثاني: دلالات مذهب السلف (شرح المذهب):

يمكن إبراز دلالات مذهب السلف وشرحه في النقاط التالية:

١) الإيمان بفاعلية العباد على وجه الحقيقة كما دلت على ذلك الأدلة الكثيرة التي أضافت أفعال العباد إليهم، وفيها مخالفة للجبرية الغلاة (الجهمية) والجبرية المتوسطة (الأشاعرة).

٢) الإيمان بخلق الله لأفعال العباد: خيرها وشرها، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزمر: ٦٢]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[الصافات: ٩٦]، وقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾[الأعراف: ٥٤]، فهذا العموم ينتظم أفعال العباد وفي ذلك مخالفة للمعتزلة.

٣) لا تعارض بين إضافة أفعال العباد إلى الله حقيقة وإضافتها إلى العباد حقيقة لاختلاف جهة الإضافة، «وأصل ضلال القدرية والجبرية من عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله سبحانه وفعل العبد..»[(١)]، فإضافة أفعال العباد إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، وإضافتها إلى العبد من باب إضافة المسبب إلى سببه[(٢)]، فالله فاعل حقيقة، والعبد فاعل حقيقة وهو

---

(١) شفاء العليل (٢١٥ باب/ ١٣، و٣٩٠) وانظر: جامع الرسائل لابن تيمية (٢/ ١٩ ضمن) ومجموع فتاواه (٣/ ٢٩٨، ٨/ ٢٣، ٤٥٩، ٤٦٦-٤٦٨) ومنهاج السنة له (٢/ ٢٩٨) والتسعينية له (٢/ ٤٥٥) وشرح حديث النزول له (٤٠٢) ومجموعة الرسائل الكبرى له (١/ ٣٦٣)، وشفاء العليل لابن القيم (٣٩٠، ٤٥١) ولوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٢٥١-٢٥٧).

(٢) انظر: فتاوى ابن تيمية (٨/ ١٢١-١٢٣، ٣٨٩-٣٩٠).

منفعل في فاعليته[١] «فالرب سبحانه فاعل غير منفعل، والعبد فاعل منفعل، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا ينفعل بوجه، فالجبرية شهدت كونه منفعلاً يجري عليه الحكم بمنزلة الآلة والمحل، وجعلوا حركته بمنزلة حركات الأشجار، ولم يجعلوه فاعلاً إلا على سبيل المجاز، فقام وقعد وأكل وشرب وصلى وصام عندهم بمنزلة مرض وألِمَ ومات ونحو ذلك مما هو فيه منفعل محض، والقدرية شهدت كونه فاعلاً محضاً غير منفعل في فعله، وكل من الطائفتين نظر بعين عوراء، وأهل العلم والاعتدال أعطوا كلا المقامين حقه، ولم يبطلوا أحد الأمرين بالآخر، فاستقام لهم نظرهم ومناظرتهم، واستقر عندهم الشرع والقدر في نصابه، وشهدوا وقوع الثواب والعقاب على من هو أولى به»[٢] وتوضيح ذلك بما يلي:

۞ في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾[فصلت: ٢١]، أضيف الفعل إلى الله حقيقة، وفي قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾[الذاريات: ٢٣] أضيف الفعل إلى العباد حقيقة، لأن الله أنطقهم وهم نطقوا، وكلا الأمرين حق على حقيقته، بمعنى: أن هناك فرقاً بين أَفعَلَ وفَعَلَ.

۞ في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ﴾[النجم: ٤٣] أضيف الفعل إلى الرب سبحانه، وفي قوله تعالى: ﴿وَتَضۡحَكُونَ وَلَا تَبۡكُونَ﴾[النجم: ٦٠] أضيف الفعل إلى العباد، وكلا الأمرين حق، فالله الذي جعلهم يضحكون ويبكون وهم ضحكوا، وبكوا.

---

(١) انظر: شفاء العليل (٣٩٠، ٣٩٩).

(٢) شفاء العليل (٣٩٩) والأمثلة التالية منه

۞ في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾[يونس: ٢٢] أضيف التسيير إلى الله، وفي قوله: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[الأنعام: ١١]، أضيف السير إلى العباد وكلا الأمرين حق فالمسيِّر هو الله والسائر هو العبد[١].

والمقصود أن العبد فاعل حقيقة بجعل الله له فاعلاً، يوضح هذا قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ ﴾[السجدة: ٢٤] وفي جانب الشر قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾[القصص: ٤١].

٤) أن العبد بما أنه فاعل لفعله حقيقة فهو الذي يوصف بفعله؛ فهو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وبناء على ذلك تترتب المسؤولية والجزاء، قال تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[الزلزلة: ٧ - ٨][٢].

٥) الإيمان بأن للعباد قدرة على أعمالهم الاختيارية، كما دل على ذلك الشرع والواقع.

أما دلالة الشرع فمن جهات:

۞ قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴾[النبأ: ٣٩]، وقوله ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[البقرة: ٢٢٣] فأثبت أن للعبد إتياناً واتخاذاً بمشيئة، فأثبت أن له قدرة ومشيئة.

۞ وقوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾[التغابن: ١٦]، وقوله: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[البقرة: ٢٨٦]، فربطُ التكاليف بالوسع يدلُّ على أن للعباد

(١) انظر: شفاء العليل (٣٩٩-٤٠٠ وانظر ص: ٢١٥).

(٢) انظر مجموع فتاوي ابن تيمية (٣/ ١٥٠).

قدرةً على أفعالهم ومشيئة.

۞ أن الله مدح المحسنين على إحسانهم وذم المسيئين على إساءتهم، ولولا أن الفعل يدل على فعل العبد ومشيئته لكان مدح المحسن عبثًا،وذم المسيء ظلمًا، والله منزَّه عن ذلك.

وأما دلالة الواقع:

فهي أن كل إنسان يشعر أنه يفعل الشيء أو يتركه دون إكراه، فهو يقوم ويقعد ويدخل ويخرج بمحض إرادته، ولا يشعر أن أحداً يكرهه على ذلك، بل يفرق تفريقًا واقعيًا بين أن يفعل الشيء بمحض إرادته واختياره وبين أن يكرهه عليه أحد.

٦) الإيمان بأن قدرة العباد على أفعالهم واستطاعتهم عليها على نوعين:

الأولى: قبل الفعل، وهي التي تكون بمعنى الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، وهي مناط الأمر والنهي، وهي المصححة للفعل، فهذه لا يجب أن تقارن الفعل بل تكون قبله وهي صالحة للضدين.

والثانية: مقارنة للفعل، وهي التي يجب معها وجود الفعل، وهي الاستطاعة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر وبها يتحقق وجود الفعل[1].

٧) الإيمان بأن قدرة العباد على أفعالهم الاختيارية ومشيئتهم لها مرتبطة بقدرة الله ومشيئته، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٩، ٢٩٠، ٣٧١-٣٧٦) ودرء التعارض (١٠/ ٣٢) شرح الطحاوية (٦٣٣) وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٣/ ١٣٣٢).

ﱡﭐﮋ ﮌﱠ [التكوير: ٢٩] فأثبت للعبد مشيئة، وأخبر أنها لا تكون إلا بمشيئة الله[(١)].

بعد هذا نستطيع أن نقول: إن العبد ليس مجبراً جبراً مطلقًا، وليس مختاراً اختياراً مطلقًا، وإنما هو مختارٌ اختياراً مقيداً بمشيئة الله، فهو الذي يهدي من يشاء بفضله، ويضل من يشاء بعدله ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] **لا لمجرد قوته وقهره كما يقول الجهم.**

أي أنه: «**لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين**». كما يُروى ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)].

ومع ذلك فالواجب على المؤمن التفويض والتسليم لله دون الخوض فيما خاض فيه أولئك الزائغون عن طريق السلف فإن القدر سر الله في خلقه. والله أعلم.

---

(١) انظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ١٨٢) ويروى كذلك عن جعفر الصادق رَحِمَهُ اللَّهُ.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من عرض هذه القضية الشائكة عند كثير من طوائف الأمة، وبيّنا بطلان مذاهب المتكلمين مسترشدين بهدي الكتاب والسنة ثم بجهود من سبقنا من أهل العلم؛ نصل إلى نتيجة مفادها أهمية موضوع القدر، وأنه أصل من أصول الإيمان، وأهمية دراسته وفهمه فهماً صحيحاً وفق منهج السلف الصالح، وأن الخوض في القدر بالباطل هو المنهي عنه في النصوص الشرعية، فلا يجوز للمرء أن يخوض فيه بغير الحق، وأن أدق مسائل القدر وأغمضها مسألة أفعال العباد، وهي من أسرار الله في خلقه، وكل محاولة لتفسيرها هي محاولة تقريبية لا غير.

والنصوص الشرعية في مسألة أفعال العباد - فيما يبدو للناظر من أول وهلة - متعارضة الظاهر، فمنها ما ينسب أفعال العباد إليهم، ومنها ما ينسبها إلى الله، ويجب الأخذ بجميع النصوص ولا يجوز قراءتها قراءة تجزيئية بمعنى الأخذ بجزء منها وترك الباقي، كما لا يجوز تأويلها لطرف على حساب طرف.

ومع كل ذلك فقد انقسم الناس في هذه المسألة إلى طرفين ووسط، طرف نظر إلى عدل الله وتنزيهه عن الظلم، فقال باستقلال العباد في إيجاد أفعالهم عن الله مراعاة لهذا الجانب، وعرف هؤلاء بالقدرية ثم ورثهم المعتزلة مع تعديل بسيط وهو إثبات العلم السابق الذي نفاه الأوائل.

وطرف نظر إلى وحدانية الله المطلقة، وأن لا فعل لأحد مع الله، فنفى -رعاية لذلك- قدرة العباد على أعمالهم، وجعل العباد محالاً لجريان

القدرة الإلهية وظروفاً لها، فخالفوا الحس والعقل والشرع، وقد عرف هؤلاء بالجبرية.

وقد اعتمد كل طرف على الأدلة التي تؤيد مذهبه مع رد أدلة الطرف الثاني، والتعسف في تأويلها، ولم يكن الأساس الذي قامت عليه هذه المذاهب هو النظر في النصوص الشرعية، وإنما كان بأسباب أخرى ثم دعمت بعد ذلك بالنص الشرعي.

وقد كان مذهب القدرية النفاة أول المذاهب ظهوراً ثم تلاه مذهب الجبرية المثبتين؛ ولعل أهم سبب في تأخر مذهب الجبرية عن نظيره هو شناعة ما يؤول إليه هذا المذهب؛ فهو يؤول إلى اتهام الباري تعالى بالظلم، وهذا ما حاول القدرية تنزيه الله عنه حتى اضطرهم ذلك إلى إخراج كثير من المخلوقات عن إرادة الله وقدرته، ومن ذلك أفعال العباد.

وقد قامت بعد ذلك محاولة للتوسط بين المذهبين فجاءت بنظرية تلفيقية غير معقولة ولا مفهومة حتى ضرب المثل بخفائها وغموضها عرفت بنظرية الكسب، تتلخص في إثبات قدرة للعبد (رداً على الجبرية) لكنها غير مؤثرة في فعلها (رداً على القدرية).

وقد آل هذا التلفيق إلى الجبر المحض باعتراف كثير من أساطين هذه النظرية وغيرهم، وهذا ما حداهم لتعديلها وتنقيحها لتصبح أكثر قبولاً، بيد أن هذه المحاولات لم تستطع حل المشكلة وإن كان بعضها (كمحاولة الجويني) اقترب من مذهب السلف.

وأساس مشكلة جميع الطوائف في هذه القضية جاءت من محاولة

الدخول في تكييف العلاقة بين قدرة الله تعالى وقدرة العبد، وتفسير القدرة القديمة والحادثة بتفسير واحد وهو إحداث الفعل فالتزمت كل طائفة لوازمه مع أنه لا يمكن للعقل تصور ذلك على حقيقته، لأن إثبات قدرة الله هو من باب إثبات الوجود لا من باب إثبات الكيفية كما هو الحال في سائر الصفات والأفعال، فكما أن صفاته لا تكيف فكذلك أفعاله.

وحل هذا الإشكال إنما يكون بفهم العلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات، وخضوعها لقدرة الله تعالى، وأن أفعال العباد لا تخرج عن ذلك، ثم تفويض ما وراء ذلك إلى الله تعالى.

ومذهب السلف في هذه القضية إضافة أفعال العباد إلى الله حقيقة وإضافتها إلى العباد حقيقة، ولا تعارض بين الأمرين في الحقيقة؛ لاختلاف جهة الإضافة، فإضافتها إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، وإضافتها إلى العبد من باب إضافة المسبب إلى سببه، فالله فاعل حقيقة، والعبد فاعل حقيقة وهو منفعل في فاعليته، وليس مجبراً جبراً مطلقـًا، ولا مختار اختياراً مطلقـًا، وإنما هو مختارٌ اختياراً مقيداً بمشيئة الله، فهو الذي يهدي من يشاء بفضله، ويضل من يشاء بعدله، أي: أنه لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس المراجع

۞ الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، ت: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد بالطائف ومكتبة دار البيان بدمشق، ط: ٣، ١٤١١ هـ.

۞ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة العكبري، تحقيق: رضا نعسان وآخرين، دار الراية، ط: ٢، ١٤١٥هـ .

۞ أبكار الأفكار، لسيف الدين الآمدي، تحقيق: أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٣هـ.

۞ أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، سليمان الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، الرياض ط: ١، ١٤٢٧هـ .

۞ أرباب الكلام (ابن حزم يجادل المعتزلة)، سعود السرحان، دار ابن حزم،بيروت ط: ١، ١٤٣١هـ .

۞ الإرشاد إلى قواطع الأدلة، إمام الحرمين الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى، مكتبة الخانجي.

۞ الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، محمد زاهد الكوثري، دار البصائر، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٩هـ .

۞ الأشعري، لحمودة غرابة، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.

۞ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للفخر الرازي، طبعه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

۞ الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ٨، ١٩٨٩م.

۞ الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٩هـ .

۞ الآمدي وآراؤه الكلامية، لحسن الشافعي، دار السلام، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٨م.

۞ الانتصار لأهل الحديث، أبو المظفر السمعاني (ضمن صون المنطق، للسيوطي)، تعليق: علي النشار، مكتبة عباس الباز بمكة، بدون تاريخ.

۞ الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، أبو الحسين الخياط، الدار العربية للكتاب، بيروت ط: ٢، ١٤١٣هـ.

۞ الإنصاف، للباقلاني، تعليق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٣هـ.

۞ الإيمان بالقضاء والقدر د. محمد إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض ط: ٢، ١٤٢٨ هـ.

۞ الإيمان، لابن تيمية، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ.

۞ بصائر ذوي التمييز، للفيروزابادي، ت. محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت

۞ تاريخ تدوين العقيدة السلفية، لعبد السلام بن برجس، دار الصميعي، ط: ١، ١٤٢٥ هـ.

۞ تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم ابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

۞ تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي، تحقيق: كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي، دمشق، ١٩٩٣م

۞ التبصير في الدين، لأبي المظفر الاسفراييني، تعليق: محمد زاهد

الكوثري، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، ط: ١، ١٣٥٩هـ.
۞ تحفة المريد على جوهرة التوحيد، للبيجوري، مطبعة الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٨ هـ .
۞ ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، محمد بن إبراهيم ابن الوزير، القاهرة ١٣٤٩ هـ .
۞ التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م.
۞ تفسير الرازي (=مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣.
۞ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الجيل، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ.
۞ تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.
۞ تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ت: السيد احمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ .
۞ تفسير مجاهد بن جبر، ت: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديث، ط:١، ١٤١٠ هـ .
۞ التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي المعين النسفي، تحقيق: جيب الله حسن أحمد، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
۞ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، طبع تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
۞ تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٣٨٤ هـ .
۞ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير، تحقيق: عبد المحسن

التركي، دار هجر بالقاهرة، ط:١، ١٤٢٢ هـ.

۞ جامع الرسائل، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٥ هـ.

۞ حادي الأرواح لابن القيم، تحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٧، ١٤١٤ هـ.

۞ الحور العين، نشوان الحميري، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

۞ خلق أفعال العباد، لإمام البخاري، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط: ١، ١٤٢٥هـ

۞ خير القلائد في شرح جواهر العقائد عثمان الكليسي العرياني (ت:١١٦٨)، (طبعة إلكترونية ***PDF***)

۞ الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.

۞ درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: ١، ١٤٠١هـ.

۞ دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، لعرفان عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

۞ دلالة الحائرين، لموسى بن ميمون، تحقيق: حسين آتاي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ.

۞ رسالة التوحيد، لمحمد عبده، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة صبيح، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

۞ رسائل العدل والتوحيد، لمجموعة من المعتزلة والزيدية، تحقيق: محمد

عمارة، دار الشروق بالقاهرة، ط: ٢، ١٤٠٨ هـ.
۞ الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، الحسن بن أبي عذبه، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
۞ سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٤، ١٤٠٥هـ.
۞ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض ط: ٥.
۞ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
۞ سنن أبي داود، طبعة مرقمة، دار السلام، الرياض، ط: ١، ١٤٢٠ هـ.
۞ سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
۞ سنن النسائي، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: ٣، ١٤٠٩ هـ.
۞ شذرات الذهب لابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، إشراف وتخريج عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط: ١، ١٤١٣هـ
۞ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة،الرياض، ط:١.
۞ شرح الأساس الكبير، أحمد بن محمد الشرفي، تحقيق: أحمد عطا الله عارف، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط: ١، ١٤١١هـ.
۞ شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار الهمداني، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: ٢، ١٤٠٨هـ.

۞ شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

۞ شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ.

۞ شرح المواقف في علم الكلام (الموقف الخامس في الإلهيات) للجرجاني، تحقيق: أحمد المهدي، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون تاريخ.

۞ شفاء العليل، لابن القيم، تحقيق: عمر الحفيان، مكتبة العبيكان، ط: ١، ١٤٢٠ هـ.

۞ الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٢، بيروت، ١٣٩٩هـ.

۞ صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٧ هـ.

۞ صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني، المكتب الإسلامي، ط: ٣، ١٤١٠هـ.

۞ صحيح مسلم، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، ١٤٠٠ هـ.

۞ الصفدية، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، على نفقة بعض المحسنين، ط: ٢، ١٤٠٦ هـ.

۞ ضعيف سنن أبي داود للألباني، المكتب الإسلامي ببيروت ط: ١، ١٤١٢هـ.

۞ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

۞ طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: سوسنة ديفلد،

المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
۞ العبر في خبر من غبر، للذهبي، حققه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
۞ العقد الجوهري في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري لخالد النقشبندي البغدادي (مخطوط بمكتبة جامعة أم القرى).
۞ العقيدة النظامية، للجويني، تحقيق: محمد الزبيدي، دار سبيل الرشاد ودار النفائس، بيروت، ط: ١، ١٤٢٤هـ
۞ عيون الأخبار لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ.
۞ عيون المناظرات لأبي علي عمر السكوني، تحقيق: سعيد غراب، منشورات الجامعة التونسية ١٩٧٦م.
۞ غاية المرام في علم الكلام، لسيف الدين الآمدي، تحقيق: حسن محمود الشافعي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ.
۞ فتح الباري، لابن حجر، تحقيق ابن باز ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
۞ فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، لمحمد صالح الزركان، دار الفكر ببيروت، بدون تاريخ.
۞ الفرق الإسلامية، د. محمود مزروعة، ط٢ دار الرضا، الجيزة بمصر، ١٤٢٤هـ.
۞ الفرق بين الفرق،لعبد القاهر البغدادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
۞ الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر

وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٥هـ.

۞ الفهرست، لابن النديم، اعتنى به إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ.

۞ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٧هـ.

۞ القضاء والقدر (أصله جزء من المطالب العالية)، فخر الدين الرازي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط:١، ١٤١٠هـ.

۞ القضاء والقدر في الإسلام، د. فاروق الدسوقي، دار الاعتصام بالقاهرة، ١٩٩٦م

۞ القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، د. عبد الرحمن المحمود، دار النشر الدولي بالرياض، ط:١، ١٤١٤ هـ.

۞ كتاب التوحيد، أبو منصور الماتريدي، ت: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ط:١.

۞ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

۞ الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، لابن رشد، تحقيق: محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط: ٢، ١٩٦٤م.

۞ لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، ط: ١.

۞ لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، للفخر الرازي، تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: جديدة ١٤٢٠هـ.

۞ المباحث المشرقية، للفخر الرازي، تحقيق: محمد المتعصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤١٠هـ.

۞ متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: عدنان زرزور، مكتبة دار التراث بالقاهرة.

۞ المجموع المحيط بالتكليف، لعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، تصحيح: الأب جين يوسف هوبن اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية ببيروت، ط: ١، ١٩٦٥، ١٩٨٦م.

۞ مجموع فتاوى ابن عثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأخيرة، ١٤١٣هـ.

۞ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم وابنه، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٢هـ.

۞ المحصّل، للفخر الرازي، تحقيق: حسين آتاي، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ط: ١، ١٩٩١م.

۞ المختار من كنوز السنة، د. محمد عبد الله دراز، بدون بيانات نشر.

۞ مذاهب الإسلاميين، عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.

۞ مسند الإمام أحمد بن حنبل، جمعية المكنز الإسلامي.

۞ مسند الطيالسي، سليمان بن داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

۞ مشارق أنوار العقول، عبد الله السالمي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط: ١، ١٤٠٩هـ.

۞ المطالب العالية من العلم الإلهي، للرازي، ضبطه، محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط:١، ١٤٢٠ هـ.

۞ المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم،

الموصل، ط: ٢، ١٤٠٤ هـ.

۞ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط: ١، ١٤١١ هـ.

۞ المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبار، نشرته وزارة الثقافة المصرية، بإشراف طه حسين وإبراهيم مدكور.

۞ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، لابن القيم، تحقيق: علي حسن، دار ابن عفان، الأردن، ط: ١، ١٤١٦ هـ.

۞ مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم بدمشق – الدار الشامية ببيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ.

۞ مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتايز بفبادن، ط: ٣، ١٤٠٠هـ.

۞ مقالات الجهم بن صفوان وأثرها في الفرق الإسلامية، لياسر قاضي، أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤٢٦ هـ.

۞ مقدمة ابن خلدون، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٣م.

۞ الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: عبد العزيز الوكيل، دار الفكر، لبنان، بدون تاريخ.

۞ مميزات مذهب الماتريدية عن المذاهب الغيرية لشيخ زاده، مخطوطة برلين (برقم/ ٢٤٨٢).

۞ منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام، ط: ١، ١٤٠٦ هـ.

۞ منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة، ناصر الحنيني، مركز

الفكر المعاصر بالرياض ط:١، ١٤٣١ هـ .

۞ الموجز لأبي عمار عبد الكافي الإباضي، ت: عبد الرحمن عميرة ن دار الجيل، بيروت، ط:١، ١٤١٠ هـ .

۞ موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لعبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٥هـ.

۞ موقف البشر تحت سلطان القدر، مصطفى صبري، دار البصائر، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٩هـ.

۞ ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة ببيروت، بدون تاريخ.

۞ النبوات، لابن تيمية، تحقيق عبد العزيز الطويان، دار أضواء السلف، ط: ١، ١٤٢٠ هـ.

۞ نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ابن الجوزي، ت: محمد عبد الكريم الراضي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤١٤ هـ .

۞ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة، ط: ٧، ١٩٧٧م.

۞ نظم الفرائد وجمع الفوائد، عبد الرحيم بن علي (شيخ زاده) عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة التقدم، القاهرة، ط٢، بدون تاريخ.

۞ نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد، لشيخنا الدكتور. عبد الله بن محمد القرني، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة ع ٥٣ .

۞ نهج البلاغة، الشريف الرضي، بشرح محمد عبده، المكتبة العصرية بيروت.

فهرس الموضوعات




حديث حاطب بن أبي بلتعة رضي اللّه عنه دراسة عقدية

د. عبدالعزيز بن جليدان الظفيري

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثمانية مباحث وخاتمة:

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية البحث وأسباب اختياره وخطة البحث والمنهج المتبع.

وأما التمهيد ففيه مطلبان متعلقان بالتعريف بالصحابي الجليل حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ وتخريج الحديث المراد دراسته.

وأما المباحث فتناولت فيها المسائل المهمة المرتبطة بالعقيدة، منها بيان ما فعله حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وحكمه حال المكاتبة، وحكم فعله، وبيان المستفاد من قوله ﷺ: «يا حاطب ما هذا؟»، وقوله: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر..»، وقوله: «صدقكم خلوا سبيله»، وإيضاح المراد من قول عمر: «دعني أضرب عنق هذا المنافق»، وإيضاح الحق في باب الأسماء والأحكام من خلال الآيات التي نزلت في حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

Abstract

All praise is due to Allah, Lord of the universe. May His salat and salam be upon our prophet, Muhammad, as well as his family and companions.

To proceed:

The present study is comprised of an introduction, a preface, and eight subsections.

In the introduction, I explain the significance of the present research, the reasons it was undertaken, its methodology, and outline.

The preface consists of two topics. The first is a brief biography of the noble companion, Hatib ibn Abi Balta'ah (may Allah be pleased with him). The second is a referenced verification of the hadith that serves as the subject of this study.

The subsections deal with the most important creedal issues pertinent to this hadith, including:

- *An explanation of what Hatib (may Allah be pleased with him) actually did, his status at the time of writing the letter to the idolaters of Makkah, and the ruling of his action*
- *A clarification of the benefits that can be gained from the following statements of the Prophet r:*
    - *"Hatib, what is this?"*
    - *"You do not know. Perhaps Allah has looked at those who participated in the Battle of Badr…"*
    - *"He told you all the truth. Let him go."*
- *The correct understanding of applying labels and rulings (al-Asmaa wa al-Ahkam) to people in light of the ayaat that were revealed concerning Hatib (may Allah be pleased with him)*

The conclusion provides the study's most significant findings.

All praise is due to Allah, Lord of the universe. May His salat and salam be upon our prophet, Muhammad, as well as his family and companions.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد[1]:

فإن حديث حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الأحاديث العظيمة التي تناولها أهل العلم شرحاً وبياناً واستنباطاً لكثير من المسائل العقدية وغيرها، بل كان أصلاً مهماً في مسائل شرعية شتى، فأردت أن أجمع تلك المسائل في موضع واحد لعل الله تعالى أن ينفع به، لا سيما أنه قد حصل لبس لدى البعض في بعض تلك المسائل وفهمها، والله أسأل أن يجعل عملي خالصا له تعالى.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- بيان منزلة حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والدفاع عنه فيما قيل في حقه.

٢- أن كثيراً من دواوين السنة قد روى أصحابها هذا الحديث، فهو محل

(١) هذه خطبة الحاجة، وقد أخرجها أبو داود في سننه (٢/ ٥٩١)، رقم (٢١١٨)، والنسائي في سننه رقم (١٤٠٤)، وأحمد في مسنده (٦/ ٢٦٢)، وغيرهم، وأفردها الألباني في رسالة جامعة جمع فيها طرقها وخرجها سماها: خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه.

عناية كثير من العلماء، وقد رووه في دواوين السنة المختلفة، وفي كتب العقائد والتاريخ والسيرة والفقه والأصول وغيرها.

٣- أن العلماء استدلوا بمسائل عديدة بهذا الحديث، بل كان هذا الحديث أصلا مهما في بعض المسائل المتعلقة بالعقيدة كما سوف يأتي إن شاء الله تعالى، فأردت أن أجمع شتات البحث في موضع واحد.

٤- حصول الخلل في فهم هذا الحديث لدى الكثير سببه في الغالب عدم الرجوع إلى كتب أهل العلم في فهم الحديث.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثمانية مباحث وخاتمة:

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية البحث وأسباب اختياره وخطة البحث والمنهج الذي سرت عليه.

وأما التمهيد: ففيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالصحابي الجليل حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المطلب الثاني: تخريج حديث حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المبحث الأول: بيان ما فعله حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسبب ذلك، وحكمه.

المبحث الثاني: حكم حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال مكاتبته، وحكم فعله.

المبحث الثالث: قوله ﷺ: «يا حاطب ما هذا؟»، ونحوها من الروايات.

المبحث الرابع: قول النبي ﷺ: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

المبحث الخامس: قول النبي ﷺ: «صَدَقَكُم، خَلّوا سبيله»،ونحوها من الروايات.

المبحث السادس: قول عمر: «دعني أضرب عنق هذا المنافق»، ونحوها من الروايات.

المبحث السابع: الدلالة على بعض أعلام نبوته ﷺ.

المبحث الثامن: دلالة الآيات الواردة في شأن حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على مذهب أهل السنة في باب الأسماء والأحكام والرد على المخالفين.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث.

منهج البحث:

١- أعزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية في البحث.

٢- أخرج الأحاديث النبوية والآثار السلفية من مصادرها، فإن كان الحديث أو الأثر في الصحيحين فإني أكتفي بالعزو إليهما، وإلا فإني أخرجه من بقية مصادر السنة، مع ذكر حكم أهل العلم.

٣- أذكر حديث حاطب في المقدمة كاملاً في الصحيحين، وعند الدراسة أذكر الروايات الأخرى عند الحاجة إليها.

التمهيد

المطلب الأول: التعريف بالصحابي الجليل حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(١)]:

حاطب بن أبي بَلْتَعَة -بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها مثناة ثم مهملة مفتوحات-، واسم أبي بلتعة: عمرو بن عمير بن سلمة بن صعب بن سهل اللخمي، حليف بني أسد بن عبد العزى، وهو الذي عليه الأكثر، ويقال إنه حالف الزبير، وقيل كان مولى عبيد الله بن حميد بن زهير بن الحارث بن أسد، فكاتبه فأدى مكاتبته، ويكنى أبا عبدالله، وقيل: أبا محمد، وهو من أهل اليمن.

وكان أحد فرسان قريش في الجاهلية وشعرائها.

شهد بدراً، وأحدا والخندق والحديبية، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان من الرماة المذكورين من أصحاب رسول الله ﷺ.

وهو الذي نزل في شأنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١]، فكانت هذه الآية دالة على إيمانه -كما سيأتي-.

---

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٣/ ٦١)، معرفة الصحابة (٢/ ٦٩٥)، وأسد الغابة (١/ ٢٢٩)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٣١٢)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٥١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤).

ومن فضائله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن عبدا له جاء إلى رسول الله ﷺ يشكوه؛ فقال: يا رسول الله ليدخلن حاطب النار. فقال رسول الله ﷺ: (كذبت لا يدخلها، فإنه شهد بدرا والحديبية)[1].

وقد بعثه النبي ﷺ إلى ملك الإسكندرية المقوقس، سنة ست، وامتدحه المقوقس بقوله: «أنت حكيم جاء من عند حكيم»، فأتاه من عنده بهدية منها مارية القبطية وسيرين أختها فاتخذ رسول الله مارية لنفسه فولدت له إبراهيم ابنه، ووهب سيرين لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[2]، وقد بعث أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حاطبا أيضا إلى المقوقس بمصر فصالحهم[3].

مات حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ثلاثين وصلى عليه عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المدينة، وله خمس وستون سنة.

المطلب الثاني: تخريج حديث حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قصة مكاتبة حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمشركين متواترة عند أهل العلم، وقد وردت القصة في غالب دواوين السنة المطهرة، وأوردها علماء المغازي والسير والفقه وغيرهم، حيث إن فيها فوائد جليلة، متعلقة بعلوم مختلفة، فأخرجها البخاري في صحيحه في عدة مواضع، كما أخرجها مسلم

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ك: فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب: من فضائل أهل بدر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وقصة حاطب ابن أبي بلتعة (ص٦٤٠)، رقم (٢٤٩٥).

(٢) قصة بعث حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى المقوقس أخرجها الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٣٩)، و(٤/ ٤١)، والطحاوي في مشكل الآثار (٦/ ١٦٣)، وابن سعد في الطبقات (١/ ١٣٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤/ ٣٩٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤/ ٢٨٠).

(٣) انظر: أسد الغابة (١/ ٣٥٥)، وتاريخ خليفة بن خياط (ص٢٨).

في صحيحه، قال أبو الفضل السلامي: «والحديث صحيح مشهور معروف عند أهل العلم»[(١)]، وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه القصة مما اتفق أهل العلم على صحتها، وهي متواترة عندهم معروفة عند علماء التفسير وعلماء المغازي والسير والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء، وكان علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يحدث بهذا الحديث في خلافته بعد الفتنة، وروى ذلك عنه كاتبه عبيد الله بن أبي رافع ليبين لهم أن السابقين مغفور لهم ولو جرى منهم ما جرى»[(٢)].

وإليك لفظ الحديث عند الشيخين: عن علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد بن الأسود قال: انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ[(٣)] فإن بها ظعينة ومعها كتاب، فخذوه منها، فانطلقنا تعادى بنا خيلنا، حتى انتهينا إلى الروضة، فإذا نحن بالظعينة؛ فقلنا: أَخْرِجي الكتاب. فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لَتُخْرِجَنَّ الكتاب، أو لَنُلْقِيَنَّ الثياب، فأخرجته من عقاصها، فأتينا به رسول الله ﷺ، فإذا فيه: من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين من أهل مكة، يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: يا حاطب ما هذا؟ قال: يا

---

(١) كتاب التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف (ص٣٠٣).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٣٣١).

(٣) روضة خاخ: بخاءين معجمتين، هذا هو الصواب الذي قاله العلماء كافة في جميع الطوائف، وفي جميع الروايات والكتب، ووقع في بعض روايات البخاري من رواية أبي عوانة: «حاج» بحاء مهملة والجيم، واتفق العلماء على أنه من غلط أبي عوانة، وهي موضع بين مكة والمدينة بقرب حمراء الأسد، من المدينة. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٢٧٣)، مراصد الاطلاع (١/ ٤٤٤).

رسول الله لا تعجل علي، إني كنت امرأ ملصَقاً في قريش، ولم أكن من أَنْفُسِها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهليهم وأموالهم، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم؛ أن أتخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتي، وما فعلت كفرا ولا ارتدادا ولا رضا بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: لقد صدقكم. قال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق. قال: إنه قد شهد بدراً، وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر؛ فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»[(١)]، وفي رواية للبخاري: «فدمعت عينا عمر، وقال: الله ورسوله أعلم»، وفي رواية للشيخين: فأنزل الله السورة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١].

---

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه: ك: الجهاد والسير، باب: الجاسوس وقول الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾، (ص٦٣٢-٦٣٣)، رقم (٣٠٠٧)، وهذا لفظه، و ك:الجهاد والسير، باب: إذا اضطر الرجل إلى النظر في شعور أهل الذمة، والمؤمنات إذا عصين الله وتجريدهن (ص٦٤٩)، رقم (٣٠٨١)، و ك: المغازي، باب فضل من شهد بدرا، (ص٨٣٣)، رقم (٣٩٨٣)، و باب: غزوة الفتح وما بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبي ﷺ، (ص٨٨٩)، رقم (٤٢٧٤)، و ك: التفسير، باب: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾، (ص١٠٦٥)، رقم (٤٨٩٠)، و ك: الاستئذان، باب: من نظر في كتاب من يحذر على المسلمين ليستبين أمره (ص١٣٣٦)، رقم (٦٢٥٩)، و ك: استتابة المرتدين، باب: ما جاء في المتأولين، (ص١٤٦٤)، رقم (٦٩٣٩)، ومسلم في صحيحه، ك: فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وقصة حاطب بن أبي بلتعة، (ص٦٤٠)، رقم (٢٤٩٤)، قال سفيان بن عيينة: (وأي إسناد هذا؟)، قال الحافظ: (أي: عجباً لجلالة رجاله وصريح اتصاله) فتح الباري (٦/ ١٦٧).

المبحث الأول
بيان ما فعله حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وسبب ذلك، وحكمه

المطلب الأول: بيان ما فعله حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

بيان ما فعله حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الأهمية بمكان، إذ إن كثيراً من المسائل المراد دراستها تنبني على ما فعله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والكثير من النزاع الحاصل إنما سببه فهم هذه المسألة، فكان تقديم هذا المبحث، وبيان حقيقة فعله، وتحقيق الحق فيه؛ أمرا بالغ الأهمية، ومن خلال تقريره يمكن ترجيح الصواب في بعض المسائل.

ومن المعلوم أن حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أجلة الصحابة، والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بشر يصيبون ويخطئون، وقد تحصل لهم ذنوب، وليسوا هم بمعصومين، ولا يظن بأن ذكر ما فعله حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هنا انتقاص من قدره أو تجميع للباطل حوله، حاشا وكلا، ولكن لما تنبني عليه من أحكام ومسائل، ولكي لا ينسب إليه ما ليس من فعله، أو ينفى ذلك مع وقوعه، ومن ثم الحكم الصحيح لهذا الفعل، والاستفادة من ذلك عند دراسة المسائل المتعلقة بهذه القصة، بالإضافة إلى أنه حصل لبس لدى كثير من طلبة العلم حيال هذا الفعل.

وعند النظر في مجموع الروايات الصحيحة الواردة في قصة حاطب واستنباط أهل العلم؛ نجد أنه حصل منه عدة أمور، مع التنبيه على أن فعله في الظاهر شيء واحد، ولكن هذه الأمور كانت نتيجة فعله وأسبابه، وهي:

١- مكاتبة المشركين بأمر مسير النبي ﷺ إلى مكة[١]، وإعطاء الكتاب امرأة، ففي الحديث: «فإذا فيه-يعني في الكتاب الذي بعثه-: من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ»، وهذا هو الفعل الأساس الذي فعل، وهو الذي صرحت به الأحاديث الواردة في قصته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقوله: «يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ» المقصود به غزوه لأهل مكة، كما في بعض الروايات: «فكتب إلى أهل مكة: أن محمدا ﷺ قد سار إليكم»[٢]، وقد أشار إلى هذا البخاري في تبويبه للحديث فقال: «باب غزوة الفتح وما بعث به حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبي ﷺ»[٣]، وكذا قال غيره من أهل العلم[٤].

٢- المناصرة للمشركين، وإعانتهم على المسلمين، فإن المكاتبة

(١) حادثة حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وما جرى منه وقع على الصحيح في عزم النبي ﷺ لفتح مكة، وعلى هذا جماهير العلماء، ومن تبويب البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا الحديث «باب غزوة الفتح وما بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبي ﷺ»، انظر: أسد الغابة (١/ ٢٢٩)، والبداية والنهاية (٣/ ٣٩٨)، و(٧/ ١٧٥)، والاستيعاب (١/ ٣١٢)، والتحرير والتنوير (٢٨/ ١١٦). ومن أهل العلم من قال بأنه كان عند تجهز النبي ﷺ للحديبية، وهو قول قتادة. انظر: تفسير الطبري (١٢/ ٥٨)، والتحرير والتنوير (٢٨/ ١١٦). والراجح ما ذهب إليه جماهير أهل العلم. والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣/ ١١١)، رقم (٢٦٥١)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢/ ١٣٨).

(٣) صحيح البخاري (ص٨٨٩).

(٤) انظر: صحيح ابن حبان، ك: التاريخ، باب: ذكر الإخبار عن كتبة حاطب بن أبي بلتعة بالكتاب إلى قريش يخبرهم بخروج المصطفى ﷺ (ص١٧٢٤-الإحسان)، رقم (٦٤٩٩).

للمشركين فيها إعانة لهم على المسلمين، وإطْلاع لهم على عوراتهم[(١)]، ومما يدل على ذلك قول الله تعالى في الآية التي وردت في حاطب: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾، فإن من معاني الولاية كما قال بعض العلماء: «النصرة»، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى ﴿أَوْلِيَآءَ﴾: «يعني أنصاراً»[(٢)].

٣- النصح للمشركين ففي بعض الروايات: «ينصح لهم فيه»[(٣)]، ووصَف فعل حاطب هذا بأنه نصح للمشركين غير واحد من أهل العلم، قال الراغب: «﴿بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ أي: بأسباب المحبة من النصيحة ونحوها»[(٤)]، وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعنى: ﴿بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ أي: بالنصيحة في الكتاب إليهم»[(٥)]، وتحقق المناصحة في كتابته ظاهر، فإنه أراد إظهار كونه مناصحا لهم في كتابته.

٤- الخيانة، وقد قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في بعض الروايات: «يا رسول الله، قد خان اللهَ ورسولَه والمؤمنين، فَدَعني فلأضْرِب عنقه»، والخيانة والنفاق بابهما واحد، إلا أن الخيانة تقال اعتبارا بالعهد والأمانة، والنفاق يقال اعتبارا بالدين، وقد يتداخلان، وسبب تسمية فعل حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ «خيانة»؛ لأن إفشاء سر النبي ﷺ والمكاتبة للمشركين بهذا الأمر يعتبر خيانة، إذ إن

(١) انظر: الإمامة والرد على الرافضة (ص٣٤٠).

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ٥٥)، وانظر (ص٤٥) من هذا البحث.

(٣) أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢/ ٢٣٠)، والطبري في تفسيره (١٢/ ٥٨)، عن عروة بن الزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) مفردات ألفاظ القرآن (ص٨٦١).

(٥) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٤)، وانظر: تفسير السمعاني (٥/ ٤١٣).

الخيانة مخالفة الحق بنقض العهد في السر، ونقيض الخيانة الأمانة[(١)].

٥- التجسس على المسلمين، والتخابر مع عدوهم[(٢)]، فقد أورد العلماء حديثَ حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسألة الجاسوس المسلم، بل عدّوا فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الأصل في هذه المسألة، وقد بوب البخاري في صحيحه للحديث بقوله: «باب الجاسوس وقول الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾»، و أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه بقوله: «باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلما»[(٣)]، وبوب عليه البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «باب المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين»[(٤)]، وغيرهما.

٥- المودة والموالاة للكفار، لكنها مودة دنيوية لا دينية، حيث لم يقصد حاطب من فعله موادتهم على دينهم بنص عذره الذي اعتذر به للنبي ﷺ، وقد قال تعالى في شأن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ الآية، قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ يقول جلّ ثناؤه: ومن يسرُّ منكم إلى المشركين بالمودّة أيها المؤمنون ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾: يقول: فقد جار عن قصد السبيل التي جعلها الله طريقًا إلى الجنة ومحجة إليها»[(٥)]، وقال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعنى ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾: تخبرونهم بسرائر المسلمين وتنصحون

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن (ص٣٠٥)، والجامع لشعب الإيمان (١/ ١٢٧).
(٢) انظر: الأم (٤/ ٢٥٠)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٦)، والمجموع شرح المهذب (١٥/ ٢٤٦)، والصارم المسلول (٢/ ٣٧٢).
(٣) سنن أبي داود (٣/ ١٠٨).
(٤) السنن الكبرى (٩/ ١٤٦).
(٥) تفسير الطبري (١٢/ ٥٦).

لهم؛ وقاله الزجاج»[(١)]، وقال الحافظ: «وقوله: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ تفسير للموالاة المذكورة»[(٢)]، وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَاٱللَّهُ لما ذكر الآية التي نزلت في حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «...مع أن في الآية الكريمة ما يشعر أن فعل حاطب نوع موالاة، وأنه أبلغ إليهم بالمودة..»[(٣)].

وكل ما ذكر من فعل حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ متقارب، فهذه الموالاة الدنيوية التي حصلت منه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هي نتيجة ما تقدم من أفعاله التي فعل، ودالة عليها، وهي من أسبابها أيضا، فالمكاتبة والنصرة والنصح والتجسس هي أسباب ظاهرة لموادة الكفار، ودالة عليها، قال السمعاني رَحِمَهُٱللَّهُ: «تلقون إليهم أخبار النبي وسره بالمودة التي بينكم وبينهم. ويقال: تلقون إليهم بالمودة أي: بالنصيحة، قاله مقاتل. وقيل: تلقون إليهم بالمودة أي: بالكتاب. وسمي ذلك مودة وكذلك النصيحة؛ لأن ذلك دليل المودة»[(٤)]، وقال القرطبي رَحِمَهُٱللَّهُ في معنى ﴿بِٱلْمَوَدَّةِ﴾: «أي بالنصيحة في الكتاب إليهم»[(٥)].

ولكن هذه الموادة دنيوية لا دينية، حيث كانت من غير محبة لهم، ولا رضى بالكفر بعد الإسلام، ولا ردة عن الإسلام، ولذلك لم يكفر بها، مع خطورتها، وقد جاء النص بالنهي عن فعل حاطب وهو الموالاة للمشركين، فيدخل فيه ما تقدم من فعله، وما هو من معانيه، أي من معاني الموالاة

(١) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٢).
(٢) فتح الباري (٨/ ٥٠٢)، وانظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٢٣).
(٣) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ١٧٩).
(٤) تفسير السمعاني (٥/ ٤١٣).
(٥) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٤).

والنصرة، فالمكاتبة للمشركين وإفشاء السر والنصح لهم؛ فيها نصرة وموالاة للمشركين.

المطلب الثاني: سبب فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عذره):

عند النظر في الحديث وكلام أهل العلم في سبب فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ يتحصل من كل ذلك أن هناك:

١-سبباً صرح به.

٢-وسبباً صرح بنفيه.

٣-وسبباً نُسِب إليه.

١-**أما السبب الذي صرح به**: فقد جاءت عدة روايات في سبب فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكلها تدل على أنه فعل ما سبق من أجل الدنيا؛ القرابة والمال اللذين كانا بمكة، فقد اعترف بفعله، وصرح بأنه خاف على ماله وأهله، حيث لم تكن له يد عند كفار قريش، لأنه كان ملصقاً فيهم، ليس من أَنْفُسِهم، فأراد حمايتهم عن طريق فعله الذي فعل، حيث يريد مبادلة الكفار النفع؛ يرسل لهم بخبر الرسول ﷺ، ويحصل على نفع آخر، وهو سلامة المال والأهل.

وكان المهاجرون لهم قرابات بمكة من خلالها يستطيعون حماية أهليهم وأموالهم، فلما فاته النسب فيهم؛ أحب أن يتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتهم نظير ما فعل لهم من المكاتبة، فقد قال لما سأله النبي ﷺ عن سبب فعله: «يا رسول الله لا تعجل علي، إني كنت امرأ ملصقاً في قريش، ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهليهم وأموالهم، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم؛ أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي»، وفي بعض الروايات: «ما بي إلا أن أكون مؤمنا بالله، وأردت أن يكون لي عند القوم يد».

ولما كان الفعل منقسما إلى معنى قبيح -وهو الكفر-، ومعنى مذموم لا

يصل إلى الكفر؛ سأله النبي ﷺ عن سبب فعله، فأجاب بما سبق؛ وكان لا بد من الأخذ بقوله، وهذا فيه احتياط في إيمان العباد، وعدم إخراجهم من الإسلام إلا ببينة كما سيأتي بإذن الله تعالى[(١)]، ولذا قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في هذا الحديث طرح الحكم باستعمال الظنون، لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال مِن أنه لم يفعله شكا في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله، ويحتمل أن يكون زلة، لا رغبة عن الإسلام، واحتمل المعنى الأقبح؛ كان القول قوله فيما احتمل فعله»[(٢)]، ويعني بذلك أن عذره ما صرح به.

وقال الشيخ السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «..فكتب حاطب إلى قريش يخبرهم بمسير رسول الله ﷺ إليهم، ليتخذ بذلك يدا عندهم، لا شكا ونفاقا»[(٣)]، وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «وتأمل قصة حاطب بن أبي بلتعة وما فيها من الفوائد، فإنه هاجر إلى الله ورسوله، وجاهد في سبيله، لكن حدث منه أنه كتب بسر رسول الله ﷺ إلى المشركين من أهل مكة، يخبرهم بشأن رسول الله ﷺ ومسيره لجهادهم، ليتخذ بذلك يداً عندهم، تحمي أهله وماله بمكة، فنزل الوحي بخبره»[(٤)]، فظهر مما سبق أن حاطبا فعل ما فعل من أجل حماية الأهل والمال.

٢-**أما ما صرح بنفيه** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: فأن يكون فعل ما فعل ارتداداً عن الدين

---

(١) انظر: (ص٥٧).

(٢) الأم (٤/ ٢٥٠).

(٣) تفسير السعدي (ص١٠٠٨).

(٤) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ١٧٨).

ولا كفراً بالله تعالى، ولا شكـًا في الدين، ولا نفاقـًا، ولـم يـتمنّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نصـرة الكفار على المسلمين طرفة عين، ولم يحبهم منذ فـارقهم، وأكـد بقـاءه علـى الإيمـان، وأن قلبـه سـليم مـن النفـاق والكفـر والشـك، ومـن محبـة الكفـر أو الرضـا بـه، ولـذا قـال: «ومـا فعلـت كفـراً ولا ارتـداداً ولا رضـا بـالكفر بعـد الإسلام»، وفي رواية: «ما بي إلا أن أكون مؤمنـًا بالله ورسوله، وما غيرت ومـا بدلت»[١]، وفي رواية: «أما إني لـم أفعلـه غشـًا لرسـول الله ﷺ ولا نفاقـًا، قـد علمتُ أن الله مظهرٌ رسـوله ﷺ ومـتمٌ لـه أمـره، غيـر أني كنـت بـين ظهـرانيهم وكانت والدتي معهم فأردت أن أتخذها عندهم»[٢].

ولـم ينـف حاطـب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذنب عن نفسه، بل كان مقراً بما فعـل، عالمـًا بهذا الذنب، وقد صدقه النبي ﷺ فيما قال.

وقوله: «وما فعلت كفراً» أي لم أفعل هذا وأنا كافر، أي باق علـى الكفـر، «ولا ارتداداً» أي: لم أكفر بعد إسلامي، «ولا رضـا بـالكفر بعـد الإسـلام» أي ليس إيثارا لجانب الكفار على جانب المسلمين[٣].

فكـان هـذا الـذي قالـه حاطـب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دالاً علـى عـدم نفاقـه، وهـو الـذي

---

(١) أخرجـه البخـاري في صـحيحه، ك: الاسـتئذان، بـاب: مـن نظـر في كتـاب مـن يحـذر علـى المسلمين ليستبين أمره، (ص١٣٣٦)، رقم (٦٢٥٩).

(٢) أخرجـه أحمـد في مسـنده (٢٩/ ٢٩٦)، وأبـو يعلـى في مسـنده (٤/ ١٨٢)، وابـن حبـان في صـحيحه (ص١٢٩٥-الإحسـان)، رقـم (٤٧٩٧)، وصـحح إسـناده الحـافظ في إتحـاف الخيرة (٧/ ٢٦٨).

(٣) انظر: إعراب القرآن وبيانه (٥/ ٥٢٢).

شهد له النبي ﷺ بالبراءة من النفاق، والتصديق لما قال.

٣-**وأما ما نسب إليه**: فهو ما فهمه بعض العلماء من رواية عند البخاري وغيره: عن أبي عبد الرحمن وهو السلمي -وكان عُثمانياً[1]- أنه قال لحبان بن عطية -وكان عَلَوياً[2]-: إني لأعلم ما الذي جرأ صاحبك على الدماء، ثم ذكر قصة حاطب، وفيه: «فقال: ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: «اعملوا ما شئتم». **فهذا الذي جرأه**»، فقد قال بعض العلماء إن المراد منه حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ففي عمدة القاري في بيان معنى قوله: «هو الذي جرأ حاطباً»[3]، أي أن حاطباً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعل ما فعل من أجل علمه بأنه سيدخل الجنة، ولذلك تجرأ على فعله ذاك.

وهذا القول ضعيف، وهو مردود بظاهر الحديث وسياقه، فإن المخاطِب بذلك أراد علياً بقوله، ولم يرد حاطباً، والذي يظهر أيضاً أن الفضل المذكور لأهل بدر لم يذكره النبي ﷺ إلا في تلك اللحظة، ولذا بكى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فانتفى بذلك ما ذكره العيني رَحِمَهُ اللَّهُ من أن سبب فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو ذلك الحديث العظيم في فضل أهل بدر.

فتلخص من ذلك أن حاطبا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعترف بذنبه وأقرّ به، وبين ما في قلبه من أنه لم يفعل ما فعل كفرا، ولا ردة عن الدين، ولا نفاقا، وإنما من أجل الدنيا.

---

(١) أي يقدم عثمان على علي في الفضل. انظر: فتح الباري (١٢/ ٣١٩).

(٢) أي يقدم عليا في الفضل على عثمان. انظر: فتح الباري (١٢/ ٣١٩).

(٣) عمدة القاري (٢٢/ ١٩٣).

هل كان حاطب متأولاً؟ وما المقصود بهذا التأويل؟

ولتتميم الفائدة حول هذا الأمر المهم؛ أرى أنه يتحتم الكلام بزيادة إيضاح حول عذر حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، حيث تكلم العلماء عن عذره رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأنه إنما كان بتأويل، وجعلوا عذره في عدم معاقبته وقبول قوله هو هذا التأويل، فما المراد بهذا التأويل؟

يحسن التنبيه في مقدم ذلك على مراد البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ من ترجمته للحديث، حيث إنه رَحِمَهُٱللَّهُ بوب على الحديث في بعض المواضع من صحيحه بقوله: «باب ما جاء في المتأولين»، في كتاب: «استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم»، وقد استدل بتبويبه على تأويل حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بعض أهل العلم.

وبالنظر إلى كلام أهل العلم يتبين أنهم اختلفوا في مراد البخاري في تبويبه وإيراده لحديث حاطب في الباب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه أراد فعل حاطب، حيث كان متأولاً في فعله، وذهب إلى هذا ابن بطال والعيني وغيرهما؛ قال العيني رَحِمَهُٱللَّهُ: «مطابقته للترجمة من حيث أن النبي عذره في تأويله، وشهد بصدقه»[1].

القول الثاني: أنه أراد قول عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لما نفّق حاطباً رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فإنه كان متأولاً في ذلك، قاله أكثر أهل العلم[2].

---

(١) عمدة القاري (٣٤/ ٤٣٤)، وانظر: شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٦)، وكتاب العبادة للمعلمي (ص٥٦٣).

(٢) انظر: فتح الباري (١٢/ ٣١٨)، وشرح الكرماني على صحيح البخاري (٢٤/ ٦٠)، وحاشية السندي على صحيح البخاري (٤/ ٩٣).

القول الثالث: أنه أراد ما فهمه أبو عبدالرحمن السلمي من أن علياً تأول في سفكه للدماء بأنه لا حرج عليه في ذلك من أجل حديث: «لعل الله اطلع على أهل بدر..»، وقال به ابن جماعة(١).

وعند التأمل في ذلك يتبين أن الراجح في مقصود البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تبويبه وإدراجه الحديث هو: تكفير عمر لحاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وأنه إنما كان بتأويل، وهو من الأدلة على أن من كفر مسلماً لتأويل فإنه لا يُذَم كما سوف يأتي، ولذا قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيناً معنى هذا الباب الذي أورده البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحاصل أن من أكفر المسلم نظر؛ فإن كان بغير تأويل استحق الذم، وربما كان هو الكافر، وإن كان بتأويل نظر؛ إن كان غير سائغ استحق الذم أيضا، ولا يصل إلى الكفر، بل يبيَّن له وجه خطئه، ويُزجر بما يليق به، ولا يلتحق بالأول عند الجمهور، وإن كان بتأويل سائغ؛ لم يستحق الذم، بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب، قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله، ليس بآثم، إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب، وكان له وجه في العلم»(٢)، ومما يبين هذا أيضا عدة أمور:

١ -أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورد في الباب نفسه قبل حديث حاطب هذا؛ ثلاثة أحاديث كلها متفقة الدلالة على مقصود الباب: الحديث الأول وهو في قول

(١) مناسبات تراجم البخاري (ص١٢٥). قال الحافظ في الفتح (١٢/ ٣٢٣): (ولو كان الذي فهمه السلمي صحيحا لكان علي يتجرأ على غير الدماء كالأموال والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل: «يا صفراء ويا بيضاء غري غيري»، ولم ينقل عنه قط في أمر المال إلا التحري بالمهملة، لا التجري بالجيم).

(٢) فتح الباري (١٢/ ٣١٨).

عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لهشام بن حكيم: «كذبت»، فعن عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ كذلك، فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، ثم لبَّبْتُه بردائه أو بردائي، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها.

فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان، فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام. فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرؤها. قال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: اقرأ يا عمر. فقرأت، فقال: هكذا أنزلت. ثم قال: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه[(١)].

والحديث الثاني وهو حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: لما نزلت هذه الآية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ: ليس كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[لقمان: ١٣][(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ك: استتابة المرتدين، باب: ما جاء في المتأولين (ص١٤٦٤)، رقم (٦٩٣٦)، ومسلم في صحيحه، ك: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (ص١٩٤)، رقم (٨١٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، الكتاب والباب السابقين، (ص١٤٦٤)، رقم (٦٩٣٧).

والحديث الثالث وهو حديث عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: غدا علي رسول الله ﷺ، فقال رجل: أين مالك بن الدخشن؟ فقال رجل منا: ذلك منافق، لا يحب الله ورسوله. فقال النبي ﷺ: ألا تقولوه يقول: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله؟ قال: بلى. قال: فإنه لا يوافى عبد يوم القيامة به إلا حرم الله عليه النار»[(١)].

ففي هذا اتهام بالنفاق، وقد استدل بذلك متأولاً بقوله كما في الرواية الأخرى: «قال: الله ورسوله أعلم. قال: فإنا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين»[(٢)]، وهو نظير قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث الرابع وهو حديث حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا.

فهذه الأحاديث الواردة في الباب كلها في الاتهام، وسببه هو التأويل الذي من أجله عقد البخاري هذا الباب في صحيحه، قال ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال المهلب وغيره: «لا خلاف بين العلماء أن كل متأول معذور بتأوله غير مأثوم فيه إذا كان تأويله ذلك مما يسوغ ويجوز في لسان العرب، أو كان له وجه في العلم»، ألا ترى أن النبي ﷺ لم يعنف عمر في تلبيبه[(٣)] لهشام مع علمه بثقته،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، الكتاب والباب السابقين، (ص١٤٦٤)، رقم (٦٩٣٨)، ومسلم في صحيحه. ك: الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا (ص٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الصلاة، باب: المساجد في البيوت (ص١٠٥-١٠٦)، رقم (٤٢٥).

(٣) التلبيب: من اللب، يقال: لَبَبْتُ الرجلَ ولَبَّبْتُه إذا جعلت في عنقه ثوبا أو غيره وجررته به. انظر: النهاية (٤/ ٢٢٣).

وعذره في ذلك، لصحة مراد عمر واجتهاده.

وأما حديث ابن مسعود فإن الرسول عذر أصحابه في تأويلهم الظلم في الآية بغير الشرك لجواز ذلك في التأويل.

وأما حديث ابن الدخشن فإنهم استدلوا على نفاقه بصحبته للمنافقين ونصيحته لهم، فعذرهم النبي ﷺ باستدلالهم.

وكذلك حديث حاطب عذره النبي ﷺ في تأويله، وشهد بصدقه»(١).

ويلاحظ أن ما ذكره ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن حاطب مما جاء في الجملة الأخيرة لا يتفق مع ما قبله من الأحاديث –وبخاصة حديث عتبان بن مالك لمشابهة الاتهام بالنفاق–، ففي الأحاديث السابقة اتهام إما بالنفاق أو الظلم أو الكذب، وكل ذلك بتأويل سائغ في الشرع، ولا شك بعد هذا أن يكون مقصود البخاري مثل ما سبق من الأحاديث، فهي متفقة الدلالة على أن الاتهام بالتأويل لا إثم فيه، وحديث حاطب نظير تلك الأحاديث.

وإليك أقوال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال في حديث عمر مع هشام بن حكيم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «ومناسبته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤاخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه لبَّبه بردائه وأراد الإيقاع به، بل صدق هشاما فيما نقله وعذر عمر في إنكاره».

وقال في حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه ﷺ لم يؤاخذ الصحابة بحملهم الظلم في الآية على عمومه حتى يتناول كل

(١) شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٥-٥٩٦).

معصية، بل عذرهم لأنه ظاهر في التأويل، ثم بين لهم المراد بما رفع الإشكال».

وقال في حديث عتبان بن مالك: «ومناسبته من جهة أنه ﷺ لم يؤاخذ القائلين في حق مالك بن الدخشن بما قالوا، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون الباطن»(١).

٢-أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بوب على الحديث في موضع آخر من صحيحه بما يدل على ما سبق، فقال في كتاب الأدب من صحيحه: «باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً»(٢)، قال الحافظ: «أي بالحكم، أو بحال المقول فيه»(٣)، وقال ابن جماعة: «وجه استدلاله أن النبي ﷺ لم يكفر عمر بقوله عن حاطب إنه منافق»(٤)، وأورد البخاري قبل هذا الباب بابا آخر وهو: «باب من أكفر أخاه بغير تأويل».

٣-هذا وقد بوب البخاري للحديث في الأدب المفرد بـ«باب من قال لآخر: يا منافق في تأويل تأوله»(٥).

٤- أن أهل العلم قد استدلوا بالحديث على أن من كفر مسلمًا أو نفَّقه على سبيل التأويل، وكان من أهل الاجتهاد؛ لم تلزمه عقوبة، وذلك للتأويل الذي رآه، فكان التأويل اعتذاراً لعمر عما قاله في حق حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وجل

(١) فتح الباري (١٢/ ٣١٨)، وانظر: شرح الكرماني على صحيح البخاري (٢٤/ ٦٠).

(٢) وقد ذكره معلقـًا هنا.

(٣) فتح الباري (١٠/ ٥٣٢).

(٤) مناسبات تراجم البخاري (ص١٢٦)، وانظر: التوضيح لابن الملقن (٢٨/ ٤٧٦-٤٧٧).

(٥) الأدب المفرد (١/ ٢٢٤).

كلام أهل العلم في هذا[١]، وسيأتي مزيد إيضاح لذلك عند الكلام حول قول عمر في حق حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا [٢].

ففي هذا دلالة ظاهرة على أن مراد البخاري من الباب هو التأويل في التكفير، وظهر بما تقدم أن مراد البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ هو قول عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في شأن حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وبعد ما تقدم نقول: إن أهل العلم اختلفوا في حقيقة التأويل الذي وقع من حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على أقوال:

القول الأول: إن التأويل الذي حصل من حاطب هو ظنه أن خوفه على أهله وماله يجوّز له ما فعله، كما يجوز له أن يدفع عن نفسه بمثل ذلك عند التقية، قال أبو يعلى رَحِمَهُٱللَّهُ: «في هذه القصة دلالة على أن الخوف على المال والولد لا يبيح التقية في إظهار الكفر كما يبيح في الخوف على النفس، ويبين ذلك أن الله تعالى فرض الهجرة ولم يعذرهم في التخلف لأجل أموالهم وأولادهم، وإنما ظن حاطب أن ذلك يجوز له ليدفع به عن ولده، كما يجوز له أن يدفع عن نفسه بمثل ذلك عند التقية، وإنما قال عمر: «دعني أضرب عنق هذا المنافق»؛ لأنه ظن أنه فعل ذلك عن غير تأويل»[٣]، وقال

(١) انظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٤)، وشرح السنة للبغوي (١١/ ٧٥)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٢٠٠)، والجامع لشعب الإيمان (١/ ١٢٧)، ومنهاج السنة (٤/ ٢٦٤)، وإعلام الموقعين (٤/ ١١٤)، والدرر السنية (١٠/ ٤١٥-٤١٦) من كلام الشيخ أبا بطين رَحِمَهُٱللَّهُ، وكتاب العبادة للمعلمي (ص٥٦٣).

(٢) انظر (ص٨٧).

(٣) زاد المسير (٨/ ٢٣٤).

الجصاص: «ظاهر ما فعله حاطب لا يوجب الردة، وذلك لأنه ظن أن ذلك جائز له ليدفع به عن ولده وماله، كما يدفع عن نفسه بمثله عند التقية، ويستبيح إظهار كلمة الكفر، ومثل هذا الظن إذا صدر عنه الكتاب الذي كتبه فإنه لا يوجب الإكفار، ولو كان ذلك يوجب الإكفار لاستتابه النبي ﷺ، فلما لم يستتبه وصدّقه على ما قال؛ علم أنه ما كان مرتدا، وإنما قال عمر: «ائذن لي فأضرب عنقه»؛ لأنه ظن أنه فعله عن غير تأويل»[١].

فتبين من ذلك أن أصحاب هذا القول يرون أن عذر حاطب هو أنه لم يعلم بحرمة الفعل، بل كان يرى جواز ذلك من أجل سلامة الأهل والمال، وأن هذا هو تأويله.

القول الثاني: إن التأويل الذي اعتقده حاطب هو أنه يعلم أن الله ناصر دينه ونبيه، وأن هذا الفعل لا يضر رسول الله ﷺ شيئا، ففي بعض الروايات: «أما والله إني لناصح لله ورسوله، ولكني كنت غريباً في أهل مكة، وكان أهلي بين ظهرانيهم، وخشيت عليهم، فكتبت كتاباً لا يضر الله ورسوله شيئاً، وعسى أن يكون منفعة لأهلي»[٢].

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذكر بعض أهل المغازي -وهو في تفسير يحيى بن

(١) أحكام القرآن (٥/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٩/ ٤٨١)، والبزار في مسنده (١/ ٢٦٠-البحر الزخار)، وأبو يعلى في الكبير، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٠٣-٣٠٤)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٧٨)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه هكذا)، وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى في الكبير والبزار والطبراني في الأوسط باختصار، ورجالهم رجال الصحيح).

سلام- أن لفظ الكتاب: «أما بعد يا معشر قريش فإن رسول الله ﷺ جاءكم بجيش كالليل يسير كالسيل، فوالله لو جاءكم وحده لنصره الله وأنجز له وعده، فانظروا لأنفسكم والسلام». كذا حكاه السهيلي، وروى الواقدي بسند له مرسل أن حاطبا كتب إلى سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة: أن رسول الله ﷺ أذن في الناس بالغزو، ولا أراه يريد غيركم وقد أحببت أن يكون لي عندكم يد»[١].

وهذا الذي عليه طائفة من أهل العلم، قال أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لكن حاطباً لم ينافق في قلبه، ولا ارتد عن دينه، وإنما تأول فيما فعل من ذلك أن إطلاع قريش على بعض أمر رسول الله ﷺ لا يضر رسول الله ﷺ، ويخوّف قريشاً، ويُحكى أنه كان في الكتاب تفخيم أمر جيش رسول الله ﷺ، وأنهم لا طاقة لهم به، يُخوفهم بذلك ليخرجوا عن مكة، ويفروا منها، وحسّن له هذا التأويلَ تعلُّقُ خاطره بأهله وولده، إذ هم قطعة من كبده، ولقد أبلغ من قال: قلما يفلح من كان له عيال، لكن لطف الله به، ونجاه لما علم من صحة إيمانه، وصدقه، وغفر له بسابقة بدر وسبقه»[٢].

وقال ابن الملقن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنما فعل حاطب ذلك متأولا في غير ضرر لرسول الله ﷺ صدق الله نيته فنجاه من ذلك»[٣].

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعذر حاطب ما ذكره فإنه صنع ذلك متأولا أن لا

(١) فتح الباري (٧/ ٥٩٤).

(٢) المفهم (٦/ ٤٤٠).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٦٥).

ضرر فيه»[١]، وأقوال أهل العلم في ذلك كثيرة[٢].

القول الثالث: ومنهم من يرى أن المقصود من التأويل هو مجرد العذر، أي اعتذاره وتبريره لفعله، وتبرؤه من النفاق والكفر، فعذر حاطب هو تأويله، وأنه ما فعل هذا إلا من أجل الأهل والمال، وهذا جريا على ظاهر الحديث، فقوله: «إني كنت امرأ ملصقاً في قريش، ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهليهم وأموالهم، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتي..» هو العذر الذي من أجله عفا عنه النبي ﷺ، حيث تبين له أن حاطبا لم يفعله كفرا ولا ارتدادا عن الدين ولا نفاقا.

قال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك حديث حاطب عذره النبي ﷺ في تأويله، وشهد بصدقه»[٣].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا قَبِل رسول الله ﷺ عُذْرَ حاطب لما ذكر أنه إنما فعل ذلك مصانعة لقريش، لأجل ما كان له عندهم من الأموال والأولاد»[٤].

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ﴾ لما اعتذر حاطب بأن له أولادا وأرحاما فيما بينهم؛ بين الرب عَزَّوَجَلَّ أن الأهل والأولاد

---

(١) فتح الباري (٨/ ٥٠٣).

(٢) انظر: شرح الأبي على مسلم (٨/ ٤١٣)، وبذل المجهود (١٢/ ١٦٩).

(٣) شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٦).

(٤) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٤٧).

لا ينفعون شيئا يوم القيامة إن عصي من أجل ذلك»[١].

وقال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من كثر تطلعه على عورات المسلمين، وينبه عليهم، ويعرف عدوهم بأخبارهم؛ لم يكن بذلك كافرا إذا كان فعله لغرض دنيوي، واعتقاده على ذلك سليم، كما فعل حاطب بن أبي بلتعة حين قصد بذلك اتخاذ اليد، ولم ينو الردة عن الدين»[٢]، وأقوال أهل العلم في ذلك كثيرة[٣].

فإن المقصود من التأويل هنا -والله أعلم- هو تأويل فعله، أي تفسيره، والمراد أن عنده عذرا فعل من أجله ما فعله، لا أن هناك نصا اعتمده حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في فعله، وهذا أحد معاني التأويل في الشرع، قال تعالى: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾[الكهف:٧٨]، أي تفسيره[٤]، وهو تأويل فعله لا تأويل قوله[٥]، فيكون تأويل حاطب هو تأويل فعله الذي فعل، وهو الاعتذار الذي قدمه بين يدي النبي ﷺ.

وقد اشتمل عذر حاطب على أمرين: أنه فعل ما فعل من أجل الدنيا، وأنه لم يفعله كفرا ولا نفاقا ولا ارتدادا عن الدين.

الترجيح: بعد النظر في أقوال أهل العلم يترجح -والله أعلم- القول الثاني

---

(١) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٥).

(٢) أحكام القرآن (٧/ ٢٩٥).

(٣) انظر: تفسير العز بن عبدالسلام (٢/ ٢٧٤)، ومصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام (ص١٣٣).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٩٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٧).

والثالث، ولا مانع من القول بهما جميعا، فهو فعل ما فعل من أجل الدنيا، وهو الاعتذار الذي قدمه بين يدي النبي ﷺ، وأضاف إلى هذا بأنه كان يعتقد عدم الإضرار بالنبي ﷺ والمسلمين، وأنه يعلم أن الله تعالى سينصر نبيه، فهو قد نظر إلى الأمر الكوني القدري في نصرة الله تعالى لنبيه ﷺ، وعلم هذا، ثم هو أراد حماية أهله وماله أيضا.

وعند التمعن فيما سبق يتضح أنه لا يصح الاعتذار لحاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفعله بأنه فعل ذلك من أجل تخويف الكفار من النبي ﷺ، وبأنه اعتقد عدم الإضرار فحسب، دون النظر إلى الشق الأكبر من فعله، وهو أنه فعله من أجل الدنيا، يدل على هذا ما جاء في الرواية السابقة: «فكتبتُ كتابـًا لا يضر الله ورسوله شيئًا، وعسى أن يكون منفعة لأهلي»، وهذا فيه الجمع بين الأمرين، وفي الرواية السابقة أيضا: «..فإن رسول الله ﷺ جاءكم بجيش كالليل يسير كالسيل، فوالله لو جاءكم وحده لنصره الله وأنجز له وعده، **فانظروا لأنفسكم والسلام**»، ففي هذا تخويف لهم، وفيه تهيئة للكفار وتحفيز لهم بأن يأخذوا حذرهم، وهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلا شك قد أخطأ في هذا.

أما القول الأول فمدفوع بأن هذا العمل كان معلومـًا حكمه عند الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حيث تكررت المواقف الدالة على أن المدافعة عن المشركين والمناصرة لهم من أفعال المنافقين، ولذا:

أ-نفَّقه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ب- وحاطب نفسه صرح ببراءته من النفاق والكفر والردة والشك.

ج-وقال: «لا تعجل علي»، مما يدل على أن حكمه معلوم عنده، ولا

يمكن أن يخفى على حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا العمل.

د-وكيف يتصور في حق حاطب اعتقاد جواز الإضرار بالنبي ﷺ والمسلمين بمكاتبة المشركين المعروف ضرره على الكل؟

هـ-ومما يدل على ذلك أيضا أنه أرسل المرأة خفية ومعها الكتاب.

و-ويبطله أيضاً أنه لو كان كذلك لصرح بأنه كان يعتقد جواز ذلك لشبهة المال والأهل، ولاعتذر بالجهل، وما كان لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد سماعه لذلك أن يستأذن في قتله.

وقد ورد ذلك العذر -الذي فيه أنه من أجل الدنيا- في نص الحديث في الصحيحين، حيث إنه صرح بعذره لما سأله النبي ﷺ: «ما حملك على ما صنعت؟»، ولم يأت عن حاطب أنه اعتذر بالجهل ولم ينف العلم عن نفسه، بل سارع إلى الدفاع عن عقيدته وبراءته من النفاق، واعترافه بالذنب مع بيانه للسبب الحامل له على ما فعل، وطلب من النبي ﷺ عدم الاستعجال عليه، قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في فوائد هذا الحديث: «وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يجحده، بل يعترف ويعتذر، لئلا يجمع بين ذنبين»[(١)].

ثم بعد هذا نقول: إن التأويل الذي وقع من حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دافع لحكم الكفر عنه، موجب لبراءته من النفاق، وإن كان الفعل مشابها لأفعال المنافقين، وأما العقوبة فقد رفعها شهوده بدرا بنص الحديث.

ويبقى أن العمل الذي عمله حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو في عداد المحرمات

(١) فتح الباري (١٢/ ٣٢٤).

المنهيات عنها في الشرع، وهي خطيرة على إيمان العبد، والتأويل الذي ذكره لا يسوغ له أن يفعل ما فعل؛ ولو كان عالما بنصر الله تعالى لنبيه ﷺ، وقد صدقه النبي ﷺ في عدم نفاقه وكفرِه، ولم تلحقه العقوبة بسبب شهوده بدرا.

فالتأويل الذي ذكره حاطب نفسه دافع لظن وتوهم وقوعه في الكفر، وليس هو برافع لحكم الكفر عنه، إذ إن الفعل الذي فعله لم يكفر به.

وأهل العلم تكلموا عن عذر حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبينوا أن ما فعله ليس هو مما يقبل في الشرع، فخوف المرء على أهله وماله لا يجيز له أن يعين الكفار على المسلمين بالكتابة لهم، أو موالاتهم بنوع موالاة، ولما كان هذا الأمر فيه شبهة كبيرة على إيمان العبد، بمشابهته للمنافقين؛ نفقه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متأولا، واستعلم النبيُّ ﷺ عن سبب فعله، فلما سمع عذره –الذي هو تأويله– عفا عنه، وذكر فضيلة أهل بدر الذي هو منهم، وهو مضمن لتبرئته من النفاق، وتصديقه في أنه باق على إيمانه، وأرجع عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد هذا الأمر إلى علم الله تعالى ورسوله ﷺ، فقال: «الله ورسوله أعلم» ودمعت عيناه، لأن الباطن لا اطلاع عليه من الخلق.

فلما احتمل الفعل الكفر من عدمه؛ كان القول قوله، وهذا هو معنى قول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «في هذا الحديث مع ما وصفنا لك: طرح الحكم باستعمال الظنون، لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله، ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الإسلام، واحتمل المعنى الأقبح؛ كان القول قوله فيما احتمل فعله»(١).

---

(١) الأم (٤/ ٢٤٩).

ولذا من عمل مثل عمل حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من المكاتبة للمشركين من أجل أهل أو مال؛ فإن قوله غير مقبول، وعذره باطل، ولا يرفع عنه اللوم، كما رفع عن حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ولا يقال بأنه متأول فيعذر مطلقا بقوله، وقد نص كثير من أهل العلم على أنه يعاقب من فعل مثل فعل حاطب كما سيأتي بإذن الله تعالى.

وفي قوله جل وعلا: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ﴾ تجلية لهذا الأمر أيضا بحمد الله، قال الكيا الهراسي رَحِمَهُٱللَّهُ: «فيه دلالة على أن خوف الجائحة على المال والولد لا يبيح التقية في دين الله تعالى، وأن العذر الذي أبرزه حاطب بن أبي بلتعة لا أثر له»(١).

وتقدم قول القاضي أبي يعلى: «في هذه القصة دلالة على أن الخوف على المال والولد لا يبيح التقية في إظهار الكفر، كما يبيح في الخوف على النفس، ويبين ذلك أن الله تعالى فرض الهجرة، ولم يعذرهم في التخلف لأجل أموالهم وأولادهم».

وقال القرطبي رَحِمَهُٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ﴾ لما اعتذر حاطب بأن له أولادا وأرحاما فيما بينهم؛ بيّن الرب عَزَّوَجَلَّ أن الأهل والأولاد لا ينفعون شيئا يوم القيامة إن عصي من أجل ذلك»(٢).

وقال الألوسي رَحِمَهُٱللَّهُ: «دفعٌ لما عسى أن يتخيلوا كونه عذراً نافعاً من أن الداعي للاتخاذ وإلقاء المودّة؛ صيانة الأرحام والأولاد من أذى أولئك»(٣)،

---

(١) أحكام القرآن (٥/ ٢٠).

(٢) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٥).

(٣) روح المعاني (٢٠/ ٤٥٤)، وانظر: تفسير السمعاني (٥/ ٤١٤)، وتفسير البغوي =

ولذا قال عمر ما قاله في حقه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال الدماميني رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره لكتابة حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمشركين وإرهابهم بنصر الله لنبيه: «فهذا اللفظ في غاية التعظيم والإرهاب، ومع ذلك عدّه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تجسسا، وموجبا للقتل»[(١)].

وتتبين صورة المسألة أكثر عندما نأتي عند ذكر حكم فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحكم مَن فعل مثل فعله.

موقف النبي ﷺ من عذر حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

بعد أن اعتذر حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بما تقدم؛ قَبِل النبي ﷺ عذره، وصدّقه، ونهى عن قتله، وعفا عنه، وبين فضيلة عظيمة له مع من شهد بدرا، قال ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك حديث حاطب عذره النبي ﷺ في تأويله، وشهد بصدقه»[(٢)].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا قَبِل رسول الله ﷺ عُذْرَ حاطب لما ذكر أنه إنما فعل ذلك مصانعة لقريش، لأجل ما كان له عندهم من الأموال والأولاد»[(٣)].

وقال الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعاتب حاطبا، فاعتذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعذر قبله النبي ﷺ»[(٤)].

=

(٤/ ٣٠١)، وفتح القدير (٥/ ٢٩٩-٣٠٠)، وإيثار الحق على الخلق (ص٣٧٢).

(١) مصابيح الجامع (٦/ ٣٤١).

(٢) شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٦).

(٣) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٤٧).

(٤) تفسير السعدي (ص١٠٠٨).

وهـا هنـا تنبيـه مهـم: ذكـر الآجـري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النبـي ﷺ أمـر بهجـر وطـرد حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ثم تاب الله عليه[١]، والحق أنـه لـم يثبـت ذلـك في الروايات التي اطلعت عليها، بل فيها النهي عن التعرض له بشيء؛ فإنه قال: «لا تقولـوا له إلا خيرا»، قال ابن مفلح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم أجد هذا في قصة حاطب»[٢].

وها هنا فائدة مهمة؛ ألا وهي أن النبي ﷺ إنما قبل عـذر حاطـب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد سؤاله إياه وسماعه لعذره، مما يدل على أن السؤال عـن سـبب الفعـل لـه أثـر في الحكـم علـى الفاعـل -كمـا سـيأتي-[٣]، وإلا فمـا فائـدة السـؤال والاستماع إلـى العـذر؟ كمـا أن فيـه الـتروي في إطـلاق الحكـم علـى الفاعـل حتى يعلم ما عنده، والله أعلم.

---

(١) الشريعة (٥/ ٢٥٤١).

(٢) الآداب الشرعية (١/ ٢٤٩).

(٣) انظر (ص٥٦).

المبحث الثاني

حكم حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال مكاتبته، وحكم فعله

المطلب الأول: حكم حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال المكاتبة.

سبب عقد هذا المبحث لبيان ما قد يخفى على البعض من حكم حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث إن قول عمر عن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «دعني أضرب عنق هذا المنافق»، قد فهم منه البعض أن حاطبا قد كفر، ولكن الله عذره من أجل شهوده بدرا.

ولا شك بأن ما فعله حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه خطر بالغ على المسلمين، ومفاسده خطيرة، حيث إنه قد يترتب على ذلك الجمع ضد المسلمين، وقد تحصل لهم هزيمة عظيمة جراء هذا الفعل، ويدل على خطورة هذا الأمر -وهو سر المسلمين- أنه ورد أن النبي ﷺ أمر بالطرق فحبست، فعمي على أهل مكة، لا يأتيهم الخبر، ودعا الله تعالى فقال: «اللهم عمّ عليهم خبرنا»[1]، وقد أوحى الله لنبيه ﷺ بفعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأيضًا فإن المكاتبة كانت لألد أعداء النبي ﷺ، الذين يحاربون الله ورسوله والمؤمنين، وهو تجسس على المسلمين، كما أن فعله كان شبيها بأفعال المنافقين، ومن أجل هذا قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «دعني أضرب عنق هذا المنافق».

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/ ٤٣٣)، والصغير (٢/ ١٦٩)، والبيهقي في دلائل النبوة (٥/ ٧)، والأصبهاني في دلائل النبوة (ص٧٤).

يقول الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينا خطورة هذا الفعل: «الكبيرة السادسة والسبعون: من جس على المسلمين ودل على عوراتهم، فيه الباب حديث حاطب بن أبي بلتعة وأن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أراد قتله بما فعل، فمنعه النبي ﷺ من قتله لكونه شهد بدرا، **إذا ترتب على جسه وَهَن على الإسلام وأهله وقتلُ مسلمين، و سبيٌ وأسر و نهب أو شيء من ذلك؛ فهذا ممن يسعى في الأرض فسادا وأهلك الحرث والنسل،** وتعين قتله، وحق عليه العذاب، نسأل الله العافية. وبالضرورة يدري كلُّ ذي جس أن النميمة إذا كانت من الكبائر فنميمة الجاسوس أكبر وأعظم بكثير»[(١)].

وقد نص العلماء على أن حاطبًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ارتكب كبيرة من الكبائر، وأنه لم يكفر، وأن ما حصل منه إنما هو ذنب، وأن فعله شبيه بأفعال المنافقين، ولذلك قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما قاله في حقه لشبهة المشابهة[(٢)]، وأن ما فعله يعتبر من الموالاة المحرمة، وعلى هذا الأئمة؛ تتابعوا على أن حاطبًا لم يكفر، وإنما ارتكب كبيرة من الكبائر[(٣)].

---

(١) الكبائر (ص٤٦٦-٤٦٧).

(٢) انظر ما سيأتي (ص٨٧).

(٣) انظر: الأوسط لابن المنذر (١١/ ٢٨٢-٢٨٥)، وشرح ابن بطال (٥/ ١٦٣)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٩)، والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٦/ ٤٤٣)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٦٧)، والكبائر للذهبي (ص٤٦٦)، ومجموع الفتاوى (٣٥/ ٦٨)، و(٤/ ٤٥٩-٤٦٠)، (٧/ ٥٢٢-٥٢٣)، والصارم المسلول (١/ ٢٠٢)، الإيمان الأوسط (ص٣٣٥، و٤٠٢-٤٠٤)، وزاد المعاد (٣/ ٤٢٣-٤٢٤، و٤٢٦)، والفوائد (ص٦١)، جامع العلوم والحكم (ص١٥٥-١٥٦)، وشرح الأبي على =

وهاهي نماذج من أقوالهم:

قال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فوائد الحديث: «وفيه: أن الجاسوس قد يكون مؤمنًا، وليس تجسسه مما يخرجه من الإيمان»[(١)].

وقال محمد بن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا وجد المسلمون رجلاً ممن يدعي الإسلام عينـًا للمشركين على المسلمين، يكتب إليهم بعوراتهم، فأقر بذلك طوعـًا فإنه لا يُقتل، ولكن الإمام يوجعه عقوبة»، قال السرخسي شارحا: «وقد أشار –يقصد محمد بن الحسن– في موضعين في كلامه إلى أن مثله لا يكون مسلما حقيقة، فإنه قال: «ممن يدعي الإسلام»، وقال: «يوجع عقوبة»، ولم يقل: «يعزر» وقد بينا أنه في حق غير المسلمين، إلا أنه قال: «لا يقتل» لأنه لم يترك ما به حكم بإسلامه، فلا نخرجه من الإسلام في الظاهر ما لم يترك ما به دخل في الإسلام، ولأنه إنما حمله على ما فعل الطمع، لا خبث الاعتقاد، وهذا أحسن الوجهين، وبه أمرنا. قال الله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾،.. واستدل عليه بحديث حاطب بن أبي بلتعة، فإنه كتب إلى قريش: أن رسول الله ﷺ يغزوكم، فخذوا حذركم، الحديث، إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: مهلا يا عمر، فلعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، فلو كان بهذا كافرا مستوجبا للقتل ما تركه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بدريا كان أو غير بدري، وكذلك لو لزمه القتل بهذا حدا ما ترك

=

مسلم (٨/ ٤١٣)، والسراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج (٩/ ٦٤٤)، وأوثق عرى الإيمان للشيخ سليمان بن عبدالله (ص٤٢).

(١) شرح ابن بطال (٥/ ١٦٣).

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إقامته عليه، وفيه نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ فقد سماه مؤمنا، وعليه دلت قصة أبي لبابة حين استشاره بنو قريظة، فأمرّ أصبعه على حلقه، يخبرهم أنهم لو نزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتلهم، وفيه نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾[الأنفال: ٢٧]»[(١)].

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فوائد الحديث: «فمن جملة ما فيه من الفقه: أن ارتكاب الكبيرة لا يكون كفرًا، وأن المتأوِّل أعذر من العامد»[(٢)].

وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه أن الجاسوس وغيره من أصحاب الذنوب الكبائر لا يكفرون بذلك، وهذا الجنس كبيرة قطعا لأنه يتضمن إيذاء النبي ﷺ، وهو كبيرة بلا شك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧] الآية»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأصل الثاني[(٤)]: أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف، فإذا قوي ما في القلب من

---

(١) شرح السير الكبير (٥/ ٢٢٩).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٦/ ٤٤٣)، وانظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٦٧)، وعون المعبود (١٠/ ٤٨).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٧٣).

(٤) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل هذا مذهب المخالفين لمعتقد أهل السنة والجماعة في مسألة حقيقة الإيمان، فذكر مذهب الفرق في جعلهم الإيمان شيئا واحدا إذا زال بعضه زال جميعه، ثم ذكر أصلين في الرد عليهم: الأصل الأول وهو أن شعب الإيمان هل هي متلازمة في الانتفاء؟ ثم الأصل الثاني هو المنقول هنا.

التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله أوجب بغض أعداء الله، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾[المائدة: ٨١]، وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾[المجادلة: ٢٢]، وقد تحصل للرجل موادتهم لرحم أو حاجة فتكون ذنبا ينقص به إيمانه ولا يكون به كافرا كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي ﷺ وأنزل الله فيه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾، وكما حصل لسعد بن عبادة لما انتصر لابن أبيّ في قصة الإفك، فقال لسعد بن معاذ: «كذبت والله؛ لا تقتله ولا تقدر على قتله»، قالت عائشة: «وكان قبل ذلك رجلا صالحا، ولكن احتملته الحمية». ولهذه الشبهة سمى عمر حاطبا منافقا؛ فقال: «دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: إنه شهد بدرا»، فكان عمر متأولا في تسميته منافقا للشبهة التي فعلها، وكذلك قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة: «كذبت لعمر الله لنقتلنه، إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين»؛ هو من هذا الباب. وكذلك قول من قال من الصحابة عن مالك بن الدخشم: «منافق»، وإن كان قال ذلك لما رأى فيه من نوع معاشرة، ومودة للمنافقين»[1].

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في رسالة وجهها لمحمد آل موسى: «..وعرفتم أن مسمى الموالاة يقع على شعب متفاوتة؛

---

(١) الإيمان الأوسط (ص٤٠٢-٤٠٤).

منها ما يوجب الردة، وذهاب الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك من الكبائر والمحرمات. وعرفتم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾، أنها نزلت فيمن كاتب المشركين بسر رسول الله ﷺ، وقد جُعل ذلك من الموالاة المحرمة، وإن اطمأن قلبه بالإيمان»[١].

وما حصل من حاطب هو موادة للمشركين، لكنها غير مخرجة له من الإسلام ذلك أن الموادة للمشركين منها ما هو مخرج من الملة وما هو دون ذلك، قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «إن جنس الموادة للمشركين قد تقع من مسلم قد برئ من النفاق الأكبر بشهادة رسول الله ﷺ فإنه لما اعتذر إليه وقال: «إني لم أفعل هذا رغبة عن الإسلام، ولا شكًا فيه، وإنما أردت أن تكون لي عند القوم يد تحمي أقاربي ومن لي بمكة» أو نحو هذا الكلام، فقال النبي ﷺ: «صدق»، فكيف يجعله هذا المعترض منافقًا؛ وقد شهد بدراً، وقال النبي ﷺ لعمر: «وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، قال الشاعر:

فليصنع القوم ما شاءوا لأنفسهم
هم أهل بدر فلا يخشون من حرج

وأول السورة يدل على إيمانه وأن المشركين من أعدائه»[٢].

ومما يدل على أن حاطبًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ارتكب كبيرة وأنه لم يكفر؛ أمور عديدة مستخلصة من القصة نفسها؛ منها:

---

(١) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ٢٣٨)، والدرر السنية (٨/ ٣٤٢).

(٢) مصباح الظلام (ص١٣٣-١٣٤)، وانظر: (ص٤٤) من هذا البحث.

١ – أنه نصّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لم يفعله كفراً ولا ارتداداً عن دينه، وبأنه لم يغير ولم يبدل، وأنه إنما فعل ما فعل من أجل أن يحظى بسلامة قرابته وماله في مكة، وأنه باق على إيمانه، فقال مخاطباً النبيَّ ﷺ: «ولم أفعله ارتداداً عن ديني، ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام»، وقال: «ما بي إلا أن أكون مؤمنا بالله ورسوله، وما غيرت ولا بدلت»، وقال: «لا تعجل عليّ»، أي: في الحكم بالكفر ونحوه[١].

قال ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من كثر تطلعه على عورات المسلمين، وينبه عليهم، ويعرف عدوهم بأخبارهم لم يكن بذلك كافرا إذا كان فعله لغرض دنيوي، واعتقاده على ذلك سليم، كما فعل حاطب بن أبي بلتعة حين قصد بذلك اتخاذ اليد ولم ينو الردة عن الدين»[٢].

ويدل على أن قوله هذا: «لا تعجل عليّ» ونحوها معتبر في الحكم، كما يدل اعتذاره بأنه لم يفعله كفراً ولا ارتداداً عن دينه أنه أيضاً معتبر في الحكم، إذ لو كان فعله كفراً لما صح اعتذاره بذلك، ولما قبل عذره، كما أن فيه إشارة إلى أنه مقر بأنه ذنب. ولو كان منافقاً كما رأى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما اعتذر بما اعتذر به، بل إن المنافق يقتل من غير استتابة وإن أظهر إنكار ذلك القول و تبرأ منه وأظهر الإسلام كما حققه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]، يبين هذا أيضاً أنه لو كان كفر بفعله ذاك؛ كان إخباره عما في قلبه لغوا لا فائدة منه، وتبرئة نفسه

(١) انظر: تحفة الأحوذي (٩/ ١٤٢)، وعون المعبود (ص١١٣١).
(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٧/ ٢٩٥).
(٣) الصارم المسلول (١/ ٣١٦).

من النفاق قولا غير مقبول[١]، ولكن سيأتي تصديق النبي ﷺ له في قوله.

ويزيد هذا وضوحا قوله تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣]، قال القرطبي: «لمّا اعتذر حاطب بأن له أولادا وأرحاما فيما بينهم؛ بيّن الرب عَزَّوَجَلَّ أن الأهل والأولاد لا ينفعون شيئا يوم القيامة إن عصي من أجل ذلك».

٢- أن النبي ﷺ صدّقه في قوله أنه لم يفعله ارتداداً عن دينه، فقال: «صدقكم، خلوا سبيله»، ولذا قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ يعني بالظاهر؛ لأن قلب حاطب كان سليما؛ بدليل أن النبي ﷺ قال لهم: «أما صاحبكم فقد صدق» وهذا نص في سلامة فؤاده وخلوص اعتقاده»[٢].

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «لكن قوله: «صدقكم خلوا سبيله» ظاهر في أنه لم يكفر بذلك إذا كان مؤمنًا بالله ورسوله غير شاك ولا مرتاب، وإنما فعل ذلك لغرض دنيوي، ولو كفر لما قال: «خلوا سبيله»[٣]، وفي بعض الروايات: «أما صاحبكم فقد صدق»، وهذا فيه تلطف بحاطب حيث أضاف صحبته للصحابة، وهو مشعر بالعفو والمسامحة وعدم الخروج من الدين.

٣- قول النبي ﷺ: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر؛ فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»، وهذا فيه أن فعله ذنب لا يصل إلى الكفر، ولا يصح أن يفسر بالكفر، وفيه إيماء إلى الإنكار على عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فيما قاله

---

(١) انظر (ص٣٥).

(٢) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٢).

(٣) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ١٧٩).

في أمر حاطب[١]، وفيه أيضا التأكيد على أنه لم يكفر، إذ لو كفر لما صح في حقه الاعتذار له بفضيلة من فضائله، بل فيه دفاع عنه -كما هو ظاهر- بأنه لم ينافق، بل استنبط العلماء من هذا القول «الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب»[٢]، وفيه بيان لسبب عدم عقوبته وهو كونه شهد بدراً.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فدل على أن مقتضى عقوبته قائم، لكن منع من ترتيب أثره عليه ما له من المشهد العظيم، فوقعت تلك السقطة العظيمة مغتفرة في جنب ما له من الحسنات»[٣].

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «ولا يقال: قوله ﷺ لعمر: «ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»؛ هو المانع من تكفيره، لأنا نقول: لو كفر لما بقي من حسناته ما يمنع من إلحاق الكفر وأحكامه، فإن الكفر يهدم ما قبله، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾[المائدة: ٥]، وقوله: ﴿وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[الأنعام: ٨٨]، والكفر محبط للحسنات والإيمان بالإجماع؛ فلا يظن هذا»[٤]، وسيأتي زيادة بيان بإذن الله تعالى.

٤- عفو النبي ﷺ عنه، وعدم سماحه لعمر بقتله، بل قال: «خلوا سبيله»، ولو كان حاطب قد كفر لما قال ذلك، ولبين النبي ﷺ ذلك، ولأقام عليه الحد،

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ٣٠٥).

(٢) انظر: التوضيح (١٨/ ١٦٧)، وفتح الباري (١٢/ ٣٢٤).

(٣) مفتاح دار السعادة (١/ ٥٢٩).

(٤) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ١٧٩-١٨٠).

ولـم يكتـف ببيـان فضـيلته العظيمـة وهـي شـهوده بـدراً، فبين النبـي ﷺ أن دمـه معصوم، بخلاف مـن نـافق وطُلـب منه ﷺ أن يقتـل كما في قصـة تقسـيم غنـائم حنين، واعتراض ذاك الرجل على النبي ﷺ فعلّل النبي ﷺ عـدم قتله بقولـه: «معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتـل أصـحابي»، أما حاطـب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكـان مـن شأن النبي ﷺ الدفاع عنه والشهادة له بالجنة وأنه باق على إيمانه[1].

وقـد استأمنه النبـي ﷺ رسـالته إلـى المقـوقس بعـد ذلـك، قـال ابـن كثيـر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم بعثه بعد ذلك برسالة إلى المقوقس ملك الإسكندرية».

قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «..وكان حاطب لشهوده بـدرا ولمـا كـان عليـه مـن الأمور المحمودة من ذوي الهيئة، ولم يكن الذي أتى مما يوجـب حـدا، إنمـا يوجـب عقوبـة ليسـت بحـد فرفعهـا عنـه رسـول الله ﷺ لمـا كـان معـه مـن الهيئـة..»[2]، والحـديث الـذي أشـار إليـه هـو قـول النبـي ﷺ: «أقيلـوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا في الحدود»[3].

٥- أنـه ورد في الصـحيح أن عمـر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دمعـت عينـاه بعـدما قـال لـه النبي ﷺ: «وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة. قال: فـدمعت عينـا عمـر، وقـال: الله ورسـوله أعلـم»، وهذا يشعر بـأن عمـر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تراجع عـن قولـه فيـه، ولـذا ذكـر هـذا الحـافظ

---

(١) انظر: الصارم المسلول (١/ ٣١٦).

(٢) شرح مشكل الآثار (١١/ ٢٧٦).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ١٨١)، والبخاري في الأدب المفرد (ص١٦٥)، وأبـو داود في سننه (٤/ ٢٣٢)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير رقم (١١٨٥).

احتمالاً: «ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب»[(١)]، كما أن قوله: «الله ورسوله أعلم» دال على تراجعه أيضا، وأن مثل هذا قد يخفى على العبد بسبب جهله، فالله تعالى أعلم بما صنع حاطب وما سببه وحكمه.

٦- أن العلماء تتابعوا على الاستدلال بقصة حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على مسألة الجاسوس المسلم، وكون قصته هي الأصل في هذه المسألة، على ما سيأتي تفصيله بإذن الله تعالى، وأن المانع من قتله مع تجسسه هو شهوده بدرا، قال ابن رجب رَحِمَهُٱللَّهُ مبينا معنى قول النبي ﷺ: «وما يدريك..» وذلك في مسألة الجاسوس المسلم؛ قال: «فلم يقل إنه لم يأت بما يبيح دمه، وإنما علل بوجود مانع من قتله وهو شهوده بدرا، ومغفرة الله لأهل بدر، وهذا المانع منتف في حق من بعده»[(٢)].

٧- وقال القاضي عياض رَحِمَهُٱللَّهُ: «وفيه أن التجسس لا يخرج عن الإيمان»[(٣)].

٨- أن النبي ﷺ سأله عن السبب الحامل له على الفعل فقال: «ما حملك على ما صنعت؟»، وفي بعض الروايات: «ما هذا؟»، أي: ما هذا الكتاب أو الفعل الذي صدر منك من الكتابة إلى قريش[(٤)]؟ وهذا السؤال عن المقصد دال على أن ما في القلب معتبر في الحكم في هذه المسألة، لا

(١) فتح الباري (١٢/ ٣١١).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص١٥٦).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٩).

(٤) انظر: بذل المجهود في حل أبي داود (١٢/ ١٠٢).

سيما وأنه صدقه وقبل عذره لما أجاب بما تقدم.

٩- أن الله تعالى خاطبه باسم الإيمان، وشهد له بذلك، وصرح بأن المشركين من أعدائه، ففي حديث حاطب أن الله تعالى أنزل قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ الآية، وهو داخل فيمن خوطب بذلك لأن العموم نص في سببه بالإجماع ولذلك أدخله الله مع المؤمنين، وخاطبه بأجمل الخطاب[١]، قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في الآية دليل على أن حاطب لم يخرج من الإيمان بفعله ذلك»[٢]، وكانت هذه الآية من أدلة أهل السنة والجماعة في أن أصحاب الكبائر لا يكفرون، وردوا بها على المخالفين لهم من الخوارج وغيرهم، كما ذكر الله تعالى في الآية المذكورة أن عدوه -وهم عموم الكفار- هم أعداء للمؤمنين أيضا، وفي هذا تزكية لهم كما هو ظاهر.

هذه أبرز الأدلة في هذه المسألة الدالة على أن حاطباً لم يكفر، وسيأتي إن شاء الله تعالى في ثنايا البحث مزيد بيان واستدلال لهذه الأمور.

ولم أجد من أهل العلم السابقين من صرح بكفر حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حال مكاتبته للمشركين، بل أهل العلم على أنه ارتكب كبيرة من الكبائر، بل إن بعض العلماء ذكر من فوائد الحديث كما تقدم: «الرد على من كفّر المسلم بارتكاب الذنب».

---

(١) انظر: الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم (ص٣٤٠)، والتحرير والتنوير (٢٨/ ١١٥)، وإيثار الحق على الخلق (ص٤٠٠).

(٢) تفسير السمعاني (٥/ ٤١٣).

وقد غامر البعض وزعم أن حاطباً رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقع في الكفر، لكن منع من إيقاع الكفر عليه شهوده بدراً، وهذا من أقبح ما يكون، ولم يتفوه به أحد من أهل العلم، بل لم أجده إلا في مقالات بعض أهل الضلال التي حكاها بعض العلماء، فإن من الأقوال الشاذة في مقالات الفرق المخالفة للسنة؛ أن منهم من يعتقد أن الصحابة قد يكفرون ولكن كفرهم معفو عنه بسبب شهودهم بدراً، وهؤلاء هم البكرية أتباع بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد.

قال الإسفرائيني رَحِمَهُٱللَّهُ عن بكر هذا: «وكان يقول في علي وطلحة والزبير أنهم أذنبوا ذنوباً كفروا بذلك، وصاروا مشركين، ولكن الله يغفر لهم، لأن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى اطلع على أهل بدر وقال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، وكان يقول مقالاً لا يقبله عقل العاقل»[1].

وهو مخالف لنصوص محكمة من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ومن سنة النبي ﷺ، ولما هو معلوم من الدين بالضرورة، من أن الكفر محبط لجميع الأعمال، قال الله تعالى في شأن النبي ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[الزمر: ٦٥]، وقال تعالى في شأن الأنبياء: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الأنعام:٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾[النساء:٤٨].

---

(١) التبصير في الدين (ص١٠٩)، وانظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٢)، والفرق بين الفرق (ص١٩٥-١٩٦).

فهذه النصوص وغيرها دالة على أن الكفر محبط للأعمال جميعها، وأن العبد مهما عمل من الأعمال فإنها لا تنفعه إذا أشرك بالله عَزَّوَجَلَّ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند ذكر آية الأنعام السابقة: «والأنبياء معصومون من الشرك، ولكن المقصود بيان أن الشرك لو صدر من أفضل الخلق لأحبط عمله فكيف بغيره، وكذلك قوله لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[الزمر: ٦٥]، مع أن الشرك منه ممتنع، لكن بين بذلك أنه إذا قُدِّر وجوده؛ كان مستلزما لحبوط عمل المشرك وخسرانه كائنا من كان، وخوطب بذلك أفضل الخلق لبيان عظم هذا الذنب، لا لغض قدر المخاطَب»[1].

فإذا حصل من حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الكفر -وحاشاه-؛ فإن شهوده بدرا لا ينفعه، لأن الشرك والكفر يحبطان ما عمله العبد من الحسنات، ومن ثم تنصرف إليه أحكام الردة، وحسنة شهوده غزوة بدر لا تنفعه بعد الكفر.

قال السرخسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلو كان بهذا كافرا مستوجبا للقتل؛ ما تركه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بدريا كان أو غير بدري، وكذلك لو لزمه القتل بهذا حدا؛ ما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إقامته عليه»[2].

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «ولا يقال: قوله ﷺ لعمر: «ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»؛ هو المانع من تكفيره، لأنا نقول: لو كفر لما بقي من حسناته ما

---

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة (٢/ ٤٦٣-٤٦٤).

(٢) شرح السير الكبير (٥/ ٢٢٩).

يمنع من إلحاق الكفر وأحكامه، فإن الكفر يهدم ما قبله، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، والكفر محبط للحسنات والإيمان بالإجماع؛ فلا يظن هذا»[1].

كما أنه إذا عمل الذنوب التي تستحق الحد فإنها لا تسقط عنه، قال ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أجمعت الأمة أن كل من ركب من أهل بدر ذنبا بينه وبين الله تعالى فيه حد، أو بينه وبين الخلق من القذف أو الجرح أو القتل؛ فإن عليه فيه الحد والقصاص»[2].

إشكال:

أورد البعض بعض الإشكال في قصة حاطب مما هو متعلق بجزئية الكفر من عدمه، فمن ذلك:

أ-أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نفّق حاطباً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووافقه النبي ﷺ، مما يدل على أن الفعل هو كفر وخروج عن دائرة الإسلام، لكن منع من الحكم بكفره مانع شهوده غزوة بدر.

والجواب عن ذلك -مع ما تقدم- أن يقال:

١- إن الأصل الذي تقدم ذكره وهو أن من كفر فإنه يحبط عمله، ولا ينفعه شهوده بدراً ولا غيرها من المشاهد بل كل المشاهد؛ دال على بطلان هذا القول، والكفر لا يغفر إلا بالتوبة.

---

(١) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ١٧٩-١٨٠).

(٢) شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٧)، وانظر: إكمال المعلم (٧/ ٥٣٩).

٢- لا يسلم لهذا القول أن النبي ﷺ وافق عمر، بل إنه خطّأه ولم يوافقه كما هو ظاهر، وبه قال بعض أهل العلم، والعلماء قد استدلوا بقول النبي ﷺ: «وما يدريك لعل الله..» على الرد على من كفر مسلما، واعتذروا لعمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بأنه اجتهد في قوله، وبينوا أنه كان متأولا في تكفيره، وجاء ما يشير إلى أنه تراجع عن قوله، وذلك عندما دمعت عيناه وقال: «الله ورسوله أعلم»، قال ابن العربي رَحِمَهُٱللَّهُ: «إنما قال عمر: إنه يقتل لعلة أنه منافق، فأخبر النبي ﷺ أنه ليس بمنافق، فإنما يوجب عمر قتلَ من نافق، ونحن لا نتحقق نفاق فاعل مثل هذا، لاحتمال أن يكون نافق، واحتمال أن يكون قصد بذلك منفعة نفسه مع بقاء إيمانه»[١]، والعلماء على أن حاطبا لم يكفر، بل ارتكب ذنبا وقد تقدم ذكر طائفة من أقوالهم، فالصحيح أن النبي ﷺ لم يوافق عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قوله بأنه منافق، بل استفصل عن سبب فعله، مما يدل على أن ما في القلب معتبر في الحكم عليه.

قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «لكن قوله: «صدقكم، خلوا سبيله»، ظاهر في أنه لا يكفر بذلك، إذا كان مؤمنًا بالله ورسوله، غير شاك ولا مرتاب، وإنما فعل ذلك، لغرض دنيوي، ولو كفر لما قال: «خلوا سبيله».

ولا يقال: قوله ﷺ لعمر: «ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»؛ هو المانع من تكفيره، لأنا نقول: لو كفر لما بقي من حسناته ما يمنع من إلحاق الكفر وأحكامه، فإن الكفر يهدم ما قبله، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾، وقوله: ﴿وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ

---

(١) أحكام القرآن (٧/ ٢٩٦).

﴿لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، والكفر محبط للحسنات والإيمان بالإجماع؛ فلا يظن هذا»[(١)].

ولا بد من التنبيه على أن الموافقة كانت في مسألة قتل المنافق، وهي التي استدل بها أهل العلم، وأما التكفير فلم تظهر موافقة النبي ﷺ، ولذا قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن قول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «فدل على أن ضرب عنق المنافق من غير استتابة مشروع، إذ لم ينكر النبي ﷺ على عمر استحلال ضرب عنق المنافق، ولكن أجاب بأن هذا ليس بمنافق، ولكنه من أهل بدر المغفور لهم، فإذا أظهر النفاق الذي لا ريب أنه نفاق؛ فهو مباح الدم»[(٢)].

٣-أن من يستدل بقول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فإنه -مع ذلك- قطعا سيقول بعدم نفاق حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مع تخطئة عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في اجتهاده، وإلا كان ظانا ظن السوء بالصحابي الجليل، ومتهما إياه بما هو بريء منه، وقد ذكر كثير من أهل العلم عذر عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قوله في شأن حاطب بأنه كان متأولا بتكفيره -كما سيأتي-.

ويبقى بعد ذلك تأويل حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في فعله، وقد تقدم الحديث عنه.

٤-أن من أهل العلم من ذهب إلى أن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يجزم بكفر حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ولذا استأذن في قتله، قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لكنه لم يجزم بذلك، فلذلك

---

(١) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ١٧٩-١٨٠).

(٢) الصارم المسلول (١/ ٣١٦)، وانظر: التوضيح (١٨/ ١٦٧)، وإكمال المعلم (٧/ ٥٣٧)، وجامع العلوم والحكم (ص١٥٦).

استأذن في قتله، وأطلق عليه منافقا لكونه أبطن خلاف ما أظهر»[(١)].

٥-هذا وقد جاءت عدة حوادث كثيرة في زمن النبي ﷺ كان الاتهام فيها على النفاق من قبل الصحابة رضي الله عنهم[(٢)]، ولم يكن هذا الأمر على ما اتهم فيه، بل تعرض إما شبهة للفاعل، أو للقائل، ولعل أكثر ذلك عند فعل ما يشابه أفعال المنافقين، ومن أجل ذا يطلق النفاق على الفاعل، ولا يلزم منه إيقاع النفاق حقيقة عليه، فمن ذلك:

أ-قصة مالك بن الدخشم، وقد تقدم لفظه[(٣)].

ب-قصة معاذ بن جبل رضي الله عنه مع الرجل الذي خرج من الصلاة، فعن جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل رضي الله عنهما كان يصلي مع النبي ﷺ، ثم يأتي قومه فيصلي بهم الصلاة، فقرأ بهم البقرة، قال: فتجوّز رجل، فصلى صلاة خفيفة، فبلغ ذلك معاذا؛ فقال: إنه منافق، فبلغ ذلك الرجل، فأتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إنا قوم نعمل بأيدينا، ونسقي بنواضحنا، وإن معاذا صلى بنا البارحة، فقرأ البقرة، فتجوزتُ، فزعم أني منافق، فقال النبي ﷺ: يا معاذ أفتان أنت؟ ثلاثا، اقرأ: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]،و: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى: ١]، ونحوها[(٤)].

---

(١) فتح الباري (٨/ ٥٠٣)، وانظر: تحفة الأحوذي (٩/ ١٤٢).

(٢) فتيا في حكم السفر إلى بلاد الشرك (ص٢١٥) ضمن مجلة البحوث الإسلامية العدد (٢٥).

(٣) انظر (ص١٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا، (ص١٣٠٧)، رقم (٦١٠٦)، ومسلم في صحيحه، ك: الصلاة، باب: القراءة في العشاء (ص١١٦)، رقم (٤٦٥).

ج-قصة أسيد بن حضير مع سعد بن عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قصة الإفك، وفيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «..فقام سعد بن معاذ فقال: يا رسول الله أنا والله أعذرك منه، إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك، فقام سعد بن عبادة -وهو سيد الخزرج وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتملته الحمية- فقال: كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على ذلك، فقام أسيد بن حضير فقال: كذبت لعمر الله والله لنقتلنه، فإنك منافق تجادل عن المنافقين، فثار الحيان الأوس والخزرج، حتى هموا ورسول الله ﷺ على المنبر، فنزل فخفضهم حتى سكتوا وسكت»[(١)].

ومن أجل ذا ذهب بعض أهل العلم إلى جواز وصف الرجل بالنفاق إذا قال أو فعل ما يدل عليه[(٢)]، ولم يقتض هذا أن يكون كل من اتهم بالنفاق منافقا على الحقيقة.

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن المتهمين بالنفاق لم يكونوا «نوعا واحدا، بل فيهم المنافق المحض؛ وفيهم من فيه إيمان ونفاق؛ وفيهم من إيمانه غالب وفيه شعبة من النفاق، وكان كثير ذنوبهم بحسب ظهور الإيمان؛ ولما قوي الإيمان وظهر الإيمان وقوته عام تبوك؛ صاروا يعاتبون من النفاق على ما لم يكونوا يعاتبون عليه قبل ذلك؛ ومن هذا الباب ما يروى عن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الشهادات، باب: تعديل النساء بعضهن بعضا، (ص٥٥٣-٥٥٥)، رقم (٢٦٦١)، ومسلم في صحيحه، ك: التوبة، باب: في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (ص٧٠٣-٧٠٥)، رقم (٢٧٧٠).

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٢٣٥)، وفتيا في حكم السفر إلى بلاد الشرك (ص٢١٥) ضمن مجلة البحوث الإسلامية العدد (٢٥)، وحاشية كتاب التوحيد (ص٣٢١).

الحسن البصري ونحوه من السلف؛ أنهم سموا الفساق منافقين»[١].

وسيأتي بحول الله تعالى مزيد بيان عند الحديث عن عذر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله هذا[٢].

ب- الإشكال الآخر هو أن حاطبا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نفى الكفر عن نفسه والنفاق وما هو نظير له، مما يدل على أنه يعلم أن الفعل كفر وخروج عن الملة.

فالجواب:

أنه لا إشكال في أن الفعل مشابه لأفعال المنافقين، فلما كان الفعل مشابها لأفعالهم؛ أراد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تبرئة نفسه من وقوعه في الكفر، فنفى عن نفسه ما وصفه به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا يدل على أن الحكم منقسم في الفعل،قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قال: «في هذا الحديث مع ما وصفنا لك: طرح الحكم باستعمال الظنون، لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله، ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الإسلام، واحتمل المعنى الأقبح؛ كان القول قوله فيما احتمل فعله»[٣].

وتأمل ما سبق من قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في شأن ما قاله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فدل على أن ضرب عنق المنافق من غير استتابة مشروع، إذ لم ينكر النبي ﷺ على عمر استحلال ضرب عنق المنافق، ولكن أجاب بأن هذا

(١) الإيمان الأوسط (ص٤٠٤).

(٢) انظر (ص٨٧).

(٣) الأم (٤/ ٢٤٩)، وسيأتي النقل بتمامه قريبا بإذن الله تعالى.

ليس بمنافق، ولكنه من أهل بدر المغفور لهم، **فإذا أظهر النفاق الذي لا ريب أنه نفاق فهو مباح الدم**»[(١)]، ثم كيف يصح أن ينفي عن نفسه ما هو واقع فيه؟! فمن كفر أو نافق لا يصح أن يقول عن نفسه بأنني لست كافرا أو لست منافقا، وإلا كان كاذبا في قوله وحاشا حاطبا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من ذلك، بل الظاهر من قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه يعلم أن الفعل ذنب عظيم، وأنه قد يفعله من ليس بكافر، ولذا نفى عن نفسه النفاق وتبرأ منه، وقال: «لا تعجل علي»، ويؤكد هذا ما تقدم من أن النبي ﷺ صدقه في أنه لم يكفر ولم يرتد، فقوله: «صدقكم»، أي أنه قال الصدق[(٢)]، فلو قيل بأنه علم بأن الفعل الذي فعله ليس كفراً بالإطلاق بدلالة قوله: «لم أفعله ارتداداً ولا كفراً» لما كان بعيداً، وإلا لكان كاذبـًا في قوله وحاشاه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إذ لو كفر لصرح بأنه قد كفر، ولأعلن توبته أمام النبي ﷺ، ولم يصح منه نفي الكفر والردة عن نفسه وهو واقع فيها.

---

(١) الصارم المسلول (١/ ٣١٦).

(٢) فتح الباري (٨/ ٥٠٣).

المطلب الثاني: حكم فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

تحدد فيما سبق بحمد الله ذكر ما فعله حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو: كتابته للمشركين بأمر المسلمين، وهو الفعل الأساس الذي فعل، كما تقدم أيضا بيان أن في فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نوع موالاة للمشركين، وإعانة لهم على المسلمين(١).

وها هنا دراسة لحكم هذه الأفعال: حكم الكتابة للمشركين بأخبار المسلمين، وحكم إعانة الكفار على المسلمين، وحكم الموالاة التي صدرت من حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أولا: حكم الكتابة للمشركين بأخبار المسلمين:

هذه المسألة مسألة فرعية فقهية مظانها في الغالب كتب الفقه، وبالأخص في أبواب الجهاد، ولكن لما غامر من غامر، وزعم في شأن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما لا ينبغي، ورتب على ذلك كفر من فعل مثل فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مطلقا؛ عقدت الكلام حوله هنا، وهذه المسألة نظيرة مسألة الجاسوس المسلم.

استدل أهل العلم بقصة حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أن المسلم إن كتب للمشركين بمثل كتابة حاطب فإنه لا يكفر، وأن فعل الجاسوس المسلم ليس بناقض لإيمانه، وعلى هذا جماهير أهل العلم، ودليل هذا قصة حاطب حيث إنه جس على المسلمين، وأرسل بأخبارهم كتابةً إلى كفار مكة، ومع ذلك لم يكفره النبي ﷺ، بل شهد بإسلامه، ولم يرتض قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

---

(١) انظر (ص٦).

بأنه منافق، وفيه أنزل الله تعالى قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾، فسماه مؤمنًا مع ما حصل منه[(١)]، وقد تقدم تقرير عدم كفر حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، أو نفاقه من أوجه عديدة[(٢)].

وقد تكاثرت أقوال أهل العلم في أن المكاتب من المسلمين إلى المشركين بأخبار المسلمين والمتجسس عليهم ليس بكافر:

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذرها أو يتقدم في نكاية المسلمين بكفر بين»، فقيل للشافعي: أقلت هذا خبرا أم قياسا؟ قال: «قلته بما لا يسع مسلما علمه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب» فقيل للشافعي: فاذكر السنة فيه. ثم أورد حديث حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، ثم قال: «في هذا الحديث مع ما وصفنا لك: طرح الحكم باستعمال الظنون، لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله، ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الإسلام، واحتمل المعنى الأقبح؛ كان القول قوله فيما احتمل فعله، وحكم رسول الله ﷺ فيه بأن لم يقتله، ولم يستعمل عليه الأغلب، ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذا، لأن أمر رسول الله ﷺ مباين في عظمته لجميع الآدميين بعده، فإذا كان من خابر المشركين بأمر رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ يريد غرتهم فصدقه؛ ما عاب عليه الأغلب مما يقع في

---

(١) انظر: السير الكبير (١/ ٣٠٥)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٩).

(٢) انظر (ص٢٩).

النفوس فيكون لذلك مقبولا كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل منه»(١).

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه: ما يدلُّ على أن الجاسوس حكمه بحسب ما يجتهد فيه الإمام على ما يقوله مالك. وقال الأوزاعي: يعاقب، وينفى إلى غير أرضه. وقال أصحاب الرأي: يعاقب ويسجن. وقال الشافعي: إن كان من ذوي الهيئات كحاطب عفي عنه، وإلا عُزِّر»(٢)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضا: «إذا قلنا لا يكون بذلك كافرا؛ فهل يقتل بذلك حدا أم لا؟ اختلف الناس فيه؛ فقال مالك وابن القاسم وأشهب: يجتهد في ذلك الإمام. وقال عبدالملك: إذا كانت عادته تلك قتل، لأنه جاسوس، وقد قال مالك بقتل الجاسوس، وهو صحيح لإضراره بالمسلمين وسعيه بالفساد في الأرض. ولعل ابن الماجشون إنما اتخذ التكرار في هذا لأن حاطبا أخذ في أول فعله»(٣).

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واستدل باستئذان عمر على قتل حاطب لمشروعية قتل الجاسوس ولو كان مسلما، وهو قول مالك ومن وافقه، ووجه الدلالة أنه ﷺ أقر عمر على إرادة القتل لولا المانع، وبين المانع هو كون حاطب شهد بدرا، وهذا منتف في غير حاطب، فلو كان الإسلام مانعا من قتله؛ لما علل بأخص منه»(٤).

---

(١) الأم (٤/ ٢٤٩-٢٥٠).

(٢) المفهم (٦/ ٤٤٣)،وانظر أيضا قول الشافعي في السنن الكبرى للبيهقي وبذيله الجوهر النقي (٩/ ١٤٧).

(٣) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٣).

(٤) فتح الباري (٨/ ٥٠٤).

وبوب أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه للحديث بباب: «في حكم الجاسوس إذا كان مسلماً»(١)، وبوب عليه البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «باب المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين»(٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتأمل قوله لعمر وقد استأذنه في قتل حاطب فقال: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»؛ كيف تجده متضمنا لحكم القاعدة التي اختلف فيها أرباب الجدل والأصوليون، وهي: أن التعليل بالمانع هل يفتقر إلى قيام المقتضى؟ فعلل النبي ﷺ عصمة دمه لشهوده بدرا دون الإسلام العام، فدل على أن مقتضى قتله كان قد وُجد، وعارض سبب العصمة، وهو الجس على رسول الله ﷺ، لكن عارض هذا المقتضى مانعٌ منع من تأثيره وهو شهوده بدرا، وقد سبق من الله مغفرته لمن شهدها، وعلى هذا فالحديث حجة لمن رأى قتل الجاسوس، لأنه ليس ممن شهد بدرا، وإنما امتنع قتل حاطب لشهوده بدرا»(٣).

وقال في فوائد قصة حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وفيها: جواز قتل الجاسوس وإن كان مسلما لأن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سأل رسول الله ﷺ قتل حاطب بن أبى بلتعة لما بعث يخبر أهل مكة بالخبر، ولم يقل رسول الله ﷺ: لا يحل قتله إنه مسلم، بل قال: «وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم» فأجاب بأن فيه مانعا من قتله، وهو شهوده بدرا، وفى الجواب بهذا

(١) سنن أبي داود (٣/ ١٠٨).

(٢) السنن الكبرى (٩/ ١٤٦).

(٣) بدائع الفوائد (٤/ ١٨٣).

كالتنبيه على جواز قتل جاسوس ليس له مثل هذا المانع، وهذا مذهب مالك، وأحد الوجهين في مذهب أحمد، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يقتل، وهو ظاهر مذهب أحمد، والفريقان يحتجان بقصة حاطب، والصحيح: أن قتله راجع إلى رأى الإمام، فإن رأى في قتله مصلحة للمسلمين، قتله، وإن كان استبقاؤه أصلح؛ استبقاه. والله أعلم»(١).

وقال ابن الملقن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فوائد الحديث: «وأن الجاسوس قد يكون مؤمنًا، وليس تجسسه مما يخرجه من الإيمان.. وجواز العفو عن الخائن لله ورسوله بتجسس أو غيره»(٢).

وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه أن الجاسوس وغيره من أصحاب الذنوب الكبائر لا يكفرون بذلك، وهذا الجنس كبيرة قطعًا لأنه يتضمن إيذاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كبيرة بلا شك»(٣).

فكل هذه الأقوال وغيرها كثير تؤكد أن المكاتبة للمشركين بأخبار المسلمين والتجسس عليهم؛ لا يكون صاحبها كافرا، ومن أنفس تلك النقول ما ذكره الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما نقلته آنفا.

وذهب بعض العلماء إلى أن فاعل ذلك لا توبة له، وأنه كالزنديق والساحر، ولذلك حكمه القتل عندهم، وهو قول ابن القاسم من المالكية(٤).

---

(١) زاد المعاد (٣/ ٤٢٣).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٧٠).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٧٣).

(٤) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٨)، وزاد المعاد (٥/ ٦٥).

لكنهم اختلفوا فيمن فعل مثل فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هل يقاس عليه أم لا؟ بمعنى: هل ترفع عنه العقوبة أم لا؟

القول الأول: قول من يمنع القياس، ويرى أن قصة حاطب حادثة عين، لا يقاس عليها غيرها، بدليل أن النبي ﷺ صدّقه في اعتذاره، وتصديقُه واجب علينا؛ لأن النبي ﷺ صدقه بوحي من الله تعالى، وأما غير حاطب فلا يقطع على سلامة باطنه، ولا يتيقن صدقه فيما يعتذر به، فما وقع في القصة مقصور على حاطب لا تجري فيما سواها، وقالوا: ويتنزل هذا منزلة ما ذكره العلماء من أن الحكم إذا كان معللا بعلة معينة فإنه لا يقاس عليه، كتعليله عليه الصلاة والسلام في المحرم، فإنه يحشر ملبيا، وانتصر له القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ(١)،وقال ابن القاسم في العتبية: يضرب عنقه؛ لأنه لا تعرف توبته، وهو قول سحنون، وقال ابن وهب: يقتل إلا أن يتوب(٢).

وليس المقصود من قول القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره من أهل العلم إلا مسألة القياس في العقوبة، وهل العفو يكون لغير حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ بتصريحه رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه مذنب، وأن التجسس لا يخرج من الإيمان(٣).

القول الثاني: وهو قول من قال بأنه يقاس على حاطب، لكنهم اختلفوا في عقوبة هذا المسلم الذي يكاتب المشركين بأخبار المسلمين:

فقال مالك: ما سمعت فيه بشيء، وأرى فيه اجتهاد الإمام.

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٨).

(٢) انظر: شرح ابن بطال (٥/ ١٦٤).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٩).

وقال أبو حنيفة والأوزاعي: يوجع عقوبة، ويطال حبسه.

وقال الشافعي: إن كان ذا هيئة عفا الإمام عنه، واحتج بهذا الحديث أن النبي ﷺ لم يعاقب حاطبًا، وإن كان غير ذي هيئة عذره الإمام؛ لأنه لا يحل دم أحد إلا بكفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحصان، أو قتل نفس.

وقال ابن القاسم فى العتبية: يضرب عنقه؛ لأنه لا تعرف توبته، وهو قول سحنون، وقال ابن وهب: يقتل إلا أن يتوب.

وقال ابن الماجشون: إن كان نادرًا من فعله، ولم يكن من أهل الطعن على الإسلام، فلينكل لغيره، وإن كان معتادًا لذلك فليقتل[1].

وبعد هذا يتبين أن ما ذهب إليه الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنه لا خلاف في أن فاعل ذلك لا يحل دمه؛ خطأ، ويفهم من قوله الإجماع على ذلك، فإنه قال فيما نقل عنه: «لم يختلفوا أن المسلم لو فعل ذلك لم يبح دمه؛ فكذلك المستأمن والذمي، قياسًا عليه»، والحق أن العلماء مختلفون في عقوبة فاعل ذلك، وقد ذكرت أقوالهم، ولذا قال ابن بطال معقبا: «ولم يراع الطحاوي اختلاف أصحاب مالك ولا غيره من المتقدمين، مع خلافهم للحديث»[2].

فتبين من كل ما سبق: أن من فعل مثل فعل حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكان عذره في فعله كعذره أو نحوه؛ فإنه لا يكفر بذلك، وإن كان قد ارتكب إثمـًا

---

(١) انظر: الأم (٤/ ٢٥٠)، والأوسط لابن المنذر (١١/ ٢٨٢-٢٨٣)، وشرح ابن بطال (٥/ ١٦٤)،والمعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٦٠)، والمفهم (٦/ ٤٤٣)، أحكام القرآن لابن العربي (٧/ ٢٩٦)، زاد المعاد (٥/ ٦٤)، التوضيح (١٨/ ١٦٧).

(٢) شرح ابن بطال (٥/ ١٦٥)، وانظر: التوضيح (١٨/ ١٧١).

عظيماً، وقد نهانا الله تعالى أن نفعل مثل فعله، يدل على هذا النداء الذي في أول السورة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾، «وقد وجه الخطاب بالنهي إلى جميع المؤمنين تحذيراً من إتيان فعل حاطب»(١).

ثانيا: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين:

وتعتبر هذه المسألة من فروع مسألة موالاة الكفار وتوليهم، فإن الموالاة تشتمل على أنواع عديدة، منها مظاهرة المشركين على المسلمين(٢).

ومظاهرة المشركين على المسلمين ومعاونتهم إن كان من أجل ما هم عليه من الكفر، أو محبة لكفرهم، ورغبة في نصرة الكفر على الإسلام، فإن هذا ردة وخروج عن الدين باتفاق أهل العلم.

وأما إن كانت النصرة من أجل تحصيل عرض من أعراض الدنيا؛ دون محبة للكفار ولدينهم، فإن هذه الصورة هي التي وقع فيها إشكال، هل يكفر صاحبها؟ أم لا؟

وعند النظر في أقوال أهل العلم نجد أن منهم من يطلق القول بكفر من أعان الكفار على المسلمين، وجعلوه ناقضا من نواقض الإسلام، وذكر هذا الإمام محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نواقض الإسلام، فقال: «الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]»(٣).

---

(١) التحرير والتنوير (٢٨/ ١١٩).

(٢) انظر: دروس في شرح نواقض الإسلام للشيخ صالح الفوزان (ص١٥٧).

(٣) الدرر السنية (٢/ ٣٦١).

وقال سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أجمع علماء الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم بأي نوع من المساعدة فهو كافر مثلهم، كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾»(١).

ومن أهل العلم من قال عن هذه الصورة بأنه غير كافر، بل هو على خطر عظيم، وقد ارتكب كبيرة من الكبائر، وعلى هذا طائفة من أهل العلم، يأتي ذكر أقوالهم بإذن الله تعالى بعد بيان: هل يصح الاستدلال بفعل حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على هذه المسألة أم لا؟

والحق أن حديث حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ دال على ذلك، وقد استدل كثير من أصحاب القول الثاني به، فحاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حصلت منه معاونة للمشركين، وذلك بالكتْب إليهم بأمر مسير النبي ﷺ، ومما يدل على ذلك قول الله تعالى في الآية التي وردت في شأن حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾، فإن من معاني الولاية كما قال بعض العلماء: «النصرة»، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى ﴿أَوۡلِيَآءَ﴾: «يعني أنصاراً»(٢).

وما من ريب أن الإعانة والنصرة لها صور عديدة، ومن صورها المكاتبة للمشركين بأمر المسلمين، حيث ذكر بعض أهل العلم أن من صور معاونة المشركين: المكاتبة لهم ومراسلتهم بأخبار المسلمين، ومن ذلك أنهم ذكروا عدة صور لنقض العهد مع الذمي ومنها: «..وكذا لو تعدى على

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١/ ٢٦٩).

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ٥٥).

مسلم، ولو عبدا يقتل عمدا، أو فَتَنَه عن دينه، **أو تعاون على المسلمين بدلالة: مثل مكاتبة المشركين ومراسلتهم بأخبارهم..**»[(١)].

وهذا وإن كان في الذمي إلا أن المقصود أنهم مثلوا بالتعاون على المسلمين –أي نصرة أعدائهم– بالمكاتبة للمشركين.

ومثله ما ذكره بعض الفقهاء: «ولو أن راهبا أو سياحا دلّ المشركين على عورات المسلمين، فعلم به المسلمون، فلا بأس بقتله؛ **لأنه أعان المشركين بما صنع**، فهو بمنزلة شيخ له رأي في القتال، فلا بأس بقتل مثله»[(٢)]، فهذا فيه أن الدلالة على عورات المسلمين فيها إعانة للمشركين، كما أن الشيخ الكبير –ومثله الزمِن والراهب– يقتل إن كان ذا رأي في الحرب، لأنه معين لهم على المسلمين برأيه، كما في قصة قتل دريد بن الصِّمَّة المشهورة[(٣)]، يوم حنين، وقد كان شيخا لا قتال فيه، ولكن خرجوا به يستعينون برأيه، حيث إن «الرأي من أعظم المعونة في الحرب»[(٤)]، «وربما كان أبلغ من القتال»[(٥)].

---

(١) انظر: الإقناع في فقه الإمام أحمد (٢/ ٥٥)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (٨/ ٣٩٣)، والصارم المسلول (٢/ ٢٠).

(٢) شرح السير الكبير للسرخسي (٤/ ١٩٨).

(٣) أخرج القصة البخاري في صحيحه، ك: المغازي، باب: غزوة أوطاس، (ص٨٩٨)، رقم (٤٣٢٣)، ومسلم في صحيحه، ك: فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين (ص٦٤١)، رقم (٢٤٩٨).

(٤) المغني لابن قدامة (١٣/ ١٧٩)، والشرح الكبير لابن قدامة (١٠/ ٧٣)، وشرح منتهى الإرادات (٣/ ١٩).

(٥) الشرح الكبير لابن قدامة (١٠/ ٧٣)، وشرح منتهى الإرادات (٣/ ١٩).

وقد فهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا من فعل حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقد قال: «وكان حاطب مسيئا إلى مماليكه، **وكان ذنبه في مكاتبة المشركين وإعانتهم على النبي** ﷺ **وأصحابه** أعظم من الذنوب التي تضاف إلى هؤلاء، ومع هذا فالنبي ﷺ نهى عن قتله..»[1]، ففهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من فعل حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه إعانة للمشركين على النبي ﷺ والمسلمين، وسماه ذنبا، وفي هذا رد على من يزعم أن حاطبا لم يعاون المشركين بأي نوع من أنواع المعاونة.

وقد سبق تقرير عدم كفر حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بأوجه عديدة[2].

وهذه المسألة يختلف حكم فاعلها، فقد يكون فاعلها كافرا خارجا عن ملة الإسلام، وقد لا يكون كذلك، بل يكون فعله كبيرة من الكبائر، وفي الجملة لا يصح إطلاق الكفر وعدمه على مطلق الفعل، فضلا عن إطلاقه على الفاعل.

فأما كون الفعل منقسما في الحكم ومختلفا في أحوال فاعله؛ فيدل على ذلك وصف عمر لحاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بالنفاق، ودفاع حاطب عن نفسه بأنه لم ينافق ولم يشك ولم يكفر، وتأكيده على بقائه على الإيمان.

كما يدل عليه الاستفصال الذي كان من النبي ﷺ: «ما حملك على ماصنعت؟»، ونحوها من العبارات، وهو سؤال عن النية وعن المقصد

(١) انظر: منهاج السنة (٤/ ١٨٠)، وجاء في بعض الروايات: (فقال: أليس قد شهد بدراً؟ قال: بلى، ولكنه قد نكث وظاهر أعداءك عليك)، أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/ ٥٦-٥٧)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٣١٩)، وضعف إسناده محقق مسند أبي يعلى.

(٢) انظر (ص٢٩).

والباعث للفعل.

وكذا تصديق النبي ﷺ له في قوله أنه لم يكن منافقا، بل ما فعله إلا من أجل حماية أهله وماله اللذين كانا في مكة.

وقد تقدم التأكيد على أن حاطبا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكفر، وأن جل أهل العلم على أن فاعل مثل ذلك لا يكفر.

ونظير هذه المسألة في انقسام الحكم فيها: مسألة الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، فإن الحكم فيها يختلف بحسب الدافع على الإقدام على هذا، فقد يكون كفرا مخرجا عن الملة، وقد يكون كبيرة من الكبائر، كما نص عليه الأئمة من المتقدمين والمتأخرين.

والموالاة التي حدثت من حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمشركين هي من قبيل الموالاة المحرمة، وقد ذكر العلماء الموالاة والتولي وذكروا بينهما فروقا، كما سترى في النقول الآتية.

وأمر موالاة الكفار خطير جداً، إذ إنه قد يصل بالعبد الى محبة دينهم وما هم عليه، ومن أعظم القرب لله تعالى مقت المشركين وبغضهم، وبغض ما هم عليه، فالموالاة خطرها عظيم وجاءت النصوص الشرعية في بيان خطرها والتحذير منها.

قال الإمام محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن من أطاع الرسول ووحد الله لا يجوز له موالاة من حاد الله ورسوله ولو كان أقرب قريب والدليل قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ

فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[المجادلة: ٢٢]»(١).

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «وأفضل القرب إلى الله: مقت أعدائه المشركين، وبغضهم وعداوتهم وجهادهم، وبهذا ينجو العبد من توليهم من دون المؤمنين، وإن لم يفعل ذلك فله من ولايتهم بحسب ما أخل به وتركه من ذلك. فالحذر الحذر مما يهدم الإسلام ويقلع أساسه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[المائدة: ٥٧]، وانتفاء الشرط يدل على انتفاء الإيمان بحصول الموالاة، ونظائر هذا في القرآن كثير»(٢).

وقال الشيخ السعدي رَحِمَهُٱللَّهُ: «لأن التولي التام يوجب الانتقال إلى دينهم، والتولي القليل يدعو إلى الكثير، ثم يتدرج شيئا فشيئا حتى يكون العبد منهم»(٣).

وقد وصف الله جل وعلا من يتولى الكفار بأنه من الظالمين، فقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٥١]، قال الشيخ السعدي رَحِمَهُٱللَّهُ: «وذلك الظلم يكون بحسب التولي: فإن كان توليا تاما؛ صار ذلك كفرا مخرجا عن دائرة الإسلام، وتحت ذلك من المراتب ما هو غليظ، وما هو

(١) حاشية الأصول الثلاثة (ص١٩-٢٠).
(٢) الدرر السنية (٩/ ٢٤).
(٣) تفسير السعدي (ص٢٥٩).

دون ذلك»[١].

وقد درج بعض العلماء على التفريق بين التولي والموالاة، قال الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل عن الفرق بين الموالاة والتولي: «التولي كفر يخرج من الملة، وهو كالذب عنهم وإعانتهم بالمال والبدن والرأي، والموالاة كبيرة من كبائر الذنوب، كبل الدواة أو بري القلم أو التبشش لهم، أو رفع الصوت لهم»[٢].

والموالاة لأعداء الإسلام ليست على درجة واحدة، بل هي شعب متفاوتة، منها ما يصل إلى الكفر ومنها ما يكون كبيرة من الكبائر، وبالتالي يختلف الحكم على فاعلها تبعـًا لنوع الموالاة التي حصلت منه.

وأصل ذلك أن الولاء والبراء يتبعان الحب والبغض، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والولاية ضد العداوة، وأصل الولاية: المحبة والتقرب، وأصل العداوة البغض والبعد»[٣]، وقال الشيخ السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الولاء والبراء تابعان للحب والبغض فإن أصل الإيمان أن تحب في الله أنبياءه وأتباعه وتبغض في الله أعداءه وأعداء رسله»[٤].

وقد يضعف الإيمان فيضعف منه هذا الجانب ولا يخرجه عن الإيمان[٥].

---

(١) تفسير السعدي (ص١٠١١).

(٢) الدرر السنية (٨/ ٤٢٢).

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص٥٣).

(٤) الفتاوى السعدية (ص٩٨).

(٥) انظر كلاما مهما في هذا لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زاد المعاد (٣/ ٤٢٣-٤٢٧).

وقال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيانه لمسائل مستنبطة من قصة حاطب: «المسألة الثالثة: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ يعني في الظاهر؛ لأن قلب حاطب كان سليما بالتوحيد، بدليل أن النبي ﷺ قال لهم: «أما صاحبكم فقد صدق»، وهذا نص في سلامة فؤاده وخلوص اعتقاده»[١].

وقال: «المسألة الثامنة: تودد حاطب إلى الكفار ليجلب منفعة لنفسه، ولم يعقد ذلك بقلبه»[٢].

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «ومسمى الموالاة لأعداء الله تقع على شعب متفاوتة؛ منها ما يوجب الردة وذهاب الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك من الكبائر والمحرمات»[٣].

وقال الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد إيراده لبعض الآيات في الموالاة: «ويفهم من ظواهر هذه الآيات أن من تولى الكفار عمداً اختياراً، رغبة فيهم أنه كافر مثلهم»[٤].

ومن أجل ذا قال عمر عن حاطب بأنه نافق، بسبب موالاته للكفار، قال ابن الملقن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما أطلق عمر على حاطب اسم النفاق لأنه والى كفار قريش وباطنهم»[٥]، يعني: فيما ظهر لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) أحكام القرآن (٧/ ٢٩٥).

(٢) أحكام القرآن (٧/ ٢٩٩).

(٣) الرسائل المفيدة (ص٤٣).

(٤) أضواء البيان (٢/ ٨٦).

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٦٥).

قال الشيخ سليمان بن عبدالله رَحِمَهُمَاٱللَّهُ عن الموالاة التي هي لازمة للمحبة في الله: «هي لازم الحب وهي النصرة والإكرام والاحترام، والكون مع المحبوبين باطناً وظاهراً»[(١)].

وقد استدل بحديث حاطب أهل العلم على خطورة موالاة الكفار والتحذير من ذلك، ومن هؤلاء البيهقي رَحِمَهُٱللَّهُ فقد أخرجه في شعب الإيمان تحت ترجمة « السادس والستون من شعب الإيمان وهو باب في مباعدة الكفار والمفسدين والغلظة عليهم»[(٢)].

وبالنظر إلى ما حصل من حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نجد أنه حصل منه نوع موالاة للكفار، لم يخرج بها من الإسلام، ولم يقل أحد من أهل العلم بأن حاطباً رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كفر، وهذا النوع أيضاً حصل لغيره من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ولم يكن ما فعلوه كفراً يخرج عن الملة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ: «الأصل الثاني: أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف، فإذا قوي ما في القلب من التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله أوجب بغض أعداء الله. كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾[المائدة: ٨١]، وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾[المجادلة: ٢٢].

---

(١) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٩٦٢).

(٢) الجامع لشعب الإيمان (١٣/ ٤١٤).

وقد تحصل للرجل موادتهم لرحم أو حاجة فتكون ذنبا ينقص به إيمانه ولا يكون به كافرا كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي ﷺ وأنزل الله فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ﴾، وكما حصل لسعد بن عبادة لما انتصر لابن أبيّ في قصة الإفك، فقال لسعد بن معاذ: «كذبت والله؛ لا تقتله ولا تقدر على قتله»، قالت عائشة: «وكان قبل ذلك رجلا صالحا، ولكن احتملته الحمية». ولهذه الشبهة سمى عمر حاطبا منافقا؛ فقال: «دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: إنه شهد بدرا»، فكان عمر متأولا في تسميته منافقا للشبهة التي فعلها، وكذلك قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة: «كذبت لعمر الله لنقتلنه، إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين»؛ هو من هذا الباب. وكذلك قول من قال من الصحابة عن مالك بن الدخشم: «منافق»، وإن كان قال ذلك لما رأى فيه من نوع معاشرة، ومودة للمنافقين»[(١)].

فقد عد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما فعله سعد بن عبادة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نصرة منه لرأس المنافقين -وهو عبدالله بن أبي- ولم يكفر بذلك، وكذلك ما حصل من مالك بن الدخشم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «.. وعرفتم أن مسمى الموالاة يقع على شعب متفاوتة؛ منها ما يوجب الردة، وذهاب الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك، من الكبائر والمحرمات. وعرفتم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾، وأنها نزلت فيمن كاتب

---

(١) الإيمان الأوسط (ص٤٠٢-٤٠٤)، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠١-٢٠٢).

المشركين بسر رسول الله ﷺ، وقد جعل ذلك من الموالاة المحرمة، وإن اطمأن قلبه بالإيمان»[١].

ومما يتأكد قوله في هذا المقام ما ذكره الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز العنقري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنه قد يشكل على البعض في مسائل الولاء والبراء مخالطة الكفار ومعاملتهم بمصالحة ونحوها، وقدومهم على ولي الأمر لأجل ذلك، ويظن أنها من قبيل موالاة المشركين، المنهي عنها في الآيات والأحاديث، وأنه ربما فُهم ذلك من كتاب الدلائل للشيخ سليمان بن عبدالله رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ ومن كتاب «سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك» للشيخ حمد بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم بين أن الشيخ سليمان ألف كتابه لما هاجمت العساكر التركية على نجد في وقته، وأرادوا اجتثاث الدين من أصله، وساعدهم جماعة من أهل نجد من البادية والحاضرة، وأحبوا ظهورهم.

وكذلك الشيخ حمد ألف كتابه لما هاجمت العساكر التركية بلاد المسلمين، وساعدهم من ساعدهم، حتى استولوا على كثير من بلاد نجد، ثم قال: «فمعرفة سبب التصنيف مما يعين على فهم كلام العلماء، فإنه بحمد الله ظاهر المعنى، فإن المراد به موافقة الكفار على كفرهم، وإظهار مودتهم، ومعاونتهم على المسلمين، وتحسين أفعالهم، وإظهار الطاعة والانقياد لهم على كفرهم»، ثم قال: «والمشايخ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ كالشيخ سليمان بن عبدالله، والشيخ عبداللطيف والشيخ حمد بن عتيق إذا ذكروا موالاة

(١) الدرر السنية (٨/ ٣٤٢).

المشركين؛ فسروها بالموافقة والنصرة والمعاونة والرضا بأفعالهم»[(١)].

وهذا كلام متين، وملحظ دقيق، وفائدة مهمة.

ومن أقوال أهل العلم في هذه المسألة:

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من كثر تطلعه على عورات المسلمين وينبه عليهم ويعرف عدوهم بأخبارهم لم يكن بذلك كافرا إذا كان فعله لغرض دنيوي واعتقاده على ذلك سليم؛ كما فعل حاطب حين قصد بذلك اتخاذ اليد، ولم ينو الردة عن الدين»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان حاطب مسيئا إلى مماليكه، **وكان ذنبه في مكاتبة المشركين وإعانتهم على النبي ﷺ وأصحابه** أعظم من الذنوب التي تضاف إلى هؤلاء، ومع هذا فالنبي ﷺ نهى عن قتله..»[(٣)].

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «وتأمل قصة حاطب بن أبي بلتعة وما فيها من الفوائد، فإنه هاجر إلى الله ورسوله، وجاهد في سبيله، لكن حدث منه أنه كتب بسر رسول الله ﷺ إلى المشركين من أهل مكة، يخبرهم بشأن رسول الله ﷺ ومسيره لجهادهم، ليتخذ بذلك يداً عندهم، تحمي أهله وماله بمكة، فنزل الوحي بخبره، وكان قد أعطى

---

(١) الدرر السنية (٩/ ١٥٧-١٥٨).

(٢) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٢)، وكذا قال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) انظر: منهاج السنة (٤/ ١٨٠)، وجاء في بعض الروايات: (فقال: أليس قد شهد بدراً؟ قال: بلى، ولكنه قد نكث وظاهر أعداءك عليك)، أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/ ٥٦-٥٧)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٣١٩)، وضعف إسناده محقق مسند أبي يعلى.

الكتاب ظعينة جعلته في شعرها، فأرسل رسول الله ﷺ علياً والزبير في طلب الظعينة، وأخبرهما أنهما يجدانها في روضة خاخ، فكان ذلك، وتهدداها، حتى أخرجت الكتاب من ضفائرها، فأتى بها رسول الله ﷺ.

فدعا حاطب بن أبي بلتعة، فقال له: ما هذا؟ فقال: يا رسول الله، إني لم أكفر بعد إيماني، ولم أفعل هذا رغبة عن الإسلام، وإنما أردت أن تكون لي عند القوم يد، أحمي بها أهلي ومالي، فقال ﷺ: صدقكم، خلوا سبيله.

واستأذن عمر في قتله؛ فقال: دعني أضرب عنق هذا المنافق، قال: وما يدريك، أن الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم.

وأنزل الله في ذلك صدر سورة الممتحنة، فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ الآيات. فدخل حاطب في المخاطبة باسم الإيمان، ووصفه به، وتناوله النهي بعمومه، وله خصوص السبب الدال على إرادته، مع أن في الآية الكريمة ما يشعر أن فعل حاطب نوع موالاة، وأنه أبلغ إليهم بالمودة، وأن فاعل ذلك قد ضل سواء السبيل.

لكن قوله: «صدقكم، خلوا سبيله»، ظاهر في أنه لا يكفر بذلك، إذا كان مؤمناً بالله ورسوله، غير شاك ولا مرتاب، وإنما فعل ذلك، لغرض دنيوي، ولو كفر لما قال: «خلوا سبيله».

ولا يقال: قوله ﷺ لعمر: «ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»؛ هو المانع من تكفيره، لأنا نقول: لو كفر لما بقي من حسناته ما يمنع من إلحاق الكفر وأحكامه، فإن الكفر يهدم ما قبله، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟

﴿لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، والكفر محبط للحسنات والإيمان بالإجماع؛ فلا يظن هذا.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾، وقوله: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]؛ فقد فسرته السنة وقيدته وخصته بالموالاة المطلقة العامة.

وأصل الموالاة هو الحب والنصرة والصداقة، ودون ذلك مراتب متعددة، ولكل ذنب حظه وقسطه من الوعيد والذم.

وهذا عند السلف الراسخين في العلم من الصحابة والتابعين معروف في هذا الباب وفى غيره، وإنما أشكل الأمر، وخفيت المعاني، والتبست الأحكام على خلوف من العجم والمولدين الذين لا دراية لهم بهذا الشأن، ولا ممارسة لهم بمعاني السنة والقرآن»[(١)].

وقال في رسالة وجهها إلى محمد بن علي آل موسى يبين له اللبس الذي حصل في مسألة الهجرة من بلاد الكفر وعلاقتها بمسألة الموالاة؛ قال: «.. وعرفتم أن مسمى الموالاة يقع على شعب متفاوتة؛ منها ما يوجب الردة، وذهاب الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك، من الكبائر والمحرمات.

وعرفتم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾، وأنها نزلت فيمن كاتب المشركين بسر رسول الله ﷺ، وقد جعل ذلك من

---

(١) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ١٧٨-١٨١).

الموالاة المحرمة، وإن اطمأن قلبه بالإيمان»[١].

وقسم الشيخ صالح الفوزان حفظه الله مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين إلى أقسام:

القسم الأول: مظاهرتهم ومعاونتهم على المسلمين مع محبة ما هم عليه من الكفر والشرك والضلال فهذا القسم لا شك في أنه كفر أكبر مخرج من الملة.

القسم الثاني: أن يعاونهم على المسلمين لا مختارا وهو لا يحبهم، بل يُكرهونه على ذلك بسبب إقامته بينهم فهذا عليه وعيد شديد، ويخشى عليه من الكفر المخرج من الملة.

القسم الثالث: من يعين الكفار على المسلمين، وهو مختار غير مكره، مع بغضه لدين الكفار وعدم الرضا عنه، فهذا لا شك أنه فاعل لكبيرة من كبائر الذنوب، ويخشى عليه من الكفر.

القسم الرابع: من يعين الكفار على الكفار الذين لهم عهد عند المسلمين فهذا حرام، ولا يجوز لأنه نقض لعهد المسلمين.

القسم الخامس: وهو مودة الكفار ومحبتهم من غير إعانة لهم على المسلمين فهذا نهى الله تعالى عنه ونفى عن صاحبه الإيمان[٢].

وذكر معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ ضابط التولي للكفار، وأنه في الشرع، وعند أئمة التوحيد، لفظان لهما معنيان، يلتبس أحدهما

---

(١) الدرر السنية (٨/ ٣٤٢).

(٢) انظر: دروس في شرح نواقض الإسلام (ص١٥٨-١٦١).

بالآخر عند كثيرين:

الأول: التولي، الثاني: الموالاة. التولي: مكفر. الموالاة: غير جائزة.

أما التولي؛ فهو الذي نزل فيه قول الله جلَّ وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

وضابط التولي: هو نصرة الكافر على المسلم وقت الحرب بين المسلم والكافر، قاصداً ظهور الكفار على المسلمين. فأصل التولّي: المحبة التامة، أو النصرة للكافر على المسلم، فمَن أحب الكافر لدينه؛ فهذا قد تولاَّه تولّيًا، وهذا كفر.

وأما موالاة الكفار؛ في مودتهم، ومحبتهم لدنياهم، وتقديمهم، ورفعهم، فهي فسق وليست كفراً. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾، قال أهل العلم: ناداهم باسم الإيمان، وقد دخل في النداء من ألقى المودة للكفار، فدلَّ على أن فعله ليس كفراً، بل ضلال عن سواء السبيل، وذلك لأنه ألقى المودة، وأسر لهم لأجل الدنيا، لا شكّـًا في الدين.

ولهذا قال النبي ﷺ لمَن صنع ذلك: ما حملك على ما صنعت؟ قال: «والله ما بي إلا أن أكون مؤمنـًا بالله ورسوله، أردت أن تكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي» الحديث أخرجاه في الصحيحين.

فمن هذا يتبيَّن أن مودة الكافر والميل له لأجل دنياه ليس كفراً إذا كان أصل الإيمان والاطمئنان به حاصلاً لمن كان منه نوع موالاة[١].

وأما من أطلق الإجماع على هذه المسألة من أهل العلم المتأخرين، وذكروا بأن الإعانة تكون كفرا، فهذا يحمل على الإعانة التي فيها محبة لهم ولدينهم والرغبة في إظهار الكفار على المسلمين، وإلا فهو إجماع خاطئ بإطلاقه الكفر، حيث رأينا أقوال أهل العلم التي تدل على عدم كفر كل من فعل ذلك كما تقدم، فحاطب حصلت منه إعانة ولم يكن كافرا، وكذا الجاسوس لم يحكم أهل العلم بكفره مع ظهور إعانته للكفار.

ثم بعد هذا نقول: لا يصح إطلاق الإرجاء على من رأى عدم كفر من أعان الكفار بإطلاق، فهذه التهمة سوف تندرج على كثير من علمائنا السابقين واللاحقين، الذين نصّوا على عدم كفر كل من أعان الكفار، ثم هي من مسائل العلم التي استند فيها أهل العلم إلى نصوص عديدة، ومنها حديث حاطب هذا، مع العلم بأن هؤلاء العلماء يقولون بالعلاقة بين الظاهر والباطن خلافا لما عليه المرجئة، فليس هذا موطن مناقشة، ولكن الشأن في مسألة هل هو كفر مطلقا أم لا؟

فتلخص من كل ما سبق أن من أعان الكفار على المسلمين محبة لدينهم ورغبة فيه، ومحبة لنصرة الكفار على المسلمين؛ فإنه كافر كفرا أكبر مخرج عن الملة، وأما إن أعانهم من أجل حصول منفعة دنيوية؛ فإن لا يكفر، وحديث حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ دال عليه.

---

(١) الضوابط الشرعية لموقف المسلم من الفتن (ص٥٠-٥٢) بتصرف يسير.

كما تبين أن الكفر يكون في تولي الكفار بأن يحبهم لدينهم أو يحب دينهم ونحوها، وأن الموالاة تكون محرمة بأن يكون عنده طمع في الدنيا من أجله والاهم.

المبحث الثالث

قوله ﷺ: (يا حاطب ما هذا؟)، ونحوها من الروايات

المطلب الأول: هل السؤال له اعتبار في الحكم؟

جاء سؤال النبي ﷺ هذا بعد أن قرأ ما كتبه حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأهل مكة: «من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين من أهل مكة، يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ»، وجاء السؤال في عدة روايات؛ منها: «يا حاطب ما هذا؟»، «ما هذا يا حاطب؟»، «يا حاطب ما حملك على ما صنعت؟»، «فدعا رسول الله ﷺ حاطبا فقال: أنت كتبت هذا الكتاب؟ قال: نعم. قال: فما حملك على ذلك؟».

وكل هذه الروايات تدل على الاستفصال عن سبب الفعل الذي فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا السؤال له اعتبار في الحكم على حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لا سيما إن اعتبرنا قوله ﷺ بعد اعتذار حاطب وبيانه سبب الفعل الذي فعل: «صدقكم، خلوا سبيله»، حيث جاء العفو والمسامحة بعد السؤال عن سبب الفعل، وكذا قول حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا تعجل علي».

فالسؤال عن سبب الفعل وتصديقه بعد ذلك يدل على أن الحكم له تعلق بسبب الفعل، ولذا لم يوافق النبي ﷺ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الحكم عليه بالنفاق، بل دافع عنه كما تقدم، وذكر فضيلة تستوجب العفو عنه، ولو لم يكن هناك تعلق للحكم بسبب الفعل لما كان في السؤال فائدة، أو قال ابتداء: إنه من أهل بدر فلا يكفر بما فعل.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «في هذا الحديث مع ما وصفنا لك طرح الحكم

باستعمال الظنون، لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله، ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الإسلام، واحتمل المعنى الأقبح، كان القول قوله فيما احتمل فعله»[(١)]، وقال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما قال عمر: إنه يقتل لعلة أنه منافق، فأخبر النبي ﷺ أنه ليس بمنافق، فإنما يوجب عمر قتل من نافق، ونحن لا نتحقق نفاق فاعل مثل هذا، لاحتمال أن يكون نافق، واحتمال أن يكون قصد بذلك منفعة نفسه مع بقاء إيمانه.

والدليل على صحة ذلك ما روي في القصة أن النبي ﷺ قال له: «يا حاطب؛ أنت كتبت الكتاب؟ قال: نعم»، فأقر به ولم ينكر، وبين العذر فلم يكذب، وصار ذلك كما لو أقر رجل بالطلاق ابتداء، وقال: «أردت به كذا وكذا» للنية البعيدة الصدق، ولو قامت عليه البينة وادعى فيه النية البعيدة لم يقبل»[(٢)].

---

(١) الأم (٤/ ٢٥٠).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٧/ ٢٩٦).

المطلب الثاني: أن القول أو الفعل إن احتمل الكفر وعدمه فإنه لا يحكم بكفر الفاعل قبل الاستفصال:

وما ذلك إلا لخطورة باب التكفير، فلا بد من القطع بكفر الفاعل، وأما الظن والحدس والهوى في هذا الباب الخطير؛ فإنه لا يجوز القول به.

قال أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وباب التكفير باب خطير، أقدم عليه كثير من الناس فسقطوا، وتوقف فيه الفحول فسلموا، ولا نعدل بالسلامة شيئًا»(١).

وفي قوله ﷺ: «يا حاطب ما هذا؟» دليل على أن القول أو الفعل إن احتمل الكفر وعدمه؛ فإنه لا يحكم بكفره قبل الاستفصال من صاحب الفعل أو القول، فإن ذكر أمرا محتملا في عذره قبل، وهذا احتياط من إيقاع الكفر على من لا يستحقه، ولأنه يترتب على التكفير مسائل عديدة خطيرة مبحوثة في أبواب الردة من كتب أهل العلم.

فسؤال النبي ﷺ حاطبـًا عن سبب فعله؛ دال على أن هذا الأمر الذي حصل منه يحتمل أن يكون كفراً، ويحتمل أن لا يكون، ولذا قبل النبي ﷺ عذر حاطب وعفا عنه بعد بيانه لسبب فعله.

فلما لم يكن هذا كفراً بينا؛ استفصل النبي ﷺ عن الباعث على عمله، واستدل الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقصة حاطب على هذا، فقال: «وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذرها أو يتقدم في نكاية المسلمين بكفر بين»، ثم قال: «في هذا الحديث مع ما

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٣/ ١١١).

وصفنا لك طرح الحكم باستعمال الظنون؛ لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الإسلام وأنه فعله ليمنع أهله، ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الإسلام واحتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتمل فعله...»[(١)].

ويقول الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه أن من تعاطى شيئا من المحظور، وادعى أمرا مما يحتمله التأويل؛ كان القول قوله في ذلك، وإن كان غالب الظن بخلافه، ألا ترى أن الأمر لما احتمل وأمكن أن يكون كما قال حاطب، وأمكن أن يكون كما قاله عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ استعمل رسول الله ﷺ حسن الظن في أمره، وقبل ما ادعاه في قوله»[(٢)]، ومن أجل ذا قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد ذلك: «الله ورسوله أعلم».

ولما اتهم مالك بن الدخشم بالنفاق وقال النبي ﷺ: «لا تقل ذلك ألا تراه قد قال: لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله؟»، قال من رماه بالنفاق: «الله ورسوله أعلم».

فبواطن الأمور مرجعها إلى الله تعالى.

وتأمل ما سبق من قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن ما قاله عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «فدل على أن ضرب عنق المنافق من غير استتابة مشروع، إذ لم ينكر النبي ﷺ على عمر استحلال ضرب عنق المنافق، ولكن أجاب بأن هذا ليس

(١) الأم (٤/ ٢٤٩-٢٥٠).

(٢) معالم السنن (٤/ ٣-٤)، وانظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٩٩)، والتوضيح (١٨/ ١٦٧).

بمنافق، ولكنه من أهل بدر المغفور لهم، **فإذا أظهر النفاق الذي لا ريب أنه نفاق فهو مباح الدم**»[١].

(١) الصارم المسلول (١/ ٣١٦).

المبحث الرابع

قول النبي ﷺ: (وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)

المطلب الأول: فضيلة أهل بدر، وحاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنهم:

أولا: فضيلة أهل بدر:

حديث حاطب رضي الله عنه من الأحاديث التي استدل بها أهل العلم على بيان المكانة العظيمة لأهل بدر، وأفضليتهم، وللرد على مبغضي الصحابة ومن يسبهم، من الرافضة وغيرهم(١)، ففي الحديث قول النبي ﷺ: «لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، وفي رواية: «فقد وجبت لكم الجنة»، وتناول هذا اللفظ الشهادة لهم جميعهم بأنهم في الجنة، وأنهم مغفور لهم ولو حصل منهم ما حصل.

وبوّب البخاري على الحديث بباب «فضل من شهد بدراً»(٢)، قال الحافظ: «أي مع النبي ﷺ من المسلمين مقاتلا للمشركين، وكأن المراد بيان أفضليتهم، لا مطلق فضلهم»(٣)، وبوّب النووي على هذا الحديث في

(١) انظر: أصول السنة للإمام أحمد (ص٣٨)، والإمامة والرد على الرافضة (ص٢٧٢)، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٤٤٠)، وشرح مسند الشافعي (٤/ ٩٦)، وقطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لصديق حسن خان (ص٩٩)، ولوامع الأنوار (٢/ ٣٦١).

(٢) صحيح البخاري (ص٨٣٣).

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٥٥).

صحيح مسلم في كتاب فضائل الصحابة بباب «من فضائل أهل بدر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقصة حاطب بن أبي بلتعة»[١]، وبوب عليه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة بـ«معرفة فضيلة أهل بدر وما خصوا به»[٢]، وغيرهم من أهل العلم.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمراد منه هنا الاستدلال على فضل أهل بدر بقوله ﷺ المذكور، وهي بشارة عظيمة لم تقع لغيرهم»[٣]، وقال مبينا سبب حصول هذه الفضيلة العظيمة لهم: «المراد عدم المؤاخذة بما يصدر منهم بعد ذلك، وأنهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الحال العظيمة التي اقتضت محو ذنوبهم السابقة وتأهلوا لأن يغفر الله لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت أي كل ما عملتموه بعد هذه الواقعة من أي عمل كان فهو مغفور»[٤].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يحدث بهذا الحديث في خلافته بعد الفتنة، وروى ذلك عنه كاتبه عبيد الله بن أبي رافع ليبين لهم أن السابقين مغفور لهم، ولو جرى منهم ما جرى»[٥].

وقال: «فإنه قد ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان، والعشرة مفضلون على غيرهم، والخلفاء الأربعة أفضل الأمة»[٦].

---

(١) صحيح مسلم (ص٦٤٠).
(٢) معرفة الصحابة (١/ ٩).
(٣) فتح الباري (٧/ ٣٥٦).
(٤) فتح الباري (٧/ ٣٠٥).
(٥) منهاج السنة (٤/ ٣٣١).
(٦) مجموع الفتاوى (١١/ ١٢٩).

وفي الصحيح أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ فقال: «**ما تعدون أهل بدر فيكم؟**» قال: «**من أفضل المسلمين**»، أو كلمة نحوها. قال: «**وكذلك من شهد بدرا من الملائكة**»[١].

وهذا يدل على أفضلية أهل بدر على من سواهم من صحابة رسول الله ﷺ[٢].

ثانيا: فضيلة حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وفي هذا أيضا نص من النبي ﷺ في شهود حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لبدر، وفيه فضيلة لحاطب لكونه منهم[٣]، وهو متضمن لنفي النفاق والكفر عنه، وقد بوّب طائفة من أهل العلم بهذا الحديث على فضيلة لحاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد جاء النص من النبيّ ﷺ في موضع آخر بأن حاطبـًا لا يدخل النار، وأنه من أهل الجنة[٤]، فقد جاء عبد لحاطب يشكوه عند النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ليدخلن حاطب النار، فقال رسول الله ﷺ: «**كذبت لا يدخلها، فإنه شهد بدراً والحديبية**».

وتتبين فضائله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذه القصة من وجوه:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ك: المغازي، باب: شهود الملائكة بدرا، (ص٨٣٦)، رقم (٣٩٩٢).

(٢) انظر: أصول السنة للإمام أحمد (ص٣٨)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥٩)، لوامع الأنوار (٢/ ٣٧١).

(٣) انظر: تحفة الأحوذي (١٠/ ٢٤٨).

(٤) شهادة النبي ﷺ لحاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه لا يدخل النار تستلزم دخوله الجنة ولا بد، إذ إنه لا منزلة بين المنزلتين. انظر: السلسلة الصحيحة (٦/ ٥٨).

الوجه الأول: الشهادة له بأنه من أهل الجنة.

الوجه الثاني: المغفرة لهم مهما عملوا من الذنوب والمعاصي.

الوجه الثالث: مخاطبته باسم الإيمان في الآية الكريمة.

الوجه الرابع: تبرئته من النفاق.

الوجه الخامس: عفو النبي ﷺ عنه بسبب شهوده بدرا.

الوجه السادس: إيقانه وإيمانه بنصر الله تعالى لنبيه ﷺ.

الوجه السابع: تزكيته بحسن العاقبة، حيث قال فيما يستقبل: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

وبعض هذا مما يشترك فيه حاطب مع أهل بدر كما لا يخفى، رضي الله عنهم أجمعين.

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن الآيات الواردة في حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وهذا كله معاتبة لحاطب، وهو يدل على فضله وكرامته ونصيحته لرسول الله ﷺ وصدق إيمانه، فإن المعاتبة لا تكون إلا من محب لحبيبه. كما قال:

أعاتب ذا المودة من صديق إذا ما رابني منه اجتناب

إذا ذهب العتاب فليس ود ويبقى الود ما بقي العتاب»[1]

وقوله ﷺ: «**لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم**» هو مثل قوله ﷺ في شأن عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم»[2]، ومثل

(١) تفسير القرطبي (١٨/ ٥٤)، وانظر: حاشية السندي على البخاري (٣/ ٧).

(٢) انظر: تحفة الأحوذي (٣/ ١٧٢).

قوله ﷺ: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد بايع تحت الشجرة».

وأما الترجي في الحديث فقال العلماء: إن الترجي في كلام الله تعالى ورسوله ﷺ للوقوع[١]، وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «و(لعل): للترجي، لكن هذا الرجاء محقق للنبي ﷺ؛ بدليل ما ذكره الله تعالى في قصة أهل بدر في: آل عمران، والأنفال من ثنائه عليهم، وعفوه عنهم، وبدليل قوله ﷺ للذي قال في حاطب إنه يدخل النار، وأقسم عليه: «كذبت، لا يدخلها فإنَّه شهد بدرًا »، فهذا إخبار محقق لا احتمال فيه، ولا تجوُّز»[٢].

وجاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالجزم ولفظه: «إن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» [٣].

---

(١) فتح الباري (٧/ ٣٥٦)، وانظر: (٨/ ٥٠٣) منه، وتحفة الأحوذي (٩/ ١٤٢)، ونيل الأوطار (٨/ ١٠).

(٢) المفهم (٦/ ٤٤٠)، وانظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٦٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٢/ ١٥٥)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٩٥-٢٩٦)، وأبو داود في سننه (٣/ ٨٨٠)، وحسنه الحافظ في الخصال المكفرة (ص١٦-١٧)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ٥٢١).

المطلب الثاني: عدالة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأنها لا تعني العصمة من الذنوب، والرد على الرافضة:

يعتقد أهل السنة والجماعة بأن الصحابة كلهم عدول، وأن ما يحصل منهم من ذنب أو خطأ لا يخرجهم عن عدالتهم، وقد أجمع أهل السنة على ذلك، ولم يخالف في ذا إلا أهل البدع.

وحاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحد أجلة الصحابة الذين شهدوا مع النبي ﷺ غزوة بدر وغيرها، وما اقترفه من ذنب وعتاب الله تعالى له لا يخرجه عن العدالة، حيث وعد الله تعالى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالمغفرة لا سيما أهل بدر، وأخبر أنه رضي عنهم، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس، وتعديل الله تعالى للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتعديل النبي ﷺ لهم قد دلت عليه النصوص الشرعية.

قال ابن عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا فرق بين أن يسمي التابعُ الصاحبَ أو لا يسميه في وجوب العمل بحديثه، لأن الصحابة كلهم عدول مرضيون ثقات أثبات، وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث»[(١)].

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: «واتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»[(٢)].

وقال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالصحابة كلُّهم عدولٌ، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخِيرتُه من خلقه بعد أنبيائه ورسله، هذا مذهب أهل السنَّة

---

(١) التمهيد (٢٢/ ٤٧).

(٢) الإصابة (١/ ١٦٢).

والذي عليه الجماعة من أئمَّة هذه الأمَّة، وقد ذهبت شِرذمةٌ لا مبالاة بهم إلى أنَّ حالَ الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم»[١].

ثم لا بد من العلم بأن من شهد له الرسول ﷺ جائز عليهم الذنوب لبشريتهم، والظن بهم أنهم لا يصرون على تلك الذنوب، ثم إن هذه الذنوب غير مسقطة لعدالتهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال أبو نعيم الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك عفا عن حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى المشركين يخبرهم بشأن رسول الله ﷺ، ويطلعهم على عورة المؤمنين، فشهد له بالإيمان فقال تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾، وأمر أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعفو عن مسطح وحسان، فقال: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ... ﴾ الآية، فأثبت هجرتهم، وأثنى عليهم بها بعد ما كانوا اقترفوا الطاهرة المطهرة حبيبة حبيب الله[٢]....

فالواجب على المسلمين في أصحاب رسول الله ﷺ إظهار ما مدحهم الله تعالى به وشكرهم عليه من جميل أفعالهم وجميل سوابقهم وأن يغضوا عما كان منهم في حال الغضب والإغفال، وفرط منهم عند استزلال الشيطان إياهم، ونأخذ في ذكرهم بما أخبر الله تعالى به فقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ ﴾[الحشر: ١٠] الآية.

فإن الهفوة والزلل والغضب والحدة والإفراط لا يخلو منه أحد، وهو لهم غفور، ولا يوجب ذلك البراءة منهم، ولا العداوة لهم، ولكن يحب على

---

(١) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٩).

(٢) يقصد عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وما اتهمت به في حادثة الإفك.

السابقة الحميدة، ويتولى للمنقبة الشريفة»[١].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم..ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته أو بشفاعة محمد ﷺ الذين هم أحق الناس بشفاعته أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفّر به عنه»[٢].

فعدالتهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لا تسقط عنهم بحصول الذنوب والمعاصي، وهذه من الفوائد العزيزة من حديث حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيه تنبيه على السكوت عما جرى بين الصحابة، والنهي عن الطعن في أحد منهم، لما تقدم لهم في الصحبة فتغفر لذلك هفواتهم»[٣]، وجاء عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «لا ننظر بين أصحاب محمد ﷺ فيما شجر بينهم، ونكل أمرهم إلى الله، والحجة في ذلك حديث حاطب»[٤].

وفي الحديث أيضا رد على الرافضة الذين يسبون صحابة رسول الله ﷺ،

---

(١) الإمامة والرد على الرافضة (ص٣٤٠-٣٤٢).

(٢) العقيدة الواسطية (ص١٢٠-١٢١).

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ١٢٩).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٢١٥).

وذلك أن الرافضة استدلوا بقول الصحابة بعضهم ببعض، فمن ذلك أنهم استدلوا بقول عمر في حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وليس في ذلك قدح في حقهم، يقول أبو نعيم الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا يتتبع هفوات أصحاب رسول الله ﷺ وزللهم، ويحفظ عليهم ما يكون منهم في حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه،...وقد كان يجري بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بحضرة الرسول ﷺ وفي غيبته فيبلغه من الله تعالى ذلك الخصام والسباب في حال الغضب والموجدة أشياء؛ فلا يأخذهم به، ولا يعيب ذلك عليهم، بل يأمرهم بالعفو، ويحضهم على التآلف، ويطفئ ثائرة الغضب وثورة البشرية، وذلك مثل ما جرى بين السيدين سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وكلاهما من الفضل في الدين بالمحل العظيم» - ثم ذكر قصة سعد ابن عبادة وسعد بن معاذ، وقصة العباس وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- ثم قال: «في نظائر ذلك لم يجعل ذلك منهم أبداً أصلاً ليحتج به عليهم لما عاتبوا من إكرام بعضهم بعضاً من القول بتفضيله وتقديمه على نفسه في حال الرضا، فأما حال الغضب والموجدة فلا اعتبار به ولا حجة فيه»[(١)].

وما من شك أن قول عمر لحاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو من قبيل التأويل الذي لا يذم صاحبه به، بل هو مجتهد فيه، والحامل له هو التدين بهذا الدين، والغيرة عليه، ولذا قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ رادا على تلك الفرية: «هب أن واحدا من الصحابة؛ عائشة أو غيرها قال في ذلك على وجه الغضب لإنكاره بعض ما ينكر، فليس قوله حجة ولا يقدح ذلك لا في إيمان القائل ولا المقول له،

---

(١) الإمامة والرد على الرافضة (ص٣٤٤-٣٤٥).

بل قد يكون كلاهما وليا لله تعالى من أهل الجنة؛ ويظن أحدهما جواز قتل الآخر، بل يظن كفره وهو مخطىء في هذا الظن»[(١)].

(١) منهاج السنة (٤/ ٣٣٠).

المطلب الثالث: الشهادة بالجنة لمن شهد الله تعالى له بالجنة ولمن شهد له النبي ﷺ:

من عقيدة أهل السنة والجماعة المقررة أنه لا يشهد لمعين بجنة أو بنار إلا لمن شهد الله تعالى له أو شهد له النبي ﷺ، فإن هذا من علم الغيب، ولا يجوز القول على الله تعالى بلا علم، «وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث»(١).

والواجب فيمن شهد الله تعالى له بالجنة وشهد له نبيه ﷺ الإيمان به، وفي حديث حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دلالة على الشهود لأهل بدر بالجنة، فالواجب الإيمان بذلك واعتقاده، و«كان أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ يرى الشهادة بالجنة لمن شهد بدرا والحديبية، أو لمن جاء فيه أثر مرفوع، على ما كان منهم من سفك دماء بعضهم بعضا»(٢).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٢٨).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٢١٥).

المطلب الرابع: سبب العفو عن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

في الحديث بيان لسبب العفو عن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما فعله من الذنب؛ وهو شهوده بدراً، فكُفِّرَ ذنب حاطب بذلك[١]، وهذا هو المقتضي لمغفرة ذنبه[٢]، ومع أن الذنب الحاصل عظيم؛ إلا أنه كُفِّر بحسنة عظيمة وهي شهود بدر.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لكن لَطَف الله به، ونجَّاه لما علم من صحَّة إيمانه، وصدقه، وغفر له بسابقة بدر وسَبقه»[٣].

قال ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفيه: مراعاة فضيلة سلفت، ومشهد شاهده الجاسوس وغيره من المذنبين، والتشفع بذلك له»[٤].

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما عذره بغفران الله لأهل بدر ذنوبهم، ولأنه لم يكن منه قبل مثلها»[٥].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فبين ﷺ أنه باق على إيمانه، وأنه صدر منه ما يغفر له به الذنوب، فعلم أن دمه معصوم و هنا علل بمفسدة زالت»[٦]، وقال: «وأما المعين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة، أو حسنات ماحية،

---

(١) انظر: منهاج السنة (٧/ ٢٣٧)، ونيل الأوطار (٨/ ١٠)، وأوثق عرى الإيمان (ص٤٢).
(٢) انظر: منهاج السنة (٧/ ٢٣٧).
(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٤٤٠).
(٤) شرح ابن بطال (٥/ ١٦٢).
(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٧).
(٦) الصارم المسلول (١/ ١٨٥).

أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة، أو غير ذلك من الأسباب التي ضررها يرفع العقوبة عن المذنب، فهذا في حق من له ذنب محقق، وكذلك حاطب بن أبي بلتعة، فعل ما فعل وكان يسيء إلى مماليكه حتى ثبت في الصحيح أن غلامه قال: يا رسول الله، والله ليدخلن حاطب بن أبي بلتعة النار. قال: كذبت، إنه شهد بدرا، والحديبية»، ثم ذكر قصة حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم قال: «فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود بدر، فدل ذلك على أن الحسنة العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فدل على أن مقتضى عقوبته قائم، لكن منع من ترتيب أثره عليه ما له من المشهد العظيم، فوقعت تلك السقطة العظيمة مغتفرة في جنب ما له من الحسنات»[(٢)].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا قَبِل رسول الله ﷺ عُذْرَ حاطب لما ذكر أنه إنما فعل ذلك مصانعة لقريش، لأجل ما كان له عندهم من الأموال والأولاد»[(٣)]، وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما لم يعاقب النبي ﷺ حاطباً ولا هجره؛ لأنه قبل عذره في أنه إنما كاتب قريشاً خشية على أهله وولده، وأراد أن يتخذ له عندهم يداً فعذره بذلك»[(٤)].

وفي قوله ﷺ هذا دليل على أن الله تعالى قد عفا عن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلا

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٦٧-٦٨).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ٥٢٩).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣٤٧).

(٤) فتح الباري (٧/ ٧٢٥)، وانظر: (٨/ ٥٠٣) منه.

يلحقه ذنب في الآخرة.

وأجاب بعض أهل العلم عن الإشكال الوارد في أن عمر وعليّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أقاما الحد على قدامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع شهوده بدرا؛ بأن ما فعله حاطب ليس فيه حد، وإنما مرجعه إلى ولي الأمر.

قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقال قائل: كيف تقبلون هذا عن رسول الله ﷺ في تركه العقوبة على حاطب عليه وعلى المؤمنين فيما كان منه؟ فإن قلتم: لأنه قد كان من أهل بدر، وقد سبق لهم من الله ما سبق، قيل لكم: قد سبق لهم من الله ما سبق، وليس ذلك بدافع عنهم العقوبات على ذنوبهم التي يذنبونها أن تقام عليهم»، ثم قال: «فقدامة قد كان له من بدر في شهوده إياها كما كان لحاطب في مثل ذلك، ولم ير عمر ولا علي ولا من كان بحضرتهما دفع العقوبة عنه لذلك على جرمه الذي كان منه.

فكان جوابنا له في ذلك: أن من سنة رسول الله ﷺ أمره بإقالة ذوي الهيئات عثراتهم، إلا في حد من حدود الله تعالى، وكان حاطب لشهوده بدرا، ولما كان عليه من الأمور المحمودة من ذوي الهيئة، ولم يكن الذي أتى مما يوجب حدا، إنما يوجب عقوبة ليست بحد، فرفعها عنه رسول الله ﷺ لما كان معه من الهيئة، وكان الذي كان من قدامة فيه حد لله، فلم يرفعه عمر ولا علي، ولا من سواهما لهيئته، لأن الهيئة إنما ترفع العقوبات التي ليست حدودا، ولا ترفع العقوبات التي هي حدود»[1].

وقد تقدم ذكر خلاف أهل العلم في إمكانية العفو عمن فعل مثل

---

(١) شرح مشكل الآثار (١١/ ٢٧٣-٢٧٦).

فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الجملة؛ فإن العفو عن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان متعلقا بالذنب الذي عمل من أجل شهوده بدرا، وليس كما يظن البعض بأن شهوده بدرا كان سبب عدم الكفر، فتنبه، وقد تقدم ذكر هذا.

المطلب الخامس: هل الحسنات تكفّر الصغائر والكبائر؟

وفي الحديث بيان بأن الحسنات ماحية للذنب، فشهود بدر حسنة عظيمة محت هذا الذنب العظيم، وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن عقوبة الذنوب تزول عن العبد بنحو عشرة أسباب دلت عليها نصوص الكتاب والسنة، وذكر منها: الحسنات الماحية، ومن أدلته حديث حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فإنه دليل على أن الحسنات تكفر الكبائر أيضا ولو كان من غير توبة، وبين أنه ليس المراد من الحديث الكفر، لأنه لا يغفر إلا بالتوبة، ولا الصغائر المكفرة باجتناب الكبائر، أو المغفرة مع التوبة، لأنه لو كان كذلك لم يكن فرق بين أهل بدر وبين غيرهم(١).

وأورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المسألة من أجل الرد على الوعيدية الذين يقولون بأن الفساق في النار، وأن عقوبات الكبائر لا تندفع إلا بالتوبة، فرد عليهم بالعشرة أسباب، وكذلك رد على الرافضة الذين يسبون الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ويوردون ما حصل من بعضهم من الذنوب –وإن كان بعضه مما هو مكذوب عليهم–(٢).

ورجح شيخ الإسلام أن التكفير للذنب لا يشترط له توبة، ولما ذكر جملة من النصوص ومنها حديث حاطب هذا قال: «وهذه النصوص تقتضي: أن السيئات مغفورة بتلك الحسنات، ولم يشترط مع ذلك توبة؛ وإلا فلا اختصاص لأولئك بهذا؛ والحديث يقتضي المغفرة بذلك العمل. وإذا قيل:

(١) انظر: الإيمان الأوسط (ص٣٣٨، ٣٤١).

(٢) انظر: منهاج السنة (٤/ ٣٢٥)، و(٦/ ٢٠٥) فما بعدها.

إن هذا لأن أحدا من أولئك لم يكن له إلا صغائر لم يكن ذلك من خصائصه أيضا. وأن هذا يستلزم تجويز الكبيرة من هؤلاء المغفور لهم..»[١].

وقال لما ذكر بعض الأحاديث ومنها حديث حاطب: «ففي هذه الأحاديث بيان أن المؤمن قد يعمل من الحسنات ما يغفر له بها ما تأخر من ذنبه، وإن غفر بأسباب غيرها، ويدل على أنه يموت مؤمنا، ويكون من أهل الجنة، وإذا وقع منه ذنب يتوب الله عليه كما تاب على بعض البدريين كقدامة بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لما شرب الخمر متأولا واستتابه عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وجلدوه، وطهر بالحد والتوبة، وإن كان ممن قيل لهم: «اعملوا ما شئتم».

ومغفرة الله لعبده لا تنافي أن تكون المغفرة بأسبابها، ولا تمنع أن تصدر منه توبة إذ مغفرة الله لعبده مقتضاها ألا يعذبه بعد الموت، وهو سبحانه يعلم الأشياء على ما هي عليه، فإذا علم من العبد أنه سيتوب أو يعمل حسنات ماحية غفر له في نفس الأمر، إذ لا فرق بين من يحكم له بالمغفرة أو بدخوله الجنة، ومعلوم أن بشارته ﷺ بالجنة إنما هي لعلمه بما يموت عليه المبشَّر، ولا يمنع أن يعمل سببها»[٢].

وقال ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ: «وفيها: أن الكبيرة العظيمة مما دون الشرك قد تكفر بالحسنة الكبيرة الماحية، كما وقع الجس من حاطب مكفرا بشهوده بدرا، فإن ما اشتملت عليه هذه الحسنة العظيمة من المصلحة، وتضمنته من

---

(١) الإيمان الأوسط (ص٣٣٥-٣٣٦).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ٢٢١-٢٢٢).

محبة الله لها ورضاه بها، وفرحه بها، ومباهاته للملائكة بفاعلها، أعظم مما اشتملت عليه سيئة الجس من المفسدة، وتضمنته من بغض الله لها، فغلب الأقوى على الأضعف، فأزاله، وأبطل مقتضاه، وهذه حكمة الله في الصحة والمرض الناشئين من الحسنات والسيئات، الموجبين لصحة القلب ومرضه، وهى نظير حكمته تعالى في الصحة والمرض اللاحقين للبدن، فإن الأقوى منهما يقهر المغلوب، ويصير الحكم له، حتى يذهب أثر الأضعف، فهذه حكمته في خلقه وقضائه، وتلك حكمته في شرعه وأمره»[(١)].

(١) زاد المعاد (٣/ ٤٢٣-٤٢٤)، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٥١) فما بعدها.

المطلب السادس: معنى قوله: (اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم):

المراد من هذه الجملة من الحديث هي الأعمال التي دون الكفر، و«لا يجوز حمل الحديث على الكفر، لما قد علم أن الكفر لا يغفر إلا بالتوبة» كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

قال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد اعترض بعض أهل البدع بهذا الحديث على قصة مسطح حين جلد في قذف عائشة، وكان بدريا مغفورًا له، قالوا: وكان ينبغي ألا يحد لذلك كما لم يعاقب حاطب؛ لأنه كان بدريا مغفورًا له. فأجاب في ذلك أبو بكر بن الطيب الباقلاني، وقال: المراد بقوله ﷺ: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» أنه غفر لهم عقاب الآخرة، ولم يرد بذلك أنه غفر لهم عقاب الدنيا.

وقد أجمعت الأمة أن كل من ركب من أهل بدر ذنبًا بينه وبين الله فيه حد، أو بينه وبين الخلق من القذف أو الجرح أو القتل؛ فإنه عليه فيه الحد والقصاص، وليس يدل عقاب العاصي في الدنيا وإقامة الحدود عليه على أنه معاقب في الآخرة، لقوله ﷺ في ماعز والغامدية: «**لقد تابوا توبة لو قسمت على أهل الأرض لوسعتهم**»(٢)، لأن موضع الحدود أنها للردع، والزجر، وحقن الدماء، وحفظ الحريم، وصيانة الأموال، وليس في عقاب النار شيء

(١) الإيمان الأوسط (ص٣٤١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، (ص٤٤١-٤٤٢)، رقم (١٦٩٤) بلفظه عن ماعز: «لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم»، وقال في الغامدية: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له».

من ذلك. فبطل قول من قال: إنه كان ينبغي أن يسقط الحد عن مسطح لكونه بدريا مغفورًا له؛ لأن الخبر عن غفران ذنوبهم إنما هو عن غفران عقاب الآخرة دون الدنيا، ولو أسقط الله عقاب الدارين لكان جائزًا، فغفر لحاطب عقوبته في الدنيا؛ إذ رأى ذلك مصلحة لما غفر له عقاب الآخرة، وقد يجعل الله لنبيه إسقاط بعض الحدود إذا رأى ذلك مصلحة»[١].

وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الغفران لهم -يعني لأهل بدر- في الآخرة، وإلا فإن توجه على أحد منهم حد أو غيره أقيم عليه في الدنيا، ونقل القاضي عياض الإجماع على إقامة الحد، وأقامه عمر على بعضهم، قال: وضرب النبي ﷺ مسطحًا الحد وكان بدريًا»[٢].

وأما الأمر في قوله ﷺ: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم):

فإن الذي يُفهم من سياق القصة هو ما ذكر بعض العلماء من أن الخطاب للتشريف والتكريم، والمراد عدم المؤاخذة بما يصدر عنهم، وأنهم خصوا بذلك، لما حصل لهم من الحال العظيمة التي اقتضت محو ذنوبهم السالفة، وتأهلوا لأن يغفر لهم الذنوب اللاحقة، أي كل ما عملتموه بعد هذه الوقعة من أي عمل كان؛ فهو مغفور[٣].

---

(١) شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٦-٥٩٧).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٧٣)، وانظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٦٧)، وفتح الباري (٧/ ٣٥٦).

(٣) انظر: المفهم (٦/ ٤٤٠-٤٤١)، وشرح ابن بطال (٨/ ٥٩٦)، وفتح الباري (٨/ ٥٠٣)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٦٤-٣٦٥)، وتحفة الأحوذي (٩/ ١٤٣).

واتفق العلماء على أن البشارة المذكورة فيما يتعلق بأحكام الآخرة، لا فيما يتعلق بأحكام الدنيا من إقامة الحدود ونحوها(١).

وفي هذا دلالة ظاهرة على حسن إيمان أهل بدر، وبشارة بحسن عاقبتهم، قال السندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مثله لا يكون لإباحة المعاصي، بل يكون لإظهار صلاح الحال، وأن الغالب على أعماله الصلاح، وما يكون على خلافه؛ فذاك نادر معفوّ لكثرة الحسنات يذهبن السيئات، وأنه تعالى يوفقه للتوبة عنه، فالحاصل أنه بشارة بحسن العاقبة، والتوفيق للخيرات»(٢).

وقال: «وليس المقصود به الإذن لهم في المعاصي كيف شاء»(٣).

وقد أوردت هذا هنا لأنه مما أشكل على كثير من الناس معنى هذا، فإن ظاهره إباحة كل الأعمال لأهل بدر وتخييرهم فيما شاءوا منها، وهذا خلاف عقد الشارع، وهو ممتنع.

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وظاهر قوله ﷺ: «اعملوا ما شئتم» إباحة كل الأعمال، والتخيير فيما شاؤوا من الأفعال، وذلك في الشريعة محال؛ إذ المعلوم من قواعدها أن التكليف بالأوامر والنواهي، متوجهة على كل من كان موصوفًا بشرطها إلى موته»(٤).

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٧٣)، وفتح الباري (٨/ ٥٠٣)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٦٤-٣٦٥)، وتحفة الأحوذي (٩/ ١٤٣).

(٢) حاشية السندي على البخاري (٣/ ٧).

(٣) حاشية السندي على البخاري (٢/ ٧٣).

(٤) المفهم (٦/ ٤٤١)، وانظر: الفوائد (ص٦٠-٦١)، وفتح الباري (٨/ ٥٠٣).

ولم يقل أحد من أهل العلم بجواز وإباحة الذنوب لهم، وأجاب عنه العلماء بوجوه عديدة، منها:

١-إنه إخبار عن الماضي، وليس على الاستقبال، وتقديره: أي عمل كان لكم فقد غفر، «وحقيقة هذا الجواب: أني قد غفرت لكم بهذه الغزوة ما سلف من ذنوبكم»(١).

وقال بهذا ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واستدل على ذلك بأمرين:

أحدهما: أنه لو كان للمستقبل كان جوابه: «فسأغفر».

والثاني: أنه كان يكون إطلاقًا في الذنوب، ولا وجه لذلك، ويوضح هذا: أن القوم خافوا من العقوبة مما بعد، فقال عمر: يا حذيفة هل أنا منهم؟(٢)

وهذا الوجه بعيد(٣)، بل ضعيف(٤)، وتعقب بأمور، منها:

أ-أنه لو كان للماضي لما حسن الاستدلال به في قصة حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لأنه ﷺ خاطب بذلك عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ منكرا عليه ما قاله في أمر حاطب، وهذه القصة كانت بعد بدر بست سنين، وقد أورده بلفظ الماضي مبالغة في تحققه، فالحديث نفسه يرده(٥).

---

(١) الفوائد (ص٦١).

(٢) كشف المشكل من الصحيحين (١/ ٩٩).

(٣) انظر: المفهم (٦/ ٤٤١).

(٤) انظر: الفوائد (ص٦١).

(٥) انظر: فتح الباري (٨/ ٥٠٣)، والفوائد (ص٦١)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٦٤)، وتحفة الأحوذي (٩/ ١٤٢).

ب- أنَّ «اعملوا» صيغته صيغة الأمر، وهي موضوعة للاستقبال، ولم تضع العرب قط صيغة الأمر موضع الماضي، لا بقرينة، ولا بغير قرينة، هكذا نص عليه النحويون، وصيغة الأمر إذا وردت بمعنى الإباحة إنما هي بمعنى الإنشاء والابتداء، لا بمعنى الماضي. قال القرطبي عن هذا الوجه بعد إيراده: «فتدبَّر هذا؛ فإنه حسن»(١).

ج-واستدلاله على ذلك بقوله: «فقد غفرت لكم»، ليس بصحيح؛ لأنَّ «اعملوا ما شئتم» يستحيل أن يحمل على طلب الفعل، ولا يصح أن يكون بمعنى الماضي لما ذكرناه، فتعيَّن حمله على الإباحة والإطلاق، وحينئذ يكون خطاب إنشاء، فيكون كقول القائل: أنت وكيلي، وقد جعلت لك التصرف كيف شئت، فإنَّ ذلك إنما يقتضي إطلاق التصرف في وقت التوكيل، لا قبل ذلك، فقوله: «قد غفرت لكم» لا يوجب أن يكون «اعملوا» مثله؛ فإن قوله: «قد غفرت» تحقيق لوقوع المغفرة في المستقبل، كقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢](٢).

٢-وقيل المراد أنهم حُفِظوا من الوقوع في الذنوب.

وهو متعقب بما حصل من حاطب وقدامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(٣).

٣-أن الخطاب خطاب إكرام وتشريف تضمَّن أن هؤلاء القوم حصلت لهم حالة غفرت لهم بها ذنوبهم السالفة، وتأهلوا بها لأن يغفر لهم ذنوب

(١) المفهم (٦/ ٤٤١-٤٤٢)، وانظر: فتح الباري (٨/ ٥٠٣).
(٢) المفهم (٦/ ٤٤١-٤٤٢)، والفوائد (ص٦١).
(٣) انظر: فتح الباري (١٢/ ٣٢٤)، ولوامع الأنوار (٢/ ٣٦٥).

مستأنفة إن وقعت منهم، لا أنهم نُجِّزت لهم في ذلك الوقت مغفرة الذنوب اللاحقة، بل: لهم صلاحية أن يغفر لهم ما عساه أن يقع، ولا يلزم من وجود الصلاحية لشيء ما وجود ذلك الشيء؛ إذ لا يلزم من وجود أهلية الخلافة وجودها لكل من وجدت له أهليتها، وكذلك القضاء وغيره، وعلى هذا فلا يأمن من حصلت له أهلية المغفرة من المؤاخذة على ما عساه أن يقع منه من الذنوب، وعلى هذا يُخرَّج حال كل من بشَّره رسول الله ﷺ بأنه مغفورٌ له، وأنه من أهل الجنة، فيتضمَّن ذلك مغفرة ما مضى، وثبوت الصلاحية للمغفرة والجنة بالنسبة لما يستقبل.

ولذلك لم يزل عن أحد ممن بُشِّر بالمغفرة، أو بالجنة خوف التبديل والتغيير من المؤاخذة على الذنوب، ولا ملازمة التوبة منها، والاستغفار دائمًا، وأظهر الله صدق رسوله ﷺ للعيان فإنهم لم يزالوا على أعمال أهل الجنة من أمور الدين ومراعاة أحواله والتمسك بأعمال البر والخير إلى أن توفوا على ذلك، قاله القرطبي وقال عن هذا الوجه: «وقد ظهر لي وجه آخر، وأنا أستخير الله فيه»[(١)].

٤ –ما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو قريب من السابق: «أن هذا خطاب لقوم قد علم الله سبحانه أنهم لا يفارقون دينهم، بل يموتون على الإسلام، وأنهم قد يقارفون بعض ما يقارفه غيرهم من الذنوب، ولكن لا يتركهم سبحانه مصرين عليها، بل يوفقهم لتوبة نصوح، واستغفار وحسنات تمحو أثر ذلك، ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم لأنه قد تحقق ذلك فيهم، وأنهم مغفور

(١) المفهم (٦/ ٤٤٢).

لهم، ولا يمنع ذلك كون المغفرة حصلت بأسباب تقوم بهم، كما لا يقتضي ذلك أن يعطلوا الفرائض وثوقا بالمغفرة، فلو كانت قد حصلت بدون الاستمرار على القيام بالأوامر لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاة ولا صيام ولا حج ولا زكاة ولا جهاد، وهذا محال، ومن أوجب الواجبات التوبة بعد الذنب، فضمان المغفرة لا يوجب تعطيل أسباب المغفرة.

ونظير هذا قوله في الحديث الآخر: «**أذنب عبد ذنبا فقال: أي رب! أذنبت ذنبا فاغفره لي. فغفر له. ثم مكث ما شاء الله أن يمكث، ثم أذنب ذنبا آخر، فقال: أي رب! أصبت ذنبا فاغفر لي. فغفر له، ثم مكث ما شاء الله أن يمكث، ثم أذنب ذنبا آخر، فقال: رب أصبت ذنبا فاغفره لي. فقال الله: علم عبدي أن له ربا يغفر الذنب، ويأخذ به، قد غفرت لعبدي، فليعمل ما شاء**»[١]، فليس في هذا إطلاق وإذن منه سبحانه له في المحرمات والجرائم، وإنما يدل على أنه يغفر له ما دام كذلك إذا أذنب تاب.

واختصاص هذا العبد بهذا -لأنه قد علم أنه لا يصر على ذنب، وأنه كلما أذنب تاب- حكمٌ يعمّ كل من كانت حالُه حالَه، لكن ذلك العبد مقطوع له بذلك كما قطع به لأهل بدر، وكذلك كل من بشره رسول الله بالجنة، أو أخبره بأنه مغفور له، لم يفهم منه هو ولا غيره من الصحابة إطلاق الذنوب والمعاصي له، ومسامحته بترك الواجبات، بل كان هؤلاء أشد اجتهادا وحذرا وخوفا بعد البشارة منهم قبلها، كالعشرة المشهود لهم بالجنة، وقد كان الصديق

(١) أخرجه بنحوه مسلم في صحيحه، ك: التوبة، باب: قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة، (ص٦٩٧)، رقم (٢٧٥٨).

شديد الحذر والمخافة، وكذلك عمر، فإنهم علموا أن البشارة المطلقة مقيدة بشروطها والاستمرار عليها إلى الموت، ومقيدة بانتفاء موانعها، ولم يفهم أحد منهم من ذلك الإطلاق الإذن فيما شاؤوا من الأعمال»(١).

وهذا هو الحق إن شاء الله تعالى، وهو يلتقي مع القول الثالث وليس بينهما اختلاف، بل هما وجيهان، ففيه تكريم وبشارة لهم، وعلم سابق بأنهم لن يبدلوا ولن يغيروا ولن يصروا على ذنب اقترفوه، وواقعهم شهد عليهم بذلك بحمد الله تعالى.

وفي الحديث أيضا جواز غفران الذنوب قبل وقوعها من العبد، وأن الذنوب إن وقعت منهم فإنها تغفر لهم، ولا يمنع هذا أن تكون المغفرة بأسباب منهم، فإن قوله: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» دليل على ذلك، وهذا من فضل الله تعالى على العبد.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا علم أن الله مالك كل شيء، له ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى؛ لم يمتنع أن يعطي من شاء ما شاء»(٢).

وقال: «وفيه جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عمن شاء الله، خلافا لمن أبى ذلك من أهل البدع»(٣).

قال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه: جواز غفران ما تأخر وقوعه من الذنوب

---

(١) الفوائد (ص٦٢-٦٣)، وانظر: فتح الباري (١٢/ ٣٢٣).

(٢) معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة (ص٢٢-٢٣).

(٣) فتح الباري (١٢/ ٣٢٤).

قبل وقوعه»[١].

وقرر هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال بعد ذكره لبعض الأحاديث ومنها حديث حاطب: «ففي هذه الأحاديث بيان أن المؤمن قد يعمل من الحسنات ما يغفر له بها ما تأخر من ذنبه، وإن غفر بأسباب غيرها، ويدل على أنه يموت مؤمنا، ويكون من أهل الجنة، وإذا وقع منه ذنب يتوب الله عليه كما تاب على بعض البدريين كقدامة بن عبد الله[٢] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لما شرب الخمر متأولا، واستتابه عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وجلدوه، وطهر بالحد والتوبة، وإن كان ممن قيل لهم: «اعملوا ما شئتم». ومغفرة الله لعبده لا تنافي أن تكون المغفرة بأسبابها، ولا تمنع أن تصدر منه توبة، إذ مغفرة الله لعبده مقتضاها ألا يعذبه بعد الموت، وهو سبحانه يعلم الأشياء على ما هي عليه، فإذا علم من العبد أنه سيتوب، أو يعمل حسنات ماحية غفر له في نفس الأمر، إذ لا فرق بين من يحكم له بالمغفرة أو بدخوله الجنة. ومعلوم أن بشارته ﷺ بالجنة إنما هي لعلمه بما يموت عليه المبشَّر، ولا يمنع أن يعمل سببها»[٣].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيها: أن الكبيرة العظيمة مما دون الشرك قد تكفر بالحسنة الكبيرة الماحية، كما وقع الجس من حاطب مكفرا بشهوده بدرا، فإن ما اشتملت عليه هذه الحسنة العظيمة من المصلحة، وتضمنته من محبة الله لها ورضاه بها، وفرحه بها، ومباهاته للملائكة بفاعلها، أعظم مما

---

(١) شرح ابن بطال (٥/ ١٦٤)، وانظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٧٠)،

(٢) كذا، والصواب: قدامة بن مظعون رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ٢٢١-٢٢٢).

اشتملت عليه سيئة الجس من المفسدة، وتضمنته من بغض الله لها، فغلب الأقوى على الأضعف، فأزاله، وأبطل مقتضاه، وهذه حكمة الله في الصحة والمرض الناشئين من الحسنات والسيئات، الموجبين لصحة القلب ومرضه، وهى نظير حكمته تعالى في الصحة والمرض اللاحقين للبدن، فإن الأقوى منهما يقهر المغلوب، ويصير الحكم له حتى يذهب أثر الأضعف، فهذه حكمته فى خلقه وقضائه، وتلك حكمته فى شرعه وأمره»[١].

ومن الأدلة على ذلك قول النبي ﷺ: «**صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده**»[٢]، قال الحافظ: «فإنه وإن كان مقيداً بسنة واحدة لكنه دال على التكفير قبل وقوع الذنب، فهو من شواهد صحة ذلك»[٣]، وأورد عدة أحاديث دالة على هذا المعنى وأكثرها غير مسلمة الثبوت.

---

(١) زاد المعاد (٣/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس (ص٢٧٩)، رقم (١١٦٢).

(٣) معرفة الخصال المكفرة (ص١٨-١٩).

المطلب السابع: الرد على الخوارج والمعتزلة في مسألة حكم مرتكب الكبيرة:

عفو النبي ﷺ عن حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وذكر فضيلة له؛ يدل على أن مرتكب الكبيرة غير خارج عن الإيمان، بل عنده مطلق الإيمان، وهذا مما استدل به بعض أهل العلم، قال الطبرى رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي قوله ﷺ: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» الدلالة البينة على خطأ ما قالته الخوارج والمعتزلة أنه لا يجوز في عدل الله وحكمته الصفح لأهل الكبائر من المسلمين عن كبائرهم؛ لأنه لم يكن مستنكرا عند النبي عليه السلام في عدل الله أن يصفح عن بعض من سبقت له من الطاعة سابقة، وسلفت له من الأعمال الصالحة سالفة عن جميع أعماله السيئة التي تحدث منه بعدها صغائر وكبائر، فيتفضل بالعفو عنها إكرامًا له لما كان سلف منه قبل ذلك من الطاعة»[1].

وسيأتي بحول الله تعالى مزيد بيان عند الرد على من استدل بقول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على تكفير أهل الكبائر، وكذا عند الاستدلال على ذلك بالآيات التي نزلت في حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٧-٥٩٨).

المطلب الثامن: إثبات صفة الاطلاع لله جل وعلا:

من الصفات الثابتة لله جل وعلا صفة الاطلاع، ومن أدلة هذه الصفة حديث حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعقيدة أهل السنة والجماعة إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ من غير تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل ولا تأويل.

قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو، لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه، وكل هذا النزول والضحك، وهذه المباهاة وهذا الاطلاع؛ كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف. فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: بل أومن برب يفعل ما يشاء»، ونقل هذا عن فضيل جماعة من أهل العلم مقررين لعقيدة أهل السنة والجماعة فيما قاله[١].

(١) انظر: خلق أفعال العباد (ص٣٦)، والفتوى الحموية الكبرى (ص٣٥٨)، شرح الأصبهانية (ص٢١١-٢١٢).

المبحث الخامس

قول النبي ﷺ: (صَدَقَكُم، خَلّوا سبيله)، ونحوها من الروايات

قوله: «صَدَقَكم» بتخفيف الدال، أي: قال الصدق[(١)]، وهذا نص في تصديق حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما قاله من اعتذار، وإنما ترك النبي ﷺ حاطبًا وقبل عذره في تأويله وشهد بصدقه[(٢)]، لشهوده بدرا ولكونه صدق عند قوله بأنه فعل ما فعل من أجل ما ذكر، ولسابقته إلى الإسلام، فخلى النبي ﷺ سبيله بمجموع ذلك[(٣)].

يقول ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد دل هذا الحديث على أن حكم المتأول في استباحة المحظور خلاف حكم المتعمد لاستحلاله من غير تأويل، ودل على أن من أتى محظورا أو ادعى في ذلك ما يحتمل التأويل كان القول قوله في ذلك، وإن كان غالب الظن بخلافه»[(٤)].

وقال الحافظ: «ويحتمل أن يكون ﷺ عرف صدقه مما ذَكَر، ويحتمل أن يكون بوحي»[(٥)].

وقال ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ يعني في الظاهر؛ لأن قلب حاطب كان سليما بالتوحيد، بدليل أن النبي ﷺ قال لهم:

(١) انظر: فتح الباري (٨/ ٥٠٣).

(٢) شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٦)،

(٣) انظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (١/ ١٣٥).

(٤) كشف المشكل (١/ ٩٩)، وانظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٣-٤).

(٥) فتح الباري (١٢/ ٣٢٢).

«أما صاحبكم فقد صدق»، وهذا نص في سلامة فؤاده وخلوص اعتقاده»[(١)].

ويدل قوله: «صدقكم..» على مسألة الحكم بالظاهر حيث حكم النبي ﷺ بالظاهر على ما أبداه حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ونفى بعض أهل العلم أن يكون هذا مجرد وحي، دون أن تستفاد منه هذه الفائدة، وهي أن من أبدى اعتذارا فيما فعل فإنه يحكم بظاهره، ولذا ذهبوا إلى أن كل من فعل مثل فعل حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ فإنه يطاله حكم حاطب من حيث السؤال عن سبب الفعل، ومن ثم الحكم عليه بالكفر وعدمه، وكل ما حكم به الرسول ﷺ فهو عام حتى يأتي ما يدل على الخصوصية.

ويؤكد هذا الشافعي رَحِمَهُٱللَّهُ؛ فإنه قيل له: «أفرأيت إن قال قائل: إن رسول الله ﷺ قال: «قد صدق»، إنما تركه لمعرفته بصدقه بأن فعله كان يحتمل الصدق وغيره؟ فيقال له: قد علم رسول الله ﷺ أن المنافقين كاذبون، وحقن دماءهم بالظاهر، فلو كان حكم النبي ﷺ في حاطب بالعلم بصدقه؛ كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكذبهم، ولكنه إنما حكم في كل بالظاهر، وتولى الله عَزَّوَجَلَّ منهم السرائر، ولئلا يكون لحاكم بعده أن يدع حكما له، مثل ما وصفت من علل أهل الجاهلية، وكل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو عام، حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصا، أو عن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فيهم أن يجهلوا له سنة، أو يكون ذلك موجودا في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ»[(٢)].

---

(١) أحكام القرآن (٧/ ٢٩٥)، وانظر: تفسير القرطبي (١٨/ ٥٢).

(٢) الأم (٤/ ٢٥٠).

وقال: «في هذا الحديث طرح الحكم باستعمال الظنون، لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال مِن أنه لم يفعله شكا في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله، ويحتمل أن يكون زلة، لا رغبة عن الإسلام، واحتمل المعنى الأقبح؛ كان القول قوله فيما احتمل فعله»[(١)]، وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن ظن ظان أن صفحه إنما كان لما أعلمه الله من صدقه، ولا يجوز لمن بعد رسول الله ﷺ أن يعلم ذلك، فقد ظن خطأ، لأن أحكام الله في عباده إنما تجري على ما ظهر منهم، وقد أخبر الله سبحانه نبيه عن المنافقين الذين كانوا بين ظهراني أصحابهم مقيمين معتقدين للكفر، وعرفه إياهم بأعيانهم، ثم لم يبح له قتلهم وسبيهم إذا كانوا يظهرون الإسلام بألسنتهم، فكذلك الحكم في كل أحد من خلق الله أن يؤخذ بما ظهر لا بما بطن، وقد روي مثل ذلك عن الأئمة»[(٢)].

فعلى هذا من فعل مثل فعل حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فإنه يسأل عن سبب فعله، ومن ثم يحكم عليه بناء على ما أبداه.

(١) الأم (٤/ ٢٥٠).

(٢) شرح ابن بطال (٥/ ١٦٢-١٦٣).

المبحث السادس

قول عمر: (دعني أضرب عنق هذا المنافق)، ونحوها من الروايات

في هذه الجملة من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عدة مسائل، وهي في المطالب التالية:

المطلب الأول: أن الحكم بقتل أحد إنما مرجعه لولي الأمر:

وهذا هو الذي قرره الأئمة، وليس لآحاد الناس إقامة الحد على أحد إلا بأمر ولي الأمر، وهذا فيه تحقيق للمصالح العظيمة والمقاصد الشرعية، و«تعظيما للدم، وخوفا من التطرق إلى إراقة دماء المسلمين بغير ما أمرنا الله به من البينات، أو الإقرار الذي يقام عليه، وسد باب الافتيات على السلطان في الحدود التي جعلت في الشريعة إليه»(١).

والنبي ﷺ كان هو الذي يقيم الحدود، وكذا خلفاؤه من بعده(٢)، وهذا هو الذي نص عليه أهل العلم.

فعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يتقدم على النبي ﷺ في قتل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى استأذنه، وجاء في بعض الروايات: «فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ائذن لي فيه، فقال رسول الله ﷺ: أو كنت قاتله؟ قال: نعم، إن أذنت لي فيه»(٣)، وهذا من فضائل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسن أدبه مع رسوله ﷺ.

فلا يحل لأحد أن يتجرأ على هذا الأمر، وإنما يوكل أمره إلى ولي الأمر،

---

(١) التمهيد (٢١/ ٢٥٣).

(٢) انظر: تلخيص كتاب الاستغاثة (١/ ٢٣٥)، وشرح السنة (١٠/ ٢٨٢).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٠٩)، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ٣٩٢)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٥٠٠): (ورجال أحمد رجال الصحيح).

ولا يفتأت على ولي الأمر، ولو كان هذا الأمر جائزاً لأقدم عمر على قتل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دون استئذان.

وسبب ذلك أنه لو كان لآحاد الناس الإقدام على هذا الأمر دون استئذان ولي الأمر لحصلت مفاسد عظيمة منها كثرة الدماء، والفوضى، حيث يَقتل كلُّ أحد من يظن أنه منافق أو كافر، وقد يكون غير ذلك، فلا بد من التحقق، وهذا مرجعه إلى أولي الأمر.

وقد تكاثرت أقوال أهل العلم في هذه المسألة استدلالا بقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفيه: أنه لا يتسور في قتل أحد دون رأى الإمام»[(١)]، وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في فوائد هذا الحديث: «وفيه أنه لا يحد العاصي ولا يعزر إلا بإذن الإمام»[(٢)]، وقال الحافظ: «وفيه تأدب عمر، وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام إلا بعد استئذانه»[(٣)].

---

(١) انظر: شرح ابن بطال (٥/ ١٦٣).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٧٣).

(٣) فتح الباري (١٢/ ٣١١)، وانظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٩)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٧٠)، والآداب الشرعية (١/ ١٩٦)، ولوامع الأنوار (٢/ ٤٢٠).

المطلب الثاني: المراد من النفاق في قول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحكم قوله، وعذره في هذا القول:

أولاً: المراد من النفاق في قول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

يقسَّم النفاق إلى قسمين نفاق اعتقادي، ونفاق عملي، أو نفاق أكبر، ونفاق أصغر، والمراد من إطلاق النفاق في قول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هو النفاق الأكبر، وأراد الحكم عليه بإبطانه أسوأ الكفر، وفي بعض الروايات من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ التصريح بذلك: «فقلت: يا رسول الله أمكني من حاطب؛ فإنه قد كفر فأضرب عنقه»(١).

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أنكر القاضي أبو بكر ابن الباقلاني هذه الرواية، وقال: ليست بمعروفة. قاله في الرد على الجاحظ، لأنه احتج بها على تكفير العاصي، وليس لإنكار القاضي معنى، لأنها وردت بسند صحيح»(٢).

والقول بأن المراد هو الكفر الأكبر هو الذي عليه أكثر أهل العلم، ويدل على ذلك تبويبات أهل العلم، فمن ذلك قول البخاري: «باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً»(٣)، وقوله أيضا في الأدب: «باب من قال لآخر يا منافق في تأويل تأوله»، وقول البيهقي: «فصل فيمن كفر مسلما»(٤).

---

(١) أخرجه البزار (١/ ٢٦٠-البحر الزخار)، والطحاوي في مشكل الآثار (٩/ ٤٨١)، وصحح إسناده الحافظ في المطالب العالية (١٠/ ٤٨٣)، والبوصيري في إتحاف الخيرة (٧/ ٢٦٧).

(٢) فتح الباري (١٢/ ٣٢٣).

(٣) وقد ذكره معلقاً هنا.

(٤) الجامع لشعب الإيمان (١/ ١٢٥).

واستنبط أهل العلم من القصة أن من كفر مسلماً أو نفَّقه لا يكفر، بل ولا يعاقب إن كان بتأويل[(١)]، وسيأتي قريبا إن شاء الله تعالى ذكر طائفة من أقوالهم عند الحديث عن عذر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله.

وأما ما ذكر ابن الجوزي[(٢)] والسندي[(٣)] رَحِمَهُمَا اللَّهُ وغيرهما[(٤)] من أنه يحتمل أن يكون المراد من الكفر في قول عمر هو كفر النعمة، وأن المراد بالنفاق هو نفاق المعصية «النفاق العملي»؛ فهو بعيد، وهو إلى الضعف أقرب، ولو كان كذلك لما استأذن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بضرب عنقه وكرر الاستئذان، وهو ظاهر.

قال الحافظ عن هذا القول: «وفيه نظر، لأنه استأذن في ضرب عنقه، فأشعر بأنه ظن أنه نافق نفاق كفر، ولذلك أطلق أنه كفر»[(٥)].

ولا يقال بأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى كفر مرتكب الكبيرة كما ذهب إليه الجاحظ، بل كان هذا باجتهاد منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الحافظ: «ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة، ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب، فلما بين له النبي ﷺ

---

(١) انظر: الجامع لشعب الإيمان (١/ ١٢٧)، وشرح السنة (١١/ ٧٥)، المفهم (٦/ ٤٤٠)، ومعالم السنن (٤/ ٤)، وتحفة الأحوذي (٩/ ١٤٢)، ومصابيح الجامع (٦/ ٣٤١).

(٢) انظر: كشف المشكل (١/ ٩٩).

(٣) انظر: حاشية السندي على البخاري (٢/ ٣١١)، وفي موضع آخر (٣/ ٩٨) فهم من قول عمر أنه نفاق اعتقاد، واعتذر له.

(٤) انظر: عمدة القاري (٢٢/ ٤٦).

(٥) فتح الباري (١٢/ ٣٢٣).

عُذر حاطب رجع»[١]، وسيأتي إن شاء الله الرد على الجاحظ فيما سيأتي.

ثانيا: حكم قول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

قول عمر لحاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بأنه منافق لم يوافقه عليه النبي ﷺ، بل في ظاهر الأمر خطّأه كما ذهب إليه بعض أهل العلم، وبين فضيلة حاطب، ولكن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لا يستحق الذم بسبب هذا القول، ذلك لأنه قاله بتأويل رآه -كما سيأتي-، ولذلك لم يذمه النبي ﷺ، بل أظهر عدم الموافقة له على قوله، بتصريحه بأن الله عفا عن أهل بدر وغفر لهم، وكذا تصديقه إياه.

والمقصود من عقد هذا المبحث هو حكم تكفير المسلمين، والاستفادة من هذا في إطلاق عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فمن فوائد الحديث التي تكلم العلماء عليها الرد على من كفر مسلماً بذنب، وتقدم أن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ تراجع عن هذا، وقد دمعت عيناه وقال: «**الله ورسوله أعلم**».

ومن المعلوم أن تكفير المسلم لا يجوز، بل هو كبيرة من الكبائر، وقد جاء الوعيد الشديد لمن كفر مسلماً، ولذلك لا يحل لمسلم أن يكفر مسلماً، ففي الحديث قال النبي ﷺ: «**أيما رجل قال لأخيه يا كافر؛ فقد باء بها أحدهما**»[٢]، فما حصل من عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إنما هو تأويل رآه، ولم يقدح

(١) فتح الباري (١٢/ ٣٢٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، (ص١٠٦٤)، رقم (٦١٠٤)، ومسلم في صحيحه ك: الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، (ص٢٩)، رقم (١١١)، من حديث عبدالله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

هذا في عمر ولا في حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

ومن تبويبات البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ لهذا الحديث: «باب ما جاء في المتأولين»، قال الحافظ: «والحاصل أن من أكفر المسلم نظر؛ فإن كان بغير تأويل استحق الذم، وربما كان هو الكافر، وإن كان بتأويل نظر؛ إن كان غير سائغ استحق الذم أيضا، ولا يصل إلى الكفر، بل يبين له وجه خطئه، ويزجر بما يليق به، ولا يلتحق بالأول عند الجمهور، وان كان بتأويل سائغ؛ لم يستحق الذم، بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب، قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائغا في لسان العرب، وكان له وجه في العلم»(١)، وتقدم أن الإمام البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ بوب عليه في موضع آخر: «باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً»، وفي الأدب المفرد قال ـ«باب من قال لآخر يا منافق في تأويل تأوله».

قال ابن حزم رَحِمَهُٱللَّهُ: «وقد قال عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بحضرة النبي ﷺ عن حاطب -وحاطب مهاجر بدري-: «دعني أضرب عنق هذا المنافق»، فما كان عمر بتكفيره حاطباً كافراً، بل كان مخطئًا متأولاً»(٢).

وقال البيهقي رَحِمَهُٱللَّهُ: «فسماه عمر منافقاً، ولم يكن منافقاً، فقد صدقه النبي ﷺ فيما أخبر عن نفسه، ولم يصر به عمر كافراً لأنه أكفره بالتأويل، وكان ما ذهب إليه عمر محتمل»(٣).

(١) فتح الباري (١٢/ ٣١٨).
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٤٣).
(٣) الجامع لشعب الإيمان (١/ ١٢٧).

وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه دليل على أن من كفر مسلما، أو نفقه على التأويل، وكان من أهل الاجتهاد؛ لا يعاقب، فإن النبي ﷺ لم يعنف عمر بن الخطاب على قوله: «دعني أضرب عنق هذا المنافق» بعد ما صدقه الرسول ﷺ فيما ادعاه؛ لأن عمر لم يقل ذلك على سبيل العدوان، إذ كان ذلك الصنيع من حاطب شبيها بأفعال المنافقين، إلا أن النبي ﷺ قد أخبر أن الله قد غفر له ذلك وعفا عنه، فزال عنه اسم النفاق»[١].

وفي قوله: «وكان من أهل الاجتهاد» تنبيه مهم في الحكم في هذه المسألة، إذ إن التكفير من المسائل الشرعية التي لا يتكلم فيها إلا العلماء، فالذم يلحق من كفر بغير علم بل بالظلم والعدوان، أو بالهوى والعصبية، وأما من اجتهد في ذلك، وكان مقصده الذب عن الشرع، فإنه لا يكون مذموما، ولا يلحقه لوم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينـًا أن التكفير للمسلم قد يصدر من مسلم ويكون هذا غير مطابق لحاله، ولا يذم من أجل ذا؛ قال: «وقد تبين من ذلك أن الرجل المؤمن الذي هو ولي لله قد يعتقد كفر الرجل المؤمن الذي هو ولي الله ويكون مخطئـًا في هذا الاعتقاد ولا يقدح هذا في إيمان واحد منهما وولايته كما ثبت في الصحيح أن أسيد بن حضير قال لسعد بن عبادة بحضرة النبي ﷺ: «إنك منافق تجادل عن المنافقين»، وكما قال عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لحاطب بن أبي بلتعة: «دعني يا رسول أضرب عنق هذا المنافق» فقال النبي ﷺ: «إنه قد شهد بدراً وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر،

---

(١) شرح السنة للبغوي (١١/ ٧٥).

فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، فعمر أفضل من عمار، وعثمان أفضل من حاطب بن أبي بلتعة بدرجات كثيرة، وحجة عمر فيما قال لحاطب أظهر من حجة عمار، ومع هذا فكلاهما من أهل الجنة، فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة؛ وإن قال أحدهما للآخر ما قال»(١).

وفي قول عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ دلالة على أن الفعل قد يحتمل الكفر ونحوه من النفاق، لكن إيقاعه على الأشخاص لا يجوز حتى يتيقن منه، ولذا ناسب أن يقول: «الله ورسوله أعلم».

فظهر من هذا أن من كفر مسلما أو نفقه على سبيل التأويل بأن يكون مجتهدا فإنه يكون معذورا.

وها هنا مسألة مهمة ينبغي تقريرها في هذا المقام، وهي رافعة لعدة إشكالات قد ترد إلى الذهن، وهي متعلقة بما ذكر، بحثها بعض العلماء عند كلامهم على حديث حاطب وما شابه قصته، وهي: **هل يجوز أن يقال لمن ظهرت عليه علامات النفاق من المسلمين بأنه منافق؟**

فقد جوز بعض العلماء أن يقال لمن ظهرت عليه علامات النفاق بأنه منافق، وذلك لأن النبي ﷺ لم ينكر على عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ تسميته لحاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ منافقـًا، ولذلك يجوز إطلاق اسم المنافق على من صدر منه ما يشبه أفعال المنافقين(٢)، كما حصل لجملة من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ولكن لا تلازم

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٢٥٤-٢٥٥)، وانظر: (٤/ ٣٣٠-٣٣٥) منه.

(٢) انظر: معالم السنن (٤/ ٥)، وشرح مسند الشافعي (٤/ ٩٧)، وسبل السلام (٤/ ١٨٨)، والدرر السنية (١٠/ ١٦٥)، وتيسير العزيز الحميد (٢/ ١٢٣٥)، وفتيا في حكم السفر إلى =

عندهم بين إطلاق النفاق عليه ظاهراً وبين كونه منافقــًا في الباطن، وهذا مذهب لكثير من العلماء في إطلاق الكفر كما ورد في النصوص على من فعل الكفر ولو كان أصغراً من أجل الزجر عنه.

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ في قصة معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن قيل: كيف أطلق معاذ القول في هذا إنه منافق ولم يكن كذلك؟ فالجواب: أنه كان من المقرر عندهم من علامات النفاق التخلف عن الجماعة في العشاء حتى قال ﷺ: «**بيننا وبين المنافقين شهود العتمة**» فلما وجدت منه أمارة النفاق وهو ترك الجماعة فيها مع كونه قد حضر المسجد أطلق عليه اسم النفاق باعتبار أمارته عليه ولم يكن معاذ علم عذره في ذلك حتى أبدى الصحابي المذكور للنبي ﷺ عذره في صلاته وحده فعرف حينئذ أنه غير منافق»[(١)].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لما ذكر قول عمر لحاطب بأنه منافق وكذا ما وقع من غيره من الاتهام بالنفاق؛ قال: «ولهذه الشبهة سمى عمر حاطبا منافقا؛ فقال: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق. فقال: إنه شهد بدرا. فكان عمر متأولا في تسميته منافقا للشبهة التي فعلها. وكذلك قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لنقتلنه؛ إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين؛ هو من هذا الباب. وكذلك قول من قال من الصحابة عن مالك بن الدخشم: منافق. وإن كان قال ذلك لما رأى فيه من نوع

=

بلاد الشرك (ص٢١٥) ضمن مجلة البحوث الإسلامية العدد (٢٥)، وحاشية كتاب التوحيد (ص٣٢١).

(١) طرح التثريب (٢/ ٢٨٠).

معاشرة ومودة للمنافقين. ولهذا لم يكن المتهمون بالنفاق نوعا واحدا، بل فيهم المنافق المحض؛ وفيهم من فيه إيمان ونفاق؛ وفيهم من إيمانه غالب وفيه شعبة من النفاق. وكان كثير ذنوبهم بحسب ظهور الإيمان[(١)]؛ **ولما قوي الإيمان وظهر الإيمان وقوته عام تبوك؛ صاروا يعاتبون من النفاق على ما لم يكونوا يعاتبون عليه قبل ذلك؛ ومن هذا الباب ما يروى عن الحسن البصري ونحوه من السلف؛ أنهم سموا الفساق منافقين؛ فجعل أهل المقالات هذا قولا مخالفا للجمهور؛ إذا حكوا تنازع الناس في الفاسق الملي هل هو كافر؟ أو فاسق ليس معه إيمان؟ أو مؤمن كامل الإيمان؟ أو مؤمن بما معه من الإيمان فاسق بما معه من الفسق؟ أو منافق؟ والحسن** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **تعالى لم يقل ما خرج به عن الجماعة، لكن سماه منافقا على الوجه الذي ذكرناه»**[(٢)].

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «أن من ظهرت منه علامات النفاق الدالة عليه، كارتداده عند التحزيب على المؤمنين، وخذلانهم عند اجتماع العدو، كالذين قالوا: ﴿لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وكونه إذا غلب المشركون صار معهم، وإن غلب المسلمون التجأ إليهم، ومدحه للمشركين بعض الأحيان، وموالاتهم من دون المؤمنين، وأشباه هذه العلامات التي ذكرها الله أنها علامات للنفاق، وصفات للمنافقين؛ فإنه يجوز إطلاق النفاق عليه وتسميته منافقا، وقد كان الصحابة يفعلون ذلك كثيرا».

ثم ذكر أمثلة وقعت من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ، ثم قال: «ولكن ينبغي أن

(١) كذا في الإيمان الأوسط، ومجموع الفتاوى.

(٢) الإيمان الأوسط (ص٤٠٣-٤٠٤).

يعرف: أنه لا تلازم بين إطلاق النفاق عليه ظاهرا، وبين كونه منافقا باطنا، فإذا فعل علامات النفاق جاز تسميته منافقا، لمن أراد أن يسميه بذلك؛ وإن لم يكن منافقا في نفس الأمر، لأن بعض هذه الأمور قد يفعلها الإنسان مخطئا لا علم عنده، أو لمقصد يخرج به عن كونه منافقا.

فمن أطلق عليه النفاق لم ينكر عليه، كما لم ينكر النبي ﷺ على أسيد بن الحضير تسمية سعد منافقا؛ مع أنه ليس بمنافق، ومن سكت، لم ينكر عليه، بخلاف المذبذب الذي ليس مع المسلمين، ولا مع المشركين، فإنه لا يكون إلا منافقاً.

واعلم أنه لا يجوز إطلاق النفاق على المسلم بالهوى والعصبية، أو لكونه يشاحن رجلاً في أمر دنيا، أو يبغضه لذلك، أو لكونه يخالف في بعض الأمور، التي لا يزال الناس فيها مختلفين؛ فليحذر الإنسان أشد الحذر، فإنه قد صح في ذلك الحديث عن النبي ﷺ فيمن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله؛ وإنما يجوز من ذلك ما كانت العلامات مطردة في النفاق، كالعلامات التي ذكرنا وأشباهها، بخلاف مثل الكذبة والفجرة ونحو ذلك، وكان قصد الإنسان ونيته إعلاء كلمة الله، ونصر دينه»(١).

وذهب بعض أهل العلم إلى المنع من ذلك، قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن قصة مالك بن الدخشن رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وفي قوله النبي ﷺ: «لا تقل ذلك» نهيٌ أن يُرمى أحد بالنفاق لقرائن تظهر عليه، وقد كان النبي ﷺ

---

(١) فتيا في حكم السفر إلى بلاد الشرك (ص٢١٥-٢١٨) ضمن مجلة البحوث الإسلامية العدد (٢٥).

يُجري على المنافقين أحكام المسلمين في الظاهر، مع علمه بنفاق بعضهم، فكيف بمسلم يرمى بذلك بمجرد قرينة؟»[١].

ثالثاً: عذر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا القول:

والشبهة التي من أجلها قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذه الكلمة هي أن هذا العمل شبيه بأعمال المنافقين[٢]، حيث إن مناصرة الكفار والدفاع عنهم والكتابة إليهم ومودتهم بنوع مودة من التهم على النفاق، وهي محتمل له[٣]، يضاف إلى ذلك ما عُرف عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من شدة صلابته في الدين وبغضه للكفار والمنافقين[٤]، وبوّب عليه ابن المبرد رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «ذكر صلابته في دين الله وشدته»[٥]، لكن لا يلزم منه أن يكون الاتهام واقعاً، وقد تقدمت نظائر لذلك.

فلما رأى عمر من حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذلك أطلق عليه اسم النفاق، فهو معذور في ذلك، ولا لوم عليه.

ولما أعلمه النبي ﷺ بحقيقة ما لأهل بدر من المنزلة العظيمة التي من أجلها كفر عنه كل ذنب، وكان ضمن ذلك براءته من النفاق؛ تركه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «الله ورسوله أعلم»، وهذا القول دال على أنه تراجع عن قوله بالإضافة إلى بكائه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تقدم.

---

(١) فتح الباري (٢/ ٣٩٣).

(٢) انظر: المفهم (٦/ ٤٤١)، وشرح الأبي على مسلم (٨/ ٤١٢)،

(٣) انظر: الجامع لشعب الإيمان (١/ ١٢٧).

(٤) انظر: تحفة الأحوذي (٩/ ١٤٢).

(٥) محض الصواب في فضائل عمر بن الخطاب (١/ ٢٤٧).

والمقصود أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان متأولاً في تسمية حاطب منافقـًا للشبهة التي فعلها[١]، حيث إن العمل محتمل للكفر، وقد بوّب البخاري على هذا الحديث في بعض المواضع بـ«باب ما جاء في المتأولين»، وقد نقل بعضهم الإجماع على أن من كفر مسلما بتأويل فإنه لا شيء عليه مستدلا بهذا الحديث وغيره.

قال البقاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا شيء على من كفر مسلمًا بتأويل بلا خلاف نعلمه بين العلماء، والحجة فيه قصة حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغير ذلك مما وقع بحضرة النبي ﷺ في وقائع عديدة»[٢].

واستفاد هذا طائفة كبيرة من أهل العلم من حديث حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونصوا على أن من كفّر مسلما بتأويل فإنه لا ملامة عليه، ولا عقاب، إن كان مجتهدا في إطلاقه، ولم يحمله الهوى والعصبية لقوله.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما أطلق عليه اسم النفاق؛ لأنَّ ما صدر منه يشبه فعل المنافقين؛ لأنَّه والى كفار قريش وباطنهم، وهمَّ بأن يطلعهم على ما عزم عليه رسول الله ﷺ من غزوهم، مع أن رسول الله ﷺ قد كان دعا فقال: «اللهم أخف أخبارنا عن قريش»[٣]، لكن حاطبًا لم ينافق بقلبه، ولا ارتد عن دينه، وإنما تأوَّل فيما فعل من ذلك: أن إطلاع قريش على بعض أمر

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٢٣).

(٢) مصرع التصوف (ص٥٥).

(٣) انظر (ص٢٦).

رسول الله ﷺ لا يضر رسول الله ﷺ ويخوِّف قريشًا»[١].

وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه دليل على أن من كفّر مسلماً أو نفّقه على التأويل وكان من أهل الاجتهاد لا يعاقب، فإن النبي ﷺ لم يعنّف عمر بن الخطاب على قوله: «دعني أضرب عنق هذا المنافق» بعدما صدقه النبي ﷺ فيما ادعاه، لأن عمر لم يقل ذلك على سبيل العدوان؛ إذ كان ذلك الصنيع من حاطب شبيهاً بأفعال المنافقين، إلا أن النبي ﷺ قد أخبر أن الله قد غفر له ذلك وعفا عنه، فزال عنه اسم النفاق»[٢].

وقال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه دليل على أن من كفّر مسلماً أو نفّقه على سبيل التأويل، وكان من أهل الاجتهاد؛ لم تلزمه عقوبة، ألا ترى أن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «دعني أضرب عنق هذا المنافق» وهو مؤمن، قد صدّقه رسول الله ﷺ فيما ادعاه من ذلك، ثم لم يعنّف عمر فيما قاله، وذلك أن عمر لم يكن منه عدوان في هذا القول على ظاهر حكم الدين، إذ كان المنافق هو الذي يظهر نصرة الدين في الظاهر، ويبطن نصرة الكفار، وكان هذا الصنيع من حاطب شبيهاً بأفعال المنافقين؛ إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن الله تعالى قد غفر له ما كان منه من ذلك الصنيع وعفا عنه، فزال عنه اسم النفاق، والله أعلم»[٣].

وقال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بحضرة النبي ﷺ عن

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٤٤٠).

(٢) شرح السنة (١١/ ٧٥)، وانظر: شرح ابن بطال (٨/ ٥٩٥-٥٩٦).

(٣) معالم السنن (٤/ ٤-٥).

حاطب -وحاطب مهاجر بدري-: «دعني أضرب عنق هذا المنافق»، فما كان عمر بتكفيره حاطبًا كافراً، بل كان مخطئًا متأولاً»[١].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد ثبت أن في الصحابة من قال عن بعض أمته إنه منافق متأولاً في ذلك، ولم يكفّر النبي ﷺ واحداً منهما»[٢].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم يؤاخذ النبي ﷺ عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حين رمى حاطب بن أبي بلتعة المؤمن البدري بالنفاق لأجل التأويل، ولم يؤاخذ أسيد بن حضير بقوله لسعد سيد الخزرج: إنك منافق تجادل عن المنافقين؛ لأجل التأويل، ولم يؤاخذ من قال عن مالك بن الدخشم: ذلك المنافق نرى وجهه وحديثه إلى المنافقين؛ لأجل التأويل..»[٣].

وقال الحافظ: «ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب، فلما بيّن له النبي ﷺ عذر حاطب؛ رجع»[٤].

وقال الشيخ عبدالله أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن كفّر إنسانًا أو فسّقه، أو نفّقه، متأوّلاً، غضبًا لله تعالى؛ فيرجى العفو عنه، كما قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في شأن حاطب بن أبي بلتعة إنه منافق، وكذا جرى من غيره من الصحابة وغيرهم، وأما من كفَّر شخصًا أو نفَّقه غضبًا لنفسه أو بغير تأويل، فهذا يخاف عليه»[٥].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٤٣).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٢٦٤).

(٣) إعلام الموقعين (٤/ ١١٤).

(٤) فتح الباري (١٢/ ٣٢٣).

(٥) الدرر السنية (١٠/ ٤١٥-٤١٦).

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «إن كان المكفِّر لبعض صلحاء الأمة متأوِّلا مخطئا، وهو ممن يسوغ له التأويل؛ فهذا وأمثاله ممن رفع عنه الحرج والتأثيم لاجتهاده، وبذل وسعه، كما في قصة حاطب بن أبي بلتعة فإن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وصفه بالنفاق، واستأذن رسولَ الله ﷺ في قتله، فقال له رسول الله ﷺ: «وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»، ومع ذلك فلم يعنِّف عمر على قوله لحاطب: إنه قد نافق، وقد قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ثبت أن الرب تبارك وتعالى قال بعد نزول هذه الآية وقراءة المؤمنين لها: «قد فعلت» »[١].

فالذي حصل من عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هو من قبيل الخطأ في الاجتهاد، حمله على ذلك غيرته على الدين، وصلابته فيه.

ولعل هذا هو سبب تكرار عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ القول في شأنه، قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: «فقال عمر: دعني يا رسول الله فأضرب عنقه» إنما قال ذلك عمر مع تصديق رسول الله ﷺ لحاطب فيما اعتذر به؛ لما كان عند عمر من القوة في الدين، وبغض من ينسب إلى النفاق، وظن أن من خالف ما أمره به رسول الله ﷺ استحق القتل، لكنه لم يجزم بذلك فلذلك استأذن في قتله، وأطلق عليه منافقاً؛ لكونه أبطن خلاف ما أظهر، وعذر حاطب ما ذكره، فإنه صنع ذلك متأولاً أن لا ضرر فيه»[٢].

---

(١) الدرر السنية (١٢/ ٢٦٠)، وهو في: الإتحاف في الرد على الصحاف (ص١٦-١٧).

(٢) فتح الباري (٨/ ٥٠٣)، وانظر: تحفة الأحوذي (٨/ ٣٩٨).

هذا وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن سبب قول عمر لحاطب رضي الله عنهما هو أن عمر رضي الله عنه لا يعلم بأن حاطبا كان متأولا، قال أبو يعلى: «وإنما قال عمر: «دعني أضرب عنق هذا المنافق»؛ لأنه ظن أنه فعل ذلك عن غير تأويل»[(١)]، وقال الجصاص: «..وإنما قال عمر: «ائذن لي فأضرب عنقه»؛ لأنه ظن أنه فعله عن غير تأويل»[(٢)].

وفي هذا نظر بيِّن، فإن عمر رضي الله عنه سمع ما قاله حاطب من اعتذار، ولكنه أعاد القول مرة أخرى، وقد تقدم ذكر ما فيه.

(١) زاد المسير (٨/ ٢٣٤).

(٢) أحكام القرآن (٥/ ٣٢٥-٣٢٦).

المبحث السابع

الدلالة على بعض أعلام نبوته ﷺ

من الفوائد العقدية التي ذكرها العلماء في هذا الحديث الاستدلال على نبوته ﷺ من وجوه عديدة، حيث كان فيها آيات تدل على نبوته، حيث إن كلها لا تعلم إلا بوحي من الله تعالى، فمن أعلام نبوته في هذا الحديث:

١- إعلامه ﷺ بأن حاطباً كتب كتاباً، وواضح أن حاطباً لم يرد إلا كتمان الأمر، ولكن الله سبحانه وتعالى أطلع نبيه ﷺ.

٢- وبيَّن ما في الكتاب من الكتابة للمشركين.

٣- وبأن الكتاب مع امرأة وهي «الظعينة».

٤- وحدّد المكان وعيّنه بأنها في روضة خاخ.

٥- وذكر بعض العلماء زيادة على كونها امرأة؛ حالها الذي تغلب عليه من الستر، ذكره ابن بطال عن الطبري[١]، ولعل هذا استنباط من لفظ «الظعينة» فإن الظعينة هي المرأة تركب الهودج[٢]، فقد ذكر بعض العلماء بأنه لا يقال ظعينة إلا وهي راكبة لأنها تظعن بارتحال الزوج[٣]، وجاء في رواية الصحيح: «تسير على بعير لها».

٦- واستدل بعض أهل العلم أيضاً بقوله ﷺ: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» على صدقه عليه الصلاة والسلام، حيث حسنت سيرة أهل

---

(١) انظر: شرح ابن بطال (٥/ ١٦٣).

(٢) انظر: المفهم (٦/ ٤٣٩)، وفتح الباري (١٢/ ٣٢٠)، وتحفة الأحوذي (٩/ ١٤١).

(٣) انظر: شرح مسند الشافعي للرافعي (٤/ ٩٥).

بدر، وأنهم لم يغيروا ولم يبدلوا.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم إن الله أظهر صدق رسوله ﷺ للعيان في كل من أخبر عنه بشيء من ذلك فإنهم لم يزالوا على أعمال أهل الجنة من أمور الدين، ومراعاة أحواله والتمسك بأعمال البر والخير إلى أن توفوا على ذلك»[(١)].

ونصوص أهل العلم واستدلالاتهم على ذلك يصعب حصرها، وقد تناولها العلماء بالخصوص في كتب النبوات، والرد على المخالفين من أهل الكتاب[(٢)].

وأورد ابن حبان الحديث في باب المعجزات: «ذكر الإخبار عن كِتْبة حاطب بن أبي بلتعة بالكتاب إلى قريش يخبرهم بخروج رسول الله ﷺ إليهم»[(٣)]، وقال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصل: ومن ذلك ما أطلع الله عليه من الغيوب وما يكون، والأحاديث في هذا الباب بحر لا يدرك قعره ولا ينزف غمره» ثم ذكر كتاب حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلى أهل مكة[(٤)].

---

(١) المفهم (٦/ ٤٤٢)، وانظر: فتح الباري (٨/ ٥٠٤).

(٢) انظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي (ص٤٠٠)، ودلائل النبوة للبيهقي (٥/ ٤٨)، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٤٤٣)، وشرح مسند الشافعي (٤/ ٩٧)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٦)، والجواب الصحيح (٦/ ١٣٦)، والبداية والنهاية (٦/ ٣٢٩)، وفتح الباري (١٢/ ٥٠٤)، وعمدة القاري (٢٢/ ٤٩)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٧٠)، والخصائص الكبرى للسيوطي (ص٤٤٠)، والإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام (ص٣٧٤)، وإرشاد الثقات (ص٥٦)، والسراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج (٩/ ٦٤٢).

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ص١٧٢٤).

(٤) الشفا (ص٣٤٢).

وقال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما إخبار النبي ﷺ عن الكوائن أيام حياته وبعد وفاته وظهور صدقه في جميع ذلك؛ فهي كثيرة، وهي في كتاب الدلائل منقولة» ثم ذكر من الوقائع كتاب حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[١]، وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكان في هذا الكتاب إخبار المشركين بأن النبي ﷺ يريد يغزوهم، فأعلمه الله بذلك»[٢]، واستدل بعض العلماء بقوله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡ﴾ على هذه المسألة، قال الواحدي: «﴿وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡ﴾ وذلك أنَّ الله أطلع نبيَّه عليه السَّلام على مكاتبة حاطبٍ للمشركين حتى استردَّ الكتاب ممَّن دفعه إليه»[٣].

والنبي ﷺ لا يعلم الغيب ولكن الله تعالى يطلعه على ما يشاء من المغيبات لتكون آية تدل على صدق نبوته ﷺ.

وفيه قوة إيمان علي والمقداد وأبي مرثد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ حيث تيقنوا من صدق النبي ﷺ فيما أخبر به، ولم يصدقوا المرأة في زعمها بأن الكتاب ليس معها، بل قالوا: «ما كذب رسول الله ﷺ، لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب».

ومنه أيضًا استجابة الله لدعاء النبي ﷺ حيث أعمى الله الناس لخبر طلبه لأهل مكة، فلم ينفذ لحاطب ما كتب إلى أهل مكة.

---

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي (ص٣٩٨).

(٢) الجواب الصحيح (٦/ ١٣٧)، وانظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٤٤٣)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٣٦).

(٣) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٩٩٨).

المبحث الثامن

دلالة الآيات الواردة في شأن حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على مذهب أهل السنة في باب الأسماء والأحكام والرد على المخالفين

تعدّ هذه الآية من الأدلة الصريحة الدالة على معتقد أهل السنة والجماعة بشأن أصحاب الكبائر أنهم ليسوا كفاراً خارجين عن الملة، فتوسطوا فيهم فلم يقولوا بقول الخوارج والمعتزلة، الذين أخرجوهم من الإيمان، فسلبوا عنهم مطلق الإيمان، ولا بقول المرجئة، الذين أعطوهم الإيمان المطلق، وذلك أنه بالرغم مما حصل من حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من ذنب بل كبيرة من الكبائر كما تقدم تقريره؛ إلا أن الله تعالى خاطبه باسم الإيمان، وأنزل هذه الآية لما حصل من حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ما حصل من الذنب، ولم يخرج حاطب عن الإيمان بهذا الذنب، واستدل أهل العلم بقصة حاطب على المنع من تكفير المسلم بارتكابه الذنب كما تقدم.

وقال السمعاني رَحِمَهُٱللَّهُ: «في الآية دليل على أن حاطب لم يخرج من الإيمان بفعله ذلك»[(١)].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ: «والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات فإنه وإن استحق العقاب على سيئاته؛ فإن الله يثيبه على حسناته، ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه، وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر، وأنهم لا

---

(١) تفسير السمعاني (٥/ ٤١٣).

يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وأن صاحب الكبيرة لا يبقى معه من الإيمان شيء. وهذه أقوال فاسدة مخالفة للكتاب، والسنة المتواترة، وإجماع الصحابة.

وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم؛ بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالى يغفر لهم بالتوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية، أو بغير ذلك من الأسباب، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الزمر: ٣٣-٣٥]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ﴾[الأحقاف: ١٥-١٦].

ولكن الأنبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء: إنهم معصومون من الإصرار على الذنوب، فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين،وهذا في الذنوب المحققة، وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون، وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطأوا فلهم أجر على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم.

وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين فتارة يغلون فيهم؛ ويقولون: إنهم معصومون، وتارة يجفون عنهم؛ ويقولون: إنهم باغون بالخطأ، وأهل العلم والإيمان لا يعصمون، ولا يؤثمون، ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال، فطائفة سبّت السلف ولعنتهم؛

لاعتقادهم أنهم فعلوا ذنوبا، وأن من فعلها يستحق اللعنة؛ بل قد يفسقونهم، أو يكفرونهم، كما فعلت الخوارج الذين كفروا علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، ومن تولاهما، ولعنوهم، وسبوهم، واستحلوا قتالهم»(١).

وقد استدل الجاحظ بقول عمر في حاطب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا على تكفير العاصي، مستدلاً بالرواية الأخرى: «فإنه قد كفر»، ورد القاضي أبو بكر الباقلاني عليه بأنها غير معروفة، وهذا خطأ، بل كما قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس لإنكار القاضي معنى، لأنها وردت بسند صحيح، وذكر البرقاني في مستخرجه أن مسلما أخرجها، ورده الحميدي، والجمع بينهما: أن مسلما خرج سندها، ولم يسق لفظها، وإذا ثبت فلعله أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية»، وهذا القول -وهو أن المراد به كفر النعمة- فيه نظر، فإن المراد الكفر الأكبر، وقد تقدم بيان ذلك، وتقدم قول الحافظ عن هذا القول: «وفيه نظر، لأنه استأذن في ضرب عنقه، فأشعر بأنه ظن أنه نافق نفاق كفر، ولذلك أطلق أنه كفر، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية، ولو كبرت كما يقوله المبتدعة، ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب، فلما بيّن له النبي ﷺ عذر حاطب؛ رجع»(٢).

وقال: «وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب، وعلى من جزم بتخليده في النار، وعلى من قطع بأنه لا بدّ وأن يعذّب»(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٦٨-٧٠).

(٢) فتح الباري (١٢/ ٣٢٣)، وانظر: التوضيح (١٨/ ١٦٧).

(٣) فتح الباري (١٢/ ٣٢٤)، وانظر: التوضيح (١٨/ ١٦٧).

فما زعمه الجاحظ من أن قول عمر فيه تكفير للعاصي فهو باطل، لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظن أن حاطباً كفر، ولذلك نسبه للنفاق، ومع هذا فلم يقره النبي ﷺ على قوله بتكفيره، وقد تقدم ذكر الأدلة على أن حاطباً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكفر، وعند أهل السنة أن العبد قد يجتمع فيه إيمان وكفر، فحاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما ارتكب ما ارتكب من الذنب ذكر أنه لم يفعله كفرا ولا ارتدادا ولا شكا في إيمانه، وتقدم التفصيل في عذر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله،

وقد «رد أهل السنة بهذه الآية وأمثالها على المعتزلة قولهم: إن المعصية تنافي الإيمان. لأن الله ناداهم بوصف الإيمان مع قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾، فلم يخرجهم بضلالهم عن عموم إيمانهم ويشهد لهذا أن الضلال هنا عن سواء السبيل، لا مطلق السبيل»(١).

وقال ابن القيم في فوائد قصة حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وفيها: أن الرجل إذا نسب المسلم إلى النفاق والكفر متأولا وغضبا لله ورسوله ودينه لا لهواه وحظه؛ فإنه لا يكفر بذلك، بل لا يأثم به، بل يثاب على نيته وقصده، وهذا بخلاف أهل الأهواء والبدع، فإنهم يكفرون ويبدعون لمخالفة أهوائهم ونحلهم، وهم أولى بذلك ممن كفّروه وبدّعوه»(٢).

وقال في ابن مفلح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال بعض أصحابنا المتأخرين في كتابه الهدي: فيه أن من نسب مسلما إلى نفاق أو كفّر متأولا وغضبا لله ورسوله لا لهواه وحظه لا يكفر، بل لا يأثم، بل يثاب على نيته، بخلاف أهل الأهواء والبدع

---

(١) تكملة أضواء البيان (٨/ ٩٠-٩١).

(٢) زاد المعاد (٣/ ٤٢٣).

فإنهم يكفِّرون ويبدِّعون من خالفهم وهم أولى بذلك، وكذا قال الخطابي: إن من كفّر مسلما أو نفّقه متأولا وهو من أهل الاجتهاد يلزمه عقوبة»[١].

وقد استدل بعض العلماء بقول النبي ﷺ: «اعملوا ما شئتم..» على مسألة ترك إنفاذ الوعيد، وأن إلحاق الوعيد المرتَّب على بعض الذنوب والكبائر قد يمنع منه مانع في حق المعيَّن.

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه: الحجة لترك إنفاذ الوعيد من الله لمن شاء ذلك له لقوله: «لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم» »[٢].

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «وأما إلحاق الوعيد المرتب على بعض الذنوب والكبائر؛ فقد يمنع منه مانع في حق المعين، كحب الله ورسوله، والجهاد في سبيله، ورجحان الحسنات، ومغفرة الله ورحمته، وشفاعة المؤمنين، والمصائب المكفرة في الدور الثلاثة، ولذلك لا يشهدون لمعين من أهل القبلة بجنة ولا نار، وإن أطلقوا الوعيد، كما أطلقه القرآن والسنة، فهم يفرقون بين العام المطلق، والخاص المقيد، وكان عبد الله حمار يشرب الخمر، فأتي به إلى رسول الله ﷺ فلعنه رجل، وقال ما أكثر ما يؤتى به إلى رسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله**»[٣] مع أنه

(١) الفروع (١١/ ٢١٨).

(٢) شرح ابن بطال (٥/ ١٦٣-١٦٤)، وانظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ١٧٠).

(٣) أخرجه بنحوه البخاري في صحيحه، ك: الحدود، باب: ما يكره من لعن شارب الخمر وإنه ليس بخارج من الملة (ص١٤٣٣)، رقم (٦٧٨٠).

لَعَن الخمر وشاربها وبائعها وعاصرها، ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه»، ثم ذكر قصة حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[١].

وعلى النقيض من قول الخوارج والمعتزلة؛ ذهبت المرجئة إلى الاستدلال بهذه الآية على أن أصحاب الكبائر لا يخرجون من الإيمان، ولهم الإيمان المطلق، وذلك لأن الله تعالى خاطب حاطبا بالإيمان مع ارتكابه للذنب.

وقولهم باطل، ذلك أن حاطبا نفسه نفى عن نفسه النفاق والكفر والشك، بالإضافة إلى أن النبي ﷺ سأله عن سبب فعله، ونفّقه عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فتسميته منافقا من قبل عمر يدل على أن فعله كبيرة من الكبائر، ولذا قال تعالى عن شأن فعله: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾.

قال العسكري: «وفيه –أي في حاطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ– نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ﴾ وكان كتب إلى أهل مكة يعرفهم أن رسول الله ﷺ يريد غزوهم، فأنزل الله تعالى هذه السورة. واحتج بها المرجئة وقالوا: هذا فَعَل مثل هذا الفعل ولم يخرج من الإيمان.

قيل لهم: قال الله تعالى في آخر الآية: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ أفتسمونه ضالاً؟ فإن قالوا: نعم. قلنا: في الخروج من اسم الإيمان مثل ذلك، فإن قيل: هذا يعني أنه من يفعل بعد النهي والوعيد، قلنا مثله»[٢].

---

(١) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل (١/ ١٧٥-١٨٠).

(٢) الأوائل (ص١٢).

الخاتمة

أحمد الله تعالى على ما من به من إتمام البحث، والذي أسأل الله تعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وها هي أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث:

١) أهمية حديث حاطب حيث حوى العديد من المسائل العقدية المهمة.

٢) أن حاطبا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب للمشركين بخبر المسلمين، وهذا هو الأساس في فعله، وكان لهذا الفعل تعلق بالموالاة المحرمة.

٣) سبب فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو خوفه على أهله وماله، ولم يفعله كفرا ولا شكا ولا نفاقا، بنص عذره للنبي ﷺ.

٤) خطورة الموالاة للمشركين، وخطرها على إيمان العبد.

٥) فعل حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منقسم في الحكم، فقد يفعله مسلم فيكون مرتدا، وقد يكون كبيرة من الكبائر، كما هو شأن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٦) أن حاطبا لم يكفر في فعله الذي فعل، ودل على هذا أوجه عديدة في حديث حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،وكان متأولا في فعله الذي فعل، فهو فعله من أجل الدنيا.

٧) سبب العفو عن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو شهوده بدرا، ومن ظن أن شهوده بدرا أنقذه من الكفر فقد أخطأ في هذا الظن.

٨) بيان عظيم منزلة أهل بدر، ومنهم حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من أوجه عديدة، والرد على الرافضة الذين طعنوا في الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

٩) تراجع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن إطلاق النفاق على حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنه أوكل الأمر إلى الله تعالى بعد، فهو الذي يعلم بواطن الأمور.

١٠) إطلاق النفاق على من ارتكب شعبة منه وكان المطلِق من أهل الاجتهاد جائزا عند كثير من أهل العلم.

١١) مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين مما يختلف فيها الحكم، فإن كان من أجل ما هم عليه من الكفر أو محبة لدينهم؛ فإنه يكفر، وإن كان من أجل تحصيل مصلحة دنيوية فهو كبيرة من الكبائر، وصاحبها على خطر عظيم.

١٢) سؤال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حاطبا عن سبب الفعل دال على أن الحكم يختلف باختلاف المقصد، وإلا لم يكن للسؤال فائدة حينئذ.

١٣) خطورة باب التكفير الذي زلّت فيه الخوارج والمعتزلة، وبرّأ الله تعالى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أن يقول بقولهم كما ادعاه الجاحظ، والقول أو الفعل إن احتمل الكفر وعدمه فإنه لا يحكم بكفر الفاعل أو القائل.

١٤) بيان المعنى الصحيح لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وأنه لا يعني إباحة المحرمات.

١٥) اشتمل الحديث على جملة من الأمور التي تدلّ على صدق نبوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قائمة المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم.

٢) اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. المؤلف: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري.

٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. للإمام أبي حاتم محمد بن حبان الخرسان. ترتيب الإمام علاء الدين علي بن بلبان الفارسي. دار المعرفة - بيروت لبنان ط الأولى ١٤٢٥هـ.

٤) أحكام القرآن لابن العربي. لمحمد بن عبد الله الأندلسي ابن العربي دار الكتب العلمية.

٥) أحكام القرآن. لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥هـ.

٦) الآداب الشرعية. للإمام الفقيه المحدث عبدالله محمد ابن مفلح المقدسي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط الثالثة ١٤١٩هـ..

٧) الإصابة في تمييز الصحابة. للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض. دار الكتب العلمية – بيروت. ط الأولى ١٤١٥هـ.

٨) أصول السنة. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل. دار المنار – الخرج، ط: الأولى ١٤١١هـ.

٩) اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة - العقيدة الواسطية. لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن

تيمية. مكتبة أضواء السلف – الرياض. ط الثانية ١٤٢٠هـ.

١٠) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد. للحافظ الإمام أبي بكرأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي. تحقيق: أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم أبوالعينين. دارالفضيلة – الرياض. ط الأولى ١٤٢٠هـ.

١١) إعراب القرآن وبيانه.

١٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين. للعلامة شمس الدين أبوبكر بن قيم الجوزية. تحقيق: الشيخ عبد الرحمن الوكيل. مكتبة ابن تيمية. القاهرة.

١٣) الإقناع لطالب الانتفاع. لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم الحجاوي المقدسي. تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي. توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية. ط الثانية ١٤١٩هـ.

١٤) إكمال إكمال المعلم. للإمام محمد بن خليفة الوشتاني الأبي. ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم. دار الكتب العلمية – بيروت. ط الأولى ١٤١٥هـ.

١٥) الأم. لمحمد بن إدريس الشافعي. دار المعرفة – بيروت ١٣٩٣هـ.

١٦) الأوائل للعسكري

١٧) أوثق عرى الإيمان. للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. من كتاب مجموع الرسائل. تحقيق: د. الوليد بن عبدالرحمن بن محمد آل فريان.

١٨) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. لأبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري. تحقيق: د. أبو حماد صغير أحمد بن محمد

حنيف. دار طيبة - الرياض ط الأولى ١٤٢٠هـ.

١٩) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات الى المذهب الحق من أصول التوحيد. لمحمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط: الثانية ١٩٨٧م.

٢٠) بذل المجهود في حل أبي داود. تأليف: خليل أحمد السهارنفوري. دار الكتب العلمية – بيروت. بدون سنة طبع.

٢١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين. لطاهر بن محمد الإسفرائيني. تحقيق كمال الحوت. عالم الكتب – بيروت. ط: الأولى ١٩٨٣م.

٢٢) التحرير والتنوير من التفسير. المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي.

٢٣) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. للإمام الحافظ أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٤) تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل. للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط الأولى ١٤١٤هـ.

٢٥) تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن. لأبي محمد بن جرير الطبري. دار الكتب العلمية – بيروت. ط الثالثة ١٤٢٠هـ.

٢٦) تفسير العز بن عبد السلام. علق عليه: أحمد فتحي عبد الرحمن. دار الكتب العلمية – بيروت. ط الأولى ١٤٢٩هـ.

٢٧) تفسير القرآن العزيز. للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام

الصنعاني. تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. دار المعرفة – بيروت.ط الأولى ١٤١١هـ.

٢٨) تفسير القرآن العظيم. للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. دار الحديث. ط السابعة ١٤١٤هـ.

٢٩) تفسير القرآن العظيم. للإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. دار الحديث. ط السابعة ١٤١٤هـ.

٣٠) تفسير القرآن. لأبي المظفر السمعاني منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي.تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم ، وأبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم. دار الوطن. ط الأولى ١٤١٨هـ.

٣١) تلخيص كتاب الاستغاثه المعروف بالردعلى البكري. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: أبي عبدالرحمن محمد بن علي عجال. مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية. ط الأولى ١٤١٧هـ.

٣٢) تهذيب الأسماء واللغات. للامام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي. دار الكتب العلمية. بيروت.

٣٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح. لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي. تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. باشراف: خالد الرباط وجمعة فتحي طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية – دولة قطر. ط الأولى ١٤٢٩هـ.

٣٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان.للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. دار السلام – المملكة العربية السعودية. ط الثانية ١٤٢٢هـ.

٣٥) الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبدالله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي. دار إحياء التراث العربي - بيروت ط الثانية ١٤٠٥هـ.

٣٦) الجامع لشعب الإيمان. للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد. الدار السلفية – بومباي الهند ط الأولى ١٤٢٩هـ.

٣٧) حاشية السندى على صحيح البخارى. لمحمد بن عبد الهادي السندي المدني الحنفي، أبو الحسن. دار الفكر.

٣٨) الدرر السنية في الأجوبة النجدية. جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم القحطاني. ط الخامسة ١٤١٦هـ.

٣٩) دروس في شرح نواقض الإسلام. للإمام المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب. ألقاها معالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان. أشرف على إخراجها محمد فهد الحصين. ط السابعة. مكتبة الرشد.المملكة العربية السعودية.

٤٠) زاد المسير في علم التفسير. المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٤١) زاد المعاد في هدي خير العباد. لابن القيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادرالأرنؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط الثالثة عشر ١٤٠٦هـ.

٤٢) السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج. لأبي الطيب صديق بن حسن خان القنوجي. تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري. الشؤون الدينية – دولة قطر.

٤٣) سنن أبي داود. للإمام أبي داود سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي. إعداد عزت عبيد دعاس. دار الحديث – سوريا ط الأولى ١٣٨٨هـ.

٤٤) شرح السنة. للإمام البغوي الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش المكتب الإسلامي – دمشق ـ بيروت. ط الثانية ١٤٠٣هـ.

٤٥) شرح السنة. للإمام الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش. المكتب الاسلامي – بيروت. ط الثانية ١٤٠٣هـ.

٤٦) شرح العقيدة الطحاوية. للإمام علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي. تحقيق د. عبدالله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. ط: الثامنة ١٤١٦هـ.

٤٧) الشرح الكبير. لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي، ضمن مجموع فيه المقنع والإنصاف، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. هجر – مصر. ط الأولى ١٤١٥هـ.

٤٨) شرح الكرماني على صحيح البخاري. دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الثانية ١٤٠١هـ.

٤٩) شرح حديث جبريل عليه السلام في الإسلام والإيمان والإحسان المعروف باسم كتاب الإيمان الأوسط. لشيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. تحقيق: د. علي بن بخيت الزهراني. دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية. ط الثانية ١٤٢٤هـ.

٥٠) شرح صحيح البخاري لابن بطال. لأبي الحسن علي بن خلف بن

عبدالملك. تحقيق: أبي أنس إبراهيم بن سعد الصبيحي. مكتبة الراشد – المملكة العربية السعودية. ط الثالثة ١٤٢٥هـ.

٥١) شرح صحيح مسلم للقاضي عياض. المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم. للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي. تحقيق د. يحيى إسماعيل. دار الوفاء – القاهرة، دار الندوة العالمية – الرياض. ط الثانية ١٤٢٥هـ.

٥٢) شرح كتاب السير الكبير. للإمام محمد بن الحسن الشيباني. إملاء الإمام محمد بن أحمد السرخسي. تحقيق: أبي عبدالله حسن محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط الأولى ١٤١٧هـ.

٥٣) شرح مسند الشافعي. للإمام عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي الشافعي. تحقيق: أبي بكر وائل محمد بكر زهران. وزارة الأوقاف والشئوون الإسلامية – دولة قطر. ط الأولى ١٤٢٨هـ.

٥٤) شرح مشكل الآثار. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي المعروف بالطحاوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. ط الأولى ١٤١٥هـ.

٥٥) شرح منتهى الإرادات دقائق أولي النهى لشرح المنتهى. للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي. تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة ط الأولى١٤٢١هـ.

٥٦) الصارم المسلول على شاتم الرسول. لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية النميري الحراني. دراسة وتحقيق: محمد بن عبدالله بن عمر الحلواني ومحمد كبيرأحمد شودري. رمادي

للنشر – الدمام. ط الأولى ١٤١٧هـ.

٥٧) صحيح البخاري. للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت.

٥٨) صحيح سنن أبي داود. للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني. تأليف: محمد ناصرالدين الألباني. مكتبة المعارف الرياض. ط الأولى ١٤١٩هـ.

٥٩) صحيح مسلم بشرح الإمام محي الدين النووي المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا. دار المعرفة – بيروت ط الثالثة ١٤١٧هـ.

٦٠) صحيح مسلم. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. مكتبة الرشد ١٤٢٢هـ.

٦١) صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. مع شرحه المسمى إكمال اكمال المعلم. للإمام محمد بن خليفة الوشتاني الأبي. وشرحه المسمى مكمل إكمال الإكمال. للإمام محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني. ضبطه وصححه محمد سالم هاشم. دار الكتب العلمية – بيروت. ط الأولى ١٤١٥هـ.

٦٢) الطبقات الكبرى. تأليف: محمد بن سعد بن منيع الزهري. إعداد: رياض عبد الله عبد الهادي. دار إحياء التراث العربي – بيروت. بدون سنة طبع..

٦٣) طرح التثريب في شرح التقريب. لزين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، وولده ولي الدين أبي زرعة العراقي. أم القرى – القاهرة.

٦٤) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي. للإمام الحافظ ابن العربي المالكي. إعداد: الشيخ هشام سمير البخاري. دار إحياء التراث العربي – بيروت. ط الأولى ١٤١٥هـ.

٦٥) عمدة القاري بشرح صحيح البخاري. لمحمود بن أحمد العيني. دارإحياء الكتب العربية – القاهرة ١٣٩٢هـ.

٦٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود. لمحمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٦٧) عيون الرسائل والأجوبة على المسائل. للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب.دراسة وتحقيق: حسين محمد بوا. مكتبة الرشد – الرياض. طالأولى ١٤٢٠هـ.

٦٨) فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار الريان للتراث – القاهرة. ط الثانية ١٤٠٧هـ.

٦٩) فتح الباري في شرح صحيح البخاري. للإمام الحافظ الفقية زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي. تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. دار ابن الجوزي. ط الثالثة ١٤٢٥هـ.

٧٠) الفتوى الحموية الكبرى. لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية. تحقيق: د/ حمد بن عبدالمحسن التويجري. مكتبة دارالمنهاج – الرياض. ط الأولى ١٤٣٠هـ.

٧١) الفصل في الملل والأهواء والنحل. للإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الأندلسي الظاهري. تحقيق: د. يوسف البقاعي.

دار إحياء التراث العربي – بيروت. ط / الأولى ١٤٢٢هـ.

٧٢) الفوائد. للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية. تحقيق: عامر علي ياسين. دار بن خزيمة. الرياض. ط الأولى ١٤١٨هـ.

٧٣) الكبائر. للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ويليه منظومة في الكبائر. لأبي النجا موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي. مكتبة الفرقان – الإمارات العربية المتحدة. ط الثانية ١٤٢٤هـ.

٧٤) كتاب الأدب المفرد. للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: سميربن أمين الزهيري. مكتبة المعارف – الرياض. ط الأولى ١٤١٩هـ.

٧٥) كتاب الإمامة والرد على الرافضة. للحافظ أبي نعيم الأصبهاني. تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط الثالثة ١٤١٥هـ.

٧٦) كتاب التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي. لأبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد السلامي. تحقيق ودراسة: حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه. دار كنوز إشبيليا – المملكة العربية السعودية. ط الأولى ١٤٢٩هـ.

٧٧) كتاب الشريعة. للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري. دراسة وتحقيق: د. عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي. دار الوطن – الرياض. ط الأولى ١٤١٨هـ.

٧٨) كشاف القناع عن متن الإقناع. لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال. دار الفكر – بيروت ١٤٠٢هـ.

٧٩) كشف المشكل من حديث الصحيحين. لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي. تحقيق: علي حسين البواب. دار الوطن - الرياض ١٤١٨هـ.

٨٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحرير العراقي وابن حجر. دار الكتب العلمية – بيروت.

٨١) مجموع الفتاوى. تأليف شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية. جمع وترتيب: الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وولده محمد. طبع بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين.

٨٢) المجموع شرح المهذب. التكملة الثانية. للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي وغيره. دار الفكر – بيروت.

٨٣) مختصر سنن أبي داود. للحافظ المنذري، ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي، وتهذيب الإمام ابن قيم الجوزية. تحقيق محمد حامد الفقى. مكتبة السنة المحمدية ومكتبة ابن تيمية – القاهرة. بدون سنة طبع.

٨٤) مراصد الاطلاع. لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي.تحقيق: البجاوي، دار المعرفة - بيروت ط الأولى ١٣٧٣هـ

٨٥) المستدرك على الصحيحين. للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى ١٤١١هـ.

٨٦) مسند أبي يعلى. المؤلف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث –

دمشق. ط الأولى ١٤٠٤هـ.

٨٧) مسند الإمام أحمد ابن حنبل. المشرف العام: عبد الله بن عبد المحسن التركي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط الثانية ١٤٢٠هـ.

٨٨) مسند البزار - البحر الزخار. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار. تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله. مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم ١٤٠٩هـ.

٨٩) مصابيح الجامع وهو شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري المشتمل على بيان تراجمه وأبوابه وغريبه وإغرابه. للإمام القاضي بدر الدين الدماميني. دار النوادر – دمشق. ط الأولى ١٤٣٠هـ.

٩٠) مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام. لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ. تحقيق د. عبدالعزيز بن عبدالله الزير آل حمد. الرياض. ط الأولى ١٤٢٤هـ.

٩١) معرفة الصحابة. لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. دار الوطن - الرياض. ط الأولى ١٤١٩هـ.

٩٢) المغني لابن قدامة. تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي و د. عبدالفتاح الحلو. دار هجر – مصر. ط الثانية ١٤١٣هـ.

٩٣) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة. للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. قدم له: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري. دار ابن عفان ١٤١٦هـ.

٩٤) مفردات ألفاظ القرآن. للعلامة الراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دار القلم – دمشق. ط الثانية ١٤١٨هـ.

٩٥) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر ابراهيم القرطبي. داربن كثير –دمشق. ط الثانية ١٤٢٠هـ.

٩٦) مناسبات تراجم البخاري. للشيخ بدر الدين بن جماعة، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم السلفي. الدار السلفية – الهند. ط الأولى ١٤٠٤هـ.

٩٧) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. لابن تيمية. تحقيق د. محمد رشاد سالم. جامعة الإمام - الرياض ط الأولى ١٤٠٦هـ.

٩٨) النهاية في غريب الحديث والأثر. للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية - بيروت. بدون سنة طبع.

٩٩) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار. الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني. دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١٥هـ.

فهرس الموضوعات



المنهج المبين في تعظيم معالم الدين ومقدسات المسلمين

د. سليمان بن صفية

باحث جزائري، حاصل على الدكتوراه من قسم الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



ملخص البحث

تعظيم شعائر الله تعالى ومعالم دينه ومقدساته هو من تعظيم الله وتبجيله، ومن تعزير رسوله ﷺ وتوقيره، ولقد عُني الشارع بهذه المعالم، وحثّ على تعظيمها، والذود عنها، وبيّن المنهج الأمثل الأوسط - بين الغلو والجفاء - في التعامل معها، وقد اقتفى سلف هذه الأمة وعدولها من علماء أهل السنة والجماعة هذا المنهج المبين في تعظيمهم ونصرتهم لمعالم الدين ومقدساته، ويظهر ذلك جلياً من خلال جهودهم العلمية والعملية.

وبالمقابل أساء أقوام إلى هذه المعالم والمقدسات، من خلال استخفافهم بها، وتدنيسهم لها، حساً ومعنىً.

والمقصود بمعالم الدين ومقدسات المسلمين هو: «**إجلال الأعيان الظاهرة التي جعلها الله تعالى علامة على طاعته وعبادته، - ويدخل في ذلك كلّ ما أمر الله بتعظيمه وجعله علامة على طاعته من الأعيان المكانية: كالمساجد، وشعائر الحج، والأعيان الحسيّة: كالبدن وغيرها- وتقديرَها وإظهار تميّزها عن غيرها**».

وقد أبان البحث عن منهج القرآن والسنّة في تعظيم معالم الدين ومقدساته ونصرتها، والذي يتضح في أمرين اثنين:

أولها: تنويه القرآن والسنة بعظم حرمة معالم الدين ومقدسات المسلمين والأمر بالدفاع عنها ونصرتها.

وثانيها: نهي القرآن والسنة عن الإساءة لمعالم الدين ومقدسات المسلمين أو الغلو فيها.

كما أوضح البحث: جهود السلف الصالح في تعظيم معالم الدين ومقدساته ونصرتها، وذلك من خلال:

١- تعظيمهم لمعالم الدين ومقدسات المسلمين، ونهيهم عن الغلو فيها.

٢- وأيضاً من خلال عمارتهم لمعالم الدين ومقدسات المسلمين، والدفاع عنها.

ثم خُتم البحث ببيان جهود المملكة العربية السعودية في تعظيم معالم الدين ومقدساته ونصرتها، وذلك من خلال:

١- ذكر جهود المملكة العربية السعودية في عمارة معالم الدين ومقدسات المسلمين، حسًّ ومعنًا، بتوسعة الحرمين، وتهيئة المشاعر المقدسة للحجاج والمعتمرين، وكذا بناء المساجد وتشييدها وصيانتها وتهيئتها، وكذا من خلال عمارتها بحلق العلم ودروس الوعظ وغيرها.

٢- ذكر جهود المملكة العربية السعودية في الدفاع عن معالم الدين ومقدسات المسلمين، وذلك من خلال سن النظم والقوانين الرادعة لمن يتعدى على هذه المعالم، وأيضاً من خلال بذل كل ممكن في استرداد ما سُلب من هذه المقدسات كالقدس الشريف.

Abstract

Venerating that which Allah has consecrated, and honoring Islam's holy sites and sacred entities is one manifestation of the honor and reverence due to Allah and the deference and respect due to His Messenger r. The Legislator has emphasized the importance of these sacred entities, encouraging us to honor and defend them, and clarifying the model methodology for dealing with them, namely a moderate path between excessive reverence and negligence. The pious predecessors of this ummah and the righteous scholars of Ahl al-Sunnah wa al-Jamaa'ah have followed this clear methodology of honoring and venerating Islam's holy sites and sacred entities, as is clearly manifested in their speech and action.

To the contrary, others have belittled these sacred entities and violated their sanctity .

"Honoring Islam's holy sites and sacred entities" refers to venerating specific physical entities that Allah has made representative of His right to be worshipped and obeyed. Everything that Allah has commanded us to revere falls under this category, such as sacred sites (e.g. mosques, and the places where the rites of hajj are performed), and other physical beings, such as sacrificial camels (al-budn).

The present study has explained the methodology of the Quran and Sunnah as it relates to venerating and honoring Islam's holy sites and sacred entities by clarifying that:

First: The Quran and Sunnah allude to the great sanctity of Islam's holy sites and sacred entities and order us to defend and venerate them.

Second: The Quran and Sunnah prohibit both the desecration of Islam's holy sites and sacred entities as well as excessive reverence of them.

This study also clarifies the effort put forth by the pious predecessors to preserve the honor of and protect Islam's holy sites and sacred entities, illustrated by the following:

1- They honored Islam's holy sites and sacred entities while prohibiting excessive reverence of them.

2- They maintained and protected Islam's holy sites and sacred entities.

The study concludes by highlighting the efforts made by the Kingdom of Saudi Arabia to honor and protect Islam's holy sites and sacred entities, manifested by:

1. Mentioning the efforts made by the Kingdom of Saudi Arabia to maintain Islam's holy sites and sacred entities, such as expanding the Two Holy Mosques, preparing the holy sites for those coming to perform hajj and umrah, building mosques and maintaining them, in addition to the development and maintenance of circles of knowledge, lectures, and other means of learning the religion.

2. Mentioning the efforts made by the Kingdom of Saudi Arabia to defend Islam's holy sites and sacred entities, namely by mandating laws and regulations that deter anyone who seeks to desecrate them; sparing no effort in seeking to repossess sanctuaries that were forcefully taken from the Muslims, such as al-Quds.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعظيم شعائر الله تعالى ومعالم دينه ومقدساته هو من تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ وتبجيله، ومن تعزير رسوله ﷺ وتوقيره، ولقد عُني الشارع بهذه المعالم، وحثّ على تعظيمها، والذود عنها، وبيّن المنهج الأمثل الأوسط - بين الغلو والجفاء - في التعامل معها، وقد اقتفى سلف هذه الأمة وعدولها من علماء أهل السنة والجماعة هذا المنهج المبين في تعظيمهم ونصرتهم لمعالم الدين ومقدساته، ويظهر ذلك جلياً من خلال جهودهم العلمية والعملية.

وقد منّ الله على هذه الأمة - في هذا العصر - بمن حمل لواء النصرة والتعظيم لمقدسات المسلمين ومعالم دينهم؛ وكان على رأس هؤلاء - المملكة العربية السعودية - من خلال جهود حكامها وولاتها وأمرائها، الذين تفانوا في نصرة هذه المعالم حساً ومعنىً.

وحيث إنّ تعظيم مقدسات المسلمين ومعالم الدين قد شطّ فيه أقوام فغلوا في جانب التعظيم، وسلكوا فيها مسلك الابتداع.

وبالمقابل أساء أقوام إلى هذه المعالم والمقدسات، من خلال استخفافهم بها، وتدنيسهم لها، حساً ومعنى، فكان لزاماً على الجميع الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، وعمل سلف الأمة لمعرفة السبيل الأقوم، والمنهج الأبين في تعظيم ونصرة هذه المقدسات والمعالم، من أجل الاقتداء والاقتفاء، والتمييز بين الحق والباطل، والغلو والجفاء والاعتدال.

وقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

التمهيد: وفيه بيان المراد بمعالم الدين ومقدسات المسلمين.

والفرق بين الآثار والمشاهد والمقدسات والمعالم.

المبحث الأول: منهج القرآن والسنّة في تعظيم معالم الدين ومقدساته ونصرتها، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: التّنويه بمعالم الدين ومقدسات المسلمين والأمر بالدفاع عنها ونصرتها.

المطلب الثاني: النهي عن الإساءة لمعالم الدين ومقدسات المسلمين أو الغلو فيها.

المبحث الثاني: جهود السلف الصالح في تعظيم معالم الدين ومقدساته ونصرتها، وتحته مطلبان:

المطلب الأوّل: تعظيم السلف لمعالم الدين ومقدسات المسلمين، ونهيهم عن الغلو فيها.

المطلب الثاني: عمارة السلف الصالح لمعالم الدين ومقدسات المسلمين، والدفاع عنها.

المبحث الثالث: جهود المملكة العربية السعودية في تعظيم معالم الدين ومقدساته ونصرتها، وتحته مطلبان:

المطلب الأوّل: جهود المملكة العربية السعودية في عمارة معالم الدين ومقدسات المسلمين.

المطلب الثاني: جهود المملكة العربية السعودية في الدفاع عن معالم الدين ومقدسات المسلمين.

التمهيد

أولاً: المراد بتعظيم معالم الدين ومقدسات المسلمين

التعظيم: هو التبجيل، والتنزيه عن المعائب(١).

فالتعظيم يعني إجلالَ المعظَّم وتقديرَه وإظهار تميّزه عن غيره. فمصدر التعظيم هو القلب والجوارح مظهرة لكنهه وحقيقته.

أما معالم الدين ومقدسات المسلمين: فقد وردت الإشارة إليها في كتاب الله تعالى بألفاظ مختلفة، وباستعراضها وبيان معانيها، يتّضح لنا مفهوم معالم الدين ومقدسات المسلمين:

١ - قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ ﴾[المائدة: ٢١].

التقديس: هو التطهير والتبريك، وتقدس: تطهر، والمقدس: المبارك(٢).

والأرض المقدسة: هي الأرض المطهرة المباركة(٣).

فمقدسات المسلمين هي: «**الأعيان المكانية التي يُتَطَهَّرُ فيها من الذنوب والآثام، والتي ثبت بالشرع بركتها وطهارتها كالمساجد، وسائر مواطن العبادة**».

٢ - قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ ﴾[البقرة: ١٥٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ﴾[الحج: ٣٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَٱلۡبُدۡنَ جَعَلۡنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمۡ فِيهَا خَيۡرٌ ﴾[الحج: ٣٦].

---

(١) انظر: لسان العرب ١٢/ ٤١٠، مادة: (عظم).

(٢) انظر: لسان العرب ٦/ ١٦٨ مادة: قدس. ومعجم مقاييس اللغة ٥/ ٦٣، مادة: قدس.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٠/ ١٦٧-١٦٨.

والشعائر جمع شعيرة، أو شعارة، وهي العلامة، والمراد بهما أعلام المتعبدات أو العبادات الحجية، وكل شيء جعل علماً من أعلام طاعة الله فهو من شعائر الله، ومن ذلك البدن، والصفا والمروة، ومنى وعرفة، ومزدلفة، وغيرها(١).

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من شعائر الله، أي: من معالم الله التي جعلها تعالى ذكره لعباده مَعلمًا ومَشعَرًا يعبدونه عندها، إما بالدعاء، وإما بالذكر، وإما بأداء ما فرض عليهم من العمل عندها»(٢).

فتعظيم معالم الدين هو: « **إجلال الأعيان الظاهرة التي جعلها الله تعالى علامة على طاعته وعبادته، - ويدخل في ذلك كلّ ما أمر الله بتعظيمه وجعله علامة على طاعته من الأعيان المكانية: كالمساجد، وشعائر الحج، والأعيان الحسيّة: كالبدن وغيرها- وتقديرَها وإظهار تميّزها عن غيرها** ».

ثانياً: الفرق بين الآثار والمشاهد والمقدسات والمعالم

إنّ الله تعالى أوضح لعباده معالم دينه ومقدساتهم المكانية والحسيّة، كما سبق بيانه، ولكن توسّع أقوام في تقديس كلّ الآثار والمشاهد وإن لم يرد الدليل على تقديسها.

١- الآثار والمشاهد أعمّ من المعالم والمقدّسات:

فالآثار والمشاهد هي: «كلّ ما خلّفه السابق للاحق من الأعيان المكانية

---

(١) انظر: النكت والعيون ١/ ١١١، وتفسير القرطبي ١٢/ ٥٦، وروح المعاني ٢/ ٧٢.

(٢) تفسير الطبري ٣/ ٢٢٨.

والحسيّة»[١].

والمشاهد هي: «الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء والصالحين من غير أن تكون مساجد لهم»[٢].

وعلى هذا فإنّ الآثار والمشاهد شاملة في مفهومها ودلالتها للدور والأبنية والأضرحة والتماثيل والمقابر وغيرها، بخلاف معالم الدين ومقدساته فهي قاصرة على ما شرع الله تعظيمه من الأعيان المكانية والحسيّة التي يعبد الله عندها أو بها.

٢- معالم الدين ومقدساته مُتَعَبَّد بتعظيمها بخلاف الآثار والمشاهد:

فالآثار والمشاهد جاء النهي الشديد والوعيد الأكيد عن تعظيمها وتقديسها، بل جاء الأمر بهدمها وإزالتها، خاصة إذا كانت ذريعة للشرك، ومن ذلك قوله ﷺ: **«لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مسجداً»**، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ولولا ذلك لأبرزوا قبره ﷺ غير أني أخشى أن يتخذ مسجدا»[٣].

كما بادر الصحابة إلى إزالة شجرة البيعة[٤].

---

(١) انظر: مدخل إلى الآثار الإسلامية لحسن الباشا، ص ٩.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧٥٠.

(٣) متفق عليه، البخاري: كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، رقم: ١٢٧٨، واللفظ له، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، رقم: ٨٥٥.

(٤) انظر: إغاثة اللهفان ١/ ٢٩٦-٣٠٦، ففيه بيان للآثار التي أزالها السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ حماية لجناب التوحيد.

بخلاف مقدسات المسلمين ومعالم دينهم، فقد تعبد الله عباده بعمارتها، وتعظيمها، كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ [التوبة: ١٨].

المبحث الأوّل

منهج القرآن والسنّة في تعظيم معالم الدين ومقدساته ونصرتها

المطلب الأول: التّنويه بمعالم الدين ومقدسات المسلمين، والأمر بالدفاع عنها ونصرتها

أولاً: بيان مكانة معالم الدين ومقدسات المسلمين

جاء التنويه بعظم مقدسات المسلمين ومعالم دينهم، في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، ومن ذلك:

١ - نسبة هذه المعالم والمقدسات لله تعالى دليل على عظمها ومكانتها:

أضاف الله تعالى إلى ذاته الشريفة الكثير من معالم الدين ومقدسات المسلمين، كالمساجد، والمشاعر، والبدن وغيرها، وهي إضافة تشريف وتعظيم.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١٥٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[الحج: ٣٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾[الحج: ٣٦]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾[الجن: ١٨].

٢- بيان الله تعالى أن تعظيم المقدسات والمعالم من التقوى والإيمان:

إنّ تعظيم المقدسات والمعالم ليس مراداً لذاته، وإنما طاعة لله عَزَّوَجَلَّ وتقرّباً، ولهذا جمع الله بين تعظيم المقدسات وبين التقوى، وجعل التعظيم دليلاً على التقوى، وموصلاً إليه.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[الحج: ٣٢]،

قال الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «و﴿مِن﴾ تحتمل أن تكون للتعليل، أي: فإن تعظيمها لأجل تقوى القلوب، وأن تكون لابتداء الغاية، أي: فإن تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب»[(١)].

وقال عَزَّوَجَلَّ عن البُدن، -وهي من شعائر الله-: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾[الحج: ٣٧]، أي: «ليس المقصود منها ذبحها فقط. ولا ينال الله من لحومها ولا دمائها شيء، لكونه الغني الحميد، وإنما يناله الإخلاص فيها، والاحتساب، والنية الصالحة، ولهذا قال: ﴿وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ ففي هذا حث وترغيب على الإخلاص في النحر، وأن يكون القصد وجه الله وحده، لا فخراً ولا رياء، ولا سمعة، ولا مجرد عادة، وهكذا سائر العبادات، إن لم يقترن بها الإخلاص وتقوى الله، كانت كالقشور التي لا لب فيه، والجسد الذي لا روح فيه»[(٢)].

وتقوى القلوب تقود العبد للامتثال لأمر الله، وإن لم يفقه المعنى، وهذا مقتضى التسليم والإذعان لله تعالى، فهذه المقدسات لا تعظّم لذاتها.

ولهذا قال عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حينما قَبَّلَ الحجر الأسود: «والله، إني لأقبلك، وإني أعلم أنك حجر، وأنك لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك»[(٣)].

---

(١) انظر: روح المعاني ١٧/ ١٥٠.

(٢) تفسير السعدي ص ٥٣٨.

(٣) متفق عليه، البخاري: كتاب الحج، باب تقبيل الحجر، رقم: ١٥٤٢، مسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، رقم: ٢٣٠٥. واللفظ له.

٣- الحثّ على زيارة معالم الدين ومقدساته والتعبّد فيها:

جاء الترغيب والحثّ على عمارة معالم الدين، وإحيائها بالذكر، ورُتّب على ذلك الأجور العظيمة، ومن ذلك:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، فجعل عمارة المساجد وهي من معالم الدّين، سبباً في نيل الهداية والفلاح في الدارين.

وقال عَزَّوَجَلَّ -في الحثّ على عمارة المساجد-: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[الأعراف: ٢٩]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[الأعراف: ٣١].

وقال عَزَّوَجَلَّ -في الحثّ على الطواف بالبيت-: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج: ٢٩]، وجاء في الحثّ على الصلاة خلف المقام: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[البقرة: ١٢٥].

وجاء في الحثّ على السعي بين الصفا والمروة قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[البقرة: ١٥٨].

وقال عَزَّوَجَلَّ -في الترغيب في الوقوف بالمشعر الحرام-: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ومن الأجور العظيمة الواردة في الحثّ على التعبّد عند هذه المشاعر والمعالم:

عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أن النبي ﷺ قال: «**صلاة في مسجدي هذا خير**

من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام»[(١)].

وعن سهل بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال رسول الله ﷺ: «**من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء، فصلى فيه صلاة، كان له كأجر عمرة»**[(٢)].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «**صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته، وفي سوقه، خمسا وعشرين ضعفًا»**[(٣)].

٤ - تسخير الله عَزَّوَجَلَّ معالم الدين ومقدساته لعباده المؤمنين:

إنّ من أجلّ النعم أن سخر الله لعباده المؤمنين هذه المعالم والمقدسات، وحفظها وهيأها، وقد ورد في هذا الشأن نصوص كثيرة، منها:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[الحج: ٢٦]، أي: «وطّأناه وهيأناه له، بعد أن عرفناه إياه بعلامة يستدلّ بها، فبناه على تقوى، وأسسه على طاعة الله»[(٤)].

---

(١) متفق عليه، البخاري: كتاب الجمعة. أبواب تقصير الصلاة - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم: ١١٤٨، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم: ٢٥٤٨.

(٢) رواه ابن ماجة في سننه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء، رقم: ١٤٠٨، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة ١/ ٢٣٨.

(٣) متفق عليه، البخاري: كتاب الأذان، أبواب صلاة الجماعة والإمامة - باب فضل صلاة الجماعة، رقم: ٦٢٩، واللفظ له، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، رقم: ١٠٩٤.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٨/ ٦٠٣، والنكت والعيون ٣/ ١١٢. وتفسير السعدي ص ٥٣٦.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، أي: «مرجعًا يثوبون إليه، لحصول منافعهم الدينية والدنيوية، يترددون إليه، ولا يقضون منه وطرا، وجعله أَمْنًا يأمن به كل أحد، حتى الوحش، وحتى الجمادات كالأشجار.

ولهذا كانوا في الجاهلية - على شركهم - يحترمونه أشد الاحترام، ويجد أحدهم قاتل أبيه في الحرم، فلا يهيجه، فلما جاء الإسلام، زاده حرمة وتعظيما، وتشريفا وتكريما»(١).

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧]، أي: «بيّن الله تعالى وحكم -بالأمر والتعريف-، وصيّر الكعبة -بخلق الدواعي في قلوب الناس لتعظيمه والتقرب إليه- قيامًا: بالقيام بتعظيمه دينُهم ودنياهم، فبذلك يتم إسلامهم، وبه تحط أوزارهم، وتحصل لهم -بقصده- العطايا الجزيلة، والإحسان الكثير، وبسببه تنفق الأموال، وتتقحم -من أجله- الأهوال.

ويجتمع فيه من كلّ فجّ عميق جميع أجناس المسلمين، فيتعارفون ويستعين بعضهم ببعض، ويتشاورون على المصالح العامة، وتنعقد بينهم الروابط في مصالحهم الدينية والدنيوية»(٢).

---

(١) تفسير السعدي ص ٦٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٤.

٥- حماية الله عَزَّوَجَلَّ مقدسات المسلمين ومعالم دينهم:

تكفّل الله بحماية معالم دينه ومقدساته، من عبث العابثين، وكيد الكائدين، ومن النصوص الدالة على ذلك:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[الحج: ٢٥]، أي: من يحدث في الحرم حدثـاً أو يرتكب محرّمـاً، أو يسيء له ولأهله إساءة، فإنه متوعّد بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة[١].

وقال عَزَّوَجَلَّ -ممتناً على عباده-: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾[العنكبوت: ٦٧]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[القصص: ٥٧].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ﴿٢﴾ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ﴾[الفيل: ١-٥]. فقد حمى الله بيته من أبرهة وجيشه، ومزقهم كلّ ممزق.

كما جاء الوعد بحماية الكعبة المشرفة - وهي من معالم الدين- في آخر الزمان؛ فعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببيداء من الأرض، يخسف بأولهم وآخرهم**»[٢].

وعن سعد بن أبي وقّاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت النبي ﷺ، يقول: «**لا يكيد أهل المدينة أحد، إلا انماع[٣] كما ينماع الملح في الماء**»[٤].

(١) انظر: النكت والعيون ٣/ ١١١، وتفسير القرطبي ١١/ ١١٠.
(٢) رواه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، رقم: ٢٠٢٩.
(٣) أي: يَذُوب ويَجْرِي ويسيل، انظر: النهاية في غريب الأثر ٤/ ٨٣٧.
(٤) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الحج، فضائل المدينة، باب إثم من كاد أهل المدينة، رقم: ١٧٨٧.

ثانياً: الأمر بالدفاع عن مقدسات المسلمين ومعالم الدين

الدفاع عن مقدسات المسلمين من الفروض المؤكّدة والواجبات المتحتّمة، وقد جاء الأمر بنصرة معالم الدين ومقدساته، بأساليب شتى وصيغ مختلفة في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، ومن ذلك:

١- الأمر بتعظيم مقدسات المسلمين ومعالم دينهم:

إنّ أول مراتب النصرة هي النصرة القلبية بتعظيم شعائر الدين ومعالمه، وقد جاء الأمر بذلك في كتاب الله، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾، وتعظيمها يكون: بصيانتها، والتزام تعاليمها، وإتمام عبادة عندها على أكمل وجه وأحسنه(١).

٢- الأمر بحمايتها والدفاع عنها:

ورد الأمر بحماية مقدسات المسلمين ومعالم الدين، في نصوص كثيرة تصريحاً وتلميحاً، ومن ذلك:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾[الحج: ٤٠]، والمراد بدفاع الله عن معالم الدين: هو إذنه وتحريضه وأمره لأهل دينه بمجاهدة الكفار؛ فكأنه قال عَزَّوَجَلَّ: ولولا دفاع الله أهل الشرك بالمؤمنين، من حيث يأذن لهم في جهادهم وينصرهم على أعدائهم لاستولى أهل الشرك على أهل الأديان وعطلوا ما يبنونه من مواضع العبادة، ولكنه دفع عن هؤلاء

(١) انظر: بحر العلوم للسمرقندي ٣/ ١٦٠.

بأن أمر بقتال أعداء الدين ليتفرغ أهل الدين للعبادة وبناء البيوت لها.

ثم وعد الله تعالى بالنصر لمن هذه حاله، ونصر الله تعالى للعبد أن يقويه على أعدائه حتى يكون هو الظافر، ويكون قائماً بإيضاح الأدلة والبينات، ويكون بالإعانة على المعارف والطاعات، وفيه ترغيب في الجهاد من حيث وعدهم النصر، ثم بين تعالى أنه قوي على هذه النصرة التي وعدها المؤمنين، وأنه لا يجوز عليه المنع وهو معنى قوله: ﴿عَزِيزٌ﴾ لأن العزيز هو الذي لا يضام ولا يمنع مما يريده»[١].

ففي الآية أمر بصيانة معالم الدين وشعائره، ودفع كيد الكفار والمجرمين عنها.

فمن أعظم مقاصد الجهاد في سبيل الله، هو صيانة هذا الدين ومعالمه، حتى يعبد الناس ربهم من غير خوف ولا وجل، ولا عقبات ولا موانع.

٣- الأمر بتوفير الأمن فيها:

أمر الله تعالى عباده بتوفير الأمن في معالم دينه ومقدساته، لأنها موطن عبادته، ومأرز أوليائه، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾[البقرة: ١٢٥]، قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَأَمْنًا﴾ أي موضع أمن، ثم لا شك أن قوله: ﴿جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ خبر، فتارة نتركه على ظاهره ونقول إنه خبر، وتارة نصرفه عن ظاهره ونقول إنه أمر.

أما على **القول الأول**: فيكون المراد أنه تعالى جعل أهل الحرم آمنين من

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٢٣/ ٣٥، واللباب في علوم الكتاب لأبي حفص النعماني ١١/ ٤٢٧.

القحط والجدب.

وعلى القول الثاني: نحمله على الأمر على سبيل التأويل، والمعنى أن الله تعالى أمر الناس بأن يجعلوا ذلك الموضع أمناً من الغارة والقتل، فكان البيت محترماً بحكم الله تعالى وكانت الجاهلية متمسكين بتحريمه، لا يهيجون على أحد التجأ إليه»[1].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾[آل عمران: ٩٧].

٤- الأمر بتطهيرها وصيانتها:

أمر الله تعالى عباده بتطهير معالم دينه، من كلّ الأرجاس الحسية والمعنوية، وهذا من مسالك نصرتها والدفاع عنها، ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ مَثَابَةٗ لِّلنَّاسِ وَأَمۡنٗا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ وَعَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[البقرة: ١٢٥]، والخطاب وإن كان متوجّهاً لإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام إلاّ أنّه أمر للمؤمنين إلى يوم الدين، والمراد به: الأمر بتطهير البيت، من كل أمر لا يليق به، من الأنجاس والأقذار الحسيّة، ومن الشرك والبدع والضلالات[2].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ﴾[التوبة: ٢٨]، فهذا أمر من الله تعالى بتطهير المسجد الحرام من أرجاس الكفار الحسية والمعنوية، ونهي عن مقاربة

(١) انظر: تفسير القرطبي ٢/ ٣٣٥.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢/ ٨٣، والنكت والعيون ١/ ٩٢.

المسجد الحرام، وقيل النهي يشمل كل المساجد[١].

ولهذا جاء الأمر بإخراج المشركين من جزيرة العرب، تطهيراً لمعالم الدين من أرجاسهم.

فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّ النبي ﷺ قال: «**أخرجوا المشركين من جزيرة العرب**»[٢].

(١) انظر: تفسير الطبري ١٤/ ١٩٢ واستدلّ عمر بن عبد العزيز ومالك بالآية على منع المشركين من دخول المساجد عامّة.

(٢) متفق عليه: البخاري، كتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب، رقم: ٣٠١٣، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود، رقم: ٣٤٠٠.

المطلب الثاني: النهي عن الإساءة لمعالم الدين ومقدسات المسلمين، أو الغلو فيها

أولاً: النهي عن الإساءة إلى معالم الدين ومقدسات المسلمين

١ - النهي عن تدنيسها والإساءة إليها:

ورد النهي عن الإساءة لمعالم الدين أو تدنيسها، في نصوص كثيرة، ومن ذلك:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ ﴾[المائدة: ٢]، أي: لا تستحلّوا حَرَم الله ومعالم دينه، بارتكاب المناهي والمحرمات، أو بتدنيس أعيانها[١].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: ١١٤]، ففي الآية تهديد ووعيد، لمن أساء للمساجد بتعطيلها من العبادة، أو بتخريبها، وتهديم بنيانها.

قال السعديّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: اجتهد وبذل وسعه ﴿فِى خَرَابِهَآ﴾ الحسي والمعنوي، فالخراب الحسي: هدمها وتخريبها، وتقذيرها، والخراب المعنوي: منع الذاكرين لاسم الله فيها، وهذا عام، لكل من اتصف بهذه الصفة، فيدخل في ذلك أصحاب الفيل، وقريش، حين صدوا رسول الله عنها عام الحديبية، والنصارى حين أخربوا بيت المقدس، وغيرهم من أنواع

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٩/ ٤٦٣. والنكت والعيون ١/ ٣٤٤.

الظلمة، الساعين في خرابها، محادة لله، ومشاقة، فجازاهم الله، بأن منعهم دخولها شرعا وقدرا، إلا خائفين ذليلين، فلما أخافوا عباد الله، أخافهم الله...»[١].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٍ﴾[الأعراف: ٣١]، وهذا أمر بتنظيف الأبدان من الأقذار، وستر العورات عند دخول المساجد، صيانة لها مما يدنسها[٢].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ﴾[التوبة: ١٠٨]، وفي الآية نهي - بدلالة المفهوم - عن دخول المساجد وإتيانها حال التلبّس بالأقذار والنجاسات الحسيّة والمعنوية[٣].

وورد في السنّة النبويّة النهي عن تدنيس المساجد بالنخامة وغيرها، فعن أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنّ النبي ﷺ، قال: «**عرضت علي أعمال أمتي حسنها وسيئها، فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يماط عن الطريق، ووجدت في مساوي أعمالها النخاعة تكون في المسجد، لا تدفن**»[٤].

وعن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنّ النبي ﷺ، قال: «**البزاق في المسجد خطيئة،**

---

(١) تفسير السعدي ص ٦٣.

(٢) انظر: روح المعاني ٨/ ١٠٩، وتفسير السعدي ص ٢٨٧.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٨/ ١٥٢.

(٤) رواه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، رقم: ٨٩١.

وكفارتها دفنها»(١).

وجاء النهي العام عن كلّ ما يدنّس المساجد، فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النبي ﷺ قال: «**إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول، ولا القذر..** »(٢).

بل جاء النهي عن مجرّد استقبال القبلة ببول أو غائط، تعظيماً لها وتشريفاً.

فعن سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**لقد نهانا النبي ﷺ أن نستقبل القبلة لغائط، أو بول**»(٣).

٢- تحريم الله تعالى لبعض معالم الدين ومقدسات المسلمين:

لقد جعل الله عَزَّ وَجَلَّ في مكة والمدينة حَرَماً، حرّم فيه على عباده الصيد، والقتال، وقطع الشجر وغيرها، وعظّم وزر الذنب فيها، وهذا مبالغة في تعظيمها، ونهياً عن كلّ ما يسيء إليها أو يدنّسها.

والنصوص الواردة في ذلك كثيرة، منها قول عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، أي: مكاناً حرّم فيه كثير مما ليس بمحرم في غيره

---

(١) متفق عليه: البخاري، كتاب الصلاة، أبواب استقبال القبلة، باب كفارة البزاق في المسجد، رقم: ٤٠٧، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، رقم: ٨٨٩.

(٢) رواه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، رقم: ٤٥٥.

(٣) رواه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم: ٤١١.

من المواضع[١].

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن النبي ﷺ قال: «**إن الله حرم مكة، فلم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار، لا يختلى**[٢] **خلاها، ولا يعضد**[٣] **شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها، إلا لمعرّف**»، وقال العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا رسول الله، إلا الإذخر[٤]، لصاغتنا وقبورنا ؟ فقال: «**إلاّ الإذخر**»[٥].

وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النبي ﷺ قال: «**المدينة حرم ما بين عير إلى ثور**[٦]، **فمن أحدث فيها حدثـًا**[٧]، **أو آوى محدثـًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل**[٨]»[٩].

---

(١) انظر: روح المعاني ٢١/ ١٣.

(٢) الخَلا: النَّبات الرَّطْب، واخْلاؤه: قَطْعه، النهاية في غريب الأثر ٢/ ١٤٦.

(٣) يعضد: أي يُقْطع، النهاية في غريب الأثر ٣/ ٤٩٣.

(٤) الإذخر: حشيشة طيبة الرائِحة تُسَقَّفُ بها الْبُيُوتُ فوق الخشبِ، النهاية في غريب الأثر ١/ ٦٥.

(٥) متفق عليه، البخاري: كتاب الحج، أبواب المحصر وجزاء الصيد - باب: لا ينفر صيد الحرم، رقم: ١٧٤٥، واللفظ له، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، رقم: ٢٤٩٣.

(٦) أي جبلين بالمدينة، انظر: النهاية في غريب الأثر ٣/ ٦١٨.

(٧) الحَدَث: الأمرُ الحادِث المُنكَر الذي ليس بمُعْتاد ولا معروف في السُّنَّة، انظر: النهاية في غريب الأثر ١/ ٩٠٧.

(٨) الصَّرف: التوبةُ . وقيل النافلةُ. والعَدْل: الفِدْية. وقيل الفَرِيضة، انظر: النهاية في غريب الأثر ٣/ ٤٦.

(٩) متفق عليه: البخاري، كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواليه - حديث: ٦٣٨٥، ومسلم، كتاب الحج، باب فضل المدينة، رقم: ٢٥١١.

ثانياً: النهي عن الغلو في معالم الدين ومقدسات المسلمين

الغلو إساءة واعتداء، لأنّ المغالي أساء إلى النبي ﷺ من حيث إنّه لم يرض الوقوف عند شرعه، والامتثال لأمره ونهيه، وظّن أنّ فعله أولى وأفضل من شرعة نبيه ﷺ.

وقد ورد النهي عن الغلو في هذه المعالم والمقدسات في نصوص كثيرة، منها:

١ - النهي عن شدّ الرحال إلى معالم الدين إلاّ ما استثناه الشرع:

جاء النهي عن شدّ الرحال، والسفر إلى معالم الدين، وبيوت الله وغيرها، إلاّ المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى، وفي هذا نهي عن الغلوّ في معالم الدّين.

فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، ومسجد الأقصى**»(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا النهي يعمّ السفر إلى المساجد والمشاهد، وكل مكان يقصد السفر إلى عينه للتقرب والعبادة.

بدليل أن بصرة بن أبي بصرة الغفاري لما رأى أبا هريرة ﷺ راجعاً من الطور الذي كلم الله عليه موسى قال لو رأيتك قبل أن تأتيه لم تأته لأن النبي

---

(١) متفق عليه، البخاري: كتاب الجمعة، أبواب تقصير الصلاة - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم: ١١٤٧، واللفظ له، ومسلم: كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، رقم: ٢٥٥٤.

ﷺ قال: **(لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)**»[(١)].

٢- لا عبرة بالمقدسات والمعالم إذا كانت ذريعة للشرك، أو سببًا للفرقة والاختلاف:

إنما جعلت معالم الدين ومقدساته أعلامـًا لطاعة الله والتقرّب إليه، فإن حادت عن هذا الأصل لم يعد لها عبرة ولا حرمة،، لأنّ حفظ جناب التوحيد، والحرص على جماعة المسلمين مقدّم على البنيان والعمران.

ومما استدلّ به العلماء على سقوط حرمة المعالم والمساجد، إذا كانت ذريعة للشرك، - كبناء المساجد على القبر- قوله ﷺ: «**لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مسجداً**»[(٢)].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُهدم المسجد إذا بُني على قبر، كما يُنبش الميت إذا دُفن في المسجد، نصَّ على ذلك أحمدُ وغيره، فلا يجتمع في دين الإسلام مسجدٌ وقبرٌ، بل أيهما طرأ على الآخر منع منه وكان الحكم للسابق، فلو وضعا معـًا لم يجز»[(٣)].

كما استدلّ العلماء على وجوب هدم المسجد أو المَعْلَم، -إذا كان القصد من بنائه الإضرار بالمسلمين، وبثّ الخلاف والفرقة بينهم-،

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٢٨.

(٢) متفق عليه، البخاري: كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، رقم: ١٢٧٨، واللفظ له، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، رقم: ٨٥٥.

(٣) انظر: زاد المعاد ٣/ ٥٧٢.

بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ﴾[التوبة: ١٠٧]، «فدلّت الآية على أن كل مسجد بُني على ما بُني عليه مسجد الضرار أنه لا حرمة له، ولا يصح الوقف عليه، وقد حرق الراضي بالله كثيراً من مساجد الباطنية والمشبهة والمجبرة وسبَّل بعضها، نقله بعض المفسرين»(١).

ومن مساجد الضرار بناء مساجد قرب مسجد قديم إذا كان المقصود منها الإضرار بالمسلمين، وتفريق جماعتهم، وخلق العداوات فيما بينهم، وجعلهم متناحرين، ومتباغضين، فهذه المساجد تُهدم (٢) وليس في ذلك أي حرج، لأن النبي ﷺ قد هدم مسجد الضرار الذي بناه المنافقون.

قال ابن رشد الجد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن من بنى مسجداً بقرب مسجد آخر ليضار به أهل المسجد الأول ويفرق به جماعتهم فهو من أعظم الضرر، لأن الإضرار فيما يتعلق بالدين أشد منه فيما يتعلق بالنفس والمال، لاسيما في المسجد المتخذ للصلاة التي هي عماد الدين، وقد أنزل الله تعالى في ذلك ما أنزل من قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا ..﴾ إلى قوله..﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْاْ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾.

فإن ثبت على بانيه أنه قصد الإضرار وتفريق الجماعة لا وجهاً من وجوه البر، وجب أن يُحرق ويُهدَّم ويُترك مطروحاً للزبول كما فعل

(١) محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي ١١/ ٢٤.

(٢) هدم هذه المساجد داخل في تغيير المنكر باليد وهو راجع لولي الأمر. وليس لعامة الناس.

رسول الله ﷺ بمسجد الضرار»[١].

(١) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لابن رشد ١/ ٤١١.

وينبغي تقييد كلام ابن رشد على أن الهدم والحرق خاص بولي الأمر دون غيره؛ لأنه من باب تغيير المنكر باليد

المبحث الثاني

جهود السلف الصالح في تعظيم معالم الدين ومقدساته ونصرتها

تعظيم السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لمعالم الدين ومقدساته ونصرتهم لها بلغت الغاية والمنتهى، وما ذاك إلا لعظم التقوى في قلوبهم، فالتعظيم والتقوى متلازمان، بدليل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾[الحج: ٣٢].

ومن أبرز معالم تعظيم السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لمعالم الدين ومقدساته ونصرتهم لها، ما يأتي:

المطلب الأوّل: تعظيم السلف لمعالم الدين ومقدسات المسلمين، ونهيهم عن الغلو فيها

أولاً: تعظيم السلف الصالح لمعالم الدين ومقدساته

كان السلف الصالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، أشدّ الناس تعظيماً لشعائر الله ومعالم دينه ومقدساته، وما ذاك إلا لعظم التقوى في قلوبهم، وشدّة اتّباعهم واقتدائهم بالنبي ﷺ، يشهد لذلك:

ـ قول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وهو يقبّل الحجر الأسود: «والله، إني لأقبلك، وإني أعلم أنك حجر، وأنك لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك»(١).

ففي فعله وقوله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ دلالة بيّنة على أنّ تعظيم السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لشعائر

(١) متفق عليه، البخاري: كتاب الحج، باب تقبيل الحجر، رقم: ١٥٤٢، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، رقم: ٢٣٠٥. واللفظ له.

الدين إنما هو من محبتهم واقتدائهم ونصرتهم لنبيهم ﷺ.

ـ وعن يزيد بن أبي عبيد، قال: «كنت آتي مع سلمة بن الأكوع فيصلي عند الأسطوانة التي عند المصحف، فقلت: يا أبا مسلم، أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة، قال: فإني رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها»[(١)].

وفي هذا الأثر دليل على أنّ تعظيم السلف الصالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لمعالم الدين ناشئ من تعظيمهم ومحبتهم لنبيهم ﷺ.

ـ ومن مقالات السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الدالة على شدّة تعظيمهم لمعالم الدين ومقدسات المسلمين ما يأتي:

قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا -حين نظر إلى الكعبة-: «ما أعظم حرمتك، وما أعظم حقك»[(٢)].

وعن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: «النظر إلى الكعبة محض الإيمان»[(٣)].

وعن عطاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «النظر إلى البيت عبادة»[(٤)]، وهذا الأثر مرويّ عن بعض السلف أيضـًا كأبي السائب وطاووس ومجاهد وغيرهم[(٥)].

---

(١) متفق عليه، البخاري: كتاب الصلاة، أبواب سترة المصلي - باب الصلاة إلى الأسطوانة، رقم: ٤٨٩، واللفظ له، ومسلم: كتاب الصلاة، باب دنو المصلي من السترة، رقم: ٨١٩.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩/ ٣٦٢، رقم: ٢٨٣٢٧، وحسّنه الألباني في السلسلة الصحيحة ١٤/ ٣٣.

(٣) رواه الأزرقي في أخبار مكة ٢/ ٩.

(٤) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٥/ ١٣٥، رقم: ٩١٧٣، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣/ ٨٠٧، رقم: ١٤٩٨٦.

(٥) انظر هذه الآثار في مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٨٠٧، وشعب الإيمان للبيهقي ٣/ ٤٥٥.

وهـذه الآثـار وإن كـان في أسـانيدها مقـال إلا أنهـا محمولـة علـى النظـر المقترن بالتفكر في البيت، وما جعل الله له من المهابة والتعظيم(١).

وكان السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من أشـد النـاس تعظيمـاً للمسـاجد -وهـي مـن أعظـم معالم الدين-، وصيانة لها عن كلّ ما يسيء إليها من الأقذار الحسية والمعنويّة.

ومن ذلك تنزيههم المساجد عن البيع والشراء، والخوض في أمور الدنيا.

فعـن أبـي الـدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنّـه رأى رجـلاً يقـول لصـاحبه في المسـجد: اشـتريت وسـق حطـب بكـذا وكـذا، فقـال أبـو الـدرداء: إن المسـاجد لا تعمر بهذا»(٢).

وعـن عقبـة بـن حريـث قـال: «جـاء ابـن عمـر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا إلـى المسـجد فوجـد قاصّـًا يقصّ، فوجّه إلى صاحب الشرطة: أن أخرجه من المسجد، فأخرجه»(٣).

وعـن عطـاء بـن يسـار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنّـه رأى رجـلاً يبيـع في المسـجد فـدعاه، فقال: هذه سوق الآخرة فإن أردت البيع، فاخرج إلى سوق الدنيا»(٤).

ولهذا قيل: علامة أهل السنة تعظيم المساجد، وعلامة أهل البـدع تعظـيم المشاهد(٥).

---

(١) انظر: بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار لأبي بكر الكلاباذي، ص ١٠٧.

(٢) رواه الإمام أحمد في كتاب: الزهد ص ١٤٥، وفي كتاب: الورع ص ٥٩.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٥/ ٢٩١. وهـذا محمـول علـى القصـص المـذموم المشـتمل على الكذب واختلاق الأحاديث، انظر: منهج السلف في الوعظ ص ٤٥٤.

(٤) رواه الإمام أحمد في كتاب: الورع ص ٥٩، وأبو داود في كتاب: الزهد ص ٤٨٦.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٥١٨.

ثانياً: نهي السلف الصالح عن الغلو في معالم الدين ومقدساته

تعظيم معالم الدين ومقدساته ينبغي أن يكون في حدود ما شرعه الله تعالى، ولهذا تطابقت أقوال السلف في النهي عن الغلو في معالم الدين ومقدساته، وتعظيمها بما لم يأذن به الله عزّ وجل، ومن نماذج أقوالهم في ذلك:

١- النهي عن تقبيل المعالم المقدسة واستلامها ومسحها للتبرك:

وهذا النهي عام يستثنى منه ما أذن الشرع فيه، كالحجر الأسود والركن اليماني، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس على وجه الأرض موضعٌ يُشرع تقبيله واستلامه، وتُحط الخطايا والأوزار فيه؛ غير الحجر الأسود، والركن اليماني»[١].

ولهذا نهى أهل العلم من سلف الأمة، عن تقبيل جدران المساجد والبيت الحرام، وتقبيل مقام إبراهيم وغيرها من المشاعر والمعالم.

وعن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «إنما أمروا أن يصلوا عند مقام إبراهيم، ولم يؤمروا بمسحه. ولقد تكلفت هذه الأمة شيئًا ما تكلفته الأمم قبلها»[٢].

٢- النهي عن زخرفة المساجد والمعالم:

من البدع المنكرة التي تصدّى لها السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وبينوا شناعتها: زخرفة المساجد والمعالم، وكتابة القرآن في جدرانها.

---

(١) زاد المعاد ١/ ٤٨.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ٢/ ٣٥.

وقد ورد النهي النبويّ عن زخرفة المساجد، فعن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «**لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد**»(١).

وأمر عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ببناء المسجد وقال: «أكن الناس من المطر، وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس».

وقال أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلا».

وقال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى»(٢).

قال ابن النحّاس رَحِمَهُٱللَّهُ: «ومنها: زخرفة المحراب والمسجد، وهو بدعة؛ إذ هو من أشراط الساعة، وقال ابن القاسم: سمعت مالك يذكر مسجد المدينة، وما عمل فيه من التزويق في قبلته، فقال كره الناس ذلك حين فعله، لأنه يشغلهم بالنظر إليه، قال ابن الحاج: وينبغي أن يغيّر ما أحدثوه من إلصاق القمر في جدار القبلة، وفي الأعمدة، وكذلك يغير ما يعلّقونه من خرق كسوة الكعبة في المحراب، وغيره؛ فإنّ ذلك من البدع، لأنّه لم يكن مِن فعل مَنْ مضى»(٣).

---

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب في بناء المساجد، رقم: ٣٨٤، وابن ماجة في سننه: كتاب المساجد والجماعات، باب تشييد المساجد، رقم: ٧٣٧، وصححه الألباني في صحيح أبي داود ٢/ ٣٤٨.

(٢) رواها البخاري في صحيحه تعليقاً، باب: بنيان المسجد ٢/ ٢٣١.

(٣) تنبيه الجاهلين عن أعمال الغافلين، وتحذير السالكين من أفعال الهالكين لأبي زكريا ابن النحّاس، ص ٣٤٧.

ثالثاً: مؤلفات السلف الصالح المتعلّقة بمعالم الدين ومقدساته

لعلماء السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ ميراث علمي ضخم، يدلّ على عظيم عنايتهم بمعالم الدين ومقدساته، وعظم مكانتها في قلوبهم، ومن نماذج هذه المؤلفات، ما يأتي:

أولاً: المؤلّفات الخاصة بمكة والمدينة

۞ «**فضائل مكة والسكن فيها**»: لأبي سعيد الحسن بن يسار البصري (ت: ١١٠هـ)، مطبوع.

۞ «**أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**»: لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي (ت: ٢٥٠ هـ)، مطبوع.

۞ «**تاريخ المدينة المنورة**»: لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري (ت: ٢٦٢ هـ)، مطبوع.

۞ «**أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**»: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت: ٢٧٢هـ)، مطبوع.

۞ «**فضائل مكة**»: لأبي سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم الجندي (ت: ٣٠٠هـ) (١).

۞ «**فضائل المدينة**»: لأبي سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم الجندي (ت: ٣٠٠هـ) (٢).

۞ «**فضائل مكة**»: لمحمد بن أبي بكر اللباد المالكي اللخمي الإفريقي

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٢٧٨.

(٢) المصدر السابق.

(ت: ٣٣٣هـ)[1].

۞ «**مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن**»: لأبي الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، مطبوع.

۞ «**الأنباء المبينة عن فضل المدينة**»: لقاسم بن علي بن عساكر (ت: ٦٠٠هـ)[2].

۞ «**الدرة الثمينة في فضائل المدينة**»: لأبي عبد الله محمد بن محمود ابن النجار (ت: ٦٤٣هـ)[3].

۞ «**شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**»: لمحمد بن شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الحسني (ت: ٨٣٢هـ)، مطبوع.

۞ «**العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**»: لمحمد بن شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الحسني (ت: ٨٣٢هـ)، مطبوع.

۞ «**تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف**»: لأبي البقاء محمد بن أحمد بن محمد بن الضياء المكي (ت: ٨٥٤ هـ)، مطبوع.

۞ «**التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**»: محمد بن عبد الرحمن السخاوي شمس الدين. (ت: ٩٠٢هـ)، مطبوع.

۞ «**فضائل مكة**»: لمحمد بن علي بن علان الصديقي المكي (ت:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٠٢.

(٣) الرسالة المستطرفة للكتاني، ص ٥١.

١٠٥٧هـ)[١].

۞ «**مثير الغرام إلى طيبة والبلد الحرام**»: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢ هـ)، مطبوع.

ثانيًا: المؤلّفات الخاصة ببيت المقدس

۞ «**فضائل بيت المقدس**»: لأبي العباس الوليد بن حماد الرملي (ت: ٣٠٠ هـ)[٢].

۞ «**فضائل بيت المقدس**»: لضياء الدين عبد الواحد بن أحمد المقدسي، (مطبوع).

۞ «**فضائل بيت المقدس والخليل**»: لأبي المعالي المشرف بن المرجي بن إبراهيم المقدسي) (ت: ٤٩٢هـ)، مطبوع.

۞ «**فضائل بيت المقدس**»: لأبي الفرج بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، مطبوع.

۞ «**الأنس في فضائل القدس**»: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن الحسن بن عساكر (ت:٦١٠هـ)[٣].

۞ «**فضائل بيت المقدس والخليل**»: للبهاء عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي الحنبلي (ت: ٦٢٤هـ)[٤].

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٢٧٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ١٦١.

(٣) هدية العارفين ١/ ٤٧.

(٤) مخطوط في توبنجن، مصورتها في الجامعة الإسلامية، برقم: (١٢٤٤).

۞ «**فضائل بيت المقدس وفضل الصلاة فيها**»: لشمس الدين محمد بن محمد بن حسين الكنجي (ت: ٦٨٢هـ)[١].

۞ «**فضائل بيت المقدس**»: لعز الدين حمزة بن أحمد الحسيني الدمشقي (ت: ٨٧٤ هـ)[٢].

۞ «**عرف الروض المغرس في فضائل البيت المقدس**»: لشمس الدين ابن طولون الصالحي (ت: ٩٥٣هـ)[٣].

---

(١) مخطوط في توبنجن في (٣٦) ورقة.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٢٧٥.

(٣) الرسالة المستطرفة ٤/ ١٠٩.

المطلب الثاني: عمارة السلف الصالح لمعالم الدين،ومقدسات المسلمين والدفاع عنها

أولاً: عمارة السلف الصالح لمعالم الدين ومقدساته وصيانتها

أثنى الله تعالى على عباده المؤمنين بعمارتهم للمساجد والمعالم، فقال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، والمقصود بعمارة المساجد هنا:

- إما بلزومها وكثرة إتيانها، يقال: فلان يعمر مجلس فلان إذا كثر غشيانه إياه.
- وإما بالعمارة المعروفة في البناء[١].
- وإما بمرمة ما استرمّ منها، وقمِّها، وتنظيفها وتزيينها بالفرش، وغير ذلك[٢].

والناظر في حال السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وسيرتهم يدرك أنهم من أكثر الناس عمارة لمعالم الدين ومقدساته من مساجد ومشاعر وغيرها.

أ -عمارة السلف للمساجد والمعالم بالعبادة والعلم:

ويندرج تحت هذا الأصل، جملة من المظاهر، أبرزها:

١ - محافظة السلف على صلاة الجماعة:

وللسلف أحوال عجيبة في شدّة حرصهم على صلاة الجماعة في المساجد، ومحافظتهم على تكبيرة الإحرام، طاعة لربهم، وتعظيماً لبيوته،

---

(١) انظر: النكت والعيون ٢/ ٩٥.

(٢) انظر: روح المعاني ١٠/ ٦٥.

ومن نماذج ذلك:

عن سعيد بن المسيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «ما فاتتني الصلاة في جماعة منذ أربعين سنة»[١].

وعن أبي حيان، عن أبيه، قال: «كان الربيع بن خثيم يقاد إلى الصلاة وبه الفالج، فقيل له: قد رخص لك، قال: إني أسمع «حي على الصلاة» فإن استطعتم أن تأتوها ولو حبوا»[٢].

وعن وكيع رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «كان الأعمش قريباً من سبعين سنة، لم تفته التكبيرة الأولى واختلفت إليه قريباً من سنتين فما رأيته يقضي ركعة»[٣].

٢- عمارتهم المساجد بالحلق والذكر[٤]:

أحيا السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ المساجد بالذكر، وتلاوة القرآن، وتدارس الأحكام، ورواية الحديث، وهذا رغبة في الأجر، وتعظيماً لبيوت الله، واقتداء بنبيهم ﷺ، ومن ذلك:

ـ **انتشار حلق الذكر** في عهد السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، التي كانت تعقد في المساجد.

كان المسجد النبوي والمسجد الحرام وغيرهما من المساجد معاقل

---

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٢/ ١٦٢، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٢١.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية ٢/ ١١٣، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٦٠.

(٣) رواه ابن الجعد في مسنده ١/ ١٢٢، رقم: ٧٥٥، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٢٨.

(٤) المقصود بحلق الذكر هي مجالس العلم والوعظ والتذكير، وليس حلق الذكر المعروفة اليوم عند الصوفية.

لحلق العلم والتذكير.

ومن أشهر هذه الحلقات، حلقة عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، والبراء بن عازب، وجابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ، وغيرهم[(١)].

فقد ذكر مكحول عن رجل أنه قال: «كنا جلوسًا في حلقة عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ في مسجد المدينة نتذاكر فضائل القرآن»[(٢)].

ودخل رجل على معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ فقال: «مررت بالمدينة، فإذا أبو هريرة جالس في المسجد، حوله حلقة يحدثهم، فقال: حدثني خليلي أبو القاسم. ثم استعبر، فبكى..»[(٣)].

وعن أبي إسحاق السبيعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «كنا نجلس عند البراء بن عازب - في المسجد - بعضنا خلف بعض»[(٤)].

وكان لابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا حلقة مشهورة مشهودة في المسجد الحرام، فلما مات كانت هذه الحلقة لعطاء بن أبي رباح[(٥)].

وعن أبي إدريس الخولاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «دخلت مسجد دمشق فإذا أنا بفتى براق الثنايا، طويل الصمت، وإذا الناس معه، فإذا اختلفوا في الشيء،

---

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ١٧٤، وعصر الخلافة الراشدة لأكرم العمري، ص ٢٧٨.

(٢) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٧/ ٢١٦.

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٧/ ٣٦٤، وأبو القاسم الجرجاني في تاريخ جرجان ١/ ٢٢٤.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ١٧٤.

(٥) انظر: البداية والنهاية ٩/ ١٢٤.

أسندوه وصدروا عن رأيه، فسألت عنه، فقيل هذا معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[(١)].

«ولما قدم الشافعي إلى بغداد، كان في المسجد إما نيِّف وأربعون أو خمسون حلقة»[(٢)].

ومن دلائل حرصهم على عمارة المساجد بحلق الذكر، قول معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – لما حضره الموت-: «... اللهم إنك تعلم أني لم أكن أحب الدنيا وطول البقاء فيها لجري الأنهار، ولا لغرس الأشجار، ولكن لظمأ الهواجر، ومكابدة الساعات، ومزاحمة العلماء بالركب عند حلق الذكر»[(٣)].

٣- مجاورة السلف للحرمين الشريفين:

حرص كثيرٌ من علماء السلف وعبّادهم على مجاورة الحرمين الشريفين، حرصاً على العبادة ومضاعفة الأجور، وتعظيماً لهذه المعالم والمقدسات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والجمهور يستحبونها – أي: المجاورة- في الجملة إذا وَقَعَت على الوجه المشروع الخالي عن المفسدة المكافئة للمصلحة أو الرَّاجِحة عليها.

قال الإمام أحمد، وقد سُئل عن الجوار بمكة، فقال: وكيف لنا به، وقد قال النبي ﷺ: (**إنَّكِ لأحب البِقَاع إلى الله، وإنَّكِ لأحب إلي**)[(٤)]، وجابر

(١) رواه أحمد في مسنده ٣٦/ ٣٩٥، رقم: ٢٢٠٣٠، والبيهقي في شعب الإيمان ١١/ ٣١٠، رقم: ٨٥٧٩، وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند: حديث صحيح رجاله ثقات.

(٢) ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/ ٣٤٣، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢/ ٦٢.

(٣) رواه أبو نعيم في الحلية ١/ ٢٣٩.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما روي بلفظ: «والله إنك لأحب أرض الله تعالى إلى الله، وأحب =

جاوَرَ مكة، وابن عمر كان يُقيم بمكة..»(١).

- **ويدخل في المجاورة أيضـًا الاعتكاف في المساجد**، وهي عبادة شرعت للانقطاع للذكر، وتعظيمـًا لبيوت الله تعالى، فعن أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «كان رسول الله ﷺ يجاور في العشر الذي في وسط الشهر، فإذا كان من حين يمضي عشرون ليلة ويستقبل إحدى وعشرين يرجع إلى مسكنه، ويرجع من كان يجاور معه»(٢).

والسلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ من الصحابة ومن بعدهم، كانوا أشد الناس اجتهاداً في العبادة، ومن ذلك الاعتكاف، فاعتكفت أمهات المؤمنين والصحابة وأكثر أهل العلم، كما نُقِل عنهم في الدواوين(٣).

ب -عمارة السلف للمساجد والمعالم بالبناء والصيانة:

١- بناء السلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ للمساجد عامّة:

رغّب السلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ المؤمنين في بناء المساجد، وكانوا سبّاقين في تشييدها، بدءا ببناء الصحابة لمسجد قباء، والمسجد النبويّ، ثم ما تلاهما

=

أرض الله تعالى إلي» رواه ابن عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ١/ ٥١٢، رقم: ٦٢١.

(١) جامع المسائل لابن تيمية ٥/ ٣٤٣.

(٢) رواه النسائي في سننه: كتاب السهو، باب ترك مسح الجبهة بعد التسليم، رقم: ١٣٤٤، وابن حبان في صحيحه ٥/ ٤٣٢، رقم: ٣٦٧٤، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي ٣/ ٥٠٠.

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق ٤/ ٣٥٠، والمحلى لابن حزم ٥/ ١٨٥، وفقه الاعتكاف لخالد بن علي المشيقح، ص ١٢٦.

من بناء المساجد في الأمصار التي فتحوها في مشارق الأرض ومغاربها، في العهدين الأموي والعباسي، حيث اشتهرت مساجد كثيرة في ذلك العصر، تناقلها العلماء في مصنفاتهم، ومن ذلك:

- جامع بني أمية الكبير، بدمشق: بناه الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك سنة ٩٦هـ.

- جامع المنصور: شيّده الخليفة أبو جعفر المنصور عند بنائه مدينة بغداد سنة: ١٤٥هـ.

- وجامع الرصافة: شيّده الخليفة العباسي؛ المهدي سنة: ١٥٩ هـ.

- وجامع القصر: وأسسه الخليفة العباسي المكتفي بالله، سنة ٢٨٩ هـ.

- وجامع الأزهر: وأسسه المعز لدين الله أول الخلفاء الفاطميين بمصر، سنة: ٣٦١ هـ. لنشر المذهب الشيعي الباطني ثم تحول بفضل الله بعد ذلك لنشر مذهب أهل السنة والجماعة[١].

- جامع الزيتونة: بتونس، أمر ببنائه حسان بن النعمان عام ٧٩ هـ وقام عبيد الله بن الحبحاب بإتمام عمارته في ١١٦ هـ

وغيرها من المساجد التي شيّدت عبر عصور الإسلام المختلفة[٢].

---

(١) انظر: الأزهر في ألف عام: لمحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

(٢) انظر: دراسات في تاريخ الدولة الأموية لعبد الشافي محمد عبد اللطيف. و تاريخ المساجد الشهيرة لعبد الله سالم نجيب.

٢- صيانة المساجد والمعالم وتنظيفها:

من القربات التي حثّ عليها الشرع، صيانة المساجد مما يدنسها من الأقذار، وإصلاح ما فسد من بنيانها، فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالت: «أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب»[(١)]، وقد امتثل الصحابة لهذا الأمر النبوي طاعة للرسول ﷺ وتعظيماً للمساجد.

- فعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «رأى رسول الله ﷺ نخامة في قبلة المسجد، فغضب حتى احمر وجهه، فقامت امرأة من الأنصار فحكتها وجعلت مكانها خلوقاً[(٢)]، فقال رسول الله ﷺ: «**ما أحسن هذا**»[(٣)].

- وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن امرأة سوداء كانت تقمّ[(٤)] المسجد -أو شاباً- ففقدها رسول الله ﷺ، فسأل عنها -أو عنه- فقالوا: مات، قال: «**أفلا كنتم آذنتموني**» قال: فكأنهم صغروا أمرها -أو أمره- فقال: «**دلوني على**

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب اتخاذ المساجد في الدور، رقم: ٣٨٩، والترمذي في سننه: أبواب الجمعة، أبواب السفر - باب ما ذكر في تطييب المساجد، رقم: ٥٧٣، وأحمد في مسنده ٤٣/ ٣٩٦، رقم: ٢٦٣٨٦، وصححه الألباني في صحيح الترمذي ٢/ ٩٤.

(٢) الخلوق: طيبٌ معروف مُرَكب يُتَّخذ من الزَّعْفَرَان وغيره من أَنْواع الطِّيب وتَغْلب عليه الْحُمرة والصُّفْرة، انظر: النهاية في غريب الأثر ٢/ ١٤٤.

(٣) رواه النسائي في سننه: كتاب المساجد، باب تخليق المساجد، رقم: ٧٢٤، وابن ماجة في سننه: كتاب المساجد والجماعات، باب كراهية النخامة في المسجد، رقم: ٧٦٠، وصححه الألباني في صحيح النسائي ٢/ ٣٧٢.

(٤) أي: تكنس وتنظف، انظر: النهاية في غريب الأثر ٤/ ١٧٨.

قبره» فدلوه، فصلى عليها..[١].

وفي هذه الأحاديث دلالة على عناية الصحابة والسلف الصالح بصيانة المساجد وتنظيفها، وعظم مكانة فاعل ذلك عند النبي ﷺ.

- ولما فتح عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بيت المقدس وجد على الصخرة زبالة عظيمة جداً، كانت النصارى ألقتها عليها معاندة لليهود الذين يعظمون الصخرة ويصلون إليها، فأخذ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ثوبه منها، وأتبعه المسلمون في ذلك»[٢].

٢- توسعة السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ للحرمين الشريفين والمسجد الأقصى:

بلغت عناية السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ بتوسعة الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى والعناية بهما الغاية القصوى، لما لهذه المعالم من السبق والفضل، والتعظيم والتقديس في نفوسهم، ومن ذلك:

أ- العناية بالمسجد الحرام وتوسعته:

عُني السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ بتوسعة المسجد الحرام وترميمه، تعظيماً لهذا المعلم وتقديساً له، ومن أبرز هذه التوسيعات:

- توسعة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٧ هـ): قام بشراء البيوت المجاورة للمسجد، ووسّع بها ساحة المطاف وجعل لها أبوابًا يدخل الحجّاج والمعتمرون منها للطّواف حول الكعبة.

---

(١) متفق عليه، البخاري: الصلاة، أبواب استقبال القبلة - باب الخدم للمسجد، رقم: ٤٥٠، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم: ١٦٣٩، واللفظ له.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤٣٣.

ـ توسعة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٦ هـ): وسع المسجد، وبنى للمسجد أروقةً.

ـ توسعة عبد الله بن الزّبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦٤ هـ): حيث أجريت زيادة كبيرة على المسجد طالت جهاته الشّرقية والجنوبيّة والشّمالية، كما قام بسقف المسجد ودعمه بأعمدة من الرّخام، كما أعاد بناء الكعبة بعد احتراقها.

ـ توسعة عبد الملك بن مروان (٧٥ هـ): قام برفع جدران الحرم، وسقفه بالسّاج، ووضع على رأس كلّ أسطوانة خمسين مثقالا من الذّهب.

ـ توسعة الخليفة المنصور (١٤٠هـ): زاد في مساحة المسجد الحرام، وأصلح في عمارته، وقد تمثّلت هذه الزّيادة في إقامة رواق واحد ينفذ على صحن المسجد الحرام.

وهكذا توالت التوسيعات وتعاقبت، فمن توسعة الخليفة المهدي العباسي (١٦٠ هـ)، ثم في عهد المقتدر بالله العبّاسي (٣٠٦ هـ)، ثم في عهد السّلطان أبو السّعادات زين الدّين فرج برقوق (٨٠٣ هـ)، وهكذا [١].

ب- العناية بالمسجد النبوي وتوسعته:

شهد المسجد النبوي عناية بالغة من السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ باعتباره ثاني المساجد مكانة عند المسلمين بعد المسجد الحرام، ومن أشهر التوسيعات التي شهدها ما يأتي:

ـ توسعة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٧ هـ): وشملت التوسعة زيادة من

---

(١) انظر: تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام والمشاعر العظام لمحمد بن أحمد المالكي، ص ٣٤٨-٧٠٣.

الناحية القبلية، والغربية والشمالية، فأصبح طول المسجد ١٤٠ ذراعـًا وعرضه ١٢٠ ذراعـًا.

ـ توسعة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٩ هـ): حيث زاده من جهة القبلة والشمال والغرب وأشرف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على البناء بنفسه فبناه بالحجارة المنقوشة والجصّ، وغطى سقفه بخشب الساج.

ـ توسعة عمر بن عبد العزيز (٨٨ هـ): حيث أدخل حجرات أمهات المؤمنين في المسجد، وكان بناؤه من الحجارة المنقوشة وسواريه من الحجارة والحديد.

ـ توسعة الخليفة المهدي العباسي (١٦١ هـ): وكان مقدار الزيادة مائة ذراع، وتمّ تبليط الأرض بالرخام الأبيض، وتكسية بعض حوائط المسجد بالفسيفساء.

ـ توسعة الخليفة العباسي المستعصم بالله (٦٥٥ هـ): وذاك حينما احترق المسجد فأعيد بناؤه وترميمه.

ـ توسعة الأشرف قايتباي (٨٨٦ هـ): حينما احترق المسجد النبوي الحريق الثاني فقام بعمارة المسجد النبوي الشريف، وتوسعته توسعة شاملة[١].

ج- العناية بالمسجد الأقصى وتوسعته:

عُني سلف هذه الأمة بالمسجد الأقصى لما له من عظيم المكانة في شرعنا، والمنزلة في قلوب المسلمين، وذلك عبر مراحل متعددة، من أبرزها:

ـ الفتح العمري (١٦ هـ): حيث تشرّف بفتح بيت المقدس وتسلم

(١) انظر: تاريخ المسجد النبوي الشريف لمحمد إلياس عبد الغني، ص ٤٣-٥١.

مفاتحه وعقد الصلح مع أهله من النصارى، وبنى مسجده في ساحة المسجد الأقصى المبارك.

- العهد الأموي: بنى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان قبة الصخرة، ثم شرع في بناء المسجد الأقصى و أتم بناءه الوليد بن عبد الملك.

- وفي عهد صلاح الدين الأيوبي (٥٨٩ هـ): حرّر بيت المقدس من أيدي الصليبيين، الذين حوّلوا المسجد الأقصى إلى إسطبل لخيولهم، وطهّر قبة الصخرة ومبنى المسجد الأقصى ورممهما[١].

ثانياً: دفاع السلف الصالح عن معالم الدين ومقدساته

١ -منع دخول الكفار إلى المشاعر المقدّسة :

أمرت النصوص الشرعية بمنع المشركين من دخول مكة والمدينة، ووجوب إخراجهم من جزيرة العرب، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ﴾[التوبة: ٢٨].

وعن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنّ النبي ﷺ قال: «**أخرجوا المشركين من جزيرة العرب**»[٢].

وقد أجلى السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الكفار من جزيرة العرب، ومنعوا دخول المشركين لمكة والمدينة، امتثالاً للأمر الإلهي، وتعظيماً لهذه المعالم من أن يدنسها المشركون.

---

(١) انظر: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل لمجير الدين الحنبلي ١/ ٣١٠.

(٢) تقدّم تخريجه، انظر: ص (١٦) من هذا البحث.

فعن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «أجلى اليهود، والنصارى من أرض الحجاز، وكان رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله ﷺ وللمسلمين، وأراد إخراج اليهود منها، فسألت اليهود رسول الله ﷺ ليقرهم بها، أن يكفوا عملها، ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله ﷺ: «**نقركم بها على ذلك ما شئنا**»، فقروا بها حتى أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء»(١).

٢ -مجاهدة المعتدين على معالم الدين:

من أعظم مقاصد تشريع الجهاد، صيانة الدين وردّ عادية المعتدين على المسلمين ومقدساتهم، وقد أبلى السلف بلاء حسناً في الذبّ عن معالم الدين ومقدساته، ومن شواهد ذلك:

- **اعتداء أبي حمزة المختار بن عوف الخارجي على مكة** في جيش له، سنة: ١٢٩ هـ، فعبث بها وقتل خلقاً كثيراً من أهلها، ودنّسها، ثم زحف بجيشه على المدينة، وقتل من أهلها خلقاً كثيراً، فهبّ السلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ لنصرة هذه المعالم المقدّسة، فأرسل الخليفة الأموي مروان بن محمد جيشاً عظيماً فاستنقذ المدينة أولاً ثم مكّة(٢).

(١) متفق عليه، البخاري: كتاب المزارعة، باب إذا قال رب الأرض: أقرك ما أقرك الله، رقم: ٢٢٣٤، واللفظ له، ومسلم: كتاب المساقاة، باب المساقاة، رقم: ٢٩٨٢.

(٢) انظر: مروج الذهب للمسعودي ١/ ٤٥٣، والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي ١/ ٢٠٥، وانظر: الاعتداءات على الحرمين الشريفين عبر التاريخ لسعد بن حسين عثمان وآخرين، ص ٤٣-٤٤.

ـ **اعتداء قرامطة البحرين**[١] سنة: ٣١٧ هـ على مكة المكرّمة في يوم التروية فانتهبوا أموال الحجّاج واستباحوا قتالهم، فقتلوا في رحاب مكة وشعابها وفي المسجد الحرام في الشهر الحرام وفي جوف الكعبة منهم خلقًا كثيرًا، وجلس أميرهم أبو طاهر لعنه الله على باب الكعبة وهو يقول:

أنـــا الله وبـــالله أنـــا   أنا أخلق الخلق وأفنيهم أنا

وهدم قبة زمزم، وأمر بقلع باب الكعبة، ونزع كسوتها عنها وشققها بين أصحابه، ثم أمر بأن يقلع الحجر الأسود فجاءه رجل فضربه بمثقل في يده وقال: أين الطير الأبابيل ؟؟! أين الحجارة من سجيل ؟؟! ثم قلع الحجر الأسود وأخذوه حين راحوا معهم إلى بلادهم، فمكث عندهم ثنتين وعشرين سنة.

وقد أبلى السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يومها بلاء حسنًا دفاعًا عن المسجد الحرام، فقتل منهم خلق كثير، وما زالوا في جهاد مع هؤلاء القرامطة حتى ردّ الحجر الأسود سنة: ٣٣٩ هـ[٢].

ـ **محاولة بعض ملوك النصارى** سنة (٥٥٧ هـ): الاعتداء على المسجد النبويّ، وعلى القبر الشريف، حيث أوفدوا رجلين بزيّ الحجّاج ظلاّ يحفران خفية حتى اقتربا من القبر الشريف، فأعدمهما السلطان نور الدين زنكي، وحفر

(١) القرامطة: حركة باطنية هدامة تنتسب إلى حمدان بن الأشعث ويلقب بقرمط، وقد اعتمدت هذه الحركة التنظيم السري العسكري، وكان ظاهرها التشيع لآل البيت وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ١/ ٨٧.

(٢) انظر: البداية والنهاية ١١/ ١٨٢،

خندقاً عميقاً حتى وصل إلى الماء من جميع جوانب الحجرة، وصب فيه الرصاص المذاب حتى لا تتكرر المحاولة مرة أخرى[١].

- **وثمة حوادث متفرقة في الاعتداء على الحجر الأسود**، منيت كلها بالفشل ولله الحمد، وتصدى لها سلف الأمة دفاعاً وذوداً عن معالم الدين ومقدساته[٢].

٣ -فتح بيت المقدس:

- **الفتح العمري** (سنة: ١٦ هـ): حيث منّ الله على هذه الأمة بفتح بيت المقدس، وردّه إلى حوزة المسلمين، وقد ذكر أهل الأخبار والسير أنّ أبا عبيدة بن الجرّاح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما فرغ من دمشق كتب إلى أهل إيليا يدعوهم إلى الله وإلى الإسلام، أو يبذلون الجزية، أو يؤذنون بحرب، فأبوا أن يجيبوا إلى ما دعاهم إليه، فركب إليهم في جنوده، واستخلف على دمشق سعيد بن زيد، ثم حاصر بيت المقدس وضيق عليهم حتى أجابوا إلى الصلح، بشرط أن يقدم إليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فسار عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالجيوش نحوهم، حتى صالح نصارى بيت المقدس، وكتب لهم كتاب أمان ومصالحة، وضرب عليهم الجزية، واشترط عليهم إجلاء الروم إلى ثلاث، ثم دخلها إذ دخل المسجد من الباب الذي دخل منه رسول الله ﷺ ليلة الإسراء[٣].

---

(١) انظر: وفاء الوفاء للسمهودي ٢/ ٦٤٨.

(٢) انظر: الاعتداءات على الحرمين الشريفين عبر التاريخ ص ٥٥-٥٦.

(٣) انظر: تاريخ الطبري ٢/ ٤٤٨، و البداية والنهاية ٧/ ٦٤، والكامل في التاريخ لابن الأثير ١/ ٤٢٧.

ـ **الفتح الصلاحي** (سنة: ٥٨٣ هـ): حيث رزئ المسلمون باستلاب بيت المقدس، من قبل الصليبيين سنة: ٤٩٢هـ، وعاثوا فيه فساداً، وقتلوا في ساحته المطهرة سبعين ألفًا حتى غاصت أقدام الخيل في دماء المسلمين، وظلّ المسجد الأقصى سليبًا في أيديهم إلى أن منّ الله تعالى بإعادة فتحه سنة: ٥٨٣ هـ، على يد صالح الدين الأيوبي، بعد معركة حطّين الشهيرة[١].

(١) انظر: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل لمجير الدين الحنبلي ١/ ٣١٠.

المبحث الثالث

جهود المملكة العربية السعودية في تعظيم معالم دينه ومقدساته ونصرتها

لم يخل هذا العصر من بقايا خير، وجهود مباركة في الذبّ عن معالم الدين ومقدسات المسلمين، وتعظيمها، وصيانتها.

و يعدُّ هذا العصر فترة ازدهار غير مسبوق للحرمين الشريفين، تحت ظلّ الرعاية السامية لولاة الأمر في المملكة العربية السعودية(١).

وكذا أولى ولاة الأمر في المملكة عناية خاصة بالمسجد الأقصى، وبسائر معالم الدين من المساجد وغيرها، وفيما يأتي بيان لأبرز هذه الجهود:

المطلب الأوّل: جهود المملكة العربية السعودية في عمارة معالم الدين، ومقدسات المسلمين.

أولاً: عمارة معالم الدين بالعبادة والعلم

إنّ المقصود الأعظم من تعظيم معالم الدين ومقدساته هو إحياؤها وعمارتها بالذكر والعلم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾[التوبة: ١٨].

ولقد منّ الله على بلاد الحرمين في هذا العصر بقيادة رشيدة سعت سعياً حثيثاً لتهيئة كلّ الظروف الماديّة والمعنويّة لعمارة هذه المعالم

---

(١) اقتصرت في هذا المبحث على ذكر نماذج من جهود المملكة العربية السعودية في نصرة معالم الدين، لعظم مكانتها، ولتعذّر إحصاء وتتبع جهود أغلب الدول الإسلامية.

والمقدسات، ومن أبرز هذه الجهود:

١ -الأمر بأداء الصلوات في المساجد جماعة :

لقد أمر الله تعالى عباده بإحياء معالم الدين بالذكر والصلوات، حيث أوجب على ذكور هذه الأمة المكلفين إقامة الصلوات في المساجد، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النبي ﷺ قال: «**لقد هممت أن آمر بالصلاة، فتقام، ثم آمر رجلا فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار**»[(١)].

ولهذا جعلت حكومة المملكة العربية السعودية من أبرز مهام الرئاسة العامّة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حثّ الناس وأمرهم بأداء الصلوات في المساجد، وإلزام أصحاب المحلاّت بإغلاقها بعد الآذان ليتمكن الناس من شهود الصلوات في المساجد.

حيث ورد في اللائحة التنفيذية لنظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المادة الأولى: «لما كانت الصلاة هي عمود الدين، وسنامه، فيتعين على أعضاء الهيئة مراقبة إقامتها في أوقاتها المحددة شرعًا في المساجد، وحث الناس على المسارعة إلى تلبية النداء إليها، وعليهم التأكد من إغلاق المتاجر، والحوانيت، وعدم مزاولة أعمال البيع خلال أوقات إقامتها»[(٢)].

---

(١) متفق عليه، البخاري: كتاب الخصومات، باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة، رقم: ٢٣١٠، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، رقم: ١٠٧٦، واللفظ له.

(٢) الموقع الالكتروني الرسمي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: *www.pv.gov.sa*

٢ -حلق الذكر والدروس العلمية في المساجد والمشاعر:

من مزايا هذا العصر عودة كثير من المساجد إلى دورها الريادي في توعية الناس وإرشادهم، ولهذا ترعى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، برامج التوعية الإسلامية في المساجد في الداخل والخارج عامّة، وفي الحرمين الشريفين والمشاعر خاصة، وذلك من خلال:

- برامج الدروس والمحاضرات والدورات العلمية في المساجد والمشاعر: وعلى سبيل المثال، في إحصائيات سنة: ١٤٢٨-١٤٢٩ هـ، أشرفت الوزارة على: (٦٣٩٣٧) منشط دعوي (بين دروس ومحاضرات ودورات وغيرها، في المساجد والمشاعر)، و(١٠٧٧) دورة علمية -تقام في المساجد عادة- في الدول الإسلامية والأقليات[١].

- إنشاء معهد الحرم المكي الشريف: عام ١٣٨٥هـ، ويضمّ مراحل التعليم الثلاث الإعدادي، والثانوي، والعالي، بلغ عدد طلابها في العام الدراسي: ١٤٢٧/ ١٤٢٨هـ، ما يقارب: ٢١٧٨ طالباً[٢]، كما يوجد له فرع في المسجد النبويّ[٣].

---

(١) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: *www.moia.gov.sa*، وانظر: الموقع الالكتروني الرسمي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبويّ: *www.gph.gov.sa*

(٢) الموقع الالكتروني الرسمي لمعهد الحرم المكي الشريف: *www. alharamain.edu.sa*

(٣) الموقع الالكتروني الرسمي لوكالة الرئاسة العامّة لشؤون المسجد النبويّ: *www.wmn.gov.sa*

ـ الإشراف على جمعيات تحفيظ القرآن الكريم في المساجد عامّة: حيث بلغ عدد جمعيات التحفيظ (١٣) جمعية رئيسة في جميع مناطق المملكة، وبلغ عدد الدارسين فيها عام ١٤٣٠ هـ: ٧٠٠ ألف طالب وطالبة[١].

ثانياً: عمارة معالم الدين ومقدسات المسلمين بالبناء والصيانة

من الجهود المباركة للمملكة العربية السعودية في هذا العصر رعاية المساجد والمعالم والمشاعر، صيانة وبناء وتشييداً، ومن أوجه هذه الرعاية، ما يأتي:

١ -بناء المساجد وصيانتها وتجهيزها :

تبذل حكومة المملكة العربية السعودية جهوداً مباركة في بناء المساجد وتجهيزها، وعلى سبيل المثال، بلغت عدد المساجد التي تمّ بناؤها إلى غاية عام: ١٤٢٩ هـ:

ـ منطقة الرياض: ١٠٣٤٦ مسجداً.

ـ منطقة مكة المكرّمة: ٩٢٢٨ مسجداً.

ـ منطقة المدينة النبويّة: ٢٣٥٤ مسجداً.

ـ كافة مناطق المملكة: ٥٥٢٦٦ مسجداً[٢].

ـ **أما المساجد المنشأة خارج المملكة**، فقد بلغت: ١٣٥٧ مسجداً في كلّ

---

(١) الموقع الالكتروني الرسمي للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمنطقة الرياض: www.qk.org.sa

(٢) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: www.moia.gov.sa.

قارات العالم[١].

أما صيانة المساجد وتجهيزها بالمكيفات والفرش، فقد شمل أرقاماً هائلة، وعلى سبيل المثال في إحصائيات سنة ١٤٢٩ هـ فقط تمّ:

- فرش أكثر من ١٦٢٩٧٠ متر من مساحات المساجد.

- تمّ تركيب أكثر من ٦٩٩ مكيفاً في المساجد، و ٤٨٦ براداً، و٦٩٠ مروحة، و١١١٩ مكبراً صوتياً، و١٩٩٠٩ من التجهيزات الأخرى[٢].

٢ -توسعة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدّسة :

يُعدّ العصر الحديث العهد الذهبي للحرمين الشريفين والمشاعر المقدّسة، حيث بلغت العناية بها كلّ مبلغ، حتى تشرّف ولاة الأمر في المملكة بلقب: «خادم الحرمين الشريفين».

ومن أبرز جهود المملكة العربية السعودية في توسعة الحرمين والمشاعر ما يأتي:

أ- توسعة المسجد الحرام:

تمتّ توسعة المسجد الحرام في العهد السعودي على عدّة مراحل:

- توسعة الملك سعود بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣٧٥هـ): وتم خلالها بناء المسعى من طابقين، كما وسعت منطقة المطاف، وأصبحت في شكلها الحالي.

---

(١) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الداخلية: www.laanansa.com.

(٢) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: www.moia.gov.sa.

ـ توسعة الملك فيصل بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٣٨٧هـ): حيث بلغت التوسعة (١٩٣,٠٠٠) م[٢] تتسع لحوالي أربعمائة ألف مصل.

ـ توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (١٤٠٩هـ): بلغت مساحة أدوار مبنى التوسعة (٧٦,٠٠٠) م[٢] موزعة على الدور الأرضي، والدور الأول، والقبو، والسطح، وتتسع لحوالي (١٥٢,٠٠٠) مصل، ليصل إجمالي استيعاب الحرم إلى أكثر من مليون مصل.

وأدخلت فيه تعديلات وإضافات كثيرة، كالسلالم المتحركة، ومواضيء وحمامات، وغيرها، وقد بلغت تكاليف مشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة الحرم الشريف بـ (مكة المكرمة) بما في ذلك نزع الملكيات ثلاثين مليون ريالاً سعودياً.

ـ توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (١٤٣١ هـ): وتستغرق مدة المشروع نحو ست سنوات بتكلفة إجمالية تبلغ ٤٠ مليار ريال، حيث ينقسم المشروع لتوسعة الحرم إلى ثلاثة أقسام يبدأ العمل بها في الوقت نفسه:

أولاً: التوسعة ذاتها للحرم المكي، حيث يتسع الحرم بعد التوسعة إلى مليوني مصلٍ وتعد من أكبر التوسعات بالحرم المكي الشريف.

ثانيا: الساحات الخارجية والتي تحوي دورات المياه والممرات والأنفاق والمرافق الأخرى المساندة والتي تعمل على انسيابية الحركة في الدخول والخروج لعمار المسجد الحرام.

ثالثاً: منطقة الخدمات: التكييف، ومحطات الكهرباء، ومحطات المياه

وغيرها[1].

ب- توسعة المسجد النبوي:

ـ توسعة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن (١٣٧٠هـ): حيث تمّ إزالة الأبنية المجاورة للحرم، وقد بدأ الهدم في (١٣٧٠هـ)، وانتهى البناء عام (١٣٧٥هـ) في عهد الملك سعود بن عبد العزيز. وبعد هذه التوسعة أصبحت مساحة المسجد (١٦٣٢٧م^{٢})، وأقيمت هذه العمارة من الخرسانة المسلحة من أعمدة تحمل عقوداً مدببة، وأقيم مئذنتان في الجهة الشمالية.

ـ توسعة الملك فيصل بن عبد العزيز (١٣٩٣هـ): حيث تمّ هدم البيوت الواقعة شمال وغرب الحرم وجعل عليها مظلات لحماية المصلين من الشمس، محاطة بسور، وتم تبليطها بالرخام وإنارتها وتهويتها. وتبلغ مساحتها (٣٠٤٠٦ م^{٢}).

ـ توسعة الملك خالد بن عبد العزيز (١٣٩٩هـ): حيث هدَم جزءاً آخر من البيوت غرب المظلات، بمساحة قدرها (٣٢٤٠١ م^{٢}) وأضيفت إلى المظلات على نفس التصميم. فبلغت المساحة الإجمالية للمظلات (٦٢٨٠٧م^{٢}).

ـ توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (١٤٠٥هـ):

حيث شملت هذه التوسعة الضخمة إضافة مبنى جديد من الشمال والشرق والغرب بمساحة قدرها ٨٢٠٠٠ م^{٢}، ليصبح استيعاب المسجد

---

(١) انظر: الموقع الالكتروني الرسمي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبويّ: www.gph.gov.sa.

لأكثر من ٢٥٧٠٠٠ مصلٍّ، وتمّ تغطيته بالرخام، وزوّدت بالقباب المتحرّكة، والمظلات، والمكيفات وغيرها.

وإنشاء دور سفلي (بدروم) بمساحة الدور الأرضي للتوسعة، مكوّن من عدّة أدوار وذلك لاستيعاب تجهيزات التكييف والتبريد ومواقف للسيارات وحمامات ومواضيء وغيرها.

وإنشاء ساحات محيطة بالمسجد تبلغ مساحتها حوالي (٢٣٥٠٠٠م^{٢}) تستوعب (٤٣٠٠٠٠) مصل.

ـ توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله للمسعى: حيث أمر حفظه الله عام ١٤٢٩ هـ بتوسعة المسعى بما لا يتجاوز الحدود الشرعية له، فتضاعف عرض المسعى ليصل إلى ٤٠ متراً، وبلغ عدد الطوابق أربعة طوابق، بمساحة إجمالية تجاوزت ٨٧ ألف متر مربع[(١)].

ج- توسعة المشاعر المقدّسة بمكة المكرّمة:

عُنيت المملكة العربية السعودية بالمشاعر المقدسة، تعظيماً لها ولفريضة الحج، وتسهيلاً على الحجاج لأداء فريضتهم بيسر وسهولة، ومن نماذج ما تمّ إنجازه:

ـ إعادة تجهيز منى ومزدلفة بالخيام المضادة للحريق في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز.

ـ مشروع جسر الجمرات: في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك

---

(١) انظر: الموقع الالكتروني الرسمي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبويّ: www.gph.gov.sa.

عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، ويتكون من أربعة أدوار، وبلغت تكاليفه أكثر من ٤ مليارات، وقد أسهم إسهاماً فعالاً في تسهيل وتيسير رمي الجمرات والقضاء على ظاهرة الازدحام والتدافع عند رمي الجمار.

- مشروع قطار المشاعر: الذي انطلق خلال حج ١٤٣١ هـ، في أولى رحلاته بين المشاعر المقدسة (منى ومزدلفة فعرفات مروراً بجسر الجمرات)، بطاقة استيعابية تصل إلى ١٠٠ ألف حاج في الساعة الواحدة، وبتكلفة بلغت: ستة مليارات ريال[(١)].

د- توسعة المساجد التاريخية بالمشاعر المقدسة:

حيث تمّ في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز: توسعة لكثير من المساجد التاريخية، مثل:

مسجد أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (التنعيم)، ومسجد ميقات وادي محرم، ومسجد السيل الكبير، ومسجد الجمعة، ومسجد نمرة، ومسجد الخيف، ومسجد المشعر الحرام، ومسجد الميقات (ذي الحليفة)، ومسجد القبلتين، ومسجد قباء، وغيرها.

هـ- العناية بالمسجد الأقصى:

لم تقتصر عناية المملكة العربية السعودية بالحرمين الشريفين، وإنما أولت المسجد الأقصى عناية ورعاية، ومن نماذج ذلك: قيام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عام ١٤٠٧هـ بفرش كامل مساحة

---

(١) انظر: الموقع الالكتروني الرسمي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبويّ: *www.gph.gov.sa*.

المسجد الأقصى بالسجاد الفاخر.

وفي عام ١٤١٣هـ أعلن عن مبادرته الكريمة لتحمّل نفقات ترميم وإصلاح قبة الصخرة، والقيام بالإصلاحات اللازمة للمسجد الأقصى المبارك، ومسجد الصخرة، ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإعمار وصيانة مساكن الأئمة والمؤذنين والقائمين على خدمة المسجد الأقصى؛ وذلك بتكلفة مالية بلغت أكثر من ثلاثين مليون دولار(١).

---

(١) انظر: السعوديون ودورهم في قضية فلسطين لأحمد بن زيد العتيبي، ص ١٦٢.

المطلب الثاني: جهود المملكة العربية السعودية في الدفاع، عن معالم الدين ومقدسات المسلمين:

من أعظم مسالك النصرة الدفاع عن معالم الدين ومقدساته، خصوصاً في هذا الزمن الحائن الذي رزئ المسلمون فيه باستلاب المسجد الأقصى، ومن أوجه الدفاع عن معالم الدين، ما يأتي:

أولاً: منع دخول الكفار إلى المشاعر المقدّسة:

ورد الأمر الرباني بمنع المشركين من دخول المسجد الحرام بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ ﴾[التوبة: ٢٨].

ولهذا جرى منع دخول المشركين إلى مكة والمدينة في ظلّ الحكومة الرشيدة في المملكة العربية السعودية، وهذا استجابة لأمر الله، وتعظيماً لهذه المشاعر، ويجد الداخل إلى مكة أو المدينة لوحة إرشادية تحذيرية كُتب فيها: «من هنا طريق غير المسلمين».

وفي هذا الصدد **يقول العلاّمة محمد بن إبراهيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذي نص عليه العلماء أن الكفار يمنعون من دخول حرم مكة المكرمة، ومن الإقامة فيه. وهو ما أدخلته الأميال، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ ﴾ ولأنه محل المناسك والمشاعر المفضلة فوجب أن يمنع منه من لا يؤمن بها، ومن دخله منهم عزر وأخرج ولو مريضاً أو ميتاً، وينبش إن دفن به.

أما بقية أراضي الحجاز فيمنعون من الإقامة فيها دون دخولها، فيسمح لهم بالدخول إذا كان دخولهم لحاجة ومصلحة راجحة، ولكنهم لا يمكنون

من الإقامة فيها، وإن دخلوها فليس لهم دخول المساجد سواء في المدينة أو غيرها، ما لم يكن هناك مصلحة راجحة، فإن كان هناك مصلحة راجحة جاز لهم ذلك، كما في قصة نصارى نجران ونزولهم في مسجده ﷺ وحانت صلاتهم فصلوا في المسجد النبوي، وذلك عام الوفود»(١).

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: «يحرم على المسلمين أن يمكِّنوا أيّ كافر من دخول المسجد الحرام وما حوله من الحرم كله؛ لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَا﴾»(٢).

ثانياً: صدّ المعتدين على معالم الدين

من واجب الأمة صدّ المعتدي على معالم الدين ومقدساته، وهذا تعظيماً لأمرها، وصيانة لها من تدنيس المعتدين، ومن نماذج ذلك في هذا العصر:

أ -صدّ المعتدين على المسجد الحرام :

- **الاعتداء على الحجر الأسود (١٣٥١هـ)**: حيث اعتدى رجل فارسي على الحجر الأسود، فاقتلع قطعة منه، وشقّ قطعة ستار الكعبة، وقطعة فضة من مدرج الكعبة الذي هو بين بئر زمزم وباب بني شيبة، فاعتقل واعترف بجريمته، وحكم عليه من المحكمة الشرعية بمكة المكرمة بالقتل حداً بالسيف جزاء له وردعاً لأمثاله، ثمّ تشرّف الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بوضع قطعة الحجر المقلوعة بيديه، بعدما صنعوا له معجوناً خاصاً لتثبيتها في موضعها، ثم أمر بوضع حرس على الحَجر والمقام

(١) فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم ٦/ ٢٠٩.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة ٦/ ٢٧٦.

والحِجر، ومازالت الحراسة إلى يومنا هذا[(١)].

ـ جريمة الاعتداء على البيت الحرام في غرّة محرم (١٤٠٠ هـ): حيث تسللت زمرة ضالة متطرّفة إلى المسجد الحرام ومعها بعض الأسلحة والذخيرة، مدعياً بعض أفرادها أنه المهديّ المنتظر، وطالبت المصلين تحت وطأة التهديد بمبايعته، بعد أن أغلقت أبواب الحرم.

وقد قتلت هذه الفئة الباغية العشرات من الآمنين من الحجاج ورجال الأمن، ودمّرت أجزاء من المسجد الحرام، فأصدر الملك خالد بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ -بعد مشورة العلماء- الأمر بقتال هذه الفئة الباغية -بعد امتناعها عن الاستسلام- مع التأكيد على المحافظة على البيت الحرام وعلى أرواح المصلين المحتجزين.

وفي نهاية الأمر تمكّنت قوى الأمن السعودية من استخلاص المسجد الحرام من مغتصبيه بعد أن تتابع رجالها يطلبون الشهادة، وألقي القبض على ١٧٠ فرداً وتمّت محاكمتهم، ونفّذ حكم القتل في ٦٣ من أفراد الفئة الباغية، يأتي في مقدمتهم «جهيمان بن يوسف العتيبي»[(٢)].

ـ **الاعتداء الصفوي على مكة المكرّمة (١٤٠٧ هـ)**: في السادس من شهر ذي الحجة تظاهر الآلاف من الحجّاج الإيرانيين عند المسجد الحرام حاملين لصور «الخميني» ثم شرعوا في الاعتداء بالخناجر والمديّ وغيرها على الآمنين ورجال الأمن، ونتج عن ذلك مقتل ٤٠٢ من رجال الأمن

---

(١) انظر: تاريخ الكعبة المعظمة: عمارتها و كسوتها و سدنتها لحسين عبد الله باسلامه، ص ١٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣.

والحجّاج الآمنين.

وقد واجهت الحكومة السعودية هذا الاعتداء بحكمة وحزم، وردّت كيد الخائنين المعتدين إلى نحورهم، واتخذت تدابير أمنية لمنع تكرار هذه الأحداث[١].

ب - الدفاع عن المسجد الأقصى :

نُكب المسلمون باحتلال اليهود الغاصبين لبيت المقدس سنة: ١٩٦٧م، بعد أن احتلوا فلسطين سنة: ١٩٤٨م، وهم في عمل دؤوب لهدم المسجد الأقصى بعد أن عاثوا فيه فساداً: حرقًا وتدميراً لعقود خلت، وقد كان للمملكة العربية السعودية جهود مباركة في سبيل استرداد هذا المعلم المقدس، ومن أبرز معالم الدفاع عن بيت المقدس في هذا العصر ما يأتي:

١ - الجهاد في سبيل الله:

حيث هبّ أهل فلسطين وغيرهم أول الأمر للذبّ عن هذه الأرض المباركة، وجرت صولات وجولات بينهم وبين اليهود، وقد استشهد في هذه الوقائع الآلاف من أبناء المسلمين.

وفي سنة: ١٩٧٣م، شاركت العديد من الدول العربية كمصر والأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية وغيرها في حرب ضد الكيان الإسرائيلي المحتلّ[٢].

وجاءت جريمة إحراق المسجد الأقصى في الثامن عشر من جمادى الأولى لعام ١٣٨٩ هـ- (الموافق٢ آب (أغسطس) ١٩٦٩ م)؛ لتوقظ كل

---

(١) انظر: حركات فارسية مدمّرة ضدّ الإسلام والمسلمين عبر العصور لأحمد شلبي، ص ٢٠٧.

(٢) انظر: صراعنا مع اليهود بين الماضي والمستقبل لمحمد إبراهيم ماضي، ص ١٢٥-١٤٥.

عربي مسلم حر من سباته، و التي وجه على أثرها الملك فيصل الدعوة إلى جميع الشعوب الإسلامية لإعلان الجهاد ضد «إسرائيل» قائلا: « لقد عبثت الصهيونية الغازية بأرضنا، واستباحت حرماتنا، وامتدت يدها إلى مقدساتنا، فأُناشدكم إعلان الجهاد»[١].

٢- فتاوى العلماء في وجوب الانتصار للقدس المحتلّ:

لقد أفتى علماء العصر بوجوب الجهاد لتحرير المسجد الأقصى من أيدي اليهود المغتصبين، ومن نماذج فتاويهم:

فتوى لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز: حيث أفتى بوجوب الجهاد ضدَّ اليهود المعتدين على أرض فلسطين والمسجد الأقصى، وقال: «فالواجب عليهم الدفاع عن دينهم وأنفسهم وأهليهم وأولادهم وإخراج عدوهم من أرضهم بكل ما استطاعوا من قوَّة» وقال: «فالواجب على الدول الإسلاميَّة وعلى بقية المسلمين تأييدهم ودعمهم ليتخلَّصوا من عدوهم، وليرجعوا إلى بلادهم»[٢].

٣- تفاني قادة وحكام المملكة العربية السعودية في الدفاع عن القدس الشريف:

لقد استشعر حكام وملوك المملكة العربية السعودية عظم الأمانة

---

(١) انظر: السعوديون النموذج.. والرسالة لسعود بن سلمان آل سعود، في بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال، الرياض، شوال ١٤١٩ هـ/ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩ م، ص ٩١ .

(٢) مجموع فتاوى ابن باز ٤/ ٢٩٥.

والمسؤولية التي أوجبها عقد الولاء والبراء، ولازم الإيمان في تعظيم ونصرة القدس السليب، وقد كانت لهم مواقف مشهودة في ذلك، منها:

أ- كلمات ملوك المملكة في تعظيمهم ونصرتهم ودفاعهم عن القدس:

يقول الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لتخليص فلسطين والقدس يجب أن يكون الجميع في المقدمة».

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً: «نحن دعاة سلم ومحبة ولكننا لسنا أذلاء وإني لأهيب بالعرب والمسلمين أن يتضامنوا، وأن يهبّوا لنصرة دينهم والدفاع عن مقدساتهم»(١).

ويقول الملك خالد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن المملكة العربية السعودية تعمل- كما تعلمون- جادة مخلصة وبكل إمكاناتها وطاقاتها لنصرة الحق العربي الإسلامي في فلسطين، ولتحرير مدينة القدس، وهي لا تدخر في ذلك وسعًا ولن تدخر، ونحن في المملكة العربية السعودية نتطلع إلى مؤازرة الدول الإسلامية الأخرى؛ لأن ثالث الحرمين الشريفين إنما هو حق من حقوق الأمة الإسلامية، ويجب أن تغار عليه وتعمل لاستخلاصه من براثن الصهيونية».

ويقول أيضاً: «لقد تمكنت الصهيونية العالمية في غفلة من المسلمين وضعفهم من احتلال فلسطين وأجزاء من دول عربية إسلامية مجاورة لها، وقد جرى ذلك تحت سمع العالم وبصره، إن هذا التعدي على الأمة الإسلامية والانتهاك لحرماتها ومقدساتها هو تحد لكل خلق وتنكر لكل الأعراف والقوانين، وانتهاك لكل المواثيق والعهود الدولية.

---

(١)انظر: السعوديون ودورهم في قضية فلسطين ص ١٠١.

وإن تحرير فلسطين وفي مقدمتها القدس الشريف هي قضية الإسلام والمسلمين الأولى، وإننا نعتقد أن مواجهة المخططات الصهيونية في فلسطين هي مسؤولية جميع الدول والشعوب الإسلامية»[(١)] .

ويقول الملك فهد: «إنَّ لجوء العرب والمسلمين إلى الجهاد هو الرد الوحيد على العدوان الغاشم الإسرائيلي.. إننا لن نرتاح ولن نهدأ إلا عندما تتحرر الأرض العربية، ونضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهذا وعد تقطعه السعودية على نفسها أمام العرب والمسلمين»[(٢)] .

ب- الدعم السياسي للقدس السليب:

تبنت حكومة المملكة العربية السعودية قضية فلسطين والقدس الشريف، ونافحت عنها على الصعيد السياسي من خلال المؤتمرات، والمبادرات ومن ذلك:

- مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، وهي المبادرة التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين في قمة بيروت (مارس ٢٠٠٢م) وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد.

وكان من أهم بنودها:

(١) الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود (٤) يونيو ١٩٦٧م .

(٢) القبول بقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٢ .

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٤.

وغزة وعاصمتها القدس[(١)].

- كما أنشئت لجنة القدس في إطار منظمة التعاون الإسلامي للمحافظة على عروبة القدس وطابعها الإسلامي، وأصدرت المنظمة قرارًا بشأن صندوق القدس تؤكد فيه أهمية الدور الذي يؤديه الصندوق في دعم صمود الشعب الفلسطيني، ودعت الدول الأعضاء إلى الالتزام بتغطية رأس مال صندوق القدس مائة مليون دولار. وتدعم المملكة صندوق القدس بهدف مقاومة سياسة التهويد والمحافظة على الطابع العربي والإسلامي ودعم كفاح الشعب الفلسطيني في القدس وفي بقية الأراضي المحتلة [(٢)].

ج- الدعم المادي للحركات الجهادية في فلسطين:

قدّمت المملكة العربية السعودية الدعم المادي والعسكري للمنظمات الجهادية لتحرير القدس، ومن نماذج هذا الدعم:

التزمت المملكة في قمة بغداد عام (١٩٧٨م) بتقديم دعم مالي سنوي للفلسطينيين قدره مليار وسبعة وتسعين مليونـًا وثلاثمائة ألف دولار، وذلك لمدة عشر سنوات (من عام ١٩٧٩م وحتى عام ١٩٨٩م) وفي قمة الجزائر الطارئة (١٩٨٧م) قررت المملكة تخصيص دعم شهري للانتفاضة الفلسطينية مقداره (٦) مليون دولار.

وبادرت المملكة في مؤتمر القمة العربي في القاهرة (٢٠٠٠م) باقتراح

---

(١) انظر: موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية، مقال منشور في موقع وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية: *www.mofa.gov.sa*

(٢) انظر: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين لعبد الفتاح ورفيق النتشة، ص ٣٥.

إنشاء صندوقين باسم صندوق «الأقصى» وصندوق «انتفاضة القدس» برأسمال قدره مليار دولار وتبرعت بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار لصندوق «الأقصى» الذي يبلغ رأسماله (٨٠٠) مليون دولار [١] .

(١) انظر: موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية.

الخاتمـــة

من خلال ما تقدّم من المباحث، والتحرير، نتبيّن جملة من النتائج:

١- معالم الدين ومقدسات المسلمين هي «الأعيان المكانية الظاهرة التي جعلها الله تعالى علامة على طاعته وعبادته، والتي ثبت بالشرع بركتها وطهارتها كالمساجد، وسائر مواطن العبادة».

٢- معالم الدين ومقدساته مُتَعَبَّد بتعظيمها بخلاف الآثار والمشاهد، فقد ورد النهي عن تعظيمها وتقديسها.

٣- نهج القرآن والسنة منهجاً قويماً في تعظيم معالم الدين ومقدسات المسلمين ونصرتها والدفاع عنها، وذلك من خلال: تعهدّ الله تعالى بحمايتها وصيانتها، وقرنه إياها بالتقوى، وحثه تعالى عباده على عمارتها وإحيائها بالعلم والعبادة.

٤- جاء الأمر في كتاب الله وسنة رسوله بالدفاع عن مقدسات المسلمين ومعالم الدين، بإيجاب دفع عادية المعتدين، والتفاني في صيانتها من كل الأقذار الحسية والمعنوية.

٥- عظم النهي عن الإساءة لمعالم الدين ومقدسات المسلمين أو الغلو فيها، سواء بتدنيسها حساً ومعناً، أو بجعل بعض منها حرماً آمنا والنهي عن اقتلاع أشجارها أو تنفير صيدها أو قتل الآمنين فيها.

٦- ورد النهي عن الغلو في معالم الدين ومقدسات المسلمين، من خلال شدّ الرحال إليها سوى المساجد الثلاثة، كما جاء الأمر بهدمها إن كانت ذريعة للشرك أو سبباً للفرقة.

٧- للسلف الصالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جهود مباركة في تعظيم معالم الدين ومقدساته، يظهر من خلال: تعظيمهم لها قولاً وفعلاً، ونهيهم عن الغلو فيها، ومن خلال ميراثهم العلمي الذي عنوا فيه بهذه المقدسات.

٨- كان السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ مضرب المثل في عمارة معالم الدين، ومقدسات المسلمين والدفاع عنها، وذلك بإحيائها بالعلم والعبادة، واعتكافهم فيها، ومجاورتهم بها، وتشييدها وبنائها وصيانتها وتنظيفها، وتوسعتها وتهيئتها، والدفاع عنها، ومنع المشركين من غشيانها، واسترداد ما سلب منها، ومجاهدة المعتدين عليها.

٩- حملت المملكة العربية السعودية في العصر الحديث لواء الدفاع عن مقدسات المسلمين وتعظيمها، وذلك باتباعها منهج الكتاب والسنة وسلف الأمة في عمارتها بالعبادة وحلق العلم، كحلقات تحفيظ القرآن وغيرها، وبنائها وتشييد الآلاف منها داخل المملكة وخارجها، وتوسعة الحرمين الشريفين توسعة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل، ومن خلال صدّ المعتدين عليها، ومنعهم من دخولها، وبذل قادتها الغالي والنفيس لاسترداد القدس السليب، بكافة الوسائل الشرعية المتاحة، عسكرياً وسياسياً ومادياً.

فهرس المراجع

١) الآحاد والمثاني: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ١٤١١هـ.

٢) إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دار االمعرفة – بيروت.

٣) الاعتداءات على الحرمين الشريفين عبر التاريخ: سعيد بن حسين عثمان وآخرين، ط١، ١٩٩٢م.

٤) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٥) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية – القاهرة، ط٢، ١٣٦٩هـ.

٦) الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: مجير الدين الحنبلي العليمي، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس – عمان – ١٤٢٠هـ.

٧) بحر العلوم (تفسير السمرقندي): أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت

٨) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار: أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم الكلاباذي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٩) البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠) تاريخ الأمم والملوك: محمد بن جرير الطبري أبو جعفر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١١) تاريخ الكعبة المعظمة: عمارتها و كسوتها و سدنتها: حسين عبد الله باسلامه، ط١، ١٣٥٤هـ.

١٢) تاريخ المسجد النبوي الشريف: محمد إلياس عبد الغني، ط١، ١٤١٦ هـ.

١٣) تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٤) تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ

١٥) تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام والمشاعر العظام، ومكة والحرم وولاتها الفخام: محمد بن أحمد المالكي، مكتبة الأسدي، ط ١، ١٤٢٤ هـ

١٦) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١٧) تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان): عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا

اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ

١٨) تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ

١٩) تنبيه الجاهلين عن أعمال الغافلين، وتحذير السالكين من أفعال الهالكين: أبو زكريا ابن النحّاس، تحقيق: عماد الدين عباس سعيد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

٢٠) جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري): محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢١) جامع المسائل: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٢) الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ

٢٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، ١٤٠٣هـ.

٢٤) حركات فارسية مدمّرة ضدّ الإسلام والمسلمين عبر العصور: أحمد شلبي، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.

٢٦) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة: محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.

٢٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨) زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢٧، ١٤١٥هـ.

٢٩) الزهد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٠) السعوديون ودورهم في قضية فلسطين: أحمد بن زيد العتيبي، وكالة الفرزدق للدعاية والإعلان، ط١، ١٤١٤هـ.

٣١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ

٣٢) سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني. - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت.

٣٣) سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

٣٤) سنن الترمذي: (الجامع الصحيح)، تأليف: محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٣٥) سنن النسائي: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ.

٣٦) سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١١، ١٤١٩ هـ.

٣٧) شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.

٣٨) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، مؤسسة الرسالة.

٣٩) صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٤٠) صحيح سنن ابن ماجة: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي - بيروت – ١٤٠٨هـ

٤١) صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٤٢) صحيح سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي - بيروت – ١٤٠٨هـ.

٤٣) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري.

تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٤) صحيح وضعيف سنن النسائي: محمد ناصر الدين الألباني، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية

٤٥) صراعنا مع اليهود بين الماضي والمستقبل: محمد إبراهيم ماضي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.

٤٦) عصر الخلافة الراشدة: أكرم ضياء العمري، مكتبة العبيكان.

٤٧) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، من مطبوعات الرئاسة العامة إدارات البحوث العلمية مع دار أولي النهى، ط: ١، ١٤١١ هـ.

٤٨) فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ: جمع وترتيب وتحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، ١٣٩٩ هـ.

٤٩) فقه الاعتكاف: خالد بن علي المشيقح، دار أصداء المجتمع، القصيم.

٥٠) الكامل في التاريخ: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٥١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية ، بيروت، سنة: ١٤١٣ هـ.

٥٢) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. دار

صادر - بيروت.

٥٣) مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦ه

٥٤) مجموع فتاوى ابن باز: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، جمعه: محمد بن سعد الشويعر، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

٥٥) محاسن التأويل: محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي. بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

٥٦) المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٥٧) مدخل إلى الآثار الإسلامية: حسن الباشا، دار الاتحاد العربي، ١٩٧٩ م.

٥٨) مروج الذهب: علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق: عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٥٩) مسند ابن الجعد: علي بن الجعد بن عبيد أبي لحسن الجوهري البغدادي. مؤسسة نادر - بيروت - ١٤١٠ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

٦٠) مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني. مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٢٠ هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون.

٦١) مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ

٦٢) مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٦٣) معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس ين زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.

٦٤) المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين: أبو علية، عبد الفتاح ورفيق النتشة، صدر هذا الكتاب بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، بإشراف الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، شوال، ١٤١٩ هـ

٦٥) منهج السلف في الوعظ: أبو يزيد سليمان العربي بن صفية، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

٦٦) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية.

٦٧) النكت والعيون: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٨) النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ.

٦٩) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي.

٧٠) الورع: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: زينب إبراهيم القاروط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧١) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ث: نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن أحمد الحسني السمهودي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٦م.

المواقع الإلكترونية:

٧٢) الموقع الالكتروني الرسمي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: *www.pv.gov.sa*

٧٣) الموقع الالكتروني الرسمي لمعهد الحرم المكي الشريف: *www. alharamain.edu.sa*

٧٤) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الداخلية: *www.laanansa.com.*

٧٥) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: *www.moia.gov.sa*

٧٦) الموقع الالكتروني الرسمي لوكالة الرئاسة العامّة لشؤون المسجد النبويّ: *www.wmn.gov.sa*

٧٧) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية: *www.mofa.gov.sa*

٧٨) الموقع الالكتروني الرسمي للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمنطقة الرياض: *www.qk.org.sa*

٧٩) الموقع الالكتروني الرسمي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبويّ: *www.gph.gov.sa*

فهرس الموضوعات




سؤال وجواب عن مذهب الجهمية الحلولية

تأليف

الشيخ عبد الله بن أحمد الرواف النجدي

قاضي المكلا (المتوفى سنة ١٣٥٩هـ)

تحقيق

د. أمين بن أحمد بن عبد الله السعدي

أكاديمي يمني، أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة طيبة

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

فرسالة الشيخ عبد الله بن أحمد الرواف النجدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ -قاضي المكلا- الموسومة بـ «سؤال وجواب عن مذهب الحلولية الجهمية» - وهي نسخة خطية موجودة بمكتبة الأحقاف الحكومية بمحافظة حضرموت، مدينة تريم ، ورقمها (٢٩١٤)، وتقع المخطوطة في (٥) ورقات- وهي عبارة عن سؤال وجهه بعضهم للشيخ عبد الله يسألونه عن مذهب الجهمية الحلولية فبين فيها مؤلفها خطر هذه النحلة الدخيلة على بلاد اليمن، وأنها تدعو إلى الكفر بالله العظيم وبرسوله الكريم وأكثر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأدلة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام الدالة على بطلان هذا المذهب الخطير، وأنّ أتباعه كفار بل أكفر من اليهود والنصارى.

وقد تحدث في بداية الرسالة مقدما للفتوى ببيان حقيقة مذهب الجهمية الحلولية، ثم تكلم عن موقف أهل العلم المتقدمين والولاة من هذا المذهب، وأنّ ضلال هذا المذهب أعظم من ضلال إبليس .

ثم تحدث عن حكم الشرع في السحرة وأنّ هؤلاء القوم يتعاطون السحر الذي دلّ الكتاب والسنة على تحريمه بل كفر من فعله أو دعا إليه.

وأبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ وضوح دين الإسلام ،وبيان الكتاب والسنة للحق ثم بيَّن خطأ استدلال الجهمية الحلولية ببعض النصوص وسببه، ثم ذكر النصوص الدالة على وحدانية الله تعالى، ووجوب عبادته وحده لا شريك له وأنّ هذا

الدين واضح لا خفاء فيه لمن أراد اتباعه بخلاف هؤلاء القوم الذين يخفون مذهبهم إلا على من يدخل في مذهبهم الخطير بل ويأخذون الأيمان المغلظة على إخفائه عن الناس .

وتحدث عن بعض الساعين لنشر هذا المذهب في بعض المدن اليمنية وأخذهم العهد في عدم نشر هذا المذهب وبيانه للناس، فأفتى المؤلف أن هؤلاء الضالين لا عهد لهم ولا يجوز السكوت عن باطلهم ولو أخذوا العهود على الناس، بل إن كشفهم وإظهار باطلهم من أفضل الأعمال عند الله تعالى؛ لأنه من النصيحة التي أمر بها الدين الإسلامي .

وفي نهاية الفتوى قال إنه لا حرمة لأيمان الزنادقة، وإنّ الواجب إظهار عقائدهم وضلالهم للعلماء ليفتوا فيهم بما يستحقوه، وأنه قد حلّ قتل هؤلاء الجهمية الحلولية شرعاً بلا قَوَد من قبل ولاة الأمر .

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

Abstract

All praise belongs to Allah, Lord of the universe. May salat and salam be upon our prophet, Muhammad, as well as his family and companions.

To proceed:

Sheikh Abdullah bin Ahmed al-Rawaf al-Najdi (may Allah have mercy on him), Judge of Al-Mukalla, Yemen, wrote a treatise entitled A Catechism on the Doctrine of the Pantheistic Jahmites. It is found at al-Ahqaf public library in Tarim, Hadramout as a handwritten manuscript, number (2914).

The MS is five pages and consists of a question posed to Sheikh Abdullah al-Najdi regarding the doctrine of the pantheistic Jahmites. He responded by clarifying the danger that this heretical sect poses to Yemen, stressing that its doctrine constitutes disbelief in Allah, the Almighty, and His noble messenger r.

The author (may Allah have mercy on him) mentioned abundant evidence from the Qur'an and Sunnah indicating the deviance of this dangerous ideology, and that its adherents are disbelievers; in fact, their disbelief is more severe than that of Jews and Christians.

In the beginning of the treatise, as a preface to his fatwa, the author discussed the reality of the Jahmite doctrine. He then discussed the position of the early scholars and rulers regarding this doctrine, clarifying that its deviation is greater than that of Satan himself. He also talked about the legislative ruling of sorcery, explaining that the Jahmites perform sorcery which has been forbidden by the Quran and Sunnah. In fact, the Quran and Sunnah indicate that anyone who performs or calls to sorcery is a disbeliever.

The author (may Allah have mercy on him) then expounded on the clarity of the religion of Islam, and highlighted the fact that the truth is known through the Quran and Sunnah. He also clarified the Jahmites' misuse of certain texts and the cause of their erroneous conclusions. He then mentioned the texts that prove the oneness of Allah and the obligation of worshipping Him alone without partners. He also cited the texts that show that the religion of Islam is unambiguous and clear for those who want to follow it, in contrast to the Jahmites who only reveal their beliefs to those who enter their dangerous sect; in fact, only to those who solemnly promise to conceal their doctrine from people.

He went on to discuss some of those seeking to spread this sect's deviant doctrine in Yemen, even though they took a covenant not to do so. Hence, the author ruled that these deviants are not to be trusted, and that it is impermissible to be silent about their falsehood. Rather, exposing them and clarifying their deviance is from the best deeds in the sight of Allah because it is a form of advice obligated by Islam.

At the end of his fatwa, he mentioned that heretics' covenants have no sanctity, and that it is obligatory to expose their beliefs to the scholars so that they can give appropriate rulings regarding them. It is also permissible for the rulers to execute the Jahmites without retaliation (qawad).

Allah knows best. May Allah confer His salat, salam, and blessings upon our prophet, Muhammad, his family and companions.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنّ الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فإن أصدقَ الحديث كلامُ الله، وخيرَ الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

فإنّ من توفيق الله ومنته على عباده أنْ حفظ لهم دينهم الذي ارتضاه لهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. وجعل سبحانه العلماء العاملين حُرّاساً لهذا الدين، يردون عنه كيد الكائدين، وضلال الضالين، ثم إنّ هذا الخير الذي يقوم به أهل العلم لا يقتصر على مكان دون مكان، ولا زمان دون زمان؛ بل هو مستمر أينما حلوا ونزلوا؛ لأنّ مقصودهم

هو نصرة هذا الدين، ورفع رايته عالية؛ لأنه الدين الذي لا يقبل الله سواه.

ومن هؤلاء الأعلام الذين كانت لهم جهود مشكورة في الذبِّ عن العقيدة السلفية: القاضي عبد الله بن أحمد الرواف النجدي-قاضي المكلا-، أحد القضاة الذين وفدوا على حضرموت في عهد السلطان عمر بن عوض القعيطي [(١)]، فقد كانت له دعوة مباركة في المكلا ببلاد حضرموت وإصلاحات قام بها هناك.

ويذكر المؤرخ الشيخ عبد الله بن أحمد الناخبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(٢)] في مقال له في مجلة العرب أنّ الناس يتداولون تلك الإصلاحات التي قام بها إلى يومنا

(١) هو: عمر بن عوض القعيطي- أحد سلاطين حضرموت -، وقد وصف بالحزم والشجاعة، واتهمه بعضهم بالتقصير في العبادة، والانحراف في السيرة، والله أعلم. وقد توفي سنة ١٣٥٤هـ بحيدر آباد الدكن بالهند وخلفه السلطان صالح بن غالب. انظر: إدام القوت (ص١٨٧).

(٢) هو: عبد الله بن أحمد بن محسن الناخبي اليافعي، ولد في يافع سنة ١٣٢٦هـ، وبها نشأ ثم انتقل إلى حضرموت واستقر مع والديه في قرية تبالة من أعمال الشحر، ودرس على الشيخ سالم الكلالي وغيره من المشايخ، ثم انتقل إلى المكلا وعمل مدرساً فيها، وبعد ذلك ناظراً للمعارف بالسلطنة القعيطية، ومع تغير الأوضاع في فترة الحكم الاشتراكي في جنوب اليمن هاجر الشيخ عبد الله إلى المملكة العربية السعودية واستقر في جدة إماماً لأحد مساجدها، بالإضافة إلى تدريسه للعلوم الشرعية حتى وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بجدة في الرابع والعشرين من شهر جمادى الأولى ١٤٢٨هـ. من مؤلفاته: رحلة إلى يافع (يافع في أدوار التاريخ) ـ ط-، وحضرموت: فصول في الدول والأعلام والقبائل والأنساب (شذور من مناجم الأحقاف)- ط -، و الكوكب اللامع فيما أهمل من تاريخ (ط). انظر: هداية الأخيار(ص٢٨٧-٢٨٨))، وإدام القوت (ص١٢٧مع الحاشية) ط المنهاج، وموقع (شبكة الناخبي يافع) على الشبكة العنكبوتية.

هذا[١]، فرحم الله أهل السنة ما أحسن أثرهم على الناس.

ومن آثاره النافعة هذه الرسالة المسومة بـ: «**سؤال وجواب عن مذهب الجهمية الحلولية**[٢]»، وموضوعها: رد على مذهب أهل الحلول ووحدة الوجود[٣] الذي وُجد ببعض أجزاء اليمن آنذاك.

وقد بيّن أهل العلم ضلال هذه النحلة الدخيلة على المسلمين وكشفوا عوارها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند ذكره للأقوال الضالة للطوائف المنحرفة عن العقيدة الصحيحة: «والقول الثالث: قول حلولية الجهمية الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان، كما تقول ذلك النجارية؛ أتباع حسين النجار وغيرهم من الجهمية. وهؤلاء القائلون بالحلول والاتحاد[٤]

---

(١) انظر: مجلة العرب: (٢٧ / ٦٩).

(٢) حلولية الجهمية هم الذين قالوا: إنّ الله في كل مكان، يقول الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم كما في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة ص(٣٨): «فقالوا هو تحت الأرض السابعة، كما هو على العرش، فهو على العرش وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان...». وكذا ذكر الإمام الدارمي في كتابه (الرد على الجهمية: ص٤١) عن هذه الفرقة قولها: «إنّ الله في كل مكان لا يخلو منه مكان»- تعالى الله وتقدس عن قولهم علواً كبيراً-.

(٣) وحدة الوجود عند الصوفية: عقيدة هدامة خلاصتها: أنّ الوجود واحد، هو وجود الله تعالى، فالعالم -عندهم- هو الله، وليس هناك خالق ومخلوق، بل جميع المخلوقات عينه، فهو -عندهم- عين ما ظهر وعين ما بطن. انظر: مصرع التصوف، للبقاعي(ص٦٤).

(٤) الاتحاد هو: جعل الشيئين المختلفين شيئًا واحداً، وقيل: هو تصيير الذاتين واحدة ولا يكون إلا في العدد من الاثنين فصاعداً. انظر: التعريفات(ص٨)، والمعجم الفلسفي(ص٢) وقد قسمهم ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في مجموع الفتاوى(٢/ ١٧٢) إلى قسمين: القسم الأول: هو من يقول بالاتحاد الخاص، وهو قول يعقوبية النصارى ومن =

من جنس هؤلاء؛ فإنّ الحلول أغلب على عُبّاد الجهمية وصوفيتهم وعامتهم، والنفي والتعطيل أغلب على نُظّارهم ومتكلميهم، كما قيل: متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئًا، ومتصوفة الجهمية يعبدون كلَّ شيء؛ وذلك لأنّ العبادة تتضمن القصد والطلب والإرادة والمحبة وهذا لا يتعلق بمعدوم، فإنّ القلب يتطلب موجوداً، فإذا لم يطلب ما فوق العالم طلب ما هو فيه»[١].

وهذه الرسالة -كغيرها- من الرسائل التي تبين جهود أهل السنة في الرد على أهل البدع، وهذه الردود -ولله الحمد- مدعّمة بالأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح، كما سيلحظ القارئ في هذه الرسالة مدى النصح الذي بذله هؤلاء العلماء لعموم المسلمين وتحذيرهم من هذه الأهواء التي تظهر على الناس من وقت لآخر. فجزى الله مؤلِّف هذه الرسالة خيراً، ونفع بها المسلمين، وردّ بها من ضلّ إلى الهدى، إنّ ربي سميع قريب.

=

وافقهم من الغلاة المنتسبين للإسلام. والقسم الثاني: الاتحاد العام وهو قول من يقول: إن عين وجود الله هو عين وجود الكائنات، وهو قول ابن عربي وأصحاب وحدة الوجود.

(١) مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية(١/ ٨٣-٨٤).

عملي في التحقيق

فقد كان عملي في تحقيق هذه الرسالة كالآتي:

- قمت بنسخ المخطوطة، ثم قابلت ما نسخته على المخطوطة الأصل؛ وأصلحت الأخطاء الواردة في المخطوط[1]؛ ولم أقف على نسخ أخرى لهذه الرسالة إلا هذه النسخة بعد البحث في الكتب التي لها عناية بالمخطوطات.

- عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

- خرجت الأحاديث النبوية والآثار وذلك بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد، مع نقل حكم العلماء عليها، إلا إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فاكتفي بعزوه فقط.

- عزوت الأقوال إلى قائليها.

- قمت بتفسير الكلمات والمصطلحات الغريبة.

- عرّفت بالأماكن المذكورة في الرسالة.

- ترجمت الأعلام المذكورين في الرسالة ترجمة مختصرة.

- عرّفت بالطوائف والفرق المذكورة في الرسالة.

---

(١) فمن الأخطاء الإملائية التي أصلحتها في الرسالة -وهي كثيرة-، فمثلاً: كتابة الناسخ «ذلك وكذلك» هكذا: «ذالك، وكذالك»، ووضع «الذي» بدلا عن «التي»، ويضع (ابن) بين العلمين، وهكذا تركت الهمزات في نهاية الكلمات ونحو ذلك ولم أنبّه على ذلك في الهامش لكثرتها.

هذا وقد بذلتُ جهدي في إخراج هذه الرسالة بالصورة المرضية-إن شاء الله-، فما كان من توفيق وسداد فمن فضل الله ومنته، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان، والله المستعان.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبة وسلم أجمعين.

ترجمة المصنف[1]:

اسمه ونسبه: هو القاضي عبد الله بن أحمد بن عبد الله آل رواف(١٢٩٢-١٣٥٩هـ)، وآل رواف أسرة عريقة ينتهي نسبها إلى محمد بن علوي بن وهيب،أحد بطون بني حنظلة بن مالك بن مناة بن تميم،فهو وهيبي تميمي،وعشيرته مشهورة في القصيم.

مولده: وُلد في مدينة بريدة عام ١٢٩٢هـ.

نشأته وحياته العلمية:

أخذ مبادئ الكتابة والقراءة في كتاتيب بلده، فلما شبَّ شغف بطلب العلم، وأخذ عن علماء بلده، فمن مشايخه: الشيخ محمد بن عبد الله آل سليم والشيخ إبراهيم بن حمد آل جاسر-رحمهما الله تعالى-. ثم حدت به الرغبة في الاستزادة من العلم إلى أن سافر إلى دمشق عاصمة البلاد الشامية، وكانت آهلة بالعلماء لاسيما علماء الحنابلة، فأخذ عنهم وأكبّ على العلم والتحصيل، حتى أدرك إدراكًا تامًا، واغتنم إقامته في دمشق لنسخ الكتب العلمية، وأهمها المكتبة الظاهرية التي حوت كتبًا عظيمة، منها: كتب مدرسة ابن أبي عمر الغنية بفقه الحنابلة، وكان حريصًا على اقتناء الكتب، فدأب لذلك بكل طريق حتى صار لديه مكتبة كبيرة تعد أكبر مكتبة خاصة في نجد.

ثم عاد إلى بريدة فبقي بها مدة، وبسبب بعض الظروف غادر إلى بلاد عسير، فرأى فيها المخالفات الشرعية من دعوى الولاية، والطرق،

---

(١) انظر في ترجمته: كتاب علماء نجد خلال ثمانية قرون، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤/ ٢٨-٣١).

والتصوف، ولم يقدر على إزالتها فسافر إلى حضرموت وأقام بالمكلا[1] في سلطنة القعيطي في عهد السلطان عمر بن عوض القعيطي، فأكرمه السلطان وعرف له حقه من التوقير والإجلال، ثم ولاّه قضاء المكلا فكان يقضي بالمذهب الشافعي حسب مذهب الدولة، وما خوّله الحكم به الوالي، مع أنّ دراسته في المذهب الحنبلي.

فحمدت سيرته، وشهد له بالنزاهة والعفاف والعدل في الأحكام، وكانت مدة ولايته القضاء في المكلا من سنة ١٣٢٩هـ حتى سنة ١٣٤٦هـ. ثم سافر إلى مسقط –عاصمة عُمان– وأقام بها سنتين.

مكانته العلمية:

للشيخ عبد الله الرواف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مكانة علمية مرموقة بين أهل العلم، ويتضح ذلك من خلال ترجمته وعلاقته بعلماء عصره، لاسيما أئمة الدعوة النجدية كما في كتاب «الأجوبة لحل الأسئلة الروافيات»، للشيخ إسحاق بن

(١) تقع حضرموت -إحدى محافظات اليمن- بالجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية المشرف على المحيط الهندي على الدرجة الخامسة عشرة شمال خط الاستواء، والدرجة الخمسين شرقي غرينتش.

وأما موقعها بالنسبة لبلاد اليمن فتقع حضرموت في الزاوية الجنوبية الشرقية من اليمن، ويحدها من الشمال الربع الخالي (رمال الأحقاف)، ومن الجنوب البحر العربي، ومن الشرق سيحوت بمحافظة المهرة، ومن الغرب عين با معبد بمحافظة شبوة. والمكلا: مدينة ساحلية بحضرموت، وهي عاصمة المحافظة. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي(٢/ ٢٧٠)، وإدام القوت، لابن عبيد الله(ص٤٢-٤٦)، والشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها، لعلوي بن طاهر الحداد(ص٢٢).

عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(ت١٣١٩هـ)، والذي طُبع – سابقًا– بعنوان«سلوك الطريق الأحمد». حيث كتب الرواف أسئلةً للشيخ إسحاق، فقد جاء في مطلع رسالة الأجوبة السمعيات: «من إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن إلى الأخ المكرم: عبد الله آل أحمد[يعني الرواف]، وفقنا الله وإياه لسلوك الطريق الأحمد، أما بعد: فقد كتبت تسألني عن الصواب عندنا في: حكم بلدان المشركين، وهل يجوز السفر إليها لمن أظهر دين.. إلخ». وهذا يدل على علاقة الشيخ بكبار أئمة الدعوة النجدية في زمنه مثل الشيخ إسحاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكتابته الأسئلة التي تمس الحاجة إليها.

وأيضًا فقد أخذ العلم عن كبار تلاميذ أئمة الدعوة وهو الشيخ محمد بن عبد الله بن سليم رَحِمَهُ ٱللَّهُ(ت ١٣٣٢هـ)[1].

وكذلك رحلته إلى حضرموت وإكرام الولاة له، حيث عرف له سلطان حضرموت عمر بن عوض القعيطي حقه فبذل له التوقير والإجلال اللائق بأهل العلم، ثم ولّاه قضاء المكلا، وكذلك رغبة سلاطين عُمان ودعوتهم له لتولي القضاء عندهم.

كما تتضح مكانته أيضًا في ثناء أهل العلم والقضاة الحضارمة لفضيلته، من ذلك قول الفقيه العلامة عبد الله بن عوض باحشوان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقريظه للرسالة: «الحمد لله، ما كتبه الشيخ العلامة النحرير السني: عبد الله بن أحمد الرواف –الحاكم الشرعي في بندر المكلا، – على ما كتبه الضال من

(١) انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم،: لعبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ (ص٢٥٩).

الخرافات التي لا يقول بها عاقل... إلخ».

وكذلك ما قاله العلامة الفقيه محمد بن أحمد الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن المؤلف: «فاطلعنا على ما سطره الشيخ الأنور، العلامة المكرم، ذي الرأي السديد الصائب، المطلع على غويص أمر الفلاسفة ودين الزنادقة؛ القاضي الفاضل: عبد الله بن أحمد الرواف النجدي -ساكن بندر المكلا- فجزاه الله خير الجزاء؛ لأنه أجاب على من خاب بأشفى جواب، وأحسن خطاب». كل ذلك يدل على مكانة الشيخ عبد الله الرواف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورفيع منزلته لدى أهل العلم، وقد تقدم ثناء العلامة عبد الله الناخبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقوله عن إصلاحات الشيخ الرواف بأنها مشكورة وأنّ الناس يتداولونها إلى يومنا هذا.

وفاته:

وقد قتُل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيته غيلة من بعض الأشرار في بلدة جعلان من بلاد عُمان، وذلك في الثامن عشر من محرم سنة ١٣٥٩هـ.

وأبناؤه يقيمون في بريدة، وكبير أسرتهم ابنه سليمان، وهو من أعيان مدينة بريدة، وإليه آلت مكتبة والده.

وصف المخطوطة المعتمدة في التحقيق

بفضل الله وتوفيقه تيسر لي الحصول على هذه الرسالة القيمة والتي بعنوان «**سؤال وجواب عن مذهب الجهمية الحلولية**» تأليف الشيخ: عبد الله بن أحمد الرواف النجدي – قاضي المكلا –، بمكتبة الأحقاف الحكومية بمحافظة حضرموت، مدينة تريم، ورقمها (٢٩١٤).

وتقع المخطوطة في ٥ورقات، وكل ورقة ذات وجهين «صفحتين».

وعدد الأسطر: ٢٢ سطرا، بمقاس (٧. ٥× ٢٤ سم).

والمخطوط ضمن مجاميع مكتبة آل الكاف بحضرموت-تريم، بخط نسخي جيد. وناسخه هو: محمد بن أحمد الخطيب، وكان النسخ في زمن المؤلف سنة ١٣٣٥هـ.

نسبة المخطوط للمؤلف:

الرسالة للشيخ عبد الله الرواف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن القرائن الدالة على ذلك كونها فتوى وقّع عليها وقرّظها عدد من علماء وقضاة حضرموت وذكروا في تقريظهم اسم المؤلف، والثناء عليه، وبيان موضوع الرسالة؛ وذلك لأنّ المؤلف من قضاة حضرموت في تلك الفترة، حيث بقي قاضياً بها من سنة ١٣٢٩هـ حتى سنة ١٣٤٦هـ، والمخطوط نسخ في سنة ١٣٣٥هـ.

اللوحة الأولى من المخطوط

١

ما قول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين وأعانهم على إظهار الحق المبين وإخماد شغب المبطلين فيمن بدع جهال المسلمين إلى مذهب الجهمية الحلولية القائلين أن العالم هو الله والوجود واحد والموجود القديم الأزلي الخالق هو الموجود المحدث المخلوق والرب هو العبد ما ثم رب وعبد وخالق ومخلوق بل ما ثم عندهم فرقان لا عبد ولا معبود ويقولون كل كلام خلقه الله كلاما له إذ لا معنى بكون القرآن كلام الله إلا كونه خلقه وكل مخلوق خلقه فهو منه وينشدون شعرا

وكل كلام في الوجود كلامه ❊ سواء علينا نثره ونظامه

وأيضا يقولون فضا دين مسرور لا نبيحه إلا لأبد حلف أربعين يمينا أنه لا يباح به وهل في دين الإسلام شيء أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم وهل يحل إفشاء ما حلفونا عليه من أسرارهم وهل يحنث المفشي لذلك وهل هؤلاء كفار يحل قتلهم ومنعهم أم لا أفتونا وابسطوا الجواب مفصلا ولكم الأجر والثواب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين قال تعالى وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين

الجواب هؤلاء القوم المسمون بالجهمية والحلولية لهم جملة أسماء يقال لهم الزنادقة والباطنية والملاحدة هم كفار أكفر من اليهود والنصارى بل وأكفر من كثير من المشركين وحقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون وهو جحد الخالق جل جلاله وتعطيل كلامه ودينه كما كان فرعون يفعل كان يجحد الخالق ويقول ما علمت لكم من إله غيري ويريد أن يبطل عبادة الله وطاعته ويكون هو المعبود المطاع فلما كان قول الجهمية المعطلة

النفاة

٢

النفاة يؤول إلى قول فرعون كان منتهى قوله إنكار رب العالمين وقال أبو عبيد القاسم بن سلام نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت قوما أضل في كفرهم منهم وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم وأنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية وهؤلاء خالفوا الكتاب والسنة والإجماع وأول من حرقهم علي ابن أبي طالب رضي الله عنه بالنار عند باب كندة لما ادعوا أنه الإله وأنشد رضي الله عنه

لما رأيت الأمر أمرا منكرا ❊ أججت ناري ودعوت قنبرا

وقتل خالد ابن عبد الله القسري جعد ابن درهم سنة نيف وعشرين ومائة وقال تقبل الله ضحاياكم ضحوا فإني مضحي بالجعد وهو لم يقل إلا الجعد بالحلول العام الذي كفر صريح بإجماع المسلمين الذي يدعوكم إليه اليوم هذا الزنديق اليهودي هو وعبد الله عاطف في جبل يافع بل قال الجعد وجهم بن صفوان إن الله لم يكلم موسى تكليما ولم يتخذ إبراهيم خليلا وإن الله لا يرى يوم القيامة وكذلك الجهم لما قال ذلك قتله سلمة ابن أحوز بخراسان الذي تنسب إليه مقالة الجهمية وهي نفي صفات الله تعالى وقال أبو القاسم الطبري الحافظ في شرح السنة الذي أفتى بقتل الجهمية خمسمائة وخمسين نفسا كلهم من التابعين والأئمة المرضيين سوى الصحابة على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام وفيهم نحو من مائة إمام من من أخذ الناس بقولهم وتمذهبوا بمذاهبهم وقال لو شتغلت بنقل أقوال أهل الحديث لبلغت أسماؤهم ألوفا ولكني اختصرت فنقلت عن هؤلاء عصرا بعد عصر لا ينكر عليهم منكر ومن أنكر قولهم استتابوه وأمروا بقتله أو نفيه أو حبسه قال ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال القرآن مخلوق جعد بن درهم وأخذ الجهم عنه وقتلوا كما تقدم آنفا

اللوحة الأخيرة من المخطوط «الفتوى» وعليها تقاريظ وتصديقات لبعض علماء وقضاة حضرموت

٩

الله وسنة نبيه بل الطعن على جميع الانبياء والله تعالى يوفق
ولاة الامور الى الصواب والأمر بالمعروف وهؤلاء حل قتلهم شرعًا
في الكفر وفي قتل شيخ يافع بن عفيف بل قود والله اعلم المجيب
على السؤال الوارد من جبل يافع عبدالله ابن احمد الرواق النجدي قاضي
المكلا حرر في ٩ شهر جماد الاول

الحمد لله الجواب المذكور صحيح كافي شافي وافي بالمراد جزا الله المجيب خير الجزاء
وكثر من امثاله وكتبه العبد الفقير الى الله تعالى عبدالرحمن بن احمد بن عمر باشيخ

الحمد لله الجواب المذكور صحيح صريح من الكتاب والسنه واثار السلف واقوال
العلماء فهو حق وصواب بلا شك ولا ارتياب ولا ندين بغيره ولا نقبل
سواه والله اعلم كتبه السيد احمد بن حسن بن محمد بن اسماعيل البيتي علوي

الحمد لله ما كتبه الشيخ العلامه النحرير السني عبدالله بن احمد الرواق الحاكم الشرعي
في بندر المكلا على ما كتبه الظال من الخرفات الذي لا يقول بها عاقل
تكاد السموات يتفطرن من فوقهن وتنشق الارض وتخر الجبال هدا
فاجزا الله المجيب عن المسلمين وعن كافة الأمه خير ولقد انذر وحذر
وبشر وبين ونقل من النصوص من الايات القرآنيه والاحاديث
النبويه والاثار المرويه ما يشفي الغليل لا مزيد عليه متع الله به
كتب ذلك الحقير عبدالله بن عوض باحشوان

١٠

الحمد لله الفتاح على من يشاء بما يشاء وجعله رجمًا لكل زائغ عن ما عليه أمة
الاسلام فاطلعنا على ما سطره الشيخ الانور العلامه المقدم ذي الراي
السديد الصايب المطلع على غويص أمر الفلاسفة ودين الزنادقه
القاضي الفاضل عبدالله بن احمد الرواق النجدي ساكن بندر المكلا فجزاه
الله خير الجزاء لأنه اجاب على من خاب باشفاء جواب واحسن خطاب
فان انتهوا فهو خير لهم وان ابوا فالنار لهم والله الهادي للصواب

كتبه الحقير محمد بن احمد
الخطيب
[illegible]

[نص السؤال والفتوى](١)

ما قول السّادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين وأعانهم على إظهار الحق المبين، وإخماد شغب المبطلين فيمن يدعو(٢) جُهّال المسلمين إلى مذهب الجهمية الحلولية (٣) القائلين إنّ العالم هو الله، والوجود واحد، والموجود القديم الأزلي(٤) الخالق هو الموجود المحدَث المخلوق، والرَّبُ هو العبدُ ما ثَمَّ ربٌّ وعبدٌ، وخالق ومخلوق؛ بل ما ثمَّ عندهم فرقان، لا عبد ولا معبود (٥)، ويقولون: كل كلام خلقه الله كلاماً له؛ إذْ لا معنى

(١) ما بين المعقوفتين زيادة ليست في الأصل.

(٢) في الأصل (يدع).

(٣) معنى الحلول عند الصوفية أنّ أجساماً معينة تحل فيها الربوبية؛فيزال عن صاحبها معنى البشرية، وهذا المقام خاص بالأولياء والعارفين عند القوم. وقسّم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحلول إلى قسمين: حلول خاص كما تقوله طائفة النسطورية من النصارى الذين يقولون: إن اللاهوت حل في الناسوت وتدرع به كحلول الماء في الإناء، وهؤلاء حققوا كفر النصارى، وقول غلاة الرافضة الذين يزعمون حلول الرب في علي وأهل بيته، وغلاة النساك الذين يزعمون حلول الرب في الأولياء.

وهناك حلول عام وهو قول متقدمي الجهمية، وغالب متعبدتهم. انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٧١-١٧٢)، ومعجم مصطلحات الصوفية، لعبد المنعم الحفني (ص٨٢).

(٤) لفظ قديم وأزلي ليس من أسماء الله تعالى، وإنما يخبر به عن الله تعالى، فإنّ باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء والأسماء، ويغني عنه اسمه (الأول). انظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٠، ٣٠١)، وفتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٣٧٩). ومعجم المناهي اللفظية، للشيخ بكر أبو زيد (ص٤٣٧).

(٥) يكفي العاقل مجرد ذكر هذا القول؛فيجزم بفساده وبطلانه.

يكـون[1] القـرآن كـلام الله إلا كونـه خلقـه، وكـل مخلـوق خلَقَـهُ فهـو منـه، وينشدون شعراً:

وكــل كــلام في الوجــود كلامُــهُ　　ســـواءٌ علينــا نثــره ونظامــه[2]

وأيضا يقولون: معنا دين مسرورٌ [3] لا نبيحه إلاَّ بعد حَلِف أربعين يمينـاً أنه لا يباح به، وهل في دين الإسلام شيء أخفاه النبيﷺ، وهـل يحـل إفشـاء ما حلفونا عليه من أسرارهم، وهل يحنث المفشي لذلك، وهـل هـؤلاء كفـارٌ يحـلّ قـتلهم ومـنعهم أم لا؟ أفتونـا وابسـطوا الجـواب مفصـلاً ولكـم الأجر والثواب.

---

(١) كذا في الأصل. ولعله(كون).

(٢) هـذا البيـت لابـن عربـي الطـائي الصـوفي القائـل بوحـدة الوجـود. انظـر كتابـه: الفتوحـات المكية(٤/ ١٤١).

(٣) هكذا، ويعنون أن دينهم سرّي لا يُطْلعون عليه كل أحدا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ (١) أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ ﴿٤١﴾ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤١-٤٢].

الجــواب:

هــــؤلاء القــــوم المســــمون بالجهميــــة والحلوليــــةِ لهــم جملــة (٢) أســماء؛ يقــال لهــم: الزنادقــة (٣)، والباطنيــة (٤)،

(١) في الأصل: (وجعلنا منهم).

(٢) في الأصل (جملت).

(٣) الزنادقة: جمع زنديق، والزنديقُ هو: القائل ببقاء الدهر -فارسي معرب- وهو بالفارسية: زَنْدِ كِرَايْ، وزَنْدَقَتُه أنه لا يؤمن بالآخرة ووَحْدانيّة الخالق، وقيل: الزِّنْدِيقُ من الثَّنَوِيَّة وهو معرب، والجمع الزَّنادِقة وقد تَزَنْدَقَ، والاسم الزَّنْدَقة. انظر: لسان العرب(١٠/ ١٤٧) مادة(زنديق)، وانظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي (١/ ٢٥٩). ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في مجموع الفتاوى(٧/ ٤٧١-٤٧٢): «وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الزِّنْدِيقَ فِي عُرْفِ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ هُوَ الْمُنَافِقُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ، وَهُوَ أَنْ يُظْهِرَ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنَ غَيْرَهُ سَوَاءٌ أَبْطَنَ دِينًا مِنْ الْأَدْيَانِ: كَدِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَوْ غَيْرِهِمْ. أَوْ كَانَ مُعَطِّلًا جَاحِدًا لِلصَّانِعِ وَالْمَعَادِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: الزِّنْدِيقُ هُوَ الْجَاحِدُ الْمُعَطِّلُ. وَهَذَا يُسَمَّى الزِّنْدِيقَ فِي اصْطِلَاحِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْعَامَّةِ وَنَقَلَةِ مَقَالَاتِ النَّاسِ ؛ وَلَكِنَّ الزِّنْدِيقَ الَّذِي تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ: هُوَ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمْ هُوَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْكَافِرِ وَغَيْرِ الْكَافِرِ وَالْمُرْتَدِّ وَغَيْرِ الْمُرْتَدِّ وَمَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ أَوْ أَسَرَّهُ».

(٤) الباطنية: لقب عام تندرج تحته طوائف عديدة تجتمع في تأويل النصوص وأنّ لها معان =

والملاحدة(١) هم كفار؛ أكفر من اليهود والنصارى(٢)؛ بل وأكفر من كثير

=

باطنة، ويستعملون رموز وإشارات في ذلك، مستهدفين بذلك هدم الدين وإبطال شعائره وأحكامه العملية. وهم يسمون الإسماعيلية والخرمية، والبابكية والسبعية، والتعليمية وغير ذلك. يقول الشهرستاني في كتابه الملل والنحل (١/ ١٩٢).: «وأشهر ألقابهم الباطنية وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأنّ لكل ظاهر باطنـًا، ولكل تنزيل تاويلاً».
وانظر: دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، لمحمد أحمد جلي: (ص٢٦٥ الحاشية).

(١) الملاحدة: جمع ملحد، ومعنى الإلحاد الميل عن الشيء والعدول عنه، والملاحدة: فرقة من الكفار يسمون الدهريين، والدهرية يقولون بقدم الدهر واستناد الحوادث إليه. ويقصد به في الاصطلاح الحديث من ينكر وجود الله، وقد يطلق على المتشكك الذي يتظاهر بالاقتناع دون عقيدة. انظر: لسان العرب: ٣/ ٣٤٧-٣٤٨، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة(٢٠، ١٧٤، ١٩٢) وانظر بعض تأويلات الفلاسفة والملاحدة: فضائح الباطنية، للغزالي(ص٤١)، ومجموع الفتاوى(١٢/ ١٥٦).

(٢) اليهود: هم الطائفة المعروفة التي تزعم انتسابها إلى نبي الله موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكتابهم التوراة، وقد حرّفوا دينهم وملئوه بالباطل والضلال، وهم فرق من أشهرها: العنانية، والعيسوية، والسامرة، والموشكانية. انظر: الملل والنحل للشهرستاني(١/ ٢١٠)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي(ص١٢٧-١٣٠).
النصارى: هم المنتسبون إلى دين عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويزعمون اتباعهم للإنجيل الذي أنزل على عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ. ولا يصح إطلاق اسم المسيحيين عليهم، وإنما هم أهل الكتاب، ويدعون نصارى، ودينهم مبتدع قد غيروه وبدلوه بعد عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومن أكبر فرقهم قديمًا: الملكانية، والنسطورية، واليعقوبية. والفرق النصرانية المعروفة حاليًّا هي: الكاثوليك، والأرثوذكس، والبروتستانت. انظر: الملل والنحل(١/ ٢٦٢وما بعدها)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٨٤ وما بعدها)، والموسوعة الميسرة في الأديان والأحزاب والمذاهب المعاصرة (٢/ ٥٨٣ وما بعدها). انظر: الملل والنحل للشهرستاني(١/ ٢٤٨ وما بعدها)،
=

من المشركين. وحقيقة قولِ الجهمية المعطلة هو قول فرعون[١] وهو: جحدُ الخالق جلّ جلاله، وتعطيل كلامه ودينه [٢]، كما كان فرعون يفعلُ، كان يجحد الخالق ويقول: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨].

=

واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي(ص٨٢ وما بعدها).

(١) بل ذكر بعض أهل العلم تعظيم القوم لفرعون وأضرابه من الكفرة الضلال، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ١٢٩): «لكنّ هؤلاء الملاحدة يعظمون فرعون وأمثاله ويدعون أنهم أعرف أو أعلم أو أفضل من موسى وأمثاله، حتى إنه حدثني بهاء الدين عبد السيد الذي كان قاضي اليهود وأسلم وحسن إسلامه، -وكان قد اجتمع بالشيرازي أحد شيوخ هؤلاء - ودعاه إلى هذا القول وزينه له ؛فحدثني بذلك فبينت له ضلال هؤلاء وكفرهم، وأنّ قولهم من جنس قول فرعون، فقال لي: إنه لما دعاه حسن الشيرازي قال له: قولكم هذا يشبه قول فرعون، فقال: نعم، ونحن على قول فرعون. وكان عبد السيد لم يسلم بعد، فقال: أنا لا أدع موسى وأذهب إلى فرعون، قال له: ولم؟ قال: لأنّ موسى أغرق فرعون، فانقطع ؛فاحتج عليه بالنصر القدري الذي نصر الله موسى لا بكونه كان رسولاً صادقًا، قلت لعبد السيد: وأقرّ لك أنه على قول فرعون؟. قال: نعم، قلت: فمن سمع إقرار الخصم لا يحتاج إلى بينة، أنا كنت أريد أن أبيّن لك أنّ قولهم هو قول فرعون، فإذا كان قد أقر بهذا حصل المقصود.

فهذه المقالات وأمثالها من أعظم الباطل وقد نبّهنا على بعض ما به يعرف معناها وأنه باطل والواجب إنكارها ؛فإنّ إنكار هذا المنكر الساري في كثير من المسلمين أولى من إنكار دين اليهود والنصارى الذي لا يضل به المسلمون لاسيما وأقوال هؤلاء شر من قول اليهود والنصارى، ومن عرف معناها واعتقدها كان من المنافقين الذين أمر الله بجهادهم...».

(٢) انظر عقائد الباطنية في الله تعالى: راحة العقل، للكرماني(ص١٣٠، ١٧٩)، وإثبات النبوات، للسجستاني(ص١٦)، نقلا عن كتب الإسماعيلية، للشيخ إحسان إلهي ظهير(ص٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١).

ويريدُ أن يبطل عبادة الله وطاعته، ويكون هو المعبود المطاع؛ فلما كان قول الجهمية المعطلة [١/ أ] النفاة يؤول[١] إلى قولِ فرعون كان منتهى قولهِم [٢] إنكارَ رب العالمين.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام[٣]: «نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت قوماً أضلّ في كفرهم منهم، وإني لأستجهِل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم»[٤]، و«إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية» [٥].

وهؤلاء خالفوا الكتاب والسنة والإجماع، وأول من حرّقهم علي بن أبي

(١) في الأصل: (النفات يأول).

(٢) في الأصل: (قوله).

(٣) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي. كان أبوه مملوكاً رومياً، ولد سنة ١٥٧هـ،، كان إماما في اللغة والنحو والحديث والفقه، ولي قضاء طرسوس أيام الأمير ثابت بن نصر الخزاعي، وقدم بغداد ففسّر بها غريب الحديث، وصنف كتباً، وحدّث. من مصنفاته: الأموال، والإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته، وأدب القاضي وغيرها. توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمكة سنة ٢٢٤هـ. انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد: (٧/ ٣٥٥)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: (١٠/ ٤٩٠).

(٤) ذكره ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة(٤/ ١٤٠٠-١٤٠١)، والمشهور أنه من كلام البخاري كما في كتابه في خلق أفعال العباد، للبخاري(٢/ ٢٤). وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية أيضا عن الإمام البخاري في كتابه بيان تلبيس الجهمية(٣/ ٤١٩). والله أعلم.

(٥) خلط المؤلف هذا الكلام بما قبله، وهذا الكلام قاله الإمام عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجهمية. انظر: خلق أفعال العباد(٢/ ١٥)، وبيان تلبيس الجهمية(٣/ ٤١٩).

طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنار عند باب كندة لما ادعوا أنه الإله [(١)]، وأنشد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لمـا رأيـت الأمـرَ أمـراً منكـرا أجْجْـتُ نـاري ودعيـت قمـبرا [(٢)]

وقتل خالدُ بن عبد الله القسري[(٣)] جعدَ بن درهم[(٤)] سنة نيف وعشرين ومائةٍ [(٥)]، وقال: تقبّل اللهّ ضحاياكم، ضحّوا فإني مضحٍ بالجعد[(٦)].

---

(١) أخرج القصة: البخاري في صحيحه: كتاب: الجهاد، باب: لا يعذب بعذاب الله (ص٥٧٧) برقم ٣٠١٧ مختصرة بلفظ: «أتي علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: «لو كنت أنا لم أحرقهم؛لأنّ النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم...»، وانظر: الشريعة للآجري(٤/ ١٩٨٧-١٩٨٨)، وأحوال الرجال للجوزجاني(ص٢٤). وفتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني(٦/ ١٨٠).

(٢) كذا في الأصل، وقنبر: مولى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لم يثبت حديثه، قال الأزدي: يقال: كبر حتى كان لا يدري ما يقول أو يروي. انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي(٣/ ٣٩٢).

(٣) هو: خالد بن عبد الله القسري، أبو الهيثم البجلي، أحد الأمراء الكبار لبني أمية. توفي سنة ١٢٦هـ. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء(٥/ ٤٢٥)، البداية والنهاية(١٣/ ١٩٤).

(٤) هو: الجعد بن درهم من الموالي، مبتدع ضال، أول من قال: إنّ القرآن مخلوق، وأول من نفى الصفات عن الباري، وعنه انتشرت هذه المقالة الخبيثة فأخذتها الجهمية وسائر المعطلة، وعنه أخذ الجهم بن صفوان وبه تخرج. هلك الجعد قتيلاً يوم عيد الأضحى، حيث ضحى به الأمير خالد بن عبد الله القسري في قصة مشهورة. انظر: تاريخ الإسلام (٧/ ٣٣٧-٣٣٨)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٩٩)، والبداية والنهاية (٩/ ٣٥٠).

(٥) في الأصل: (ومااية).

(٦) انظر قصة قتل الأمير خالد القسري للجعد: خلق أفعال العباد، للبخاري(٢/ ٩-١٠)، والتاريخ الكبير له أيضاً(٤/ ١٢٧)، والآجري في الشريعة(٣/ ١١٢٢)، والبيهقي في سننه(١٠/ ٢٠٥-٢٠٦) وفي كتابه الأسماء والصفات(١/ ٦١٧-٦١٨).

وهو لم يقل: أي: الجعد بالحلول العام الذي هو كفر صريح بإجماع المسلمين؛ الذي يدعوكم إليه اليوم هذا الزنديق اليهودي هو وعبد الله عاطف[(١)(٢)] في جبل يافع[(٣)]؛ بل قال الجعد وجهم بن صفوان[(٤)]: إنّ الله لم يكلّم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً، وإنّ الله لا يُرى يوم القيامةِ[(٥)].

وكذلك الجهم لما قال ذلك؛ قتله سلم بن أحوز[(٦)] بخراسان [(٧)] الذي

---

(١) كذا في الأصل. وقد اشتهر في تلك الناحية عدم الفصل بين الابن وأبيه بكلمة(ابن).

(٢) لم أقف على ترجمته، ويبدو -والله أعلم- أنه رجل ليس بمشهور، ولم يعرف بالعلم ولا بالتأليف، وإنما دعا لتلك المقالة تقليداً لمن قبله، لجهله وجهل من تبعه على ذلك الضلال، والله المستعان.

(٣) يافع: موضع، وأبو قبيلة من رعين. وتنقسم إلى قسمين، يافع العليا: وتتبع محافظة لحج، ويافع السفلى وتتبع محافظة أبين. انظر: النسبة إلى المواضع والبلدان، لبامخرمة: ص٥٩٠.

(٤) هو: جهم بن صفوان السمرقندي، كان مولى لبني أسد، الضال المبتدع، رأس الجهمية. كان في زمن صغار التابعين، وتتلمذ على يد الجعد بن درهم، وورث عنه التعطيل. وقد قتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمن بني مروان. ومن مقالاته التي سار عليها الجهمية بعده: تعطيل الصفات عن الباري، والقول بالجبر، وإنكار الاستطاعات كلها، والقول بفناء الجنة والنار، والإيمان عندهم المعرفة بالقلب فقط، والكفر هو الجهل بالله لا غير. انظر: الفرق بين الفرق(ص١٥٨-١٥٩)، والملل والنحل(١/ ٩٧)، والسير(٦/ ٢٦)، وميزان الاعتدال(٢/ ١٥٩)، ولسان الميزان(٢/ ١٤٢)..

(٥) انظر: شرح أصول أهل السنة، للالكائي(٣/ ٤٢٥)، وذم الكلام للهروي(ص٢٧٥)، والصفدية، لشيخ الإسلام ابن تيمية(٢/ ٣٦٢)، ومجموع الفتاوى(٦/ ٤٧٦).

(٦) في الأصل (سلمة)، والصواب ما أثبته. وهو: سَلَم بن أحوز بن أربد، من بني كابية بن حرقوص، كان على شرطة نصر بن يسار بخراسان. انظر ترجمته: البداية والنهاية، لابن كثير (١٣/ ١٤٨)، وتوضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي(١/ ١٦٣).

(٧) خُرَاسَانُ: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند، وقد اختلف في =

تنسب إليه مقالة الجهمية وهي نفي صفات الله تعالى.

قال أبو القاسم الطبري الحافظ[(١)] في «شرح السنة [(٢)]»: الذي أفتى بقتل الجهمية وكفرهم خمسمائة وخمسون نفساً (٥٥٠) كلهم من التابعين، والأئمة المرضيين سوى الصحابة على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام، وفيهم نحو من مائة إمام ممّن أخذ الناس بقولهم، وتمذهبوا بمذاهبهم.

وقال: لو اشتغلتُ بنقل أقوال أهل الحديث لبلغت أسماؤهم ألوفاً، ولكني اختصرت فنقلتُ عن هؤلاء عصراً بعد عصرٍ، لا ينكر عليهم مُنكِرٌ، وَمنْ أنكرَ قولهم استتابوه، وأمروا بقتله، أو نفيه، أو حبسه.

قال: ولا خلاف بين الأمّةِ أنَّ أول مَنْ قال: القرءان مخلوق: جعدُ بن درهم، وأخذ الجهمُ عنه، وقُتلوا كما تقدم آنِفا [(٣)][١/ ب].

=

تسميتها بذلك، قيل: نسبة إلى خراسان بن عالم بن سام بن نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقيل: «خر» اسم للشمس بالفارسية، و«أسان» كأنه أصل الشيء ومكانه، وقيل: معناه كل سهل، لأنّ معنى «خر» كل و«أسان» سهل. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (٣/ ٤٠٧-٤١٣) ط١ ١٣٢٤هـ.

(١) هو: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، أبو القاسم، من علماء السنة. من مؤلفاته: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. توفي سنة ٤١٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٩)، وشذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (٥/ ٩٢-٩٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (١/ ٣٤٤).

(٣) نقل المصنف عبارة اللالكائي في شرح أصول أهل السنة والجماعة باختصار أو بالمعنى، أو لعله وقف على نسخة أخرى، والعبارة كما في المطبوع (١/ ٣٤٤): «قالوا كلهم: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر. فهؤلاء خمس مائة وخمسون نفساً أو أكثر من
=

ولم يزل الخلفاء الراشدون، وسلاطين المسلمين بكل مكان وزمان يقتلون كل من خالف ما جاء به رسول الله ﷺ إذا كان مجمعاً على تحريمه في الأصول والفروع، وقد قاتل الصديق أبو بكر مانعي الزكاة (١) [من](٢) بني يربوع(٣).

وعند الأئمة مالك والشافعي وأحمد أنّ تارك الصلاة كسلاً يقتل حداً (٤)، وإذا جحدها يقتل مرتداً بإجماع الصحابة والتابعين(٥)، وهي ركن واحد من أركان الدين فكيف بمن يقول: إنّ الله ليس بأحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم

=

التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام. وفيهم نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذاهبهم. ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفاً كثيرة، لكني اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار، ونقلت عن هؤلاء عصراً بعد عصر لا ينكر عليهم منكر، ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه. ولا خلاف بين الأمة أنّ أول من قال: القرآن مخلوق: جعدُ بن درهم في سني نيف وعشرين، ثم جهم بُن صفوان، فأما جعد فقتله خالد بن عبد الله القسري، وأما جهم فقتل بمرو في خلافة هشام بن عبد الملك، وسأذكر قصتهما إن شاء الله...».

(١) أخرج هذا الخبر البخاري في صحيحه: كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة(ص٢٧٢-٢٧٣) برقم ١٣٩٩، ١٤٠٠، ومسلم في صحيحه: كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله(ص٤٢-٤٣) برقم ٢٠.

(٢) زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق.

(٣) يربوع: بطن من بني تميم. انظر: لب اللباب في تحرير الأنساب، للسيوطي: (ص٨٨).

(٤) انظر مذاهب هؤلاء الأئمة في حكم تارك الصلاة: بداية المجتهد، لابن رشد الحفيد (١/ ٢٦٦)، والمجموع، للنووي(٣/ ١٦)، ومسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هانىء النيسابوري(٢/ ١٥٦) برقم١٨٧٦.

(٥) انظر: الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم(ص٤٩).

يكن له كفواً أحد، وأنه يتجزأ ويحل في جميع الحيوانات -تعالى الله عن ذلك علواً كبيرا-، وينكر الجنة والنار، والبعث والنبوات، فهل بقي من الدين شيء؟، ويطعنون على الأنبياء؛ وأنهم ليسوا بأنبياء؛ بل هم حكماء ذوي سياسة[١] ونفوس قوية، وإنهم وضعوا قوانين حافظة لنظام العالم، وإنها دائمة أبداً بدوام العالم أبداً لا تنقطع، وكلما دثرت ملة ظهرت أخرى، وأنّ نعيم الجنة وعذاب النار فيما بعد الموت عقلي لا حسي، ولا وجود له، وهذا على خلاف ما جاءت به الرسل، ونقضاً لدين الإسلام وتكذيباً لأنبيائه.

وهؤلاء الزنادقة حَلّوا جميع روابط الإسلام؛ لم يؤمنوا بالله، ولا بملائكته، ولا باليوم الآخر، ولا بنبي، فهل تركوا من الدين شيئاً [٢]؟!. إبليس لم يقل مثل مقالتهم؛ بل أقر بالبعث، و﴿ قَالَ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الأعراف: ١٤]، و ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي ... ﴾[الأعراف: ١٦]. وأقر بوجود الرب.

فكيف تتبعون هذا الزنديق الذي إبليس أعلم منه، ولم يؤمن إيمان إبليس، فيا سبحان الله! أين ذهبت عقولكم، هل رفع القرآن من بين أظهر المسلمين؟!، نصف القرآن يُقرر التوحيد، والبعث والنشور، والنبوات، والإيمان بالله، وملائكته، ورسله، واليوم الآخر، كيف تجهلون هذا الكفر الصريح الذي لا يحتاج إلى تنبيهٍ ولا ردٍّ لولا غلبة الجهل. وأنتم العرب العرباء، والقرآن نزل بلغتكم، والقرءان بين أظهركم، والعلماء متوافرون في

---

(١) انظر ضلال الباطنية والفلاسفة ومدى انحرافهم: الخطط المقريزية المسماة (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، لأحمد بن علي المقريزي(٢/ ١٣٣ وما بعدها).

(٢) في الأصل (شي).

اليمن، وفي جزيرة العرب التي [(١)] قال فيها [٢/ أ] ﷺ: «إنَّ الشيطان أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب»[(٢)].

وقال نبيكم ﷺ: «الإيمان يمان[(٣)] والحكمة يمانية»[(٤)]، وأرسل إليكم ﷺ معاذ بن جبل[(٥)] أعلم الصحابة[(٦)]، وأردفه بعليّ بن أبي

(١) في الأصل: (الذي).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: تحريش الشيطان وبعث سراياه، (ص١١٣١) برقم ٢٨١٢.

(٣) في الأصل: «الإيمان يماني...».

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: المناقب، باب: قول الله تعالى(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)، (ص٦٧٢) برقم ٣٤٩٩، ومسلم في صحيحه: كتاب: الإيمان، باب: تفاضل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمن فيه، (ص٥٣) برقم ٥٢.

(٥) هو الصحابي الجليل: معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن، شهد بدراً والمشاهد كلها، وكان من أعلم الصحابة بالقرآن، والحلال والحرام، وأمّره النبي ﷺ على اليمن، وقدم من اليمن في خلافة أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومناقبه كثيرة جداً. توفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالطاعون في الشام سنة ١٨هـ. انظر: الإصابة(٣/ ١٠٦) برقم٨٠٣٢، والتقريب، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني (ص٩٠٥).

(٦) هذا الإطلاق فيه نظر؛فإنّ معاذاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أعلم الصحابة؛فلو قيد فقيل: هو أعلم بالحلال والحرام؛لما ثبت في سنن الترمذي، كتاب: المناقب، باب: مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبيّ، وأبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٥/ ٦٢٣)، برقم٣٧٩٠، وابن ماجه، المقدمة: فضائل خباب، (١/ ١٠٢) برقم١٥٥، والحاكم (٣/ ٤٢٢). وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني(٣/ ٢٢٣) برقم١٢٢٤ . وأما قصة إرسال النبي ﷺ لمعاذ إلى اليمن فأخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: وجوب الزكاة: (ص٢٧٢) برقم ١٣٩٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين =

طالب[١] ابن عمه، وأعلم الصحابة[٢].

فكيف بكم إذا جاءكم الدجال؛ معه جنة ونار[٣]، ويحي ويميت[٤] بسحره ليس مثل سحر اليهودي اليوم وعبد الله عاطف، وقد أمر الله ورسوله بقتل السحرة[٥]، وقال فيهم: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ

=

وشرائع الإسلام: (ص٤٢) برقم ١٩.

(١) هو الخليفة الراشد: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته، من السابقين الأولين، أحد العشرة المبشرين بالجنة. مات في رمضان سنة ٤٠هـ. وله ثلاث وستون سنة. انظر: الإصابة(٢/ ٢٦٩) برقم٥٦٨٢، وأسد الغابة(٤/ ٨٧)، والتقريب(ص٦٩٨).

(٢) قصة إرسال النبي ﷺ علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن أخرجها البخاري في صحيحه: كتاب: المغازي، باب: بعث علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ وخالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن قبل حجة الوداع (ص٨٢١) برقم ٤٣٩٤. وعلي بن أبي طالب ومعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لاشك أنهما من أعلم الصحابة، وليسا بأعلمهم على الإطلاق، فإنّ الشيخين أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أعلم منهما.

(٣) انظر: صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال(١٨/ ٢٦٦ مع شرح النووي).

(٤) عبارة «يحيي ويميت» فيها نظر؛فإنّ الذي يحيي ويميت هو الله جل جلاله، وإنما تُقيد أفعال المسيح الدجال بأنه يقتل الرجل ثم يقول له: قم فيقوم بإذن الله - فتنة وابتلاءً-. وانظر: صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب: لا يدخل الدجال المدينة(١٣/ ١٢٧-مع الفتح).

(٥) يشير المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى حديث جندب مرفوعاً: «حد الساحر ضَرْبَةٌ بالسيف» أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الحدود، باب: ما جاء في حد الساحر(٤/ ٤٩) برقم١٤٦٠، والدارقطني في السنن(٣/ ١١٤)، والحاكم في المستدرك(٤/ ٣٦٠). وقال الترمذي: «هذا الحديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه... والصحيح عن جندب موقوف». وقد صحح الشيخ الألباني الموقوف وضعف المرفوع. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة

=

خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢]. أي: نصيب.

وقتل الصحابة السحرة في حديث جُندب بن عبد الله[١]، والجارية التي[٢] سحرت عائشة[٣]، ولبيد بن الأعصم لما سحر النبيَّ كما في البخاري[٤].

أما في الزوايا خبايا؟!، أما للرجال بقايا؟!، أنسيتم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ[٥] غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقوله ﷺ: «الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا. والإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر»[٦].

=

والموضوعة(٣/ ٦٤١) برقم١٤٤٦.

(١) هو الصحابي الجليل: جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. سكن الكوفة، وبعد ذلك البصرة، ومات زمن فتنة ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: الإصابة (١/ ٢٦٠).

(٢) في الأصل: (الذي).

(٣) في الأصل(سحرة عايشة). انظر: مصنف عبد الرزاق(١٠/ ١٨٣) برقم ١٨٧٤٩، والبيهقي في سننه(٨/ ١٣٦، ١٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الطب، باب: في السحر، (ص١١٢٨) برقم٥٧٦٣، ومسلم في صحيحه، كتاب: السلام، باب: السحر (ص٩٠٠) برقم٢١٨٩.

(٥) في الأصل: يبتغي.

(٦) روى المؤلف الحديث بالمعنى، وهو حديث جبريل المشهور، وقد أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، (ص٣٦) برقم١ وفيه أيضـاً: «وأن تؤمن بالقدر خيره وشره».

وقوله ﷺ: «تركت فيكم الثقلين [(١)]: كتاب الله وسنتي، ما إن تمسكتم بهنّ لن تضلوا بعدي»[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[(٣)]: أي: مردود على صاحبه كائناً [(٤)] من كان، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ ﴾ يا محمد ﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ومن خالف سبيله كفر [(٥)].

وبالجملة: من خالف أركان الإسلام المجمع عليها الضرورية فهو كافر[(٦)] كما سبق.

وبالجملة: النصارى كفّرهم الله [(٧)] بأن قالوا بالحلول والاتحاد بالمسيح[٢/ ب] خاصة[(٨)]، فكيف من جعل ذلك عاماً في كل مخلوق.

---

(١) في الأصل (الثقلان).

(٢) رواه الحاكم في المستدرك(٣/ ١٠٩، ١٤٨)، والدارقطني في سننه: (٤/ ٢٤٥) برقم١٤٩، والبيهقي في سننه(١٠/ ١١٤). وانظر: السلسلة الصحيحة(٤/ ٣٦١) بدون لفظة(الثقلين).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور(ص٧١٤) برقم ١٧١٨.

(٤) في الأصل: (كاين).

(٥) هذه العبارة لا تصح على إطلاقها. فإنّ مخالفة الرسول ﷺ منها ما هو كفر ومنها دون ذلك.

(٦) المقصود ركنا الشهادتين، والصلاة على الراجح، أما بقية الأركان الخمسة فالخلاف فيه معروف.

(٧) يشير المؤلف إلى قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[المائدة: ٧٢].

(٨) انظر الكلام على الحلول الخاص وبيان بطلانه: مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام =

وهؤلاء الجهمية سووا الله بكل موجود، وجعلوا ما يستحقه من العبادة والطاعة حقًا لكل موجود؛ إذ جعلوه هو وجود المخلوقات، وأنّ العالم قديم موجود قبل وجود الله، والله حدث بعدها وفاض عليها وسرى فيها سريان الماء في العود[(١)]، وهذا لم يقل به[(٢)] اليهود ولا النصارى ولا المشركون[(٣)].

وأما ما استدلوا به [(٤)] من بعض الآيات التي [(٥)] لم يعرفوا معناها؛ لجهلهم بلغة[(٦)]العرب مثل قوله في المسيح: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[النساء: ١٧١]، كما زعمت النصارى فإنّ هذه الآية أجمع أهل اللغة العربية والمفسرون أنّ «من» هي لابتداء الغاية، وأنّ المجرور بها إذا كان عينًا يقوم[(٧)]بنفسه لم يكن صفة لله.

وهذه الآية لها نظائر كثيرة في القرآن مثل قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]. وكذلك ما يقوم بالأعيان كقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. وأما إذا كان المجرور بها صفة ولم يذكر لها محل كان صفة لله كقوله﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣].

=

ابن تيمية(٢/ ٣٠٩، ٣١١)، ودرء تعارض العقل والنقل، له أيضا(١٠/ ١٨٠).

(١) انظر رد مذهب الاتحادية في قولهم إنّ وجود الكائنات هو عين وجود الله: مجموع الفتاوى(٢/ ١٤٠).

(٢) في الأصل(لم يقل فيه اليهود ولا النصارى ولا المشركين).

(٣) كذا في الأصل فيه، والصواب: والمشركون.

(٤) في الأصل(فيه).

(٥) في الأصل(الذي).

(٦) في الأصل: في لغة.

(٧) في الأصل(لم يقوم بنفسه)، وهو خطأ؛إذا بإثباتها يتغير المعنى.

وقد أخبر في غير موضع من القرآن أنه نزل به منه، وأن نزل جبريل منه[١] ففرق بين مجرورها من الأعيان والصفات[٢]، فأصل الخطأ منهم الجهل بلغة العرب مع ضلالهم كما قال الإمام أحمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ما تزندق من تزندق في المشرق ولا في المغرب إلا من الجهل في لغة العرب»[٣].

وكذلك قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا[٤]﴾[البقرة: ٢٩]. يعني: من عنده، هو الموجد لها دون غيره، لا من ذاته كما تقول: هذه الخرقة من هذا الثوب، وهذا البر من هذا البر، وهذا إجماع المفسرين من جميع الطبقات، وجميع أهل اللغة العربية إلا بعض أهل الضلال من أهل وحدة الوجود الفراعنة[٣/ أ].

وأما شطحات بعض العلماء فلا معول عليها إن صحت عنهم، لربما غابوا أو فيهم أمراض لا يعقلون[٥]، وليس لنا بأحد أسوة إلا

(١) يشير المصنف إلى قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[السجدة: ١]، وقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى(١٥/ ٩٦).

(٣) ذكر هذا الأثر البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٦٢٠) برقم ١٦٩٢ عن أبي الزناد عن أبيه قال: «ما تزندق بالشرق إلا جهلاء بكلام العرب و عجمة قلوبهم». وذكر أبو شامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص٦٣) عن أيوب السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «عامة من تزندق من أهل العراق لجهلهم بالعربية». ولم أقف على من نسب الأثر للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٤) في الأصل: (جميعا منه) وهو خطأ.

(٥) هذا الكلام من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على سبيل الافتراض والتنزل لمن رفع عنه القلم فتفوه بهذه العقيدة الكفرية؛إذ العبرة بالحق الذي جاء به رسول الله ﷺ وهو موجود في كتاب الله وما صح =

بإبراهيم[(١)] كما ذكر الله تعالى، قال ﷺ: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[(٢)]، وقال[تعالى][(٣)]: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[المائدة: ٣]، وقال: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[يوسف: ١٠٨]، مع آيات أخرى.

ونذكر هنا شيئًا من دلالة الوحدانية[(٤)] لغلبة الجهل من السائل:

قال تعالى: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩]. أي: المدعي الإلهية من المشركين، وقال: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣].

وقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ[(٥)]﴾ [محمد: ١٩].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[البقرة: ٢٥٥].

= عنه ﷺ؛ وإلا فلا أحد من علماء المسلمين المعتد بهم -فضلاً عن عوام المسلمين- يقول بشطحات الحلولية وأقوالهم الكفرية حتى يلتمس له العذر، والله المستعان.

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: بمحمد ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد في المسند(٢٨/ ٣٦٧) برقم ١٧١٤٢، وابن ماجه في سننه: في المقدمة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (ص٢٣) برقم ٤٣، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٩) برقم ٣٣وغيرهم، وهو جزء من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والحديث صححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في السلسلة الصحيحة(٢/ ٦١٠) برقم ٩٣٧.

(٣) زيادة ليست في الأصل يقتضيها المقام.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب: من أدلة الوحدانية.

(٥) في الأصل: (فاعلم أنه لا إله إلا هو)، وهو خطأ.

وقال: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾[آل عمران: ١-٢].

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾[آل عمران: ١٨].

وقال: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٦٢].

وقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمران: ٦٤].

وقال تعالى: ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِيۖ قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقال: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٦٢].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾[النساء: ٨٧].

وقال تعالى ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[النساء: ١٧١].

وقال﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ﴾ [المائدة: ٧٢].

وقال: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ [٣/ ب] ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[الأعراف: الآية ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[الأعراف: ٧٣]. أي: وحِّدوه.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[الأعراف: ٨٥].

وقال تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

﴿قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[الأعراف: ١٤٠].

وقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[التوبة: ٣١].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[طه: ٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي (١)﴾ [طه: ١٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[طه: ٩٨].

وقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء: الآية ٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[سورة الأنبياء: الآية ٢٥].

وقال: ﴿فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[سورة الأنبياء: الآية ٨٧]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

---

(١) في الأصل: (فاعبدون)، وهو خطأ.

وقال تعالى: ﴿فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا﴾ [سورة الحج: الآية ٣٤].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وحده ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[الأعراف: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[المؤمنون: ٣٢].

وقال تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾[النمل: ٦٢].

وقال تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[النمل: ٦٣].

وقال تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[النمل: ٦٤].

وقال تعالى: ﴿مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٦، والقصص: ٧١].

وقال تعالى: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾[القصص: ٧٢].

وقال تعالى: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[القصص: ٨٨].

وهذا قليل من كثير، وسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ كافية في التوحيد وحدها من تأملها [٤/ أ]وأمعن النظر فيها، والفاتحة أم القرآن(١) كفتاه عن جميع الأوهام والضلالات.

وأما قولكم: هل أخفى النبي ﷺ شيئًا من الدين أو حلّف أحداً عليه؟.

---

(١) كما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الحمد لله رب العالمين: أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني»أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٤٤٨، رقم ٩٧٨٩)، أبو داود في سننه (٢/ ٧١، رقم ١٤٥٧)، والترمذي (٥/ ٢٩٧، رقم ٣١٢٤) وقال: حسن صحيح، والدارمي (١/ ٢١٢٣، رقم ٣٤١٤) عن أبى هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: صحيح الجامع الصغير، للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ(١/ ٦٠٧) برقم ٣١٨٤.

الجواب: النبي ﷺ لم يخفِ شيئًا، ولم يحلّف أحداً من الصحابة ولا غيرهم على شيء من الدين، ولم يخصص أحداً دون أحد، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴾[التكوير: ٢٤]، وآيات أخرى.

وقد سُئل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هل خصكم النبي ﷺ أهل البيت بشيء من العلم دون غيركم؟ فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا، لم يخصنا بشيء إلا ما في هذه الصحيفة، وفيها: عقل الدية، وأنصباء الزكاة [١].

ودين الله ظاهر وهو: الكتاب والسنة الذي بين أظهرنا، وأما الأيمان التي [٢] حلّفوكم عليها (أن) لا تفشوها أو تخبروا [٣] بها أحداً فهي كفر وزندقة، يخافون أن يعلم العلماء بها [٤] فيفتون بقتلهم، ويجوز لكم إخبار المسلمين بما قالوا لكم بإجماع الأئمة الأربعة لقوله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت [٥] الذي هو خير ويكفِّر عن يمينه» [٦]، إذا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الجهاد والسير، باب: فكاك الأسير، (ص٥٨٣) برقم ٣٠٤٧، ومسلم في صحيحه: كتاب: الحج،: باب فضل المدينة ودعاء النّبيّ ﷺ فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها، (ص٥٣٩) برقم ١٣٧٠.

(٢) في الأصل: (الذي).

(٣) في الأصل: (أو تخبرون).

(٤) في الأصل: (فيها).

(٥) في الأصل: (فليأتي).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: الأيمان، باب: باب ندب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الّذي هو خيرٌ ويكفّر عن يمينه، (ص٦٧٨) برقم١٦٥١.

كان(الذي غير) المحلوف خيراً من المتروك.

وأما أيمان الزنادقة، فلكم الأجر والثواب على الإخبار بها وتحذير المسلمين عنها؛ لأنه من التعاون على البر والتقوى والتناهي عن المنكر[(١)]؛ لأنّ هؤلاء خرجوا من عدن[(٢)] من المغوي ومن شيخ البهرة[(٣)]، وأجروهم يعطون العامة فلوساً لأجل حل رابطة الإسلام والدخول في الكفر، والطعن على كتاب[٤/ ب] الله وسنة نبيه؛ بل الطعن على جميع الأنبياء.

والله يوفق ولاة الأمور إلى الصواب والأمر بالمعروف.

---

(١) يشير المصنف إلى قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

(٢) عدن: بالتحريك وآخره نون وهو من قولهم عدن بالمكان إذا أقام به وبذلك سميت عدن، وهي مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن، ويقال لها: عدن أبين نسبة إلى أبين الحميري. وهي من أعظم ثغور اليمن، يحيط بها سلسلة جبال من خلفها البحر، ولها طريق إلى البحر من بطن الجبل منحوته بزبر الحديد من قديم الزمان، وبها مخازن الماء المطر النازل من الجبل المعروف بالصهاريج وهي قديمة جداً. وهي الآن العاصمة التجارية والاقتصادية للجمهورية اليمنية، وأهم الموانىء الرئيسة للبلاد. انظر: معجم البلدان (٤/ ٨٩)، ومعجم بلدان اليمن وقبائلها، للحجري (٣/ ٥٨٢).

(٣) البهرة أو البوهرة–إحدى طوائف الباطنية–: وهم إسماعيلية مستعلية، يعترفون بالإمام المستعلي ومن بعده الآمر، ثم ابنه الطيب ولذا يسمون بالطيبية، وهم إسماعيلية الهند واليمن، تركوا السياسة وعملوا بالتجارة ؛فوصلوا إلى الهند واختلط بهم الهندوس الذين أسلموا وعرفوا بالبهرة، والبهرة لفظ هندي قديم بمعنى التاجر. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢/ ٨٨).

وهؤلاء حل قتلهم شرعـًا بـالكفر[١] وفي قتـل شـيخ يـافع ابـن عفيـف؛ بـلا قَوَد [٢]، والله اعلم.

المجيب على السؤال الوارد من جبل يافع:

عبد الله بن أحمد الرواف النجدي -قاضي المكلا-

حرر في ٩ شهر جمادى الأولى [٣] سنة ١٣٣٥هـ.

---

(١) في الأصـل: (في الكفـر). وقـد ذكـر أهـل العلـم الحكـم في هـؤلاء وأمثـالهم، يقـول شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة رَحِمَهُ اللَّهُ كمـا في مجمـوع الفتـاوى (٢/ ١٣١-١٣٢): «وهكـذا هـؤلاء الاتّحاديّة: فرؤوسهم هم أئمّة كفر يجب قتلهم، ولا تقبل توبة أحد منهم إذا أخذ قبل التّوبة؛ فإنّه من أعظم الزّنادقة الّذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر، وهم الّذين يفهمون قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين، ويجب عقوبة كلّ من انتسب إليهم، أو ذبّ عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظّم كتبهم، أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأنّ هذا الكلام لا يدري ما هو، أو من قال: إنّه صنّف هذا الكتاب وأمثال هذه المعاذير الّتي لا يقولها إلّا جاهلٌ أو منافقٌ ؛ بل تجب عقوبة كلّ من عرف حالهم، ولم يعاون على القيام عليهم ؛فإنّ القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات ؛ لأنّهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا ويصدّون عن سبيل اللّه. فضررهم في الدّين: أعظم من ضرر من يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم؛ كقطّاع الطّريق وكالتّتار الّذين يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم ؛فضلالهم وإضلالهم: أعظم من أن يوصف، وهم أشبه النّاس بالقرامطة الباطنيّة»اهـ.

(٢) في الأصل (بالقود) وهو خطأ ؛لأنه يحيل المعنى المراد، والله أعلم.

(٣) في الأصل(جماد الأول).

[تقاريظ وتصديقات على الفتوى][١]

[١][٢] «الحمد لله، الجواب المذكور صحيح كافٍ شافٍ وافٍ [٣] بالمراد، جزى الله المجيب خير الجزاء، وكثّر من أمثاله.

وكتبه العبد الفقير إلى الله تعالى: عبد الرحمن بن أحمد بن عمر باشيخ[٤]».

[٢] «الحمد لله، الجواب المذكور صحيح صريح من الكتاب والسنة وآثار السلف وأقوال العلماء، فهو حق وصواب بلا شك ولا ارتياب، ولا ندين بغيره، ولا نقبل سواه، والله أعلم.

كتبه السيد: أحمد بن حسن بن محمد بن إسماعيل البيتي علوي [٥]».

[٣] «الحمد لله، ما كتبه الشيخ العلامة النحرير السني: عبد الله بن أحمد الرواف -الحاكم الشرعي في بندر المكلا، - على ما كتبه الضال من الخرافات التي[٦] لا يقول بها عاقل ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ[٧]

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة ليست في الأصل.

(٢) ما بين المعقوفتين من الترقيم ليست من الأصل.

(٣) في الأصل: كافي شافي وافي.

(٤) أحد قضاة حضرموت زمن السلطنة القعيطية. وكانت وفاته سنة ١٣٤٠هـ، وقيل سنة ١٣٤٢هـ. انظر: إدام القوت(ص١٧٤)، والشامل(ص١٥٤، ١٥٩، ١٨٥).

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) في الأصل: الذي.

(٧) في الأصل: (يتفطرن من فوقهن) وهو خطأ.

وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴾ [مريم: ٩٠]. فاجزِ اللهُ المجيبَ عن المسلمين وعن كافة الأمة خيراً، ولقد أنذر وحذّر، وبشر وبيّن، ونقل من النصوص من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار المروية؛ ما يشفي الغليل لا مزيد عليه، متع الله به.

كتب ذلك الحقير: عبد الله بن عوض باحشوان [(١)]»[٥/ أ].

[٤] «الحمد لله الفتاح على من شاء بما شاء، وجعله رجمًا لكل زائغ عن ما عليه أمة الإسلام؛ فاطلعنا على ما سطره الشيخ الأنور، العلامة المكرم، ذو [(٢)] الرأي السديد الصائب، المطلع على غويص أمر الفلاسفة ودين الزنادقة؛ القاضي الفاضل: عبد الله بن أحمد الرواف النجدي –ساكن بندر المكلا– فجزاه الله خير الجزاء؛ لأنه أجاب على من خاب بأشفى جواب، وأحسن خطاب، فإن انتهوا فهو خير لهم، وإن أبوا فالنار لهم، والله الهادي للصواب.

كتبه الحقير: محمد بن أحمد الخطيب [(٣)]»[٥/ ب].

---

(١) أحد علماء وفقهاء حضرموت في زمن المؤلف. انظر: إجازة عامة، للناخبي(ص٢٦)، وإدام القوت(ص١٤٣-١٤٤).

(٢) في الأصل(ذي)،

(٣) أحد فقهاء حضرموت. انظر: إدام القوت(ص٥٢٩)، والشامل(ص١٥٩).

قائمة المصادر والمراجع

١) إجازة عامة، للشيخ عبد الله بن أحمد لناخبي.

٢) أحوال الرجال، تأليف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبي إسحاق(ت٢٥٩هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، طبع بفيص أباد –باكستان.

٣) إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، لعبد الرحمن بن عبيد الله السقاف. عني به تاريخيا: محمد أبو بكر باذيب، وعني به أدبيا: محمد مصطفى الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار المنهاج –جدة.

٤) أدوار التاريخ الحضرمي، تأليف: محمد بن أحمد الشاطري، عالم المعرفة للنشر والتوزيع –جدة الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.، والطبعة الثالثة ١٤١٥هـ، دار المهاجر –المدينة المنورة.

٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية- بيروت.

٦) الإصابة في تمييز الصحابة تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مصورة عن النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٣م في بلدة كلكتا، دار الكتب العلمية-بيروت.

٧) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - فخر الدين الرازي، تأليف:

محمد بن عمر بن الحسين الرازي أبو عبد الله، تحقيق: علي سامي النشار، ط ١٤٠٢ هـ، دار الكتب العلمية – بيروت.

٨) البداية والنهاية، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية بدار هجر–مصر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

٩) بضائع التابوت، لعبد الرحمن بن عبيد الله السقاف(مخطوط).

١٠) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: أحمد معاذ حقي، طبع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة عام ١٤٢٦هـ.

١١) تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، ط ١٤١٤هـ.

١٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، دار الكتاب العربي– بيروت.

١٣) تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، تأليف: أبي الريحان البيروني. دار عالم الكتب ببيروت، مصورة عن مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٧٧هـ–١٩٥٨م

١٤) تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، نشر دار العاصمة للنشر

والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٥) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تأليف: محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي(ابن ناصر الدين)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الأولى١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٦) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول، لأبي شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي(ت٦٦٥هـ)، قرأه وعلق عليه: جمال عزون، ط١ ١٤٢٤هـ، أضواء السلف -الرياض.

١٧) الخطط المقريزية المسماه (بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، تأليف: أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: د. محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، طبع مكتبة مدبولي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

١٨) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية أصحاب التعطيل، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري(ت٢٥٦هـ)، دراسة وتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥، دار أطلس الخضراء-الرياض.

١٩) درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤١١هـ. بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٢٠) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، لمحمد أحمد جلي، طبع سنة ١٤٠٨هـ، بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية -

الرياض.

٢١) الرد على الجهمية، تأليف: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد(أبو سعيد الدارمي)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، دار ابن الأثير – الكويت.

٢٢) الرد على الزنادقة والجهمية، تأليف: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد حسن راشد، المطبعة السلفية-القاهرة، ١٣٩٣هـ.

٢٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى للجزء الأول ١٤١٥هـ/ وتوالت بقية الأجزاء في سنوات مختلفة.

٢٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، طبع بمكتبة المعارف بالرياض.

٢٥) سنن ابن ماجة، تأليف: محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: خليل مأمون شيحا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، دار المعرفة- بيروت.

٢٦) سنن أبي داود، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ومعه شرحه (كتاب معالم السنن) للخطابي، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧هـ، دار ابن حزم – بيروت.

٢٧) سنن البيهقي، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، طبع دار المعرفة

بيروت بدون تاريخ.

٢٨) سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، أكمل التحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ثم كمال الحوت، دار الكتب العلمية-بيروت، بدون تاريخ.

٢٩) سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب العظيم آبادي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، مؤسسة الرسالة-بيروت.

٣٠) سنن الدارمي، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي(ت٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، طبع عام ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، دار المغني -الرياض.

٣١) سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، مؤسسة الرسالة- بيروت.

٣٢) الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها، لعلوي بن طاهر الحداد (ت١٣٨٢هـ). طبع بسنغافورا عام ١٣٥٩هـ.

٣٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي(ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، دار بن كثير - دمشق-بيروت.

٣٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تأليف: أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي(ت٤١٨هـ)، تحقيق: د. أحمد سعد بن حمدان الغامد، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ، دار طيبة-الرياض.

٣٥) شرح صحيح مسلم تأليف: يحيى بن شرف بن مري النووي(ت٦٧٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، الطبعة الخامسة ١٤١٩هـ، دار المعرفة –بيروت.

٣٦) شعب الإيمان، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٧) صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري. اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، طبع سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، بيت الأفكار الدولية-الرياض.

٣٨) صحيح الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير)،، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي-بيروت.

٣٩) صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ)، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، طبع سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، بيت الأفكار الدولية-الرياض.

٤٠) الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر الجفان والجابي - دار ابن حزم - قبرص – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ – ١٩٩٦هـ.

٤١) الصواعق المرسلة، لابن القيم، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار العاصمة-الرياض.

٤٢) ضعيف الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، المكتب الإسلامي- بيروت.

٤٣) الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر – بيروت.

٤٤) علماء نجد خلال ثمانية قرون، للشيخ عبد الله البسام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، دار العاصمة –الرياض.

٤٥) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، تحت إشراف رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء – الرياض، ط٣ ١٤١٩هـ.

٤٦) فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني،، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة دار السلام- الرياض.

٤٧) الفتوحات المكية، لابن عربي الطائي الصوفي، ط دار الكتب العربية –القاهرة.

٤٨) الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ، دار المعرفة –بيروت.

٤٩) فضائح الباطنية، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، طبع سنة ١٣٨٣هـ، الدار القومية للطباعة-القاهرة.

٥٠) كتاب الأسماء والصفات، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الطبعة الأولى

١٤١٣هـ-١٩٩٣م. مكتبة السوادي – جدة.

٥١) كتاب الشريعة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن الآجري(ت٣٦٠هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار الوطن للنشر-الرياض.

٥٢) لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم ابن منظور(ت٧١١هـ). دار صادر، بيروت.

٥٣) لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، واعتنى بإخراجه وطباعته: سلمان عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، دار البشائر الإسلامية-بيروت.

٥٤) مجلة العرب، العدد ٢٧.

٥٥) مجموع بلدان اليمن وقبائلها، للقاضي محمد بن أحمد الحجري اليماني، تحقيق: إسماعيل بن علي الأكوع، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ، مكتبة الإرشاد –صنعاء.

٥٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، طبع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة عام ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٥٧) مجموعة الرسائل والمسائل، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني(ت ٧٢٨هـ)، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩٢م(اعتمادا على نسخة الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية –بيروت.

٥٨) مروج الذهب ومعادن الجوهر، لعلي بن الحسين المسعودي، شرحه وقدم له: د. مفيد محمد قميحة، ط١ ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية- بيروت.

٥٩) المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله التلخيص للذهبي، بإشراف يوسف المرعشلي، دار المعرفة – بيروت(مصورة من الهندية).

٦٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، أشرف على تحقيق: شعيب الأرنووط وآخرون، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة بيروت.

٦١) مشاهير علماء نجد وغيرهم، تأليف: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ، بإشراف دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر

٦٢) مصنف عبد الرزاق، تأليف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.

٦٣) معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط١ ١٣٢٤هـ.

٦٤) المعجم الفلسفي، لمجمع اللغة العربية، طبع سنة ١٣٩٩هـ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

٦٥) معجم المناهي اللفظية، ويليه فوائد في الألفاظ، تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد(ت١٤٢٩هـ)، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، دار

العاصمة-الرياض.

٦٦) معجم مصطلحات الصوفية، لعبد المنعم الحفني، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، دار المسيرة-بيروت.

٦٧) الملل والنحل، تأليف: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. دار المعرفة – بيروت.

٦٨) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. قامت بها: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ -الرياض.

٦٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق على البجاوي، دار المعرفة-بيروت.

٧٠) النسبة إلى المواضع والبلدان، لعبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد بامخرمة، ط١ ١٤٢٥هـ، مركز الوثائق والبحوث-أبو ظبي.

٧١) هداية الأخيار في سيرة الداعي إلى الله محمد الهدار مفتي محافظة البيضاء/ تأليف: حسين بن محمد الهدار-ط١ ١٤٢٠هـ، فرع الدراسات والمناهج وخدمة التراث رباط الهدار للعلوم الشرعية –البيضاء –اليمن.

الفهرس

الموضوع .... الصفحة